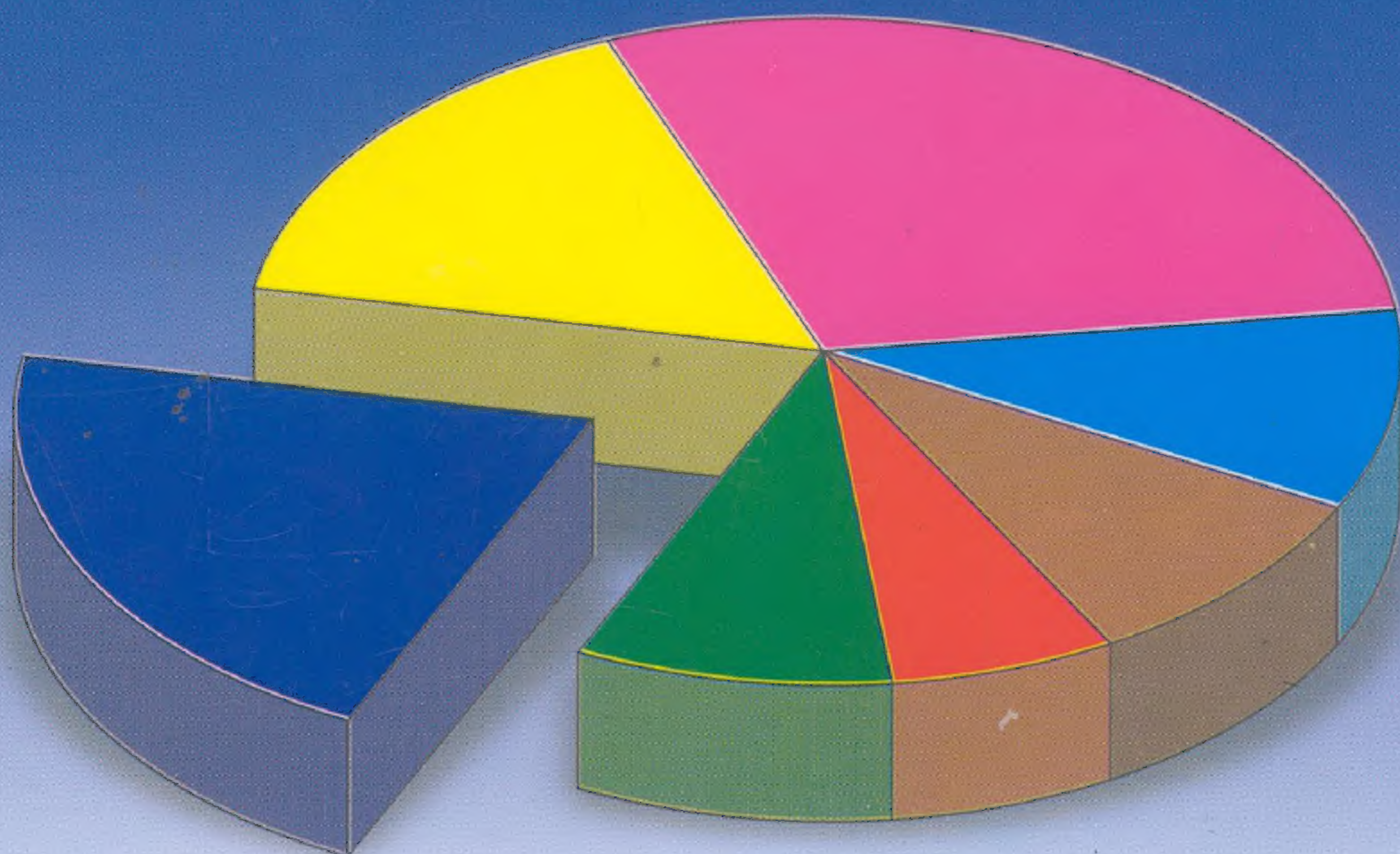


اقتصاد إنتاج



مركز التعليم المفتوح



أستاذة دكتورة

فاطمة عباس فهمي

أستاذ الاقتصاد الزراعي بقسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة - جامعة عين شمس

أستاذ دكتور

ممدوح مدبولي نصر

أستاذ الاقتصاد الزراعي
وكيل كلية الزراعة للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس



مركز التعليم المفتوح

اقتصاد الإنتاج

إعداد

الأستاذ الدكتور / ممدوح مديولى نصر

رئيس قسم الاقتصاد الزراعى وأستاذ الاقتصاد الزراعى

كلية الزراعة - جامعة عين شمس

الأستاذة الدكتورة / فاطمة عباس فهمى

أستاذ الاقتصاد الزراعى بقسم الاقتصاد الزراعى

كلية الزراعة - جامعة عين شمس

حقوق النشر

اسم الكتاب: اقتصاد إنتاج

أسماء المؤلفون: أ. د. / ممدوح مديولي نصر

أ. د. / فاطمة عباس فهمي

رقم الإيداع: ١٠٩٤٨ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولي: ٢-٢٩٣-٢٣٧-٩٧٧

الطبعة الأولى : ٢٠٠٧

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة - جامعة عين شمس ، ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب ، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه ، أو بأي طريقة ، ، سواء أكانت إلكترونية ، أو ميكانيكية ، أو بالتصوير ، أو بالتسجيل ، أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الباب الأول : بعض المفاهيم الأساسية فى دراسة إقتصاديات الإنتاج	٤
الدورات الإنتاجية الوحيدة والمتعددة	٧
الإنتاج عديد الدورة	٨
المدخلات والمخرجات	٨
عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة	٩
تذكر أن	١١
أسئلة على الباب الأول	١٢
الباب الثانى : عناصر الإنتاج	١٣
مفهوم عناصر الإنتاج	١٣
١- عنصر الأرض (الموارد الطبيعية)	١٤
٢- عنصر العمل	٢٤
٣- عنصر رأس المال	٢٩
٤- عنصر التنظيم أو الإدارة	٣٥
المنظم من الناحية الاقتصادية	٣٧
الفرق بين صاحب رأس المال والمنظم	٤١
صفات المشروع الاقتصادى	٤١
العرض والطلب على عوامل الإنتاج	٤٢
تذكر أن	٤٥
أسئلة على الباب الثانى	٤٦

٤٧	الباب الثالث : نظرية الإنتاج
٤٧	دالة الإنتاج
٥٠	الحالات المختلفة لدالة الإنتاج
٥٠	١ - دالة الإنتاج ذات العلاقة الثابتة (الخطية)
٥١	٢ - دالة الإنتاج ذات العلاقة المتزايدة
٥٢	٣ - دالة الإنتاج ذات العلاقة المتناقصة
٥٣	قانون النسب المتغيرة
٥٧	قانون تناقص الغلة
٦٢	التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج
٦٩	الفورات الخارجية
٧٢	الحجم الأمثل للمشروع
٧٣	الصورة الجبرية لدوال الإنتاج
٧٤	١ - دوال كوب دوجلاس
٧٦	٢ - دالة سيلمان
٧٩	تذكر أن
٨١	أسئلة على الباب الثالث
٨١	الباب الرابع : تكاليف الإنتاج
٨٣	الفصل الأول : التحليل التقليدي لتكاليف الإنتاج
١٠٠	الفصل الثانى : التقدير الاحصائى لدوال التكاليف
١٠٩	تذكر أن
١١٠	أسئلة على الباب الرابع
١١١	الباب الخامس:
١١١	الفصل الأول : التسعير الإنتاج تحت ظروف المنافسة

١١٧ الفصل الثاني : التسعير والإنتاج تحت ظروف الاحتكار

١٢٣ الفصل الثالث : التسعير والإنتاج تحت ظروف المنافسة
الاحتكارية ومنافسة القلة

١٣٥ تذكر أن

١٣٦ أسئلة على الباب الخامس

١٣٧ الباب السادس : تسعير وتشغيل الموارد الاقتصادية الزراعية

١٣٧ الفصل الأول : تسعير وعمالة الموارد في ظل
المنافسة الكاملة

١٤٩ الفصل الثاني : تسعير وعمالة الموارد تحت ظروف
الاحتكار والاستحكار

١٦٤ الفصل الثالث : نظرية التوزيع

١٧٥ تذكر أن

١٧٧ أسئلة على الباب السادس

١٧٨ الباب السابع : المخاطرة واللايقين في الإنتاج الزراعي

١٧٨ المخاطرة

١٧٩ مصادر المخاطرة واللايقين في الإنتاج الزراعي

١٨٣ تأثير المخاطرة واللايقين على الإنتاج الزراعي

١٨٧ مجابهة الآثار السلبية للمخاطرة واللايقين

١٩٤ تذكر أن

١٩٥ أسئلة على الباب السابع

١٩٦ الباب الثامن : نظرية الإنتاج المعدلة

١٩٦ طبيعة العمليات الصناعية

١٩٦ مرحلة تكنولوجية ومراحل اقتصادية

٢٠٠	الطرق المختلفة لتغيير كمية الإنتاج في المدى القصير
٢٠٤	العائد والتكاليف في نظرية الإنتاج المعدلة
٢٠٥	تذكر أن
٢٠٦	أسئلة على الباب الثامن
٢٠٧	الباب التاسع : نظرية الوحدة الإنتاجية ذات
٢٠٧	توليفة المنتجات الأفقية داخل الوحدة الإنتاجية
٢٢١	توليفات المنتجات الرأسية داخل الوحدة الإنتاجية
٢٢٦	توليفة المنتجات بين الوحدات الإنتاجية أو المناطق
٢٣٠	تذكر أن
٢٣١	أسئلة على الباب التاسع
٢٣٢	المراجع

مقدمة

يقصد بمصطلح اقتصاديات " دراسة كيفية استخدام الموارد الاقتصادية فى إشباع حاجات ورغبات الناس . فهو مفهوم يهتم بالمستهلكين كأفراد وكذلك المنتجين كأفراد ، فضلاً عن اهتمامه بمجموع كل من المستهلكين والمنتجين .

فنحن نعيش فى عالم الندرة أى أن هناك عدداً محدوداً من الموارد التى يمكن استخدامها فى إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات التى لا تلبى كافة الحاجات والرغبات لأفراد المجتمع . وهكذا فإن مفهوم " الاقتصاديات " إنما يرتبط بمفهوم الندرة السابق الإشارة إليه .

وهناك أيضاً زاوية أخرى لمفهوم " اقتصاديات " ألا وهى المنطقة (التوزيع : allocation) ، وتعنى البحث عن المنطقة المثلى لاستخدامات الموارد فى إنتاج السلع والخدمات ، وكذا المنطقة المثلى للدخول فى استهلاك السلع والخدمات .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن مفهوم " اقتصاديات " يتضمن الإشارة إلى (الرغبات : Ends or Objectives) التى تعد لا نهائية على مستوى الفرد ومتنافسة على استخدام الموارد .

وأخيراً فإن مفهوم " اقتصاديات " إنما يتضمن تقديم طريقة علمية للتحليل تساعد الأفراد و/أو الحكومات على الاختيار بين البدائل . ومؤدى القول هو أن " اقتصاديات " هو علم صناعة الاختيار بين البدائل .

ويشير مفهوم اقتصاديات الإنتاج إلى التطبيق الفعلى لمبادئ النظرية الاقتصادية الجزئية فى القطاع الزراعى ، وهو بالتالى المنطق الذى يوفر الإطار الذى تتخذ فيه القرارات المزرعية . واستناداً إلى النظرية الاقتصادية فهو ذلك الجزء الذى يشرح مفاهيم التكلفة واستجابة الإنتاج لعناصره واستخدامات الموارد الاقتصادية بغية معظمة الربح و/أو تدنية التكاليف .

وعليه فإن مبادئ اقتصاد الإنتاج تمثل أهمية كبيرة لمدير المزرعة الباحث عن الربحية والكفاءة .

فضلاً عما سبق فإن مفهوم اقتصاد الإنتاج يتعدى التطبيق داخل المزرعة إلى دراسة العوامل ذات الصلة من خارج المزرعة بالمزرعة مثل الربط بين تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة بالمزرعة بكيفية استجابة الإدارة المزرعية للتغيرات في أسعار عناصر الإنتاج ومعدلات الأجور للعمال الزراعيين ومعدلات الفائدة وغيرها من العوامل المحيطة ذات الصلة بالمزرعة . وفي هذا الصدد فإن الاقتصاديين الذين يدعون إلى البحث في اثر التغير في الأسعار العالمية على السياسات الاقتصادية فيما يتعلق باستخدامات مستلزمات الإنتاج والإنتاج إنما في الواقع يستخدمون منطق اقتصاديات الإنتاج .

وعموماً يمكن ملاحظة مصفوفة الأسئلة التالية على مستوى المزرعة ، وكذا على المستوى التجميعي للمزارع حين يهتم المرء بدراسة اقتصاد الإنتاج :

- أ - ما هو حجم الإنتاج الكفاء ؟
- ب - كيف تتحدد كمية عنصر الإنتاج المحققة لأكبر ربح ؟
- ج - كيف يستجيب الإنتاج المزرعي للتغيرات في أسعار الإنتاج ؟
- د - ما هي التوليفة من الأنشطة المزرعية المحققة لمعظمه الدخل المزرعي؟
- هـ - ماذا يجب على مدير المزرعة عمله عند مواجهة لايقين الاستجابة الإنتاجية؟
- و - كيف تؤثر التغيرات التكنولوجية في الإنتاج ؟

وفي ضوء ما تقدم ضم هذا الكتاب الأبواب التالية : (الباب الأول) بعض المفاهيم الأساسية في دراسة اقتصاديات الإنتاج ، بينما تناول (الباب الثاني) عناصر الإنتاج ، و (الباب الثالث) نظرية الإنتاج ، بينما تناول (الباب الرابع) تكاليف الإنتاج ، (فالباب الخامس / فصل أول) عن تسعير الإنتاج تحت ظروف المنافسة الكاملة ، و (الفصل ثانى) تسعير الإنتاج تحت ظروف الاحتكار الكامل ، أما (فصل ثالث) تسعير الإنتاج تحت ظروف المنافسة الاحتكارية ، أما (الباب السادس /فصل أول) فتسعير وعمالة الموارد في ظل المنافسة الكاملة ، و (فصل ثانى) ثم تسعير وعمالة الموارد تحت ظروف

الاحتكار والاستحكار ، و (فصل ثالث) نظرية التوزيع ، بينما تناول (الباب السابع) المخاطرة واللايقين في الإنتاج الزراعي ، وتناول (الباب الثامن) نظرية الإنتاج المعدل، وأخيراً تناول (الباب التاسع) نظرية الوحدة الإنتاجية ذات المنتجات المتعددة .

الباب الأول

بعض المفاهيم الأساسية فى دراسة إقتصاديات الإنتاج

الإنتاج :

من الضرورى الإشارة إلى أن الهدف من أى نشاط اقتصادى هو إشباع الاحتياجات والرغبات الإنسانية . ويكون ذلك عن طريق إنتاج السلع والخدمات اللازمة لذلك والتي يستلزم لإنتاجها توافر الموارد والعناصر الإنتاجية المختلفة . وإذا نظرنا إلى تلك الموارد نجدها لا تفيض من تلقاء نفسها ولا تصلح فى حالتها الطبيعية الأولى للوفاء بهذه الحاجات وإنما يقتضى الأمر إجراء عدة عمليات متصلة ومتكاملة لتهيئتها بالصورة التى تجعلها صالحة للاستخدام . فالأشجار التى تنمو فى الغابات مثلاً تحتاج إلى عمليات تقطيع ونشر وتصنيع وتشكيل...الخ، حتى تتحول إلى أثاث فى النهاية، وترتبط كل عملية من العمليات السابقة بأنشطة أخرى مكاملة ومعاونة لها، كالنقل والتخزين والتجهيز والتمويل والتأمين...وهكذا الحال بالنسبة لجميع موارد الثروة التى يحتاج كل منها إلى القيام بنشاطات معينة لجعلها فى الشكل الملائم للاستعمال . وهذه النشاطات يعبر عنها فى لغة الاقتصاد بلفظ "الإنتاج".

وعلى ذلك يمكن تعريف "الإنتاج" بمعناه العام بأنه أى نشاط يسهم - بشكل مباشر أو غير مباشر - فى توفير وسائل إشباع حاجات الإنسان . ولما كانت هذه الوسائل تحقق منفعة، فيمكن تعريف الإنتاج على أنه العملية التى تنتج عنها خلق المنفعة أو زيادتها .

وبوجه عام يمكن القول أن الإنتاج يعنى مختلف الأنشطة التى من شأنها التوليف والتنسيق بين المواد الخام والقوى المختلفة للحصول على سلع وخدمات نافعة ذات قيمة ، ويطلق على تلك المواد والقوى الإنتاجية (المدخلات والخدمات الإنتاجية) بينما يطلق على السلع والخدمات التى يجرى استخدام تلك المواد والقوى للحصول عليها خلال العمليات الإنتاجية " المخرجات " .

ومن الأهمية بمكان أن يرتبط مصطلح المدخلات أو المخرجات بنشاط انتاجي معين حيث يمكن أن تكون احد السلع أو الخدمات التي تعد مدخلاً في نشاط ما هي ذاتها ناتجاً أو مخرجاً في نشاط آخر .

وعادة ما يجرى تصور المدخلات والتعبير عنها في العمليات الإنتاجية لتدفق زمنى لكميات محدودة من المورد الفيزيقي حيث يمكن أن تنظر إليها كساعات من العمل البشري أو الحيوانى أو ساعات من الخدمة الآلية أو أطنان من القمح أو الأرز سنوياً ، وهكذا ومن ثم فإن العملية الإنتاجية تمثل تحويل التدفق من المدخلات إلى تدفق من المخرجات .

المشروع :

يعرف الأفراد المهتمين على سلطات اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالنشاط الانتاجى "بالمنظمين" ، ويعرف النشاط الانتاجى الذى يباشرة منظم واحد - سواء بصفته الطبيعية أو الاعتبارية - بالمشروع بشرط أن يكون الهدف الاساسى من هذا النشاط هو الحصول على ربح . ووفقاً لهذا المفهوم فإن النشاطات التى تستهدف الخدمات الخيرية وما شابهها تخرج عن كونها مشروعاً . وقد يكون للمشروع مالكاً واحداً أو مجموعة ملاك وله من الأصول (الخدمات والمعدات والأموال) ما يمكن من أداء الوظائف الإنتاجية حيث يعتبر مجال أو حدود المشروع الواحد هو مجموعة الأصول والامكانيات الإنتاجية المملوكة لنفس الجهة والتى يباشر شئونها المالية منظمها واحداً ، ويدخل مجموع نشاطها ضمن نفس حسابات الدخل الاجمالى والاستثمارات ، وقد يطلق على المشروع اصطلاح وحدة الأعمال ، وقد يقتصر المشروع على وحدة تكنولوجية واحدة ، وهى تلك الوحدة التى تقوم الجهة الإدارية بعمل حسابات الإنتاج والنفقات لها بصفة مستقلة عما سواها ، كما قد يتسع المشروع ليشتمل على أكثر من وحدة إنتاجية واحدة حيث يرى المنظم أو تقتضى طبيعة العمليات الفنية للإنتاج اعتبار المشروع مكوناً من عدة أقسام مستقلة ويتم إجراء حسابات تكاليف الإنتاج لكل قسم منها على حدة ، وفي هذه الحالة يعتبر كل قسم من هذه الأقسام وحدة إنتاجية قائمة بذاتها ولكنها جميعاً تابعة لنفس المشروع .

وإذا ما جرى الاهتمام بموقع تواجد الأصل والامكانيات الإنتاجية ، فإننا نصادف مصطلحاً وهو ما يطلق عليه الموقع الانتاجى Plant والذى يعنى

مجموعة من التسهيلات والامكانيات الإنتاجية المتوطنة في موقع واحد . وبديهي أن هذا المفهوم يمكن أن يكون مشروعاً كما يمكن أن يكون وحدة إنتاجية وأيضاً قد يكون جزءاً من وحدة إنتاجية وفقاً لمستوى حسابات التكلفة الإنتاجية .

القطاع :

يتكون المقتصد Economy من عدد كبير من المشروعات والوحدات الإنتاجية . ومن جهة أخرى يمكن تقسيم المقتصد إلى عدة قطاعات يشمل كل قطاع منها وحدة من الوحدات الإنتاجية التي تمارس أنواعاً من النشاط ذات طبيعة متقاربة بدرجة أكثر مما هو بين أنواع النشاط التي تضمها القطاعات الأخرى ، فنجد مثلاً قطاع الزراعة وقطاع التعدين وقطاع النقل وهكذا .

الصناعة :

على الرغم من السمات المشتركة بين الوحدات المكونة للقطاع الواحد ، إلا أنه من المنتظر أن توجد بين هذه الوحدات بعض الاختلافات الواسعة . فقد تنتج الوحدات في نفس القطاع سلعاً وخدمات متباينة لا يمكن أن تعتبر من وجهة نظر المشتري بدائل جيدة لبعضها البعض . أي أن وحدات القطاع الواحد قد لا تعد جميعها متنافسة مع بعضها البعض . ومع هذا فإنه يمكن أن تميز داخل أي من القطاعات المختلفة مجموعات من الوحدات الإنتاجية تقدم جميعها للمشتري منتجات يعتبرها من وجهة نظره بدائل لبعضها ومن ثم فإن مجموعة هذه الوحدات تكون متنافسة مع بعضها البعض بصورة مباشرة على حين لا تكون كذلك في مواجهة الوحدات في غيرها من المجموعات . وعلى هذا يمكن إطلاق مصطلح الصناعة على مثل هذه المجموعة وكذا غيرها من المجموعات ذات نفس الخصائص والتي قد تقع في قطاعات مختلفة أو نفس القطاع .

ووفقاً لمفهوم الصناعة فإنه ليس من الضروري أن يقع المشروع بكامله داخل صناعة واحدة ، وربما أيضاً قد لا تقع الوحدة بكاملها داخل حدود صناعة واحدة ، فقد يقوم المشروع - أو حتى الوحدة الإنتاجية - بتقديم أكثر من ناتج ينتمي كلا منها إلى صناعة مختلفة كأن تقوم مزرعة إنتاج القمح والدواجن أو تقوم إحدى الشركات بإنتاج لمبات الإضاءة الكهربائية وأجهزة التليفزيون وهكذا . وأحياناً ما يقوم المشروع أو الوحدة الإنتاجية بإنتاج نفس المنتج تقريباً إلا أنه لا ينتمي إلى الصناعة الخاصة به لانعدام توافر شرط التنافس المباشر مع باقي

الوحدات المتشابهة أى أن هذه الوحدة تقوم بتصريف إنتاجها بطريقة منعزلة تماماً عن باقى الوحدات المشابهة كما فى حالة التصدير .

الوحدة الإنتاجية أو المنشأة :

يشتمل المشروع على واحدة أو أكثر من الوحدات التى تختص كل منها بحسابات مستقلة للتكاليف الإنتاجية وهذه الوحدة هى ما جرى الاصطلاح عليه بالوحدة الإنتاجية أو المنشأة .

فإذا ما تصورنا مشروعاً يقوم على نشاط بستره اللبى مثلاً فإنه يمكن استناداً إلى العديد من الاعتبارات الفنية والتنظيمية تقسيم هذا المشروع إلى عدة أقسام يختص أحدها على سبيل المثال بتوريد اللبى الخام والثانى على عملية البستره على حين يختص القسم الثالث بتصريف الناتج وتسويقية . فإذا ما استقل كل قسم بحسابات للتكاليف الإنتاجية وكانت العلاقات التكنولوجية بين العناصر الإنتاجية (المدخلات) وبين الناتج (المخرجات) محددة واضحة ومستقلة على مستوى كل قسم أعتبر هذا القسم وحدة إنتاجية قائمة بذاتها .

الدورات الإنتاجية الوحيدة والمتعددة :

عادة ما يفترض فى التحليل الاقتصادى لنظرية المنشأة أن هذه المنشأة وحيدة الدورة الإنتاجية ، ويعنى ذلك أن المدخلات والمخرجات الخاصة بدورة من الدورات الإنتاجية (فترة زمنية معينة) تنفصل تماماً عن الإنتاج للفترات السابقة واللاحقة أى أن الوحدة الإنتاجية ينصب اهتمامها فقط على النشاط خلال فترة معينة من الزمن (الدورة الإنتاجية الواحدة) حيث يتحدد هذا النشاط وفقاً لما يسود هذه الفترة من الظروف والعوامل ومستقلاً فيما عدا ذلك من الفترات .

وفى حالة الإنتاج وحيد الدورة يفترض ما يلى :

- (١) يبدأ النشاط الإنتاجى فى وقت معين وينتهى فى وقت آخر حينما يتم تصريف المخرجات الناتجة ، والفترة الزمنية الواقعة فيما بين هذين الوقتين تمثل النطاق الزمنى للدورة الإنتاجية موضع الاعتبار .
- (٢) تقوم الوحدة الإنتاجية (المنشأة) بشراء مختلف العناصر الإنتاجية اللازمة للإنتاج فى الدورة موضع الاعتبار فى أول يوم من أيام هذه الدورة ، وتدفع نفقات تلك العناصر فى نفس الوقت ، وعلى هذا فإن

رأسمال المنشأة يعتبر مستثمراً في العملية الإنتاجية خلال الفترة الزمنية للدورة الإنتاجية ، وأنه سوف يعود مرة أخرى إلى صورته الثابتة في اليوم الأخير لها .

(٣) تدفع المنشأة الفائدة المستحقة على رأس المال المقترض وكذلك حصة رأس المال المملوك في نهاية الفترة الإنتاجية . وهذا الافتراض يطابق الواقع الفعلي إذا سلمنا بوجود هذه الحالة البسيطة لوحدة إنتاجية وحيدة الدورة .

(٤) تقوم الوحدة الإنتاجية وحيدة الدورة باستخدام إمكانياتها الإنتاجية لإنتاج سلعة أو خدمة واحدة .

الإنتاج عديد الدورات :

في الواقع العملي فإنه نادراً ما تكون الفترات الزمنية المختلفة محكمة التحديد أو تامة الاستقلال ، وإنما يكون بينها درجات من التداخل والارتباط . وهذا التداخل أو الارتباط فيما بين دورة وما يسبقها أو يلحقها من دورات إما أن يكون ناشئاً عن وجود بعض العناصر الإنتاجية ذات الصفة المعمرة أو وجود مخزون سلعي أو ناشئ عن التأثير المتبادل أو غير المستقل للجهاز السعري فيما بين مختلف الفترات الإنتاجية ، والإنتاج على ذلك لا يتأثر فقط بظروف دورة إنتاجية معينة بذاتها وإنما بالظروف التي تسود سلسلة من الدورات ، منها ما يكون سابقاً ومنها ما يكون لاحقاً للدورة موضع الاعتبار ، ويشار إلى هذا النوع من الإنتاج عادة بالإنتاج الرأسمالي أو ما يصطلح عليه بالإنتاج عديد الدورات .

المدخلات والمخرجات :

تتحصر المشكلة التكنولوجية للنشاط الانتاجي بصفة أساسية في العلاقة الكمية بين العناصر والخدمات الإنتاجية الداخلة من ناحية وبين ما ينتج عنها من سلع أو خدمات من ناحية أخرى معبراً عن كليهما في صورة وحدات فيزيقية . ويعبر عن كل ما يدخل في العمليات الإنتاجية ليساهم في أو يساعد على الحصول على الناتج المستهدف بالمدخلات كما يعبر عن مختلف النواتج الناجمة عن الخطة الإنتاجية سواء كانت في صورة سلعة أو خدمة بالمخرجات . وكما سبق القول فإن المدخلات والمخرجات ليست مفاهيم مطلقة ، وإنما مفاهيم مرتبطة بكل عملية إنتاجية على حدة وما يمكن أن يعرف على أنه مدخل في عملية ما يمكن أن يكون مخرجاً لعملية أخرى .. وهكذا .

وفى تحليل نظرية الوحدة الإنتاجية وحيدة الدورة جرى افتراض توافر المدخلات وقت بداية الدورة الإنتاجية ، وأن المخرجات تتكون من منتج أو مخرج وحيد يتم بيعه فى نهاية هذه الدورة . ومن الجدير بالملاحظة أن الاهتمام فى الدراسة الاقتصادية ينصب فقط على العناصر الإنتاجية (التى تكون المدخلات للوحدة الإنتاجية) المحدودة العرض ، وذلك لأنه بفرض وجود احد المدخلات غير محدد العرض ، أى أنه يكون متاحاً بدرجة كبيرة إلى الحد الذى يجعله غير ذى تكلفة فى الحصول عليه ، فإنه لا يدخل ضمن حسابات التكاليف الإنتاجية للمنشأة . وفى الواقع الفعلى فإنه يندر أن نجد من عناصر الإنتاج الأساسية ما يمكن الحصول عليه حراً ودونما أية تكلفة .

ويعد من الأمور الهامة فى مجال كل من المدخلات والمخرجات الداخلة فى حسابات التكاليف الإنتاجية أن تراعى وحدات القياس الفيزيقي لها حيث ينبغى أن تكون تلك الوحدات مطابقة لما هو متعارف عليه فى السوق ، فبينما يدخل الوقود مثلاً فى بعض العمليات الإنتاجية محسوباً بوحدات الكالورى إلا أنه يباع ويشترى فى الأسواق فى وحدات قياس مختلفة غالباً . وإذا ما صادفت بعض الحالات التى يختلف أو يرتبط فيها عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج (المدخلات) بنسب ثابتة فإن توليفة هذه العناصر يمكن أن تعامل فى قياسها كما لو كانت عنصراً واحداً . وعموماً فإن وحدات كل من المدخلات والمخرجات تكون ذات قياسات فيزيقية متعارف عليها فى اغلب الأحوال .

عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة :

يمكن تمييز العناصر الإنتاجية التى تشكل المدخلات إلى نوعين مختلفين أحدهما يتغير والآخر لا يتغير وفقاً للتغير فى حجم الإنتاج . ويصطلح على تسميته النوع الأول بعناصر الإنتاج المتغيرة ، والنوع الثانى عناصر الإنتاج الثابتة . وتعتبر المواد الخام والعمالة غير الدائمة من الأمثلة على عناصر الإنتاج المتغيرة ، بينما خدمات المباني والآلات تعد أمثلة على العناصر الثابتة .

وقد تكون لخاصية التغير أو الثبات للعناصر الإنتاجية طبيعة فنية (تكنولوجية) فالفحم أو الحديد الخام الداخلى فى عملية إنتاجية يعد للوهلة الأولى من النوع المتغير على حين تعد خدمة إحدى الآلات من النوع الثابت ، إلا أن ما يهمنا فى التحليل الاقتصادى بشأن التغير والثبات لا يستند إلى هذه الطبيعة الفنية

بل إلى طبيعة التكلفة للعنصر هل هي ثابتة أم متغيرة بالنسبة لحجم الإنتاج . وعلى هذا فقط نصادف بعض العناصر الإنتاجية ذات الطبيعة التكنولوجية المتغيرة إلا أن نفقتها أو تكلفتها تبقى ثابتة بغض النظر عن حجم الإنتاج ، ومثال ذلك تعاقد المنشأة لشراء قدر من التيار الكهربى فتكلفة هذا العنصر ثابت بموجب العقد دونما اعتبار لحجم الإنتاج ، بينما يخضع استهلاك هذا القدر من التيار - كله أو بعضه - فى المنشأة ، وفقاً لحجم الإنتاج، ومن ناحية أخرى قد توجد بعض العناصر الإنتاجية التى تعد من حيث طبيعتها التكنولوجية من النوع الثابت، غير أنها تمثل عنصراً متغيراً إذا ما انصب الاهتمام على طبيعة تكلفتها الإنتاجية وارتباط تلك التكلفة بحجم الإنتاج للمنشأة . ومن أمثلة ذلك بعض الخدمات الآلية التى يجرى دفع نفقتها ليس لكل فترة من الزمن (شهر أو سنة مثلاً) وإنما لكل عملية تؤديها فى حالة استفادة بعض المنشآت الإنتاجية من خدمات الأجهزة الحاسبة أو غيرها من الآلات المملوكة للغير .

وبناء على ما تقدم فإن كيفية التأثير على التكاليف الإنتاجية وليس الطبيعة التكنولوجية للعنصر الانتاجى هى ما يحدد ما إذا كان هذا العنصر يندرج تحت النوع من المدخلات الثابتة أو المتغيرة .

ورغم التقسيم السابق فإن وضع خطأ فاصلاً بين ما هو متغير وما هو ثابت من عناصر الإنتاج لا يعتبر امراً يسيراً أو ممكناً فى الواقع العملى، فالعناصر الإنتاجية الثابتة تكون ثابتة بشكل عام عند ما يعتبر حجم الإنتاج فى نطاق معين، فإذا ما تجاوز حجم الإنتاج هذا النطاق المعين فقد تقتضى الضرورة زيادة حجم بعض عناصر الإنتاج التى كانت ثابتة فى حدود النطاق السابق كزيادة عدد خطوط الآلات مثلاً . وربما ظلت مع ذلك بعض العناصر الثابتة على وضعها السابق كالمباني مثلاً أى أنه من الضرورى أن يتحدد النطاق الانتاجى أو السعة الإنتاجية للمنشأة حتى يمكن التمييز بين العناصر الثابتة والمتغيرة وحتى يسهل دراسة تأثير العناصر الإنتاجية المتغيرة على الإنتاج بمعزل عن التغيرات الحادثة فى سعة الوحدة الإنتاجية .

تذكر أن

- الإنتاج هو مختلفة الأنشطة التي من شأنها التوليف والتنسيق بين المواد الخام والقوى المختلفة للحصول على سلع وخدمات نافعة ذات قيمة .
- المشروع يطلق على وحدة إنتاجية واحدة أو أكثر من وحدة واحدة لها منظم واحد .
- القطاع يعكس عدداً من الأنشطة الإنتاجية و/أو المشروعات ذات طبيعة متقاربة .
- الوحدة الإنتاجية أو المنشأة هي وحدة لإنتاج سلعة أو خدمة وهي ذات حسابات مستقلة للتكاليف الإنتاجية .
- الصناعة هي مجموعة من الوحدات الإنتاجية المتنافسة فيما بينها وقد تقع في قطاعات مختلفة أو في نفس القطاع .
- يفترض التحليل الاقتصادي للمنشآت أن كل منشأة اقتصادية وحيدة الدورة الإنتاجية .
- عناصر الإنتاج تنقسم إلى عناصر ثابتة وأخرى متغيرة .
- عناصر الإنتاج الثابتة لا تتغير كمياتها بتغير حجم الإنتاج ، بينما عناصر الإنتاج المتغيرة تتغير بتغير حجم الإنتاج .

أسئلة على الباب الأول

- ١- فرق بين المدخلات والموارد .
- ٢- اشرح الفرق بين كل من عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة .
- ٣- عرف ما يلي :
المشروع ، القطاع ، الصناعة .
- ٤- ما هي الافتراضات التي يستند إليها التحليل الإقتصادي لنظرية المنشأة وحيدة الدورة الإنتاجية ؟
- ٥- أذكر أمثلة لكل من عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة .
- ٦- بين لماذا كان من الصعب وضع خطأ فاصلاً بين ما هو متغير وما هو ثابت من عناصر الإنتاج .
- ٧- اشرح خصائص الإنتاج عديد الدورات .
- ٨- أكمل ما يأتي :
- الإنتاج هو أى نشاط إقتصادي أو هو العملية التي تنتج عنها أو زيادة
- يطلق على العناصر أو المواد الخام الداخلة في العملية الإنتاجية
بينما يطلق على السلع والخدمات الناتجة من هذه العملية
- تسمى عناصر الإنتاج التي تتغير بتغير حجم الإنتاج عناصر
بينما تسمى التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج
- ٩- ضع علامة $\sqrt{}$ أم \times أمام العبارات الآتية :
- النشاطات التي تستهدف الخدمات الخيرية تخرج عن كونها مشروعاً ()
- عندما تتفصل المدخلات والمخرجات الخاصة بدورة من الدورات الإنتاجية عن الإنتاج للفترة السابقة أو اللاحقة يطلق على الإنتاج (عديد الدورات) ()

الباب الثانى

عناصر الإنتاج

مفهوم عناصر الإنتاج:

يتطلب إنتاج السلع والخدمات تضافر مجموعة من العناصر يطلق عليها اصطلاح "عناصر أو عوامل الإنتاج". فإنتاج الأثاث مثلاً يتطلب توفير الأخشاب من "مصادرها الطبيعية"، وهى غابات الأشجار، والقيام "بجهد بشرى" فى نقل الأخشاب ونشرها وتصنيعها مع الاستعانة "بالآلات والمعدات" فى أداء هذه العمليات. وبذلك نجد أن إنتاج هذه السلعة يحتاج إلى تضافر ثلاثة عوامل هى:

(١) الموارد الطبيعية أو (الأرض) ممثلة فى الغابات التى تمدنا بالأشجار الخشبية.
(٢) الجهد البشرى أو العمل، وهو المجهود الإنسانى فى العملية الإنتاجية.
(٣) رأس المال، ممثلاً فى الآلات والمعدات التى تعين العامل فى أداء النشاط الاقتصادى.

(٤) ويضيف بعض الاقتصاديين عاملاً رابعاً وهو التنظيم لأهميته فى الدول التى تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية ونظام السوق حيث يتولى المنظم مسئولية تجميع عناصر الإنتاج سالفة الذكر ويتحمل المخاطر الناجمة من النشاط.

وهناك من يفضل الأخذ بالتقسيم الثلاثى للعناصر (الأرض، والعمل، ورأس المال)، إما بإدراك التنظيم ضمن العمل أو بإغفال أهميته بدعوى انعدام دوره فى المجتمعات الاشتراكية، حيث ترفض هذه المجتمعات فكرة الربح كعائد للتنظيم.

أما التقسيم الرباعى لعناصر الإنتاج، فيلقى ترحيباً من جانب الكثير من الاقتصاديين لإبرازه الدور المتميز لكل عنصر من عناصر الإنتاج، وبصفة خاصة عنصر التنظيم فى المجتمعات الحديثة، ولاتساق هذا التقسيم مع نظرية توزيع الدخول، فضلاً عن سهولة المعالجة العلمية للعديد من الظواهر الاقتصادية فى إطار التقسيم الرباعى للعناصر.

وفيما يلي عرضاً موجزاً لمفهوم وخصائص كل عنصر من عناصر الإنتاج السابق الإشارة إليه :

١ - عنصر الأرض (الموارد الطبيعية) :

يقصد "بالطبيعة" أو "الأرض" جميع الموارد الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها، والتي تعينه على تدبير وسائل إشباع حاجاته. ومن وجهة النظر الاقتصادية وتضم هذه الموارد:

- أ - سطح القشرة الأرضية، أى التربة الأرضية التي يستغلها الإنسان فى نشاط الزراعة وتنمية المراعى وفى أغراض البناء والتشييد.
- ب- ما فى باطن الأرض من بترول، وفحم، وغاز طبيعى، ومعادن كالحديد والنحاس والرصاص والمنجنيز.
- ج- ما يقع على سطح الأرض من جبال وهضاب وغابات ومحيطات وبحار ومساقط مياه، وما تحويه هذه الموارد من ثروات معدنية ونباتية وحيوانية وسمكية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم "الأرض" يتسع ليشمل الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة وأمطار ورياح، باعتبارها عوامل طبيعية تسهم فى تحديد النشاط الإنسانى وفى تباين الموارد الاقتصادية.

خصائص الأرض :

تتصف الأرض بخصائص فريدة أهمها ما يلى :

- ١- الأرض هبة من هبات الطبيعة ، وبمعنى إنها ليست عاملاً من عوامل الإنتاج المنتجة عن طريق الجهود الإنسانية بعكس رأس المال الذى يعتبر من صنع الإنسان .
- ٢- الأرض مستديمة أو لها صفة الدوام ، وهى بهذا عكس باقى عوامل الإنتاج التى يمكن أن تبنى أو تدمر ، أما الأرض فيمكن الحفاظ على قواها الطبيعية حتى لو تعرضت لوسائل تدميرية عنيفة كالقنبلة الذرية مثلاً .
- ٣- الثبات النسبى للأرض : تتصف الأرض بدرجة كبيرة من الثبات ، على خلاف عناصر الإنتاج الأخرى - فالمساحات الأرضية المتاحة للزراعة وللإمداد العمرانى محدودة بطبيعتها وغير قابلة للزيادة إلا بدرجة طفيفة

للغاية وبتكلفة اقتصادية عالية . على اعتبار أنه من الممكن زيادة كمية الأرض بتجفيف المستنقعات أو حتى المحيطات كما يحدث في هولندا ، إلا أن كمية الأرض التي تضاف بهذه الوسيلة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من المساحة اليابسة في العالم .

٤- عرض الاراضى غير مرن لاستحالة انتقالها من مكان لآخر ، أى أن عرض الأرض غير مرن جغرافياً ، ولكن يمكن القول بأنه نظراً لوجود استعمالات بديلة لقطعة الأرض الواحدة ، فإنه يمكن القول أن عرض الأرض قد يكون مرناً وظيفياً ويمكن الاستفادة من ذلك فى التغلب على عدم مرونة انتقال الاراضى .

٥- اختلاف القدرات الإنتاجية لوحدات الأرض: تختلف الأرض فى خصائصها الاقتصادية وقدرتها الإنتاجية. فالملاحظ تفاوت الأرض الزراعية فى خصوبتها، واختلاف المناطق فى مراعيها الطبيعية، وفيما تحويه من ثروات معدنية وبتروولية، وكذلك اختلاف البحار والمحيطات فيما لديها من ثروات سمكية وكائنات بحرية. وتؤدى هذه الخاصية -مع خاصية الثبات النسبى للأرض- إلى ظهور ما يسمى بالرّيع الاقتصادى وهو عبارة عن الفرق بين أثمان المنتجات التى تتحدد على أساس نفقات إنتاجها فى الاراضى الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج فى الاراضى الخصبة التى تم استزراعها فى البداية، ويحصل على هذا الدخل أصحاب الاراضى، وهو يزداد باستمرار مع نمو السكان وزيادة الطلب على الحاصلات الزراعية من ناحية، ومع اضطرار المجتمع إلى زراعة الاراضى الأقل خصوبة لقلة الاراضى الجيدة من ناحية أخرى.

الأهمية الاقتصادية للأرض:

تؤثر الموارد الطبيعية - بكافة أنواعها - فى الحياة الاقتصادية وفى مستويات التنمية والرفاهية فى البلاد المختلفة. فالدول التى تتوفر بها مساحات شاسعة من الاراضى كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى تكون أمامها فرصة أكبر من غيرها فى إحداث التقدم الاقتصادى، وفى استغلال ما تذخر به من ثروات، حيث يؤدى اتساع الإقليم إلى تعدد المناطق المناخية وإلى تعدد أنواع التضاريس والمعادن والمزروعات، وبالتالي إلى دعم القدرة الاقتصادية للدولة، وتنوع هيكلها الإنتاجى. كذلك تستطيع الدول الغنية بالبترول مثل دول منطقة الشرق الأوسط استغلال هذه الثروات فى توفير احتياجاتها من الطاقة بأسعار رخيصة وتنمية الصناعات التى تقوم

عليها، فضلاً عن تصدير الفائض من خلال التجارة الخارجية، والحصول على دخل من العملات الأجنبية.

والظروف المناخية تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي، حيث نجد أن المناطق التي تسودها ظروف مناخية صعبة مثل المناطق الجليدية والاستوائية عادة ما يتعذر استغلال ثرواتها المتاحة أو الكامنة، في حين أن المناطق معتدلة المناخ تكون في وضع أفضل نسبياً من حيث إمكانيات التقدم الاقتصادي، علاوة على أن اختلاف المناخ من إقليم لآخر يساعد على تنوع الحياة الاقتصادية، فنجد على سبيل المثال أن سويسرا تشتهر بسياحة الجبال لبرودة الجو وانتشار الثلوج، بينما تشتهر أسبانيا، وإيطاليا، واليونان بسياحة الشواطئ أو الاصطياف لاعتدال درجات الحرارة وامتداد الشواطئ.

العرض الفيزيقي والعرض الاقتصادي للأرض :

ويتناول هذا الجزء العلاقة بين عوامل الطلب والعرض التي تؤثر على الموارد الأرضية ويعرف العرض على أنه الكمية من الموارد الأرضية المعروضة للاستعمال ، أما الطلب فهو الكمية من السلع المرغوبة ويستعد الناس لشرائها .

وهناك نوعان من عرض الاراضى ، (أ) العرض الطبيعي للاراضى ويتكون من مساحة الكرة الأرضية بأكملها بما في ذلك سطح الأرض وما تحتها والمسطحات المائية والغلاف الجوى وما بجوفها من معادن وسوائل . وبهذا يمكن اعتبار العرض الفيزيقي للاراضى ثابتاً ومحدداً سواء كانت هذه الاراضى فى العالم أو فى حيازة دول ، (ب) أما العرض الاقتصادي للاراضى ويشمل فقط هذا الجزء من العرض الطبيعي الذى يمكن أن يستخدمه الإنسان لإشباع حاجاته. وتصبح الموارد الأرضية ذات أهمية اقتصادية عندما يهتم بها الإنسان ويبدى استعداداً لاستعمالها بطلبها ودفع قيمة لها ، أو بمدى رغبته فى دفع تكاليف استصلاحها إذا كانت أراضى غير قابلة للاستعمال الانسانى .

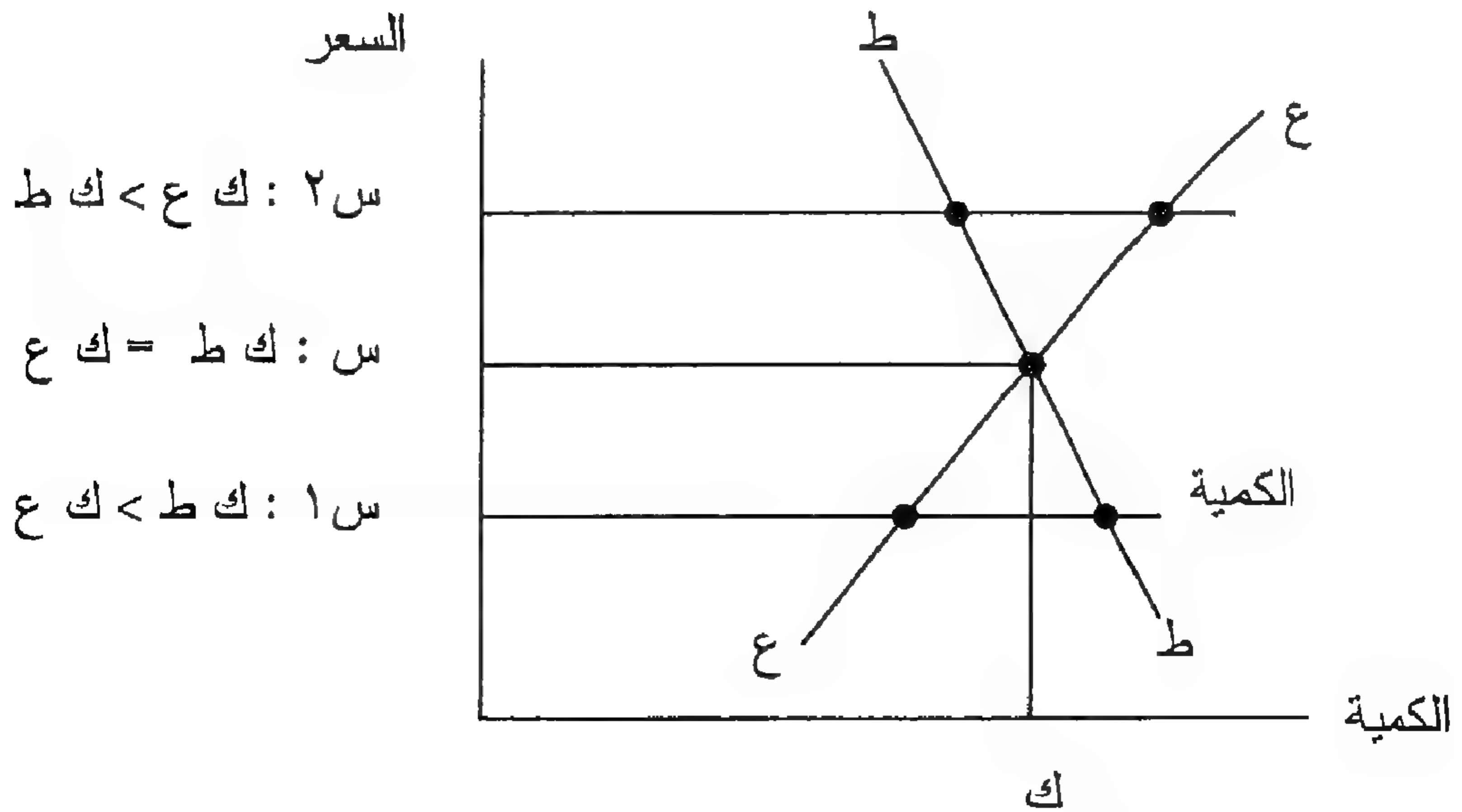
ومما سبق يتبين أن العرض الاقتصادي للاراضى يستجيب لعوامل السعر والطلب ويعكس درجة الندرة والوفرة للموارد الأرضية .

سوق الاراضى :

أن تفاعل قوى الطلب والعرض هو الذى يعطى مفهوم السوق كما انه هو الذى يحدد السعر تحت ظروف المنافسة العاملة ، ويوضح الشكل رقم (١) :

أن منحنى العرض (ع ع) يمثل الكمية المعروضة فى السوق فى وقت معين ووفقاً لأسعار معينة ، ومنحنى الطلب (ط ط) يمثل الكميات المطلوبة فى وقت معين ووفقاً لأسعار معينة . ويتحدد سعر السوق بتقاطع منحنيات العرض والطلب عند (س) التى تمثل سعر التوازن لسوق الاراضى .

وإذا انخفض السعر إلى س ١ مثلاً فسوف يترتب عليه تلف المستهلكين على استخدام الاراضى مما يترتب عليه ارتفاع السعر إلى (س) . وبالعكس إذا ارتفع السعر إلى (س ٢) مثلاً فسوف تزيد الكمية المعروضة من الاراضى عن الكمية المطلوبة مما سيؤدى إلى انخفاض السعر مرة أخرى إلى (س) . إلا أنه فى الحياة العملية يوجد صعوبة فى الوصول إلى حالة التوازن الموضحة فى الشكل رقم (١) نتيجة للقصور فى المعلومات والتوقعات السوقية للأفراد سواء كانوا بائعين أم مشترين ، وذلك للارتباط والتبادل الموجود بين العوامل والظروف الاقتصادية المختلفة مما يؤدى إلى الاختلافات فى مرونة العرض والطلب .



شكل رقم (١) : الكمية المعروضة والمطلوبة من الأرض

ويمكن القول بصفة عامة أن عرض معظم أنواع الاراضى يستجيب للتغيرات السعرية فى المدى القصير . وتتوقف مرونة عرض الاراضى عند استخدامها فى غرض معين على ندرة الأرض وخصوبتها ، كما تعكس مرونة دالة عرض الاراضى مدى استجابة ملاك الأرض لزيادة المعروض من أراضيهـم عند مستويات سعرية مختلفة .

ويجب الإشارة إلى أن الطلب على الاراضى هو فى الواقع طلب مشتق من الطلب على منتجاتها ولا تطلب الأرض لحد ذاتها إلا فى حالات خاصة تعتبر الأرض فيها سلعة استهلاكية ، وذلك عند استخدامها مثلاً فى الأغراض الترويحية كالمنتزهات والحدائق . أما أوجه الاستخدام غير المباشر للاراضى فهو الغالب حيث تطلب الأرض لما يمكن أن تنتجه من سلع وخدمات فتطلب مثلاً لزراعتها قطناً أو محاصيل خضر أم فاكهة أو لبناء مصنع أو مسكن وهكذا .

العرض والطلب الكلى للموارد الأرضية :

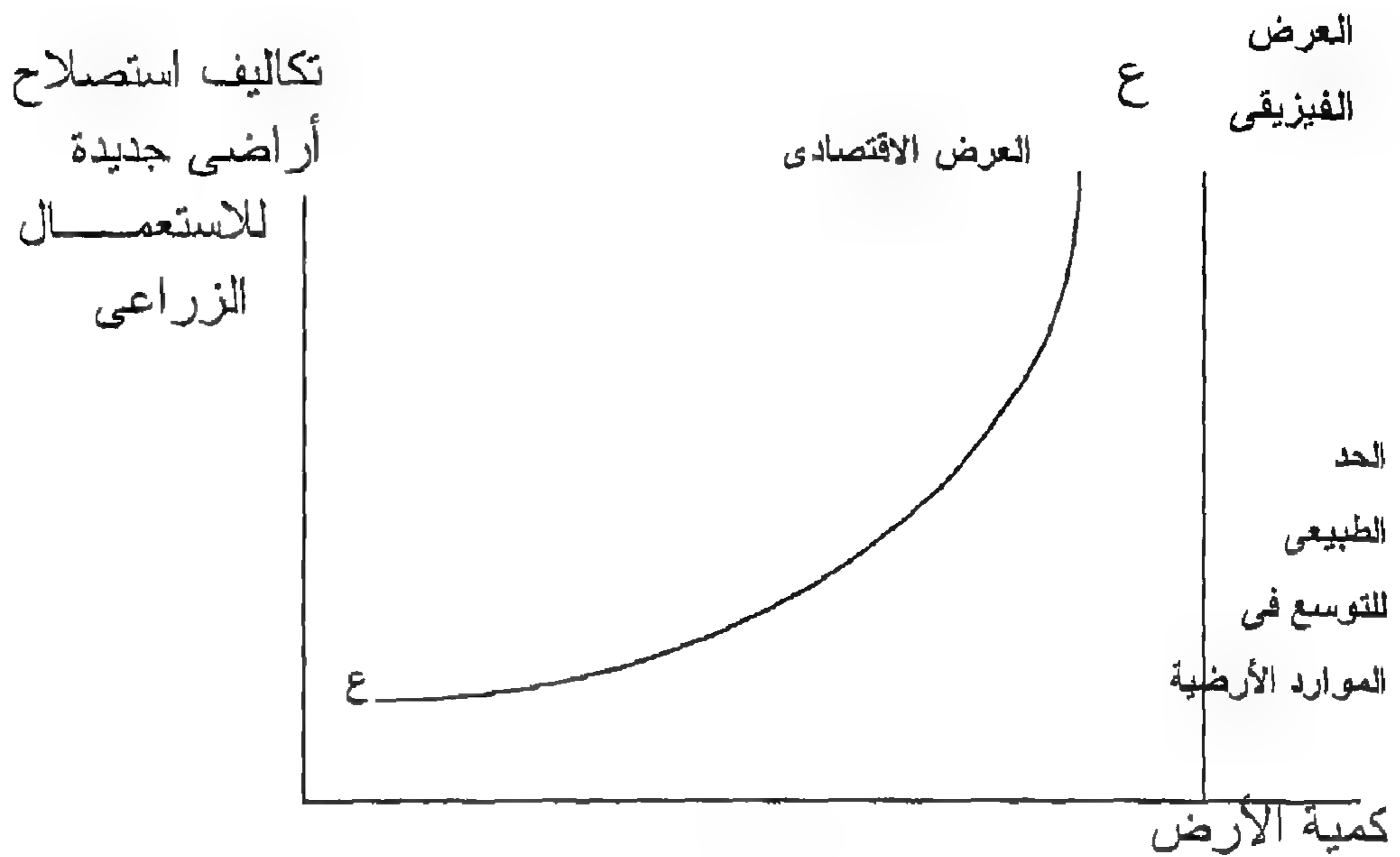
يتضح من المناقشة السابقة أن توازن العرض والطلب لا يأتى إلا بتوفر المنافسة الكاملة ، ويمثل العرض الكلى للأراضى مجموع العروض الاقتصادية للأنواع المختلفة للموارد الأرضية .

أما الطلب الكلى على الاراضى فيتمثل فى مجموع الطلب على مختلف الموارد الأرضية . ويتغير عرض الاراضى مع مرور الزمن أو نتيجة لزيادة الطلب الناتج عن النمو السكانى أو التقدم التكنولوجى أو التنافس بين الاستعمالات الأرضية المختلفة ، ويمكن بيان ذلك بالشكل رقم (٢) للعرض الاقتصادى الكلى فى المدى الطويل .

يمثل المنحنى (ع ع) العرض الاقتصادى من الموارد الأرضية المستغلة فى الإنتاج الزراعى ويلاحظ ان الجزء الأول من المنحنى يميل إلى أن يكون مرناً وذلك لوجود مساحة صغيرة من الاراضى فى الاستعمال الزراعى بالإضافة إلى أنه يمكن إضافة أراضى جديدة إلى العرض الاقتصادى الكلى للاراضى بزيادة قليلة فى تكاليف استصلاحها .

وبمرور الوقت يصبح منحنى العرض غير مرن بالتدريج حيث تزداد تكاليف استصلاح أو إقامة أراضى جديدة للكمية المعروضة . وبطبيعة الحال فإن كمية

الموارد الأرضية التي يمكن إضافتها للعرض الاقتصادي محدودة دائماً بمساحة العرض الفيزيقي (الطبيعي) للأراضي .



شكل رقم (٢) : العرض الفيزيقي والاقتصادي للموارد الأرضية

ويتبين من الشكل رقم (٢) أن عرض الأراضي يتوقف قبل الوصول إلى الحد الطبيعي للتوسع في الموارد الأرضية وذلك لأن تكاليف إضافة أراضي جديدة للاستعمال الاقتصادي للموارد الأرضية يكون مرتفعاً مما يثبط من محاولة إضافة أراضي جديدة للكمية المعروضة .

ويمكن أن يكون هناك عدة منحنيات عرض مختلفة للاستعمالات الأرضية المختلفة كما هو الحال في الاستعمال الزراعي . ويختلف شكل المنحنى وفقاً لاختلاف كمية الأراضي التي يمكن إدخالها في الاستعمال المطلوب في المدى الطويل وكذلك وفقاً لتكاليف إضافة أراضي جديدة .

ويعكس التغير في ظروف الطلب عادة الوضع السائد بالنسبة لعدد السكان ومستوى المعيشة وتأثير التكنولوجيا وغيرها .

وسائل زيادة العرض الاقتصادي للموارد الأرضية :

سبق أن اشرنا إلى أن العرض الاقتصادي للموارد الأرضية يتحدد في فترة معينة بتكاليف المنتجات التي يمكن أن نحصل عليها من استعمال هذه الاراضى . وتتمثل وسائل زيادة العرض الاقتصادي من الموارد الأرضية فيما يلي :

١- إضافة مساحات جديدة من الموارد الأرضية الاقتصادية أو ما يسمى بالتوسع الأفقى .

٢- تكثيف استخدام عناصر الإنتاج الزراعى على الموارد الأرضية المستخدمة حالياً أو ما يعرف بالتوسع الرأسى وذلك بزيادة نسب عنصر العمل ورأس المال إلى نفس الرقعة الأرضية ، ويتم ذلك باستخدام التكنولوجيا عن طريق استخدام أصناف جديدة أو إضافة الأسمدة وغيرها .

٣- العمل على استغلال الاراضى استغلالاً اقتصادياً وذلك بإتباع الأساليب الزراعية الاقتصادية باختيار التوليفات المثلى لعناصر الإنتاج واستعمال الآلات الزراعية ومقاومة الآفات وغيرها من الأساليب الحديثة التى تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض .

٤- تغيير نمط الاستهلاك البشرى على السلع التى يمكن للموارد الأرضية إنتاجها بكفاءة عالية عن طريق الدعاية والإعلان .

٥- العمل على التقليل من استهلاك المنتجات الأرضية ، وذلك بخفض معدل النمو السكانى عن طريق تنظيم النسل .

٦- توفير وتسهيل طرق ووسائل المواصلات للمناطق المستخدمة فعلاً في إنتاج منتجات وبالتالي تقليل الفاقد من الإنتاج .

٧- يعد التحكم في التجارة الخارجية احد الأساليب التى يمكن عن طريقها أن تحقق الموارد الأرضية المستغلة في أى دولة أعلى إشباع لرغبات سكانها وذلك مثلاً عن طريق تصدير السلع مرتفعة القيمة واستيراد السلع منخفضة القيمة .

وهناك عاملين رئيسيين يحدان من توسع المساحة الزراعية في مصر هما :

(أ) التضاريس والطبيعة الجغرافية للاراضى المصرية .

(ب) كمية المياه المتاحة التى يمكن استخدامها في الري ، حيث أن

الزراعة في مصر تعتمد اعتماداً كلياً على مياه الري نظراً لندرة الأمطار .

كثافة استعمال الأرض :

وتعرف كثافة استعمال الاراضى بأنها النسبة بين مجموع عنصرى العمل ورأس المال والمساحة الأرضية المستغلة ، فيقال أن الاستعمال كثيفا إذا زادت هذه النسبة ويقال أن الاستعمال غير كثيف إذا قلت هذه النسبة .

$$\text{كثافة استعمال الأرض} = \frac{\text{مجموع عنصرى العمل ورأس المال}}{\text{المساحة الأرضية المستغلة}}$$

وتختلف الزراعة من بلد لآخر نتيجة وفرة أو ندرة الأرض الصالحة للزراعة أو نتيجة اختلاف السياسات الزراعية المتبعة ، وتقسم الزراعة من حيث غزارة عناصر الإنتاج إلى كل من الزراعة الكثيفة والزراعة الخفيفة كما يلي :

الزراعة الكثيفة :

الزراعة الكثيفة تعبر عن زيادة نسبة استخدام عنصرى العمل ورأس المال بالنسبة للأرض . ويكثر هذا النوع من استعمالات الاراضى الزراعية فى المناطق والدول المكتظة بالسكان والتي تكون قيمة الأرض فيها مرتفعة ، وذلك لضغط السكان على الموارد الغذائية ، وقلة الأرض الصالحة للزراعة . ولذا تعمل الدول تحت هذه الظروف على زيادة إنتاجية الوحدة الإنتاجية الأرضية ، أو ما يسمى بالتوسع الرأسى عن طريق زراعة الأرض طول السنة بأكثر من محصول ، ومضاعفة المجهود فى استغلالها . وتستخدم فى الزراعة الكثيفة وحدات أكثر من عناصر الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال بغية الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن من الوحدة المساحية الأرضية ، ويكثر هذا النوع من الزراعة فى بلاد الصين واليابان والهند ومصر . ومن الملاحظ أن الملكيات فى هذه البلاد تكون صغيرة نتيجة لتفتتها ، كما أن الايدى العاملة تكون متوفرة ، ويمتاز هذا النوع من استعمالات الأرض بالخواص التالية :

- ١- توفر الايدى العاملة نتيجة ازدياد أعداد السكان بنسبة عالية عادة .
- ٢- ارتفاع إنتاجية الوحدة الزراعية نتيجة استعمال وحدات أكثر من عنصرى العمل ورأس المال .
- ٣- عدم توفر الاراضى الرخيصة الصالحة للزراعة ، وقد ينشأ هذا نتيجة عدم توفير مياه الري أو الأمطار أو نتيجة لطبيعة وتضاريس الأرض .

الزراعة الخفيفة :

ينتشر هذا النوع من الاستعمال الارضى فى المناطق التى يتوفر فيها مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة ، مع قلة عدد السكان ويغلب استخدام الميكنة فى هذا النوع من الزراعة نظراً لقلّة الايدى العاملة بها بعكس الزراعة الكثيفة التى يغلب فيها استخدام الايدى العاملة على استخدام الآلات . ويساعد هذا النوع من استعمال الأرض على التخصص حيث تخصص بعض المناطق مثلاً فى زراعة القطن ، ومناطق أخرى فى زراعة القمح ، وهكذا كما هو حادث بالولايات المتحدة الأمريكية ، وفى أجزاء من كندا وأستراليا ، ويوجد هذا النوع من الزراعة فى الدول التى تتوفر فيها الخصائص التالية :

- ١- وفرة الاراضى الزراعية الرخيصة نتيجة وفرة مساحات شاسعة من الأرض مع توفر مياه الأمطار أو الأنهار بالإضافة إلى الظروف الطبيعية الأخرى المناسبة .
- ٢- وفرة رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات والمعدات الزراعية ، وذلك لأن معظم الزراع فى هذه المناطق من كبار الملاك أو الحائزين الذين يمتلكون رؤوس أموال كبيرة .
- ٣- وفرة الخبرة الفنية لدى المزارعين ، حيث أنهم يتبعون عادة أسس ووسائل الإنتاج الحديثة لتوفر الوسائل لديهم .
- ٤- سهولة نقل المحاصيل إلى الأسواق للاستهلاك لتوفير وسائل المواصلات ، وانخفاض تكاليف النقل نظراً لضخامة الكميات التى يمكن نقلها .

ويمكن القول أن استعمالات الاراضى تحدد فى النهاية السياسات الزراعية الممكن تطبيقها كما يلى :

١- زراعة التخصص :

وتحت هذا النوع من السياسة الزراعية يقوم المزارع والمنتج بالتخصص فى إنتاج محصول واحد ، بالإضافة إلى عدة مشاريع إضافية أو مكملة . وقد يكون التخصص أيضاً فى نوعين من المحاصيل أو المشروعات المزرعية . وبطبيعة الحال تغطى محاصيل أو مشاريع التخصص الجزء الأكبر من دخل المزارع أو المنتج .

وللتخصص فى الإنتاج بعض المزايا الهامة نذكر أهمها فيما يلى :

- ١- رفع وتحسين الكفاءة التكنولوجية إذ أن التخصص يساعد على إتقان العمليات الإنتاجية المختلفة نتيجة اكتساب العامل الخبرة والمران .
- ٢- يمكن فى ظل التخصص الانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير حيث يمكن الاستفادة بالقوة العاملة والآلات إلى أقصى درجة دون حاجة إلى زيادة سعة المزارع . والإنتاج الكبير بالطبع يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج الوحدة ، كما أنه يسهل عمليات التسويق ويقلل من تكاليف تسويق الوحدة نظراً لكبر حجم المبيعات .
- ٣- الاستفادة التامة من المزايا الخاصة لتربة ومناخ بعض المناطق كما يمكن الاستفادة بتخصصات وخبرات العمال والموظفين .

وفى الواقع ينتشر مبدأ التخصص عندما يتوفر طرفان أساسيان هما :

- (١) انخفاض تكاليف النقل ، نتيجة تقدم وسائل المواصلات وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التبادل التجارى ، ويساعد انخفاض تكاليف النقل أيضاً على انتشار الزراعات الكبيرة المتخصصة .
- (٢) انتشار الصناعة فى بعض الدول ، وقيام دول أخرى بالتخصص فى المنتجات التى تمتاز بوفرة إنتاجها ، أو لها ميزة نسبية فى إنتاجها .

٢- زراعة التنويع :

ويعنى هذا النظام قيام الزارع أو المنتج بتنفيذ عدة أنواع من المشروعات المزرعية و/أو زراعة عدة أنواع من المحاصيل ، وفى العادة يعطى أى مشروع على حدى تحت هذا النظام اقل من ٥٠% من مجموع دخل المزرعة .

وللتنويع فى الإنتاج بعض المزايا نذكر أهمها فيما يلى :

- (١) تقليل المخاطر الناجمة عن فشل المحاصيل بفعل العوامل الجوية غير المرغوبة وفنك الأمراض والآفات وعند تذبذب الأسعار .
- (٢) تلافي الآثار المعاكسة للموسمية ، إذ يمكن بواسطة التنويع توزيع العمل توزيعاً منتظماً على مدار السنة وذلك بإدخال بعض المشاريع المزرعية كتربية الدواجن مثلاً مما يساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل فضلاً عن توزيع الدخل توزيعاً منتظماً على مدار السنة .

- (٣) المحافظة على خصوبة التربة نتيجة زراعة محاصيل مختلفة بشرط أن يكون تعاقبها لدورة زراعية سليمة .
- (٤) الاستفادة من المنتجات الثانوية والوسيطات .
- (٥) تكون درجة الاستكفاء الذاتى بالتنوع فى الإنتاج عالية ، نتيجة محاولة المزارع أن ينتج جميع السلع الضرورية .

وبصفة عامة فإن المزارع ذو القدرة الإدارية العالية هو من يرسم خطة الإنتاجية على أساس الاستفادة من مزايا التخصص والتنوع فى الإنتاج . ليعمل على إيجاد التوازن بينهما بما يؤدي إلى تحقيق الهدف الرئيسى من أى عمل اقتصادي وهو الحصول على أقصى ربح ممكن .

٢ - عنصر العمل :

ينصرف معنى العمل إلى أى مجهود عقلى أو بدنى يبذله الإنسان فى سبيل تدبير معيشتة، أى فى سبيل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته، ويتضح من هذا التعريف ما يلى:

- أ - أن مفهوم العمل يقتصر على المجهود الإنسانى فقط ولا يدخل فى نطاقه بالتالى مجهودات العناصر غير البشرية مثل عمل الدواب فى جر العربات أو فى حرث الأرض.
- ب- أن العمل الإنسانى يضم كافة المجهودات البشرية، سواء الفكرية أو العضلية، فالأعمال التى يقوم بها الزراع والصناع والتجار، وكذلك خدمات الطبيب والمحامى والمهندس والمدرس تدخل جميعها فى نطاق مفهوم العمل.
- ج- يرتبط العمل بتحقيق منفعة اقتصادية، بمعنى أنه يقابله إنتاج سلعة أو خدمة ذات منفعة، فقد يبذل الفرد جهداً كبيراً فى صنع شئ غير قابل للاستخدام لا فائدة منه، ولذلك فالمقصود بالعمل هو العمل الاقتصادى الذى يسفر عنه منفعة.

ويشترط بعض الاقتصاديين أن يكون العمل نظير ثمن أو أجر حتى يدخل فى عداد الأعمال الاقتصادية، ومعنى ذلك أن الشخص الذى يرعى حديقة منزله أو يعطى درساً لأبنائه لا تعد تصرفاته من الأعمال المنتجة وإنما على سبيل الهواية أو المتعة، ولكن إذا استعان بشخص آخر لأداء هذه الأعمال وإعطائه أجراً نظير ذلك،

فإن نشاطه يدخل فى نطاق الأعمال الاقتصادية. ولذلك يعرف "مارشال" العمل بأنه "أى مجهود فكرى أو بدنى يتم كلياً أو جزئياً، بغرض تحقيق كسب معين، بخلاف المتعة المباشرة المستمدة من النشاط".

خصائص العمل:

يختلف عنصر العمل عن غيره من العناصر فى أنه يجمع بين صفتين، صفته كأداة من أدوات الإنتاج، وصفته الإنسانية، وتعنى الصفة الأولى أنه يسهم فى العملية الإنتاجية، شأنه فى ذلك شأن عناصر الإنتاج الأخرى، وتعنى الصفة الثانية أنه محور النشاط الاقتصادى وغايته النهائية، فالهدف من الإنتاج أولاً وأخيراً هو إشباع الحاجات الإنسانية.

وإذا أمعنا النظر فى عنصر العمل لوجدنا أنه يتسم بخصائص وسمات معينة تتفق وطبيعته الخاصة، ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يلى:

أ - شخصية العمل: وتعنى هذه الخاصية عدم إمكانية فصل "العمل" فصلاً مادياً عن "الشخص" الذى يؤديه، فلا يستطيع العامل أن يقبع فى منزله مثلاً بينما يستمر "عمله" فى الحقل أو المصنع، إذ يلزم القيام بالعمل التواجد الشخصى لصاحبه، ومن هنا تبرز أهمية توفير البيئة والمناخ الملائم للعامل حتى يمكنه أداء عمله على أكمل وجه.

ب - استقلالية العمل: بمعنى أن العامل يعرض "خدمة" العمل ويظل مستقلاً مالكاً لذاته، وذلك على خلاف السلع التى تنتقل ملكيتها من يد إلى يد عن طريق التبادل.

ج - محدودية الأفق الزمنى للعمل: يعرض العامل خدماته فى سوق العمل لمدة زمنية محددة، وهى سنوات العمل، ويتوقف طول هذه المدة على فترة حياته وظروفه الصحية وقدرته على العطاء، ويعتبر اليوم الذى يمر على العامل بمثابة اقتطاع لجزء من قوة عمله، وهو جزء غير قابل للتعويض، ولعل هذا هو السبب فى ضعف القدرة التفاوضية للعمال إزاء أرباب العمل. فالعامل يقبل أجراً منخفضاً بدلاً من البقاء عاطلاً لأنه يعلم تماماً أن قبول أى أجر هو أفضل من أن يترك قوة عمله تضيع هباء بلا مقابل، بمعنى آخر لا يوجد سعر احتياطى للعامل يدفع العامل إلى عدم قبول سعر أدنى منه.

د - اختلاف درجة الاستجابة للمؤثرات المختلفة: تلعب الصفة الإنسانية

والاجتماعية للعامل دوراً هاماً في اتخاذ قراراته الاقتصادية. فنجد مثلاً أن إحساس العامل بالراحة والسعادة في أداء عمل معين قد يجعله يتمسك به رغم توفر فرص عمل أخرى أعلى دخلاً، كما قد تدفعه الرغبة في الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية إلى نبذ فكرة الهجرة أو العمل خارج الدولة الأم وتفضيل البقاء في وظيفته الحالية بصرف النظر عن مستوى الدخل المحقق منها.

كذلك يلاحظ أن استجابة عرض العمل لمستويات الأجور السائدة قد لا تعكس العلاقة الطردية المتوقعة التي تحكم سوق السلع والخدمات، فالقاعدة العامة هي أن عرض السلع يتجه إلى الزيادة مع ارتفاع السعر وإلى الانكماش مع انخفاضه، أما في سوق العمل فمن المحتمل أن يحدث عكس ذلك، فقد يشجع ارتفاع الأجور على تغيب العمال اكتفاء بمستوى معين من الدخل، كما هو مشاهد في بعض الأعمال الحرفية حيث يكتفى الكهربائي أو الميكانيكي أو عامل البناء مثلاً بالعمل بضعة أيام في الأسبوع أو الشهر طالما أن الأجر المرتفع الذي حصل عليه خلال فترة العمل يحقق له مستوى الدخل المنشود. وبالمثل قد يؤدي انخفاض مستوى الأجر عن حد معين إلى عدم إمكانية الوفاء بضروريات الحياة مما يدفع العامل إلى الاشتغال ساعات إضافية أو أيام عطلات الأسبوع أو أيام الأجازات، بل قد يضطر باقي أفراد الأسرة كالزوجة والأبناء إلى الخروج للعمل للنهوض بمستوى دخل الأسرة، وفي جميع هذه الحالات يكون انخفاض الأجر قد اقترن بزيادة عرض العمل، على عكس ما هو متوقع نظرياً على الأقل.

تقسيم العمل:

يعد تقسيم العمل ظاهرة اجتماعية قديمة، حيث عرفت المجتمعات الأولى أشكالاً مختلفة من هذه الظاهرة تقوم على مفهوم التقسيم المهني أو الوظيفي يتخصص بموجبه كل فرد أو فئة من فئات المجتمع في حرفة أو نشاط معين، غير أن تقسيم العمل الذي يعنينا بدرجة أكبر هو التقسيم الفني للعمل الذي اقترن بظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.

والمقصود بالتقسيم الفني للعمل تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة أجزاء بسيطة ومختلفة، بحيث يختص بكل جزء منها نوع معين من العمال.

ويخضع نطاق تقسيم العمل إلى عدة اعتبارات، نوجز أهمها فيما يلي:

١ - **طبيعة العمل:** تختلف الأنشطة الاقتصادية من حيث نطاق تقسيم العمل بحسب طبيعة كل نشاط وعملياته الإنتاجية، فنجد مثلاً أن مجال تقسيم العمل في حالة نشاط الصيد أو الرعي يعد محدوداً مقارنةً بالمجال المناظر في حالة نشاط الزراعة، كما أن نطاق التقسيم في هذا النشاط الأخير يعتبر أضيق نسبياً بالمقارنة بالنطاق المناظر للعمل الصناعي، بل أن بعض الأعمال لا تصلح بطبيعتها للتجزئة، مثل عمل الموسيقي أو الرسام أو المؤلف.

٢ - **حجم السوق:** يعد حجم أو نطاق السوق عاملاً هاماً في تحديد درجة التخصص وتقسيم العمل في المجتمع والمقصود بحجم السوق هو عدد السكان بالإضافة إلى حجم القوة الشرائية، فكلما كان نطاق السوق كبيراً شجع ذلك على الإمعان في التخصص وتقسيم العمل، والدليل على ذلك مثلاً ما نشاهد في المدن الكبيرة من تعدد وتنوع في التخصصات الطبية بما يتفق وطبيعة ونوعية الأمراض بسبب اتساع السوق، بينما يتولى الطبيب في القرية معظم هذه التخصصات من خلال عمله كممارس عام. وننبه هنا أن اتساع السوق لا يتوقف فقط على حجم السكان وكثافتهم وإنما العبرة بحجم الإنفاق، أو القوة الشرائية لأفراد المجتمع والتي تتحدد بمستويات الدخل السائدة، وعلاقتها بأسعار السلع والخدمات. ولذا نجد أنه بالرغم من أن تعداد السكان في الهند يفوق التعداد المناظر لفرنسا أو ألمانيا بعدة أضعاف، إلا أنه من منظور الطلب الفعال يعتبر السوق الهندي أقل اتساعاً من السوق الفرنسي أو الألماني. ومن العوامل الأخرى الهامة التي تؤثر في نطاق السوق مستوى تقدم وسائل النقل والمواصلات ومدى توافر المنشآت التجارية والخدمية فكلما توفرت هذه التسهيلات ساعد ذلك على توطن المشروعات وتزداد حجم التعاملات، ومن ثم اتساع السوق.

٣ - **حجم المشروع:** توجد علاقة طردية بين حجم المشروع وتقسيم العمل، فمثلاً مصنعاً كبيراً يحتوى على العديد من الآلات وطاقته الإنتاجية كبيرة، غير المصنع الصغير الذى يحتوى آلتين مثلاً وطاقته الإنتاجية صغيرة. وحيث أن الإنتاج الكبير يتطلب بجانب اتساع السوق - استثمارات كبيرة في الأصول الثابتة من أرض ومبان ومنشآت وآلات فإنه يمكن إضافة تراكم رؤوس

الأموال كعامل جوهري لإمكانية التوسع فى تطبيق نظام تقسيم العمل.

مزايا تقسيم العمل :

ويؤدى تقسيم العمل إلى ارتفاع إنتاجية العمل مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي يعود بالنفع على المستهلكين فى شكل انخفاض أسعار السلع وزيادة قدرتهم الشرائية، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع المختلفة، ومن ناحية أخرى، يستفيد المنتجون من انخفاض تكلفة العناصر فى شكل ارتفاع معدلات الربحية وزيادة الإنتاج لمقابلة التوسع فى الطلب.

وترجع أسباب ارتفاع الإنتاجية، وبالتالي انخفاض تكلفة الإنتاج إلى مزايا نظام تقسيم العمل والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلى:

- ١ - استغلال القدرات الطبيعية للأفراد، حيث يسمح تقسيم العمل بتخصيص كل فرد فى مجال الإنتاج الذى يتفق وقدراته ومواهبه.
- ٢ - إجادة العمل وإتقانه، نتيجة المواظبة بصفة منتظمة على أداء نفس العمل، أى المران المستمر، مما يساعد على اكتساب الخبرة.
- ٣ - الوفرة فى الوقت الذى كان يضيع جانب منه نتيجة انتقال العامل من عملية إنتاجية لأخرى، إذ أصبح بمقدور العامل - فى ظل تقسيم العمل - تكريس كل وقته للعملية الإنتاجية التى تخصص فيها.
- ٤ - تشجيع الابتكار والآلية فى الإنتاج، حيث تؤدى تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجزاء بسيطة متكررة - مع التفرغ الكامل لكل عامل أو مجموعة عمل لجزء واحد من هذه العمليات - إلى التفكير فى ابتكار الآلات والمعدات التى يمكن أن تحل محل العمال فى أداء العمليات البسيطة، كما يتبع التخصص الدقيق تكريس الوقت فى التعرف على دقائق وأسرار العملية الإنتاجية، ومن ثم التفكير فى تغيير طرق العمل والإنتاج.

ويرى بعض الكتاب أن هناك بعض العيوب فى نظام تقسيم العمل، أهمها شعور العامل بالسأم والملل نتيجة تكرار نفس العمل وممارسته بصفة يومية منتظمة طول الوقت دون تجديد، ومن ثم إحساسه بضالة العمل الذى يزاوله وكونه مجرد ترس واحد ضمن آلاف التروس التى تتكون منها الآلة.

ومن هذه العيوب أيضاً ما يقال بشأن إمكانية إصابة العامل بالجمود الحرفي نتيجة التخصص الدقيق في مجال معين، إذ أنه يتعذر على العامل المتخصص - في حالة إصابة النشاط بالكساد واستغناء صاحب العمل عنه - إيجاد فرق عمل أخرى تحتاج إلى نفس خبراته ومهاراته المتخصصة مما يعرضه للبطالة.

والواقع أن هذه الانتقادات يمكن الرد عليها ولا ينبغي الاستناد إليها كمبرر لرفض مبدأ تقسيم العمل والنزول عن المزايا، ففيما يتعلق بالتأثير النفسي لتقسيم العمل وشعور المرء بالضجر والملل، فقد نبه علماء النفس الصناعي لهذه الآثار منذ فترة طويلة بالدعوة إلى إدخال وسائل الترفيه في أماكن العمل وتقسيم فترة العمل اليومية إلى مدد عمل يومية مع زيادة فترات الراحة وإنشاء مقاصف واستراحات للعمال، وإجراء تغييرات دورية في أقسام الإنتاج ومد فترة العطلات الأسبوعية، إلى غير ذلك من الوسائل .

أما القول بأن تقسيم العمل يؤدي إلى الجمود الحرفي وصعوبة إيجاد عمل في حالة البطالة، فإنه يمكن الرد عليه بالقول بأن البطالة ظاهرة عامة، وأنها تعم عند وقوع الأزمة جميع فروع الإنتاج بصرف النظر عن تخصص العامل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فالملاحظ أن الكثير من العمليات الإنتاجية المجزأة والصغيرة التي تتم في صناعات مختلفة هي عبارة عن عمليات مشتركة بين العديد من الصناعات. فالعامل الذي يقوم بطرق ألواح الصلب في مصنع سيارات مثلاً يمكن أن يؤدي نفس العمل تقريباً في مصنع غسالات أو ثلاجات أو أجهزة تكييف، وحتى في حالة اختلاف المهن والأعمال، فيمكن من خلال التدريب على حرف جديدة اكتساب المهارات المطلوبة، ومن ناحية ثالثة، يمكن التخفيف من مخاطر التعطل بالتوسع في نظام التأمين الاجتماعي ضد البطالة وهي نظم لم تعد قاصرة على الدول الصناعية المتقدمة فحسب، بل أصبحت شائعة في الكثير من الدول النامية، خاصة الدول التي تلعب نقابات العمال وتشريعات العمل الحكومية دوراً كبيراً مؤثراً في سوق العمل.

٣ - عنصر رأس المال :

يعد رأس المال "العنصر الثالث" من عناصر الإنتاج، وهو عنصر رئيسي في العملية الإنتاجية، حيث لا يكفي الاعتماد على عنصرى العمل والأرض فقط في مباشرة النشاط الاقتصادي.

ولقد جرت عادة الاقتصاديين على تضمين رأس المال "كافة الأدوات والآلات والمعدات التى صنعها الإنسان والتى تساعد فى العملية الإنتاجية" ، وأصبح التعريف الدارج لرأس المال بأنه "مجموعة الآلات والمعدات والأدوات والتسهيلات والسلع التى صنعها الإنسان وتسهم فى زيادة قدرته على الإنتاج".

ومن هذا التعريف يتضح ضرورة توفر صفتين أساسيتين فى رأس المال **الصفة الأولى:** أن رأس المال من صنع الإنسان، أى ناتج عمله وتضافر جهده مع الطبيعة، وهو بهذا المفهوم عنصر مشتق أو عنصر منتج بخلاف العناصر الإنتاجية الأخرى (الأرض والعمل) التى ينظر إليها على أنها عناصر أولية أو أصلية.

الصفة الثانية: أن رأس المال يساهم فى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وهذه الصفة تثير بدورها بعض اللبس، حيث أن كل السلع التى يحوزها المجتمع فى لحظة معينة تساهم فى العملية الإنتاجية بشكل أو بآخر، ولذلك يتعين التفرقة بين ثلاثة أنواع من السلع هى:

أ - السلع الإنتاجية:

وهى السلع التى لا تصلح لإشباع حاجة الإنسان مباشرة ولكنها ضرورية لإنتاج سلع أخرى وتساهم بدورها من قريب أو بعيد فى إشباع الحاجة الإنسانية، ويدخل ضمن هذه الفئة الآلات والمعدات والتجهيزات والطرق والسدود والقنوات والسكك الحديدية والموانئ، ومحطات المياه والكهرباء، وما شابه ذلك. كما يندرج تحت هذه الفئة أيضاً الموارد الأولية والسلع نصف المصنعة باعتبارها لا تستهلك فى صورتها الأولى مباشرة وإنما تدخل فى إنتاج السلع الاستهلاكية، وتعد جميع هذه العناصر من قبيل رأس المال ولا يوجد خلاف حول ذلك.

ب - السلع الاستهلاكية المعمرة:

وهى السلع التى تشبع الحاجة الإنسانية مباشرة ولكنها لا تفنى بمجرد الاستخدام وإنما تعطى خدماتها أكثر من مرة بحسب طبيعة السلعة، ومن الأمثلة على ذلك المباني السكنية والسيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية من ثلاجات، وغسالات، وأجهزة راديو وتليفزيون. وتعتبر هذه السلع من قبيل الثروة فى المجتمع، وكلما زادت ما فى حوزة الأفراد منها دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة.

وحيث أن هذه المجموعة السلعية تساعد الإنسان على إنتاج السلع والخدمات، فإنها تتدرج أيضاً تحت تعريف رأس المال.

ج- السلع الاستهلاكية غير المعمرة:

وهي السلع التي تستخدم مباشرة في إشباع الحاجة الإنسانية وتنفى بمجرد استخدامها، ومثال ذلك المواد الغذائية والمشروبات، والسجائر، والأدوية والعطور، وعادة ما يفرق الاقتصاديون بين السلع التي في حوزة المنتجين والتجار وبين تلك التي في حوزة المستهلكين، بحيث لا يدرج ضمن رأس المال إلا المجموعة الأولى فقط على اعتبار أنها غير معدة للاستهلاك في الفترة الجارية وإنما مخصصة للاستهلاك في فترات تالية عندما تنتقل من أيدي المنتجين أو الموزعين إلى أيدي جمهور المستهلكين.

تقسيمات رأس المال:

١ - رأس المال الثابت ورأس المال المتداول:

يقصد برأس المال الثابت رأس المال الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرة تلو الأخرى مثل الآلات والمعدات والأدوات والمباني والمرافق العامة، أما رأس المال المتداول فهو الذي يدخل في العملية الإنتاجية مرة واحدة ويهلك بالاستخدام، مثل المواد الأولية والسلع نصف المصنعة، وهذه التفرقة تناظر التفرقة بين السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الاستهلاكية غير المعمرة والتي سبق الإشارة إليها.

وتبدو أهمية هذه التفرقة عند حساب ما يخص الوحدة المنتجة من تكاليف الإنتاج، إذ نجد أن رأس المال الثابت يستخدم في العملية الإنتاجية أكثر من مرة، ومن ثم لا يجوز إهلاكه في سنة واحدة، أي لا يصح تحميل إنتاج سنة معينة بكل تكاليف رأس المال الثابت وإنما يتعين حساب الجزء الذي يستهلك فقط من رأس المال الثابت. فلو فرضنا مثلاً أن آلة معينة ثمنها ٥٠ ألف جنيه عمرها الإنتاجي عشر سنوات فإن قيمتها تتوزع على امتداد عمر الآلة ويحمل إنتاج كل سنة بـ ١٠% من التكاليف فقط. أي بقسط ثابت قدره خمسة آلاف جنيه. ويطلق على هذا الجزء مقابل الاستهلاك. أما في حالة رأس المال المتداول، فيجب تحميل كل تكاليفه على الإنتاج المناظر لأنه يهلك بالكامل خلال فترة الإنتاج.

ومن ناحية أخرى تبدو أهمية التفرقة السابقة من منظور الاستثمار ومخاطره، إذ أن رأس المال الثابت يستخدم لتوليد تيار الإنتاج على امتداد فترة مستقبلية قد تصل إلى ٢٠ أو ٣٠ سنة وبالتالي يكتنف الاستثمار في هذه الأصول الرأسمالية درجة عالية من المخاطرة، ويتعين على المستثمر تقدير العائد المتوقع من استخدام رأس المال الثابت قبل الشروع في الاستثمار. أما الاستثمار في شراء رأس المال المتداول فيأتي كخطوة لاحقة بعد اقتناء الأصول الثابتة، وتعتبر درجة المخاطرة أقل حيث تكون قيمته عادة أقل بكثير من القيمة المناظرة لرأس المال الثابت، كما يمكن التصرف فيه بالبيع بسهولة نسبياً على نقيض الأصول الثابتة التي يصعب التصرف فيها دون التضحية بجزء من قيمتها، وخاصة إذا ما كان قد تم تركيبها في المصنع أو المنشأة ومرت فترة على تشغيلها. هذا بالإضافة إلى أن تحويل رأس المال المتداول من فرع إنتاجي إلى فرع آخر أسهل نسبياً من تحويل رأس المال الثابت.

٢ - رأس المال العيني ورأس المال القيمي:

يقصد برأس المال العيني مجموعة السلع المادية التي صنعها الإنسان بغرض استخدامه في الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل، وهو بذلك يختلف من رأس المال القيمي الذي يأخذ شكل النقود أو الأسهم أو السندات، وهذا النوع الأخير لا يسهم في حد ذاته في الإنتاج وإنما العبرة بما يقابله من أصول مادية أو رأسمال عيني. ويؤدي احتساب قيمة النقود أو الأسهم والسندات ضمن رأس المال إلى ازدواج الحساب وبالتالي المبالغة في حجم رأسمال المجتمع. فالنقود لا تشارك بذاتها في الإنتاج، وإنما تتوقف مساهمتها على ما يمكن أن تشتريه من مواد أولية أو سلع نصف مصنعة أو تامة الصنع أو آلات أو معدات، ولذلك يكفي بحساب الأصول العينية المقابلة للنقود منعاً للازدواج الحسابي.

ويصدق نفس الشيء بالنسبة للأسهم والسندات فهي مجرد صكوك لإثبات ملكية صاحبها لأصول عينية، ولا تسهم بذاتها في العملية الإنتاجية أي أنها تمثل حقوقاً على رأس المال الحقيقي الذي تملكه الشركات والهيئات المصدرة لها. وعلى ذلك، فالذي يعنينا في المجال الاقتصادي ليس رأس المال النقدي بقدر ما هو رأس المال الحقيقي الذي يأخذ شكل أصول عينية تسهم في عملية الإنتاج.

٣ - رأس المال الاجتماعي والخاص:

يقصد برأس المال الاجتماعي الأصول العينية التي تأخذ شكل تسهيلات

إنتاجية تعود بالنفع على العديد من المشروعات والأفراد، مثل الطرق والترع والمصارف والكبارى والموانئ البرية والبحرية، ومحطات المياه والكهرباء، وغيرها من المنشآت التي تخدم الكثير من المشروعات والجماعات ولا تقتصر خدماتها على فئة محدودة، ويطلق على هذه الأصول العينية لفظ رأس المال الاجتماعي الثابت أما رأس المال الخاص، فيضم المفردات والعناصر التي تقتصر خدماتها على منشأة معينة أو عدد محدود من الأفراد في صناعة أو شركة محددة، مثل آلات المصنع ومعداته ومبانيه وخامات ومستلزمات التشغيل... الخ.

ونظراً لأن رأس المال الاجتماعي يحقق منفعة جماعية تعود على أفراد المجتمع كله، وليس فئة معينة، فإنه عادة ما يكون محل للملكية العامة للدولة، إذ أن أفراد فئة معينة بامتلاك رأس المال الاجتماعي وإدارته من شأنه توليد امتيازات وسلطات احتكارية ضخمة قد يساء استخدامها على نحو يضر بالصالح العام، ولذلك تحتفظ الدولة بملكية رأس المال الاجتماعي، وتتولى الإشراف على إدارة مفرداته من المرافق العامة والبنية الأساسية . ويجرى تمويل هذه الوحدات من إيراداتها من الضرائب، وقد تمنح الدولة امتياز إدارة هذه المرافق لبعض الشركات إلا أنها تخضعها مع ذلك لرقابة السلطات العامة حتى لا تعتمد الشركات الحاصلة على الامتياز الخاص بإدارة هذه المرافق إلى تحقيق أرباح احتكارية على حساب المصلحة العامة للمجتمع.

أهمية رأس المال:

يلعب رأس المال دوراً لا غنى عنه في العملية الإنتاجية إذ أنه لا يتصور قيام المجتمع بإنتاج السلع والخدمات دون استخدام الآلات والمعدات والأدوات التي تعينه على ذلك، والدليل على ذلك ما نلاحظه من انتشار استعمال هذه المعدات والأدوات في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، الزراعة والصناعة والتعدين والصيد والنقل والمواصلات... الخ، وكذلك تسابق الأمم على اقتناء هذه الأصول والتوسع في استخدامها لزيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

ولو نظرنا إلى تطور المجتمعات الإنسانية لوجدنا أن تطورها هذا قد صاحبه تطوراً مناظراً في رأس المال المستخدم والذي أصبح أكثر تعقيداً في المجتمعات الصناعية المعاصرة بفضل نمو الفنون الإنتاجية وازدياد درجة التخصص وتقسيم العمل . والواقع أن ما نشهده اليوم من تقدم في الدول الغربية إنما يعود أساساً إلى

توسع هذه الدول فى استخدام رأس المال فى العملية الإنتاجية.

ونظراً لأهمية رأس المال فى زيادة الإنتاجية، فإنه يحتل أهمية قصوى فى زيادة الثروة القومية، وتبرز أهميته على وجه الخصوص فى الدول النامية التى تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تزداد حاجة هذه الدول إلى إقامة المصانع والمباني والمطارات والموانئ والطرق والكبارى ومحطات المياه والكهرباء والسدود ومشروعات الري والصرف... إلى غير ذلك من المنشآت اللازمة لبناء قاعدة إنتاجية قوية، وكل هذه العناصر تتدرج -كما سبق الإشارة- تحت مفهوم رأس المال. هذا وعلاوة على أهمية رأس المال فى زيادة إنتاجية العمل، فإن نمو رأس المال يؤدى إلى خلق المزيد من فرص العمل، وتتم هذه الزيادة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: هى مرحلة تصنيع المعدات والآلات -أى تكوين رأس المال- حيث يعمل بعض أفراد المجتمع فى القطاعات التى تقوم بتصنيع الآلات والأجهزة والماكينات وإنشاء المصانع والمرافق... الخ، وتعتبر هذه فرص العمل المباشرة المصاحبة لتكوين رأس المال.

المرحلة الثانية: هى مرحلة استخدام الأصول الرأسمالية فى إنتاج السلع والخدمات، حيث يصاحب عملية الإنتاج فتح مجالات متعددة للتوظيف. وبذلك نجد أن هناك علاقة قوية بين نمو رأس المال ونمو التوظيف فى المجتمع، إذ أنه قد يحدث إحلال للآلات محل العمال على مستوى بعض القطاعات أو الوحدات مما يؤدى إلى تقلص فرص العمل بها، إلا أنه فى المدى المتوسط والطويل تؤدى الزيادات المتتالية فى رأس المال إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبالتالي زيادة مستويات التوظيف.

وفى المجتمعات التى تعاني من نمو سكاني سريع، فإنه يتعين أن ينمو رأس المال بمعدلات سريعة تفوق معدلات نمو عرض العمالة حتى لا يتعرض الاقتصاد القومى لمخاطر البطالة، ويطلق على الزيادة التى تحدث فى رصيد المجتمع من الأصول العينية تعبير التكوين الرأسمالى، ويشترط لتحقيق هذه الزيادة حدوث أمرين:

الأمر الأول: هو قيام المجتمع بادخار جزء من الدخل، أى التضحية بقدر من

الاستهلاك الحالى لتكوين المدخرات. وكلما نجح المجتمع فى ضغط الاستهلاك استطاع أن يخصص المزيد من الموارد لتكوين رأسمال جديد. أما إذا عمد المجتمع إلى استهلاك كل الدخل، فإنه سيعجز عن القيام بعمليات الإحلال والتجديد للأصول الرأسمالية المتوفرة التى سوف تتعرض -مع مضي الوقت- إلى التآكل والبلاء مما يعنى انخفاض الطاقة الإنتاجية للمجتمع مستقبلاً. ومن هنا تبرز أهمية الادخار كشرط أساسى للتكوين الرأسمالى.

الأمر الثانى: هو ضرورة توظيف هذه المدخرات فى مجال الاستثمار، أى توجيه الموارد الادخارية للمجتمع نحو الاستثمار فى المجالات الإنتاجية المختلفة، ويقتضى ذلك تعبئة المدخرات المتاحة لأغراض الاستثمار، إما بصورة مباشرة من خلال قيام أصحاب المدخرات أنفسهم باستثمارها، أو بصورة غير مباشرة من خلال البنوك والمؤسسات المالية التى يودع فيها الأفراد مدخراتهم ثم تقوم هذه القنوات بتوفيرها لراغبي الاستثمار.

ومن المعلوم أنه إذا كانت مستويات دخول الأفراد منخفضة فإن نسبة ما يدخر منها تكون ضئيلة مما يحد من قدرة المجتمع على تكوين رأس المال الجديد فى الفترات التالية. وتعتبر هذه المشكلة هى أحد التحديات الرئيسية التى تواجه الدول النامية التى لا تتجاوز معدلات الادخار بها ١٠% من الدخل القومى، فى حين أن معدلات الاستثمار المرغوبة قد تصل إلى أكثر من ٢٠% من الدخل القومى .

٤ - عنصر التنظيم أو الإدارة :

مفهوم التنظيم وأهميته:

نتاولنا فى الصفحات السابقة ثلاثة من عناصر الإنتاج، وهى الأرض والعمل ورأس المال، على الترتيب، وأوضحنا أن الأرض تمثل المورد الرئيسى للثروة وأن العمل هو الجهد البشرى الذى يقوم باستغلال موارد الثروة، وأن رأس المال هو العنصر المساعد الذى صنعه الإنسان كى يضيف إلى قدرته الإنتاجية.

وبالرغم من أهمية العناصر سالفة الذكر إلا أنها لا تستطيع بداهة إنتاج السلع والخدمات من تلقاء ذاتها، وإنما يلزم الأمر الاستعانة بعنصر رابع كى يؤلف فيما بينها ويبلور هذا التأليف فى شكل نشاط اقتصادى محدد، ويطلق على هذا العنصر

إلهام لفظ " التنظيم " .

ونسارع بالقول أن هذا العنصر يختلف اختلافاً جوهرياً عن عنصر العمل، رغم اشتراكهما في الصفة الإنسانية للإنتاج، بمعنى اعتماد كل منهما على الجهد البشري، فالعامل يقتصر نشاطه على عمل محدد يؤديه ويحصل مقابل ذلك على أجر منتظم محدد، ولا يتعرض لأية مخاطرة تتعلق بنشاط المشروع، ويكفل نظام التأمينات الاجتماعية التي يساهم فيها كل من صاحب العمل والعامل، الحماية المناسبة من أخطار المهنة كالإصابة أثناء تأدية العمل، أما المنظم أو رب العمل، فهو الذي يتخذ قرار الاستثمار، ويتحمل مخاطر المشروع منذ إنشائه وطوال فترة التشغيل ولا يحصل المنظم على عائد ثابت معلوم نظير جهده، بل يتقلب دخله بين الزيادة والنقصان بحسب أحوال السوق وظروف الإنتاج، وقد يتعرض لخسارة مالية في حالات الكساد وانخفاض حجم المبيعات أو في حالات تعطل بعض أقسام الإنتاج أو ارتفاع التكاليف.... الخ.

ويمكن القول بأن المنظم هو العقل المفكر للمشروع الذي يتولى كافة الوظائف والأعمال المتعلقة بالنشاط سواء في مرحلة التخطيط، أو مرحلة التأسيس، أو مرحلة التشغيل والمتابعة، حيث يقوم بالمهام التالية:

- * اتخاذ قرار الاستثمار في ضوء دراسة وتقييم اقتصاديات المشروع.
- * تخطيط إنشاء المشروع.
- * تأسيس المشروع وتجميع عناصر الإنتاج للبدء في التشغيل.
- * اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية المتعلقة بطاقة المشروع وحجم الإنتاج وتوليفة المنتجات وطريقة التصنيع والتكنولوجيا المستخدمة وسياسات التوظيف والتسعير والتسويق... الخ.
- * تحمل مخاطر النشاط ونتائج الأعمال.
- * إدارة المشروع ومتابعة إنجازاته وعلاج ما يعترضه من مشكلات.
- * إدخال التوسعات أو التجديدات بحسب توقعاته لأحوال السوق ودرجة "التفاؤل" أو "التشاؤم" بالظروف المستقبلية.

ويمكن القول بصفة عامة أن الإدارة أو التنظيم عملية تتضمن اتخاذ القرارات اللازمة لتحكم تصرفات الأفراد من استخدامهم للعناصر المتاحة - مادية وبشرية- لتحقيق أهداف معينة على أحسن وجه .

وعلى هذا فإتخاذ القرارات ضرورى لمفهوم الإدارة ، ويعنى هذا دراسة كل الحلول الممكنة ومزايا وعيوب كل منها فى حدود البيانات والحقائق المتاحة حتى يمكن الوصول إلى الحل الامثل لتحقيق الأهداف المنشودة . وعند اتخاذ القرارات يقوم الإداريون بجمع البيانات والحقائق اللازمة ، وقد يقتضى الأمر استشارة مرؤوسيههم وزملائهم ، كما يقتضى الأمر إبلاغ مرؤوسيههم بالقرارات التى اتخذوها حتى يتسنى معرفة كيف ومتى وأين ، ومن يقوم بتنفيذ هذه القرارات .

المنظم من الناحية الاقتصادية :

يميل بعض الاقتصاديين إلى إدماج مرحلة التخطيط والتنظيم على أساس أن القائم بهذه المراحل هو المنظم ، حيث يقوم المنظم فى المشروعات الاقتصادية بوضع الخطة اللازمة وتصميم الهيكل التنظيمى بنفسه أو بمعاونة من المتخصصين ، ويعنى التنظيم حسب هذا المفهوم بأنه تخطيط المشروع وتجميع وتنسيق عناصر الإنتاج ، والشخص الذى يقوم بهذا العمل يسمى المنظم ، وهو الشخص بمفرده أو قد يكون أكثر من شخص جماعة أو هيئة مثلاً تعمل على التوفيق بين عناصر الإنتاج وتوجيهها الوجهة الاقتصادية المناسبة .

وفى الحياة العملية قد يكون المنظم مالكاً لأحد أو كل عوامل الإنتاج ، أو مستأجراً لكل أو بعض عوامل الإنتاج . فإذا كان مستأجراً لعوامل الإنتاج فهو عادة ما يدفع ثمناً نظير ذلك . فيدفع مثلاً إيجاراً نظير استخدام ارض الغير ، ويدفع فائدة للبنك أو صاحب رأس المال نظير استخدام رأس المال المقرض ، كما أنه يتحمل أجور العمال الذين يستأجرهم لإدارة تشغيل المشروع .

ويواجه المنظم عادة مشكلة عدم ضمان ثبات أسعار المنتجات التى يبيعها، وبالتالي فهو عرضة لان يحصل على أرباح عالية ، أو أن يتحمل خسارة باهظة، ويتوقف هذا بالطبع على مدى إقبال المستهلكين على نوع المنتجات التى يقوم بصنعها أو الخدمات التى يوفرها أو يقوم بها .

ومن الصفات الهامة الرئيسية التى يتحلى بها المنظم المقدرة على التنبؤ بتحركات السوق ومصير المشروع والآثار المترتبة على انشائه ، وتساعد أحوال العرض والطلب والأسعار لسلعة ما المنظمين فى اتخاذ قراراتهم عما إذا كانوا

يقومون بإنتاج السلعة أو الأعراض عنها .

وبصفة عامة يمكن القول بأن المنظم يقوم بالاختصاصات الآتية :

١ - تحديد الهدف والبدء فى المشروع :

من المبادئ الأساسية للقيام بأى عمل سواء كان تجارياً أو صناعياً أو زراعياً هو تحديد الهدف الذى يرمى المشروع إلى تحقيقه ، وبالتالى فإن كل الخطط والجهود ، وتوجيه الأعمال يجب أن تكون كلها فى اتجاه تحقيق هذا الهدف . والصفة الأساسية التى لا بد أن يتحلى بها المنظم هو قدرته الشخصية، أو بالاشتراك مع الآخرين فى التنبؤ بمستقبل المشروع ، وعما إذا كان تنفيذ المشروع سيعود على المنظم بربح طائل أو أن إنتاجه سوف لا يلقى إلا اقبالاً ضعيفاً . وعند التفكير فى المشروع يجب معرفة احتياجات المؤسسة من مواد خام موارد بشرية طبقاً للهدف المنشود ، ويجب ألا يبدأ المشروع فى الإنتاج قبل معرفة ما إذا كانت السلعة أو الخدمة المراد إنتاجها مطلوبة من قبل جمهور المستهلكين، أو أن السلعة أو الخدمة سوف تصل المستهلك فى الوقت المناسب وبالسعر المناسب من عدمه .

وبصفة عامة يجب على المنظم أن يقرر نوع الصناعة التى يرغب فى العمل بها ، وما هى السلع أو الخدمات التى يرغب فى إنتاجها وما حجم المنشأة والمكان الذى يرغب إقامتها فيه ، وما شابه ذلك من الموضوعات الأساسية اللازمة لكل مؤسسة أو منظمة .

٢ - التنظيم والتكوين الإدارى :

وبعد تحديد الخطوة الأولى من تحديد لنوع الإنتاج وكميته وكيفية تسويقه، يقوم المنظم عادة بشراء الآلات اللازمة واختيار العمال والموظفين وشراء المواد الخام اللازمة فى الإنتاج ، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتسويق الإنتاج . وبصفة عامة فإن طبيعة العمل بالمشروع أو المؤسسة هى التى تحدد الوظائف الرئيسية بالمنشأة ، وبطبيعة الحال يزداد عدد هذه الوظائف كلما اتسع وازداد حجم المؤسسة ، إلا أنه يجب الإشارة فى هذا الصدد إلى ضرورة عدم بناء التنظيم فى المؤسسة حول أفراد أو أسماء معينة مهما كانت كفاءة ومقدرة وخبرة هؤلاء الأشخاص ، إذ أنه قد ينشأ عن عجز مثل هؤلاء الأشخاص لمرض أو حتى

وفاتهم أن ينهار التنظيم ويتفكك . وهذا ما يحدث في كثير من الأحوال في حالة المشروعات الفردية التي تعتمد على شخص أو أشخاص معينين .

ويجب الإشارة إلى أن هدف التنظيم في أي مؤسسة اقتصادية يجب أن يعمل على الإبقاء والمحافظة واستمرار النمو في المؤسسة لفترة زمنية طويلة قد تمتد لسنوات عديدة تفوق سنوات عمر أي شخص ، وبالتالي فليس من مصلحة المؤسسة التركيز على أفراد معينين تعتمد عليهم السلطة في الشركة .

ويجب أن يشمل عملية التنظيم تحديد الوظائف الضرورية بالمؤسسة من جميع الوظائف والأعمال المتماثلة أو المكملة لبعضها البعض في أقسام رئيسية، فتجمع مثلاً جميع الأعمال والوظائف المتعلقة بتوزيع سلعة معينة تحت قسم واحد أو إدارة واحدة ، أو توضع جميع الوظائف الخاصة بالإنتاج تحت قسم واحد وهكذا حتى يمكن أن نصل إلى تحديد وظيفي واضح يساعد على تبسيط الإجراءات في العمل وبالتالي على زيادة إنتاجية العاملين .

ومن الشروط الهامة في عملية التنظيم هو تحديد وتركيز مراكز الإشراف الإداري وذلك لسهولة تحديد المسؤولية وتحديد السلطة ، وبالتالي سهولة عملية الرقابة والإشراف على سير العمل . ومن هنا نقول أن كل فرد في المؤسسة يعرف واجبه وعمله في التنظيم ، ومن هو الشخص الذي يرجع إليه عند الضرورة ، وهذا بالإضافة إلى أن إعطاء الشخص المسئول سلطة في عمله أو في دائرة اختصاصه دون الرجوع إلى رؤوسيه يكون ولا شك حافزاً له وعاملاً هاماً في تنمية مواهبه وقدراته الشخصية مما يساعد على زيادة إنتاجيته ونشاطه وتركيزه في عمله .

ولا يمكن للمنظم أن يتوقف عند تنظيم المشروع ، بل عليه أن يستمر في إدارة وتوجيه الإنتاج السليمة ، كما عليه أن يقوم بالإشراف على العمل . وقد يكون المنظم فرداً واحداً - كما سبق القول - أو أكثر وقد يكون له مساعدون ، ويجب أن تشمل الرقابة الإدارية تحديد عدد الموظفين الذين يتبعون رئيساً واحد بحيث لا يزيد عدد الرؤوسين بدرجة ترهق رئيسهم لكثرة المشاكل وضغط العمل مما يترتب عليه بطء اتخاذ الإجراءات الخاصة بالعمل وصعوبة التنسيق والتخطيط في العمل .

٣- التجديد والابتكار :

من الوظائف الهامة التي يمكن أن يقوم بها المنظم إدخال التحسينات والابتكارات في المشروع . فيمكن للمنظم أن يستحدث توليفات جديدة لعناصر الإنتاج ، كما يمكنه أن يطبق طرق الإنتاج الحديثة ، وقد يرى أنه يمكنه الحصول على مصادر جديدة أو رخيصة للمواد الخام المستخدمة في الإنتاج ، ويمكنه كذلك التحرير أو التعديل في صفات السلع المنتجة بحيث تعطى سعراً أعلى أو تجنب مستهلكين أكثر ، وقد يمكنه التوصل إلى أسواق جديدة لمنتجاته . والمنظم هو عادة الذي يمكنه الاستفادة بالاختراع والابتكارات الحديثة ، وبالتالي يكون في مكانه المساهمة في زيادة إنتاجه وتطور ونمو الاقتصاد القومي بصفة عامة .

وبصفة عامة فإن عملية التنظيم يجب أن تشمل المقدرة على التنبؤ بتحركات السوق وبمصير أي مشروع من المشروعات ، كما يجب أن تشمل المعرفة التامة بمصادر المواد الخام والأسواق النهائية للسلع والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تكتنف مشروعة وأعماله .

المنظم في المشروعات المختلفة :

قد يسهل أو يصعب في بعض الأحيان تحديد شخصية المنظم ، إذ أن هذا يتوقف على شكل المشروع وطبيعته ، ففي المشروعات الفردية يكون المنظم هو صاحب المشروع وقد يكون هو المدير أو قد يكون هو الذي يقدم كل أو جزء من عناصر العمل ، أما بالنسبة لشركات التضامن فيقوم الشركاء المتضامنون بإدارة الشركة وتحمل مخاطرها بالتالي فهم المنظمون . وفي شركات المساهمة يختلف الرأي فيمن يكون المنظم ، فيرى البعض أن المساهم هو المنظم إلا أنه يترك بعض اختصاصاته لأعضاء مجلس الإدارة ، ويرى البعض الآخر أن أعضاء مجلس الإدارة هم المنظمين لأنهم هم الذين يقومون فعلاً بمسيرة الأعمال ويتحملون المسؤولية .

أما في المشروعات والمؤسسات الحكومية فيمكن القول بأن الحكومة هي التي تقوم بدور المنظم لأنها هي التي تخطط للمشروع وهي التي تتحمل مخاطر المشروع . وفي الجمعيات التعاونية سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية يعتبر

أعضاءها هم المنظمون بوصفهم أصحاب رأس المال والقائمين على الإدارة بطريقة تعاونية .

الفرق بين صاحب رأس المال والمنظم :

أن صاحب رأس المال هو الذى يملك رأس مال المشروع ويستثمر أمواله ويحصل نظير هذا على فائدة محدودة ، ويحصل صاحب رأس المال على تلك الفائدة بغض النظر عما إذا كان المشروع رابحاً أو خاسراً . أما المنظم فإنه يجنى ربح المشروع ، ويمكن القول بصفة عامة أنه فى الحياة العملية قد يكون صاحب رأس المال والمنظم شخصاً واحداً ، إلا أنه تحت ظروف الإنتاج الحديث غالباً ما يختلف المنظم عن صاحب رأس المال .

صفات المشروع الاقتصادى :

المشروع الاقتصادى هو كل تنظيم يهتم بإنتاج السلع أو الخدمات للسوق بهدف تحقيق الربح ، ويكون متمتعاً بالاستقلال المالى ويجب أن تتوفر فيه الصفات الآتية :

(١) ينتج المشروع سلعاً مادية كالأقمشة أو اللبن أو الجبنه أو سلعاً غير مادية مثل الخدمات التى تؤديها شركات النقل والتأمين ، وفى جميع الأحوال يكون هدف المشروع عادة هو تحقيق الربح ، ولذلك فالمزارع العائليّة التى تنتج تحت ظروف الاستكفاء الذاتى ، أو المزارع المستكفية ذاتياً لا تعتبر مشروعاً اقتصادياً ، وليس المزارع العائليّة فقط ، بل قد تكون هناك مزارع متوسطة أو كبيرة الحكم ويمكن القول بأنها غير اقتصادية لان الهدف النهائى لمثل هذه المزارع ليس هو تحقيق الربح ، بل قد يكون هو إنتاج ما تحتاج إليه الأسرة أو مجرد العيش فى الريف . وبالمثل فالتقابات العمالية والجمعيات العلمية والدينية وما شابه ذلك لا تعتبر من المشروعات الاقتصادية لأنها لا تعمل من اجل تحقيق الربح بل تعمل من اجل أهداف أخرى .

(٢) يكون الإنتاج فى المشروع موجهاً للسوق ، ويسبق الإنتاج عادة الاستهلاك ، أو بمعنى آخر فإن المنظم لا يستطيع أن يحدد سلفاً كمية الطلب أو نوعيته قبل أن يقوم بإنتاجه ، ربما يحاول المنظم إجراء بعض

الدراسات والبحوث - وهذا من صميم عمله - للتنبؤ عن الطلب فى المستقبل ، ولكن هذه التنبؤات ما هى إلا توقعات واحتمالات لما سيكون عليه الحال فى المستقبل ، وهنا يظهر عنصر المخاطرة وعدم التأكد من مثل هذه التوقعات، حيث يتحمل المنظم الخسارة ، أو يحصل على الربح وفقاً لدرجة تحقق تنبؤاته بالنسبة للمستقبل .

(٣) يتمتع المشروع الاقتصادى عادة بالاستقلال الادارى والمالى ، بمعنى أنه تكون له إدارة مستقلة ورأس المال محدد معروف .

العرض والطلب على عوامل الإنتاج :

تتحدد أثمان خدمات عوامل الإنتاج عادة تبعاً لقواعد العرض والطلب فكلما زادت ندرة احد العوامل وزاد الطلب عليه كلما ارتفع ثمن هذا العامل، وعلى العكس فكلما زاد عرض احد العوامل وقل الطلب عليه كلما انخفض ثمن هذا العامل . وسنشرح فيما يلى باختصار القوى التى تحدد كلا من عرض وطلب عوامل الإنتاج .

عرض عوامل الإنتاج :

أن الكمية الطبيعية المعروضة من الأرض تعد ثابتة فى المدى الطويل ولا يزيد المعروض منها إلا فى حالات قليلة مثل اكتشاف أراضي جديدة ، أو اكتشاف وسائل جديدة لاستخدام الأرض ، أما فى المدى القصير فتتغير الكمية المعروضة من الأرض لشخص معين وفى وقت معين حسب الطلب عليها ، وهذا بالإضافة إلى أن إنتاجية الأرض تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية باقى عوامل الإنتاج .

أما عن الكمية المعروضة من العمل فى أى مجتمع فتتوقف على عدة عوامل منها معدل المواليد والوفيات والهجرة ، ومن الممكن زيادة أو تغيير المعروض من العمل فى أى مجتمع إذا كان هناك عدداً كبيراً من العمال العاطلين ، أو زيادة ساعات أو عدد الأيام التى يشتغلها العمال ، أو برفع أجور العمال .

ويعتبر رأس المال أكثر قابلية للتغير من عاملى الأرض والعمل ، وكمية

رأس المال فى أى مجتمع يمكن زيادتها أو إنقاصها إذا استدعت الظروف ذلك . ويمتاز عنصر رأس المال بقابليته للتنقل من مكان إلى آخر أكثر من أى عامل آخر ، فإذا كانت هناك ندرة فى رأس المال فى منطقة من المناطق ارتفع سعر الفائدة فيها مما يغرى أصحاب رؤوس الأموال إلى الانتقال لتلك المنطقة ، هذا بخلاف عامل الأرض والعمل الذى يستحيل نقل الأول منها بينما يصعب نقل الآخر .

ويمكن القول بصفة عامة بأن عرض عوامل الإنتاج يكون مرناً بالنسبة لمنتج واحد ويمكن للمنتج الحصول على أى كمية يرغبها من أى عامل ، وهذا يتوقف بالطبع على مقدرة المنتج على أن يدفع لآى عامل من عوامل الإنتاج الثمن الذى كان يمكن لذلك العامل الحصول عليه فى أحسن استعمال بديل له . ويجدر الإشارة إلى أنه كلما زادت الفرص المتاحة لاستعمال أى عامل من العوامل الإنتاجية كلما زادت تكاليف استخدامة وصعب على المنتج الحصول على الكمية التى يرغبها من ذلك العامل .

الطلب على عوامل الإنتاج :

يختلف الطلب على عوامل الإنتاج عن الطلب على السلع الاستهلاكية فى أن الطلب على الأخيرة يكون مباشراً بما تقدمه من منفعة مباشرة بينما الطلب على عوامل الإنتاج فهو طلب غير مباشر أى طلب المشتق على ما تنتجه هذه العوامل من سلع وخدمات . فالطلب على الأرض مثلاً مشتق من الطلب على ما تنتجه من محاصيل زراعية كالخضروات والفواكه أو موارد معدنية أو منفعة ممكنة ، فإذا امتنع الناس مثلاً عن طلب السلع الزراعية توقف الطلب على الأرض الزراعية .

والطلب على العمل ناتج عما قد يستطيع أن يساهم فى إنتاجه ، فعمال النسيج يطلبون نتيجة الطلب على الأقمشة والمنسوجات ، وكذلك فإن زيادة الطلب على السيارات تؤدى إلى زيادة الطلب على عمال المصانع والسيارات وهكذا . وعلى هذا النحو يكون الطلب على الآلات والمعدات مستمداً من الطلب على السلع التى تنتجها . وبصفة عامة يتضح - كما ذكرنا سابقاً - أن الطلب على سائر عوامل الإنتاج مشتقاً من الطلب على السلع والخدمات التى تساهم تلك العوامل فى إنتاجها ، وعلى هذا فمن المنتظر أن يكون ثمن خدمات أى عامل من

عوامل الإنتاج متناسباً مع إنتاجيته .

غير أنه يجب أن نفرق بين الإنتاجية الكلية لعامل من العوامل والإنتاجية الحدية لذلك العامل ، إذ أن المنفعة الحدية أهم بكثير من المنفعة الكلية في تحديد قيم السلع ، وبالتالي فالإنتاجية الحدية لعامل من عوامل الإنتاج هي التي تحدد الطلب عليه ، ويستمر الطلب على أى عامل من العوامل إلى الدرجة التي نجد فيها أن الإنتاج الحدى لذلك العامل يغطى التكاليف الحدية أو ثمن استخدام الوحدات الإضافية ، هذا وسوف نتناول تحليل الإنتاجية الحدية وتحليل تكاليف عوامل الإنتاج فى فصول تالية .

تذكر أن

- ينصرف مفهوم الإنتاج إلى كافة النشاطات الاقتصادية التي تسفر عن وسائل صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية مشتملاً نشاطات الإنتاج السلعي والأعمال التجارية والنقل والتخزين والخدمات الشخصية والاجتماعية والعامة .
- الأرض احد عناصر الإنتاج وهي هبة من هبات الطبيعة وهي مستديمة وتتصف بالثبات النسبي ، كما أن عرضها غير مرن لاستحالة انتقالها ولاختلاف القدرات الإنتاجية لوحداتها .
- العرض الاقتصادي للأراضي يشمل هذا الجزء من العرض الطبيعي الذي يمكن أن يستخدمه الإنسان لإشباع حاجاته .
- تعبر الزراعة الكثيفة عن زيادة نسبة استخدام عنصرى العمل ورأس المال بالنسبة للأرض ، بينما تعكس الزراعة الخفيفة توفر مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة مع قلة عدد السكان .
- يقتصر مفهوم العمل على المجهود الانسانى فقط (العمل الحيوانى لا يدخل تحت مفهوم عنصر العمل) .
- رأس المال احد اهم عناصر الإنتاج ويتضمن كافة الأدوات والآلات والمعدات التى صنعها الإنسان والتى تساعد فى العملية الإنتاجية .
- يختلف عنصر الإدارة اختلافاً جوهرياً عن عنصر العمل رغم اشتراكهما معاً فى الصفة الإنسانية ، فى أن المنظم (رب العمل) هو الذى يتخذ قرار الاستثمار ويتحمل مخاطر المشروع وحدة .

أسئلة على الباب الثانى

- ١- " يثير التقسيم الرباعى لعناصر الإنتاج جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين " اشرح هذه العبارة .
- ٢- ما هو الفرق بين العرض الفيزيقي والعرض الاقتصادى للأرض ؟
- ٣- ما هى وسائل زيادة العرض الاقتصادى للأرض ؟
- ٤- فرق بين كل من الزراعة الخفيفة والزراعة الكثيفة وزراعة التخصص وزراعة التنويع .
- ٥- عرف العمل من وجهة النظر الاقتصادية موضحاً أهم خصائصه وتقسيماته ومزايا تقسيم العمل .
- ٦- عرف " رأس المال " من وجهة النظر الاقتصادية موضحاً أهم خصائصه وتقسيماته المختلفة .
- ٧- لماذا كان عرض الأراضى غير مرن ؟
- ٨- وضح السبب فى انخفاض القدرة التفاوضية للعمال ازاء أصحاب الأعمال .
- ٩- " استجابة عرض العمل لمستويات الأجور السائدة قد لا تعكس العلاقة الطردية المتوقعة " . اشرح هذه العبارة .
- ١٠- لماذا يعتبر السوق الهندى اقل اتساعاً من السوق الفرنسى على الرغم من زيادة عدد السكان بالسوق الهندى عن مثيله الفرنسى ؟
- ١١- ضع علامة $\sqrt{}$ أم \times اما العبارات التالية مع التعليل :
 - * يعتبر عرض الأرض عرضاً مرناً ()
 - * يستجيب العرض الفيزيقي للأراضى لعوامل السعر والطلب ()
 - * هناك علاقة قوية بين نمو رأس المال ونمو التوظيف فى المجتمع ()
 - * ليس هناك فرقاً بين المنظم وصاحب العمل ()
 - * يكون الطلب على عناصر الإنتاج طلباً مشتقاً ()
- ١٢ - أكمل ما يأتى :
 - * يؤدى اختلاف القدرات الإنتاجية لوحدات الأرض إلى ظهور ما يسمى
 - * يعتبر العرض للأرض ثابتاً بينما يشمل العرض للأراضى الجزء من العرض الذى يمكن أن يستخدمه الإنسان لإشباع حاجاته .

الباب الثالث

نظرية الإنتاج

دالة الإنتاج:

يقصد بدالة الإنتاج العلاقة العينية أو الفيزيقية التي تربط بين عناصر الإنتاج والكمية المنتجة من السلعة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج-رياضياً- في الشكل التالي:

$$ك = د (أ، ع، ر، ت)$$

حيث يشير الرمز (ك) إلى كمية السلعة المنتجة وهي المتغير التابع، بينما تشير الرموز (أ، ع، ر، ت) إلى الكميات المستخدمة من الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم على الترتيب، وتشكل هذه العناصر المتغيرات المستقلة التي تحدد الكمية المنتجة من السلعة (ك).

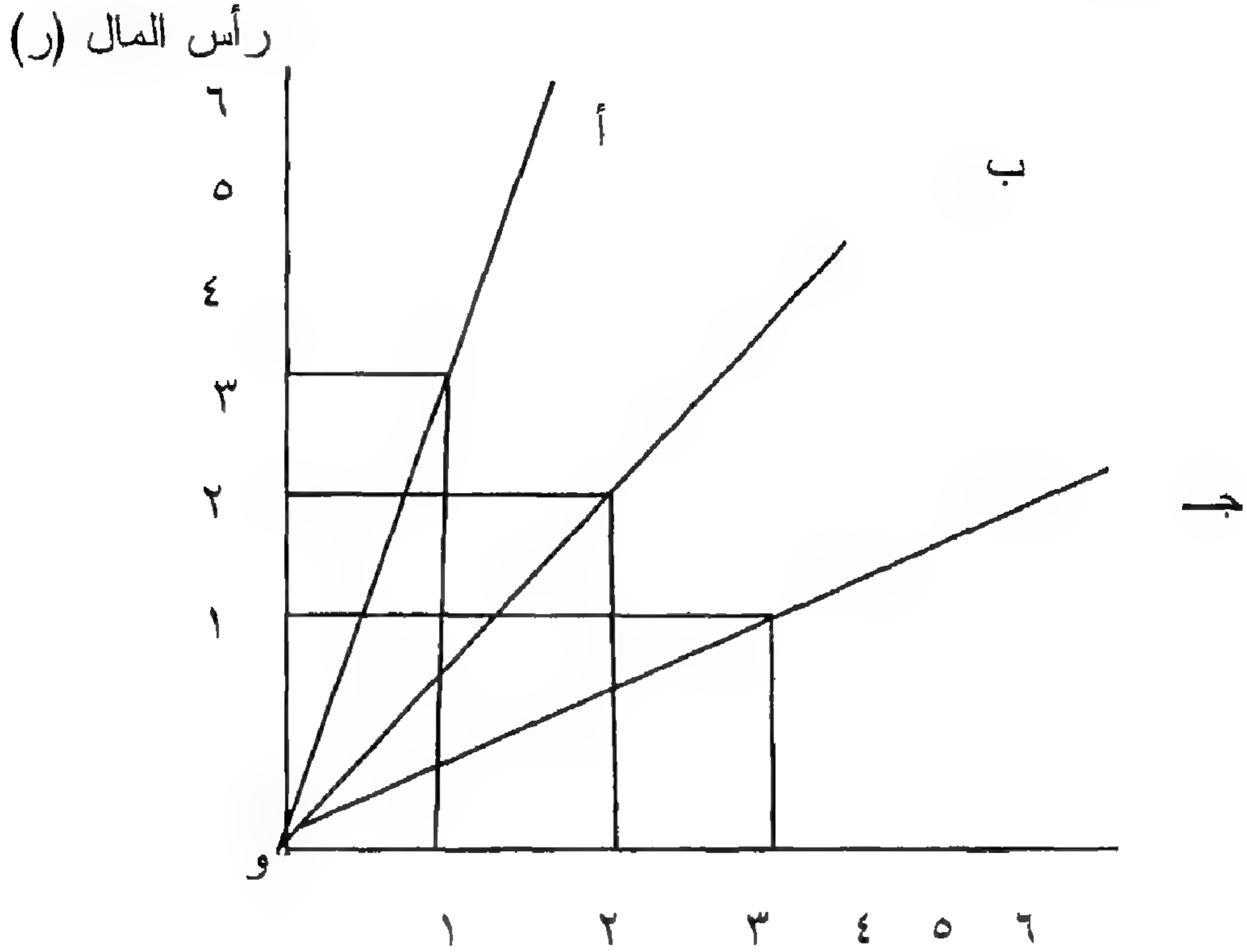
أى أن دالة الإنتاج تشير إلى الكمية من السلعة التي تنتج نتيجة استخدام كمية معينة من المواد أو العناصر الإنتاجية، أى أننا نهتم بدراسة العلاقة الكمية أو العينية وليست العلاقة القيمية التي تعتمد على الأسعار.

وتوضح دالة الإنتاج مستوى الفن الإنتاجى القائم (التكنولوجيا) فى المشروع أو الصناعة، حيث تشير إلى كافة الطرق الإنتاجية الممكن استخدامها من الناحية الفنية، ويبين الشكل (٣) على سبيل المثال ثلاثة اساليب إنتاجية مختلفة لإنتاج السلعة.

الخط و أ: ويعبر عن أسلوب إنتاجى قائم على استخدام وحدة من العمل وثلاث وحدات من رأس المال وإنتاج وحدة واحدة من السلعة.

الخط و ب: ويوضح أسلوباً ثانياً يحتاج إلى وحدتين من كل من رأس المال والعمل لإنتاج وحدة واحدة من السلعة .

الخط و جـ: يشير إلى أسلوب ثالث يستلزم ثلاث وحدات من العمل ووحدة من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من السلعة.



شكل رقم (٣): أساليب الإنتاج

وتجدر الملاحظة هو بأن كل أسلوب إنتاجي يستخدم كمية أكبر من بعض عوامل الإنتاج، وكمية أقل من البعض الآخر بالمقارنة بالأساليب الأخرى مما يعكس وجود درجة من الإحلال الفنى بين العناصر. أى أن كل عنصر من عناصر الإنتاج يمكنه من الناحية الفنية أن يحل -فى حدود معينة- محل العناصر الأخرى أو البعض منها. ويتوقف الحكم على أفضلية أسلوب على الآخر من الوجهة الاقتصادية على الندرة النسبية لعوامل الإنتاج والتي تنعكس بدورها على أسعارها النسبية فى السوق. ومن هنا تأتى التفرقة بين الكفاءة الفنية، والكفاءة الاقتصادية، حيث تشير الأولى إلى إمكانية الإحلال بين العناصر من الناحية الفنية البحتة، بينما تشير الثانية إلى إمكانية الإحلال الاقتصادى بين العناصر فى ضوء اعتبارات التكلفة.

وهناك قوانين معينة تحكم دالة الإنتاج، أى العلاقة بين الناتج من السلعة والعناصر والموارد الداخلة فى إنتاجها. وعند دراستنا لهذه القوانين سنعمد إلى التفرقة بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة من حيث تشغيل عناصر الإنتاج نظراً لخضوع كل فترة لقوانين إنتاج معينة. ففي الزمن القصير يمكن زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من بعض عناصر الإنتاج التى يمكن تغييرها فى الزمن القصير ويطلق عليها عناصر الإنتاج المتغيرة ، مع بقاء الكميات المستخدمة من بقية العوامل الأخرى كالآلات والمباني والأرض على ما هى عليه ويطلق عليها عناصر الإنتاج الثابتة ، أى أن تغير الإنتاج يتم عن طريق تغيير نسب المزج بين العناصر الإنتاجية الثابتة والمتغيرة . وجدير بالذكر أنه فى حالة إضافة عنصر متغير واحد فإن الإنتاج يخضع لقانون النسب المتغيرة ، أما فى حالة إضافة عنصرين متغيرين فإنه يتم تحديد التوليفة المثلى بينهما بإستخدام ما يسمى بمنحنيات الناتج المتساوى وخطوط التكاليف المتماثلة . (قانون الغلة المتناقصة) .

أما فى الزمن الطويل فتتحقق الزيادة فى الإنتاج عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من كل عناصر الإنتاج وبنفس النسبة، إذ أن الفترة الزمنية تبلغ من الطول ما يكفى لزيادة المستخدم من جميع العناصر كالأرض والمباني والآلات أى ان عناصر الإنتاج فى هذه الحالة تصبح كلها متغيرة ، بما فى ذلك عناصر الإنتاج المتغيرة من العمل ومواد خام وسلع وسيطة...الخ، ويحكم الإنتاج فى الفترة الطويلة قوانين الغلة مع الحجم أو غلة التوسع أو عائد الحجم.

أولاً الإنتاج فى المدى القصير (باستخدام عنصر متغير واحد) :

وقبل أن ندرس هذه القوانين يلزم تعريف بعض المفاهيم التى نعتمد عليها فى الدراسة وهى الناتج الكلى والناتج الحدى والناتج المتوسط.

الناتج الكلى: ويقصد به جميع الكميات المنتجة نتيجة استخدام كافة وحدات عناصر الإنتاج الداخلة فى العملية الإنتاجية .

الناتج المتوسط: هو عبارة عن إنتاجية الوحدة من عنصر ما من عناصر الإنتاج ويحسب بقسمة الإنتاج الكلى على عدد الوحدات المستخدمة من هذا العنصر .

أما الناتج الحدى: فيقصد به إنتاجية الوحدة الأخيرة من عنصر الإنتاج المستخدم فى العملية الإنتاجية ، وهو عبارة عن التغير فى الناتج الكلى نتيجة لتغير كمية عنصر الإنتاج المستخدم المتغير بمقدار وحدة واحدة [أنظر جدول رقم (٤)] .

الحالات المختلفة لدالة الإنتاج :

سبق أن ذكرنا أن دالة الإنتاج تصف تغير العلاقة الفيزيائية بين حجم الناتج وبين الموارد الإنتاجية الداخلة في إنتاجها وفيما يلي الحالات المختلفة لدالة الإنتاج .

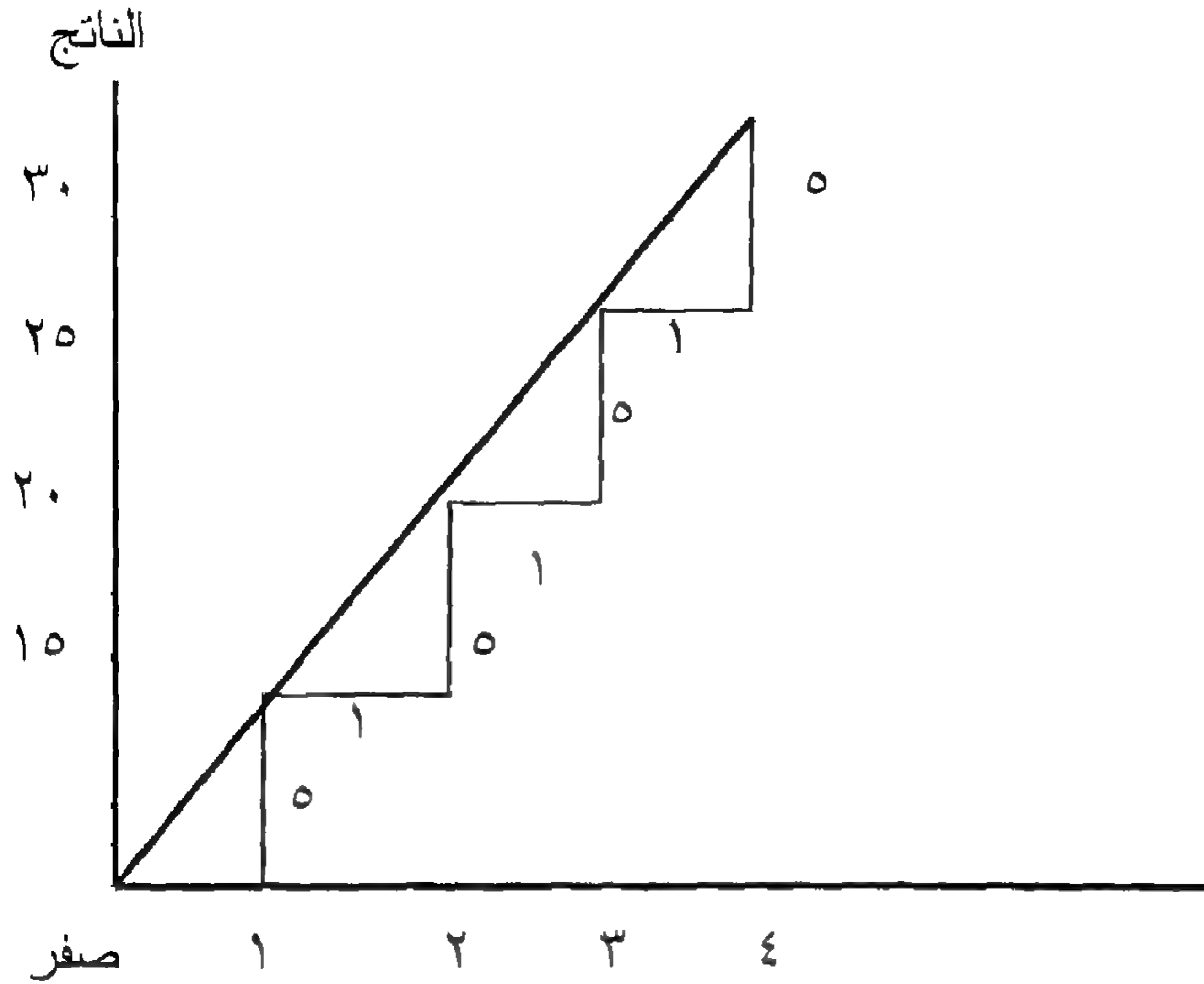
١ - دالة الإنتاج ذات العلاقة الثابتة (الخطية) :

في هذا النوع تزداد كميات الإنتاج بنسب ثابتة كلما أضيفت كميات جديدة بنسب ثابتة من عنصر الإنتاج المتغير ، وهذه الحالة تعنى وجود نسبة ثابتة بين عنصر الإنتاج المتغير وحجم الناتج حيث أن الزيادة من العنصر المتغير تؤدي إلى زيادة ثابتة من الإنتاج ، أو ما يسمى ثبات استمرار معدل الزيادة .

جدول رقم (١) العلاقة الثابتة بين عنصر الإنتاج المتغير والناتج الكلي

عنصر الإنتاج المتغير	الإنتاج	الزيادة في الإنتاج	الزيادة في العنصر المتغير
١	١٥	٥	١
٢	٢٠	٥	١
٣	٢٥	٥	١
٤	٣٠	٥	١

يمكن توضيح هذا النوع من الدالة الإنتاجية أيضا بالرسم البياني المبين في شكل (٤) ويوضح هذا الشكل أن الزيادة في عامل الإنتاج المتغير ثابتة ومقدارها وحدة واحدة وأن مقدار الزيادة في الناتج خمسة وأن هذه الزيادة مستمرة بنفس المقدار .



كمية العنصر الانتاجي المتغير
شكل رقم (٤) : دالة إنتاج ذات علاقة ثابتة

٢ - دالة الإنتاج ذات العلاقة المتزايدة :

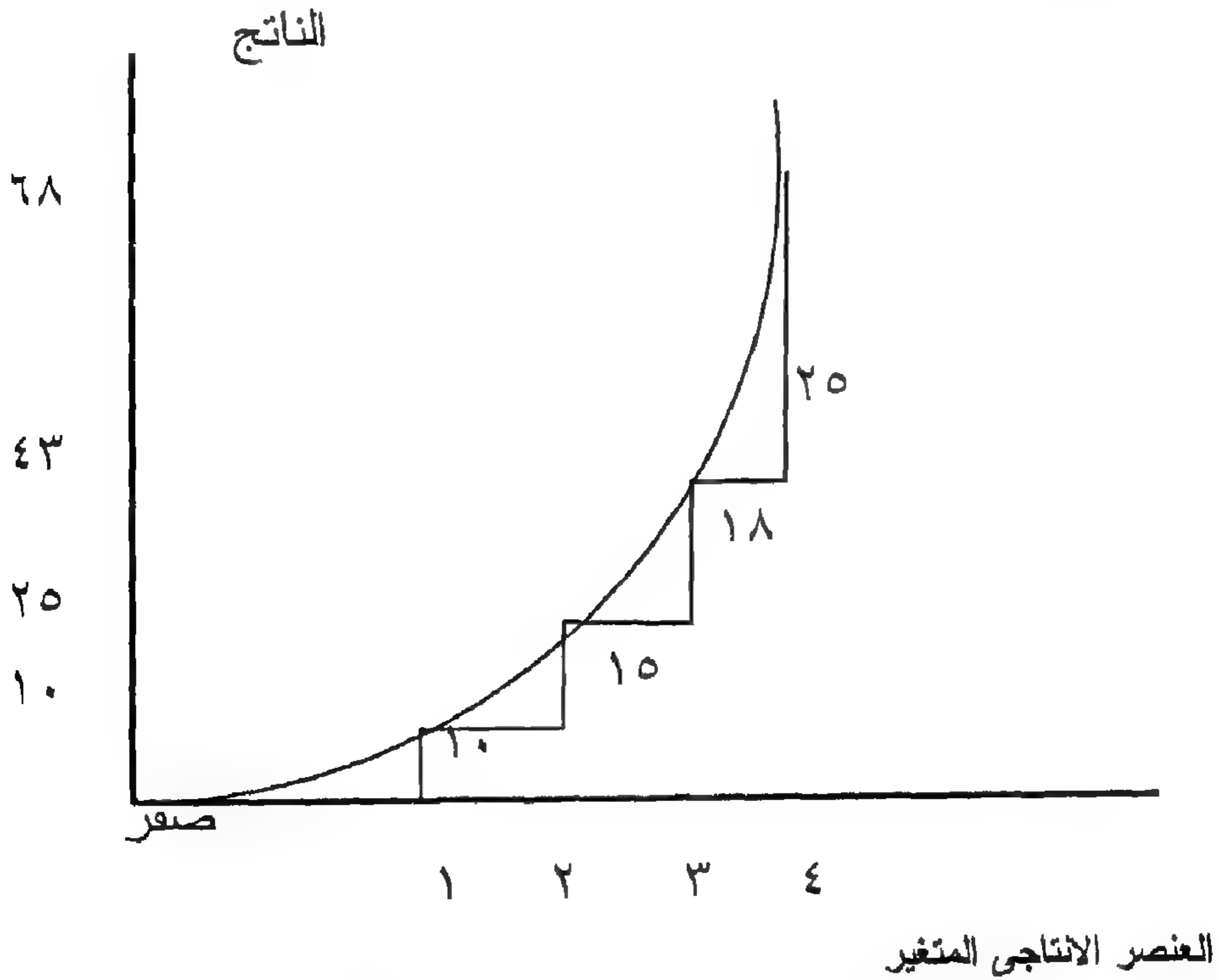
يوضح هذا النوع أنه كلما أضيفت وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير ينتج عنها زيادة في الناتج يفوق الزيادة التي أحدثتها الوحدة السابقة ، وعلى هذا فإن الزيادة في حجم الناتج يكون أكبر من الزيادة في كمية العنصر الانتاجي المتغير (جدول رقم ٢)، وتعرف هذه الحالة بعلاقة الغلة المتزايدة للإنتاج . ويلاحظ أنه من المفيد أن يستمر الزراع في الإنتاج عند وجود هذه العلاقة حيث أن نسبة الزيادة في الإنتاج آخذة في الازدياد وباستمرار .

جدول رقم (٢) العلاقة المتزايدة بين عنصر الإنتاج المتغير والإنتاج

عنصر الإنتاج المتغير	الإنتاج	الزيادة في الإنتاج
١	١٥	١٥
٢	٢٥	١٥
٣	٤٣	١٨
٤	٦٨	٢٥

وتتواجد هذه العلاقة المتزايدة في الزراعة عادة في بداية الإنتاج حيث تزداد كمية الإنتاج في البداية بنسبة أكبر عند إضافة وحدات جديدة من عامل الإنتاج المتغير كالسماد مثلاً إلى أن تصل إلى نقطة الانعكاس التي ستشرح فيما بعد ، وعندها يبدأ الإنتاج بالتزايد بنسب متناقصة .

ويمكن توضيح هذه العلاقة بالرسم كما في الشكل رقم (٥) حيث نجد أن كل وحدة جديدة من العنصر المتغير تضيف أكثر من سابقتها إلى الإنتاج الكلي ، فالوحدة الأولى مثلاً تضيف ١٠ وحدات ، والثانية تضيف ١٥ وحدات ، والثالثة تضيف ١٨ وحدة وهكذا .



شكل رقم (٥) : دالة إنتاج ذات علاقة متزايدة

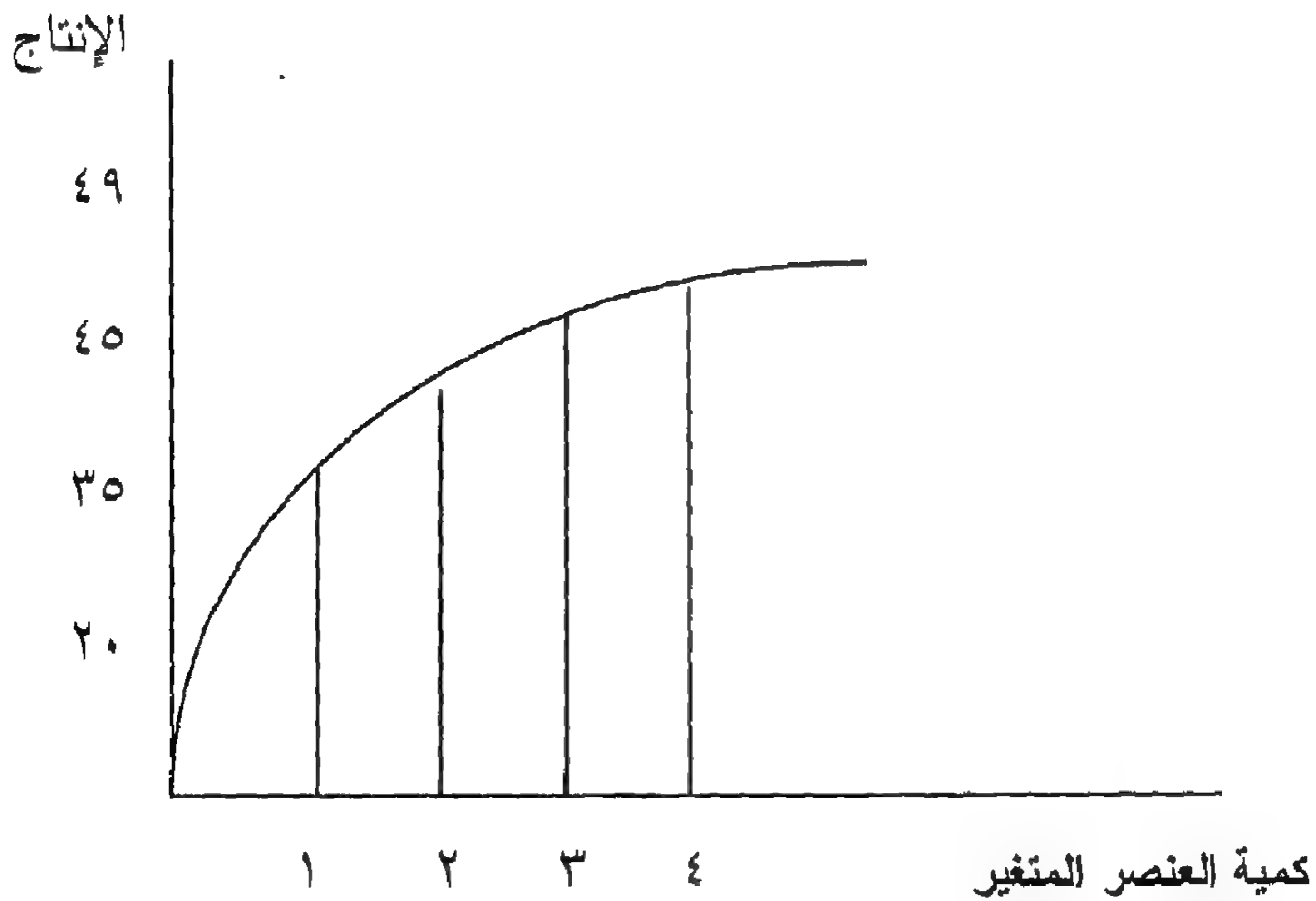
٣- دالة الإنتاج ذات العلاقة المتناقصة :

في هذه العلاقة تكون الزيادة في الإنتاج عند إضافة وحدة جديدة من عنصر الإنتاج أقل من الزيادة التي أحدثتها سابقتها . وتعرف هذه الحالة بقانون النسب المتناقصة في الإنتاج ويمكن توضيح هذه العلاقة بالجدول رقم (٣) :

جدول رقم (٣)

عامل الإنتاج المتغير	حجم الإنتاج	الزيادة فى الإنتاج	الزيادة فى عنصر الإنتاج المستمر
١	٢٠	٢٠	١
٢	٣٥	١٥	١
٣	٤٥	١٠	١
٤	٤٩	٤	١

أى أن كل وحدة مضافة عن عنصر الإنتاج المتغير تضيف للإنتاج مقداراً أقل مما أضافته الوحدة السابقة ، وإذا استمرت الإضافات للعنصر المتغير فقد تصل إلى نقطة يتلاشى عندها الزيادة فى الإنتاج وربما يتناقص ذلك الإنتاج .



شكل رقم (٦) : دالة الإنتاج ذات العلاقة المتناقصة

قانون النسب المتغيرة:

أشرنا فيما تقدم أنه يمكن فى الزمن القصير تغيير نسب المزج بين عناصر الإنتاج، وذلك بإضافة وحدات متتابعة من العنصر المتغير إلى العناصر الأخرى

الثابتة، وفي هذه الحالة يخضع الإنتاج لما يعرف باسم قانون النسب المتغيرة وهو أحد القوانين الهامة التي تتمتع بدرجة عالية من العمومية والثبات في الحقل الاقتصادي.

ومفهوم هذا القانون يوضح أنه - في ظل مستوى معين من الفن الإنتاجي - فإن إضافة وحدات متماثلة من عنصر ما من عناصر الإنتاج إلى كمية ثابتة من عناصر الإنتاج الأخرى، فإن الناتج الكلي يزداد أو لا بمعدل متزايد (زيادة متزايدة) إلا أنه مع استمرار إضافة هذا العنصر بوحدات متساوية فإن الناتج الكلي بعد وحدة معينة يبدأ في التزايد بمعدل متناقص .

هذا ويطلق على النقطة التي يتحول عندها الزيادة في الإنتاج من زيادة متزايدة إلى زيادة متناقصة بنقطة الانعكاس .

فلو افترضنا مثلاً أن هناك قطعة أرض مساحتها فدان واحد، وأن هذه المساحة ستظل ثابتة بدون تغيير، وإذا تصورنا أن هناك عاملاً واحداً يقوم بزراعة هذه المساحة من الأرض، فإن نسبة المزج بين عنصرى العمل والأرض ستكون هي ١:١ وسوف يقابل ذلك كمية معينة من الناتج (المحصول الزراعى) ولكنها ستكون محدودة بالطبع لعدم قدرة فرد واحد على زراعة المساحة كلها بكفاءة عالية، فإذا أضفنا عاملاً آخرًا ستصبح نسبة المزج بين عنصرى العمل والأرض ١:٢، وسوف يزداد الناتج الكلى بدرجة ملحوظة لإمكانية تقسيم العمل بينهما واستغلال العنصر الثابت بكفاءة أعلى وبالتالي سيكون نسبة الزيادة في الإنتاج أكبر من نسبة عنصر الإنتاج المتغير (زيادة متزايدة) .

وإذا تتابعت الإضافات في وحدات العمل على نفس المساحة من الأرض فسوف نصل إلى حد معين تكون عنده نسبة المزج بين العمل والأرض غير مرغوبة اقتصادياً أى غير كفاء (ولنفرضه ١:٦ مثلاً) مما ينعكس على الزيادات المناظرة في الناتج الكلى، حيث تتجه هذه الزيادات إلى التناقص المستمر وقد تصل إلى الصفر أو تتحول إلى كمية سالبة. بمعنى أنه سيكون هناك تزايداً في الإنتاج ولكن بمعدل متناقص حتى تصل إلى الزيادة في الإنتاج إلى الصفر - أى لا يحدث زيادة في الإنتاج، فإذا استمرت إضافة وحدات العمل لنفس السلعة فقد تصبح الزيادة بالسالب (أى يتناقص الإنتاج إذا زادت كمية العنصر المتغير بعد ذلك الحد) .

ولتوضيح العلاقة بين الزيادات المتتالية فى العنصر المتغير والزيادات المناظرة فى الناتج الكلى والتي يبرزها مضمون قانون النسب المتغيرة، نستعين بالمثال الرقمى الوارد بالجدول رقم (٤) :

العمود الأول: يشير إلى عنصر الأرض وهو العنصر الثابت والذي يبلغ فدانا واحداً.

العمود الثانى: يشير إلى وحدات عنصر العمل وهو العنصر المتغير والذي يجرى زيادته بوحدات متساوية أو متماثلة.

العمود الثالث: هو الناتج الكلى المناظر للإضافات المتتالية لعنصر العمل على المساحة الثابتة للأرض.

جدول رقم (٤) : تغير نسب المزج بين عناصر الإنتاج

مساحة الأرض (ف)	عدد العمال	الناتج الكلى (وحدة)	الناتج المتوسط (وحدة)	الناتج الحدى (وحدة)	
١	صفر	صفر	صفر	٠٠٠	زيادة
١	١	٦	٦	٦	متزايدة فى الإنتاج
١	٢	١٦	٨	١٠	
١	٣	٢٤	٨	٨	زيادة
١	٤	٣٠	٧,٥	٦	متناقصة فى الإنتاج
١	٥	٣٥	٧	٥	
١	٦	٣٥	٥,٨	صفر	ثبات الإنتاج
١	٧	٢٨	٤	٧-	تناقص الإنتاج

العمود الرابع: هو الناتج المتوسط لعنصر العمل أى ما يخص الوحدة الواحدة من العمل من الناتج الكلى، وهو مشتق بقسمة العمود (٣) على العمود (١) ،

العمود الخامس: هو الناتج الحدى لعنصر العمل والذي يوضح مقدار التغير الذى يطرأ على الناتج الكلى نتيجة تغير عنصر العمل بوحدة واحدة، وهو مشتق من العمود (٣) بطرح الإنتاج الكلى لوحدة عمل متاليتين .

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق ما يلى:

(١) أن الإضافات المتتالية لعنصر العمل على المساحة الثابتة من الأرض تؤدي إلى تغير نسبة المزج بين العنصرين من ١:١ إلى ١:٢ ثم ١:٣ ، ١:٤ ، وهكذا.

(٢) تؤدي الزيادات المتتالية لعنصر العمل إلى زيادة الناتج الكلى بكميات متزايدة (حتى العامل الثانى) ثم بكميات متناقصة (حتى العامل الخامس) ثم يصبح صفراً ثم سالباً مع إضافة العامل السادس والسابع... وهكذا.

(٣) يترتب على تغير الناتج الكلى بالكيفية السابقة زيادة الناتج المتوسط فى البداية ثم ثباته ثم اتجاهه للتناقص بعد ذلك ، أما الناتج الحدى فيزداد أيضاً فى البداية ثم ينخفض بعد ذلك حتى يصل إلى الصفر ثم يتحول إلى كمية سالبة .

ومما سبق يمكن استخلاص ما يلى:

١- يزداد الناتج الكلى بمعدل متزايد فى البداية ثم بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه عند تشغيل (٦) عمال، وفى هذه الحالة يكون الناتج الحدى المناظر مساوياً للصفر، وذلك لأن تشغيل العامل السادس لا يضيف شيئاً إلى الناتج الكلى حيث يظل الناتج الكلى ثابتاً عند مستوى ٣٥ وحدة وبالتالي يكون التغير فى الناتج الكلى - أى الناتج الحدى - مساوياً للصفر.

٢- عند إضافة العامل السابع يتجه الناتج الكلى إلى التناقص وفى هذه الحالة يكون الناتج الحدى المناظر سالباً، فعند تشغيل العامل السابع ينخفض الناتج الكلى من ٣٥ وحدة إلى ٢٨ وحدة، وبالتالي يكون التغير فى الناتج الكلى أى الناتج الحدى قدره (-٧).

٣- فى حالة زيادة الناتج الكلى بكميات متزايدة يكون الناتج المتوسط فى تصاعد مستمر، وعندما يكون التغير فى الناتج الكلى بكميات متناقصة أو سالبة، فإن

الناتج المتوسط يتجه إلى التناقص ولكنه يظل دائماً قيمة موجبة لأنه خارج
قسمة الناتج الكلى على عدد العمال وكلاهما موجب.

٤- هناك علاقة معينة تربط بين الناتج الحدى والناتج المتوسط هي أنه عندما
يكون الناتج المتوسط فى تزايد يكون الناتج الحدى أعلى منه.

٥- وفى حالة ثبات الناتج المتوسط ووصوله إلى أقصاها يكون الناتج الحدى
مساوياً له (عند تشغيل العامل الثالث)، أى أن الناتج الحدى يساوى الناتج
المتوسط عندما يصل هذا الأخير إلى أقصاه.

٦- فى حالة تناقص الناتج المتوسط يكون منحنى الناتج الحدى أسفل منه.
والسبب فى ذلك أن ارتفاع قيمة الناتج الحدى عن الناتج المتوسط يجذب هذا
الأخير إلى أعلى، وإذا كانت قيمة الناتج الحدى أقل من قيمة الناتج المتوسط
فإنها تجذبه إلى أسفل، وإذا كانت قيمة الناتج الحدى مساوية لقيمة الناتج
المتوسط يظل الناتج المتوسط ثابتاً عند مستواه السابق. (شكل رقم (٧) .

قانون تناقص الغلة:

يعكس قانون النسب المتغيرة ثلاثة مراحل لعلاقة العنصر المتغير بالناتج الكلى
وهى كما يلى :

مرحلة تزايد الغلة:

وهى المرحلة التى يزداد فيها الناتج الكلى بنسبة أكبر من نسبة زيادة العنصر
المتغير، وتكون النتيجة هى زيادة الناتج المتوسط للعنصر المتغير. فبالرجوع لأرقام
الجدول السابق، نجد أن مضاعفة عدد العمال من عامل واحد إلى عاملين أدت إلى
زيادة الناتج بأكثر من الضعف (من ستة وحدات إلى ستة عشر وحدات)، ويرجع
السبب فى تزايد الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل - أى تزايد الغلة - إلى إمكانية الأخذ
بمبدأ التخصص والتوسع فى تقسيم العمل، بالإضافة إلى حسن استخدام العنصر
الثابت، وهو الأرض، وترشيد استخدام بقية مستلزمات الإنتاج من خامات و سلع
وسيلة... الخ. وفيها يكون الإنتاج الحدى متزايداً (حيث أنه يعبر عن مقدار ما
تضيفه كل وحدة من العنصر المتغير للإنتاج) ويصل الناتج الحدى إلى نهايته
العظمى عند مستوى يقابل نقطة الانعكاس (على منحنى الناتج الكلى) شكل رقم

(٧) حيث أنه بعد ذلك يتناقص ما تضيفه كل وحدة من العنصر المتغير إلى الإنتاج .

مرحلة ثبات الغلة:

وهي المرحلة التي يزيد خلالها الناتج الكلى بنفس نسبة زيادة عنصر الإنتاج المتغير (العمل)، وهي مرحلة قصيرة تتحقق عند تشغيل العامل الثالث، حيث يزداد الناتج من ١٦ وحدة إلى ٢٤ وحدة بنسبة ٥٠% وهي نفس نسبة زيادة عدد العمال (٥٠% من عاملين إلى ثلاثة عمال).

مرحلة تناقص الغلة:

وهي المرحلة التي تكون خلالها زيادة الناتج الكلى بنسبة أقل من نسبة زيادة العنصر المتغير، وتبدأ هذه المرحلة عند إضافة العامل الرابع ثم الإضافات المتتالية.

وكما هو ملاحظ بالجدول ينقص الناتج المتوسط خلال هذه المرحلة من ٧,٥ إلى ٧ ثم ٥,٨ حتى تصل إلى ٤ عند تشغيل العامل السابع .

وتشير هذه المرحلة إلى إستنفاد كافة مزايا التخصص وتقسيم العمل وتخطي المشروع لنسبة المزج المثلى بين عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة ، وذلك عندما يزداد عدد العمال لدرجة كبيرة لا تتناسب مع مساحة الأرض المتاحة مما يؤدي إلى إعاقة العمل وانخفاض إنتاجية العاملين.

ويهتم التحليل الاقتصادي بصفة خاصة بهذه المرحلة حيث أنها تمثل الشكل العام الذي يصف العلاقة بين الناتج وبين عوامل الإنتاج ولذلك يكتفى أحياناً بذكر قانون تناقص الغلة دون الإشارة صراحة إلى العوامل الأخرى التي ينطوى عليها قانون النسب المتغيرة.

ومقتضى هذا القانون أنه إذا كان هناك عنصران من عناصر الإنتاج وكانت كمية أحدهما ثابتة (الأرض) وكمية الآخر متغيرة (العمل)، فإن زيادة العنصر المتغير بوحدة متعادلة تؤدي بعد حد معين إلى زيادة الناتج الكلى بكميات متناقصة، أي تؤدي إلى تناقص الناتج الحدى والناتج المتوسط.

ويشترط لانطباق هذا القانون ما يلى:

- ١ - أن تكون الوحدات المتتابعة من العنصر المتغير متعادلة من حيث الكم والكيف.
- ٢ - أن يظل عنصر الأرض ثابتاً.
- ٣ - أن يبقى المستوى الفنى (التكنولوجى) للإنتاج ثابتاً على ماهو عليه.

كما يلاحظ أن مرحلة تناقص الناتج المتوسط والناتج الحدى أى تناقص الغلة لا تبدأ إلا بعد حد معين، أما قبل ذلك فإن زيادة كمية العنصر المتغير تكون مقترنة بزيادة أو ثبات فى الغلة.

وعلى ذلك فإنه يمكن تأجيل أو منع انطباق قانون تناقص الغلة من خلال تعديل نسب التأليف بين عناصر الإنتاج (أى زيادة العنصر الثابت بما يتفق وإضافات العنصر المتغير)، ومن خلال إحداث تقدم فى الفن الإنتاجى المستخدم (تكنولوجيا الإنتاج).

ويحتل قانون تناقص الغلة مكانة بارزة فى التحليل الاقتصادى حيث يلعب دوراً هاماً فى نظريات التنمية والتوزيع، ذلك أن تناقص الغلة يعنى فى واقع الأمر تزايد التكاليف، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع التى تخضع إنتاجها لظاهرة الغلة المتناقصة، كما أن انخفاض الكفاءة الإنتاجية للعنصر المتغير يعنى من ناحية أخرى انخفاض العائد الذى يحصل عليه هذا العنصر نظير مساهمته فى الإنتاج.

ولقد دعت هذه الاعتبارات الكتاب الكلاسيك إلى الاهتمام بقانون تناقص الغلة وتأثيره على النشاط الزراعى بوجه خاص، فنجد ريكاردو - على سبيل المثال - يشير إلى تأثير زيادة السكان على الرقعة الزراعية وكيف أن الزيادات المتتالية فى عنصر العمل على نفس الرقعة الزراعية تؤدي إلى تناقص الكفاءة الإنتاجية وارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفى الوقت نفسه تقترن ظاهرة تناقص الغلة بانخفاض أجور العمال نتيجة كثرتهم، ومن ثم تناقص إنتاجيتهم.

مراحل الإنتاج:

فى ضوء ما تقدم وكما يتبين من الشكل رقم (٧) ، يمكن التمييز بين ثلاثة

مراحل من مراحل الإنتاج هي:

المرحلة الأولى:

تبدأ من نقطة الأصل، إلى النقطة التي يصل عندها الناتج المتوسط للعمل إلى أقصاه، وذلك عند تشغيل ثلاثة عمال وهي المرحلة التي تصل عندها الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل -مقاسة بالناتج المتوسط- إلى أقصاها، ويلاحظ أن الكفاءة الإنتاجية لعنصر الأرض في ارتفاع أيضاً خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثانية:

تبدأ بنهاية المرحلة الأولى وتستمر حتى يصل الناتج الكلي إلى أقصاه (أى الناتج الحدى إلى الصفر عند تشغيل العامل السادس) وفي هذه المرحلة يتناقص الناتج المتوسط لعنصر العمل (أى كفاءته الإنتاجية)، كما يتناقص الناتج الحدى، وإن ظل كمية موجبة، الأمر الذى يعنى استمرار زيادة الناتج الكلي . وبناءاً على ذلك فيمكن القول أنه بالرغم من انخفاض كفاءة العنصر المتغير (العمل) فإن الإنتاج الكلي يتزايد، وبما أن الإنتاج الكلي محصلة للعناصر المتغيرة والثابتة إذن استمرار زيادة الإنتاج يكون راجعاً إلى زيادة كفاءة استخدام العنصر الثابت فى هذه الحالة (الأرض) ، أى أن هذه المرحلة تشهد انخفاض كفاءة عنصر العمل واستمرار ارتفاع الكفاءة الإنتاجية لعنصر الأرض.

المرحلة الثالثة:

تبدأ من نهاية المرحلة الثانية، ويكون عندها الناتج الكلي فى تناقص وكذلك الناتج المتوسط، أما الناتج الحدى فيأخذ قيمة سالبة، وتعنى هذه المرحلة أن تشغيل وحدات إضافية من العمالة على وحدة الأرض الثابتة يؤدي إلى انخفاض كفاءة كل من عنصر العمل والأرض.

ومن المؤكد أن المنتج الرشيد الذى يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن لن يدخل فى المرحلة الثالثة التى تكون فيها الإنتاجية الحدية لعنصر العمل سالبة حتى لو كانت العمالة بالمجان أى لا يدفع أجراً نظير تشغيل الأفراد. والسبب فى ذلك أنه باستطاعته زيادة الإنتاج بتشغيل عدد أقل من العمال على نفس المساحة من الأرض.

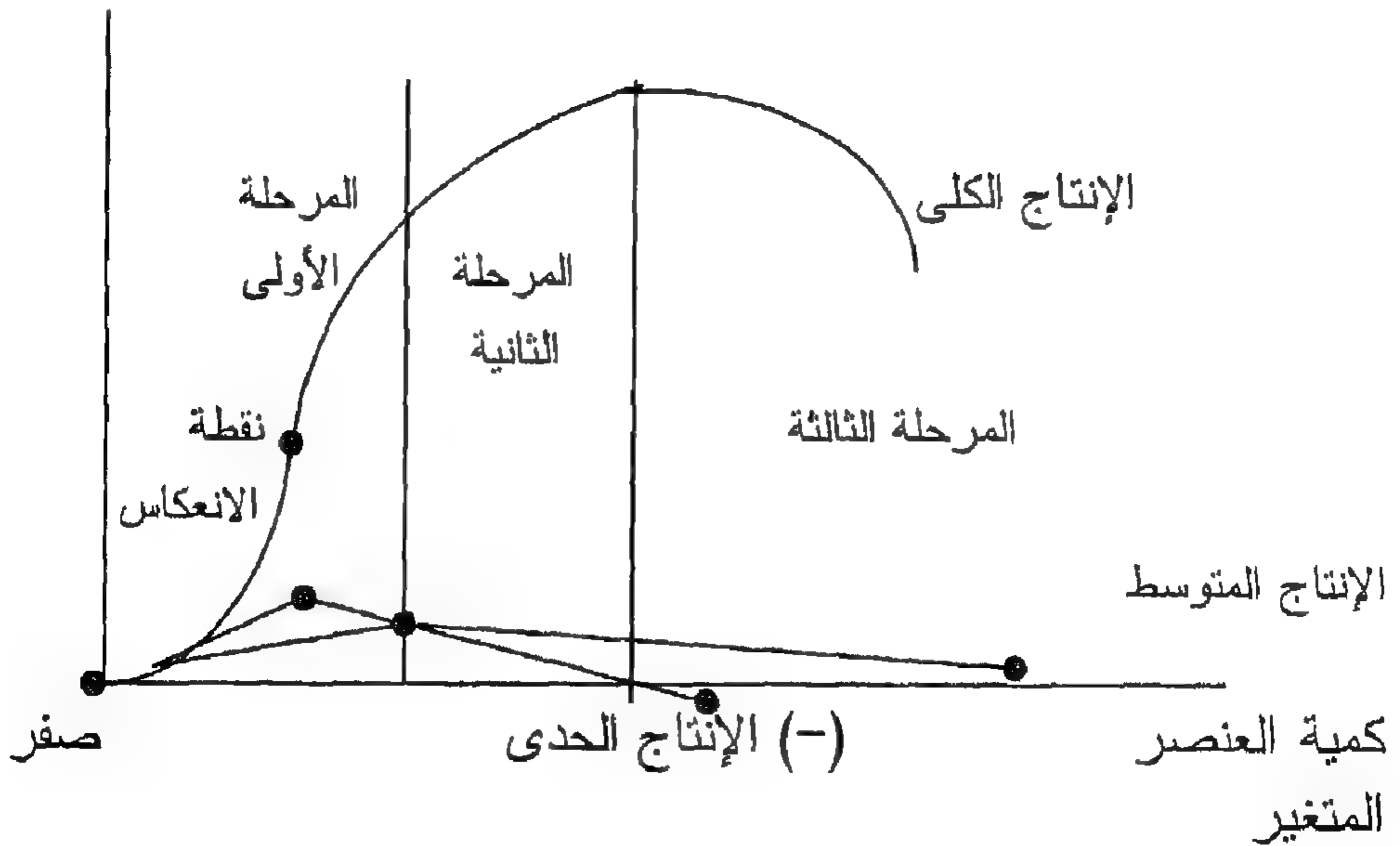
وبالمثل لن يتوقف المنتج الرشيد عند المرحلة الأولى لأنه خلال هذه المرحلة

تكون الإنتاجية المتوسطة لكل من العمل والأرض في تزايد مستمر وبذلك يكون من مصلحته عبور هذه المرحلة والدخول في المرحلة الثانية.

وعليه فإن المرحلة التي يعمل في نطاقها المنتج الرشيد هي المرحلة الثانية التي تتميز بارتفاع مضطرد في كفاءة عنصر الأرض الثابت وإن كانت تشهد انخفاضاً مضطرباً في كفاءة عنصر العمل. وبما أن العنصر الثابت هو العنصر الذي يكون نادراً في العملية الإنتاجية عادةً لذا من المهم تحقيق أقصى كفاءة ممكنة وهذا يتحقق في المرحلة الثانية .

والملاحظ أن هذه المرحلة تبدأ من الحد الذي تحقق فيه نسبة المزج بين عنصرى الإنتاج أقصى كفاءة للعنصر المتغير (عنصر العمل). وتنتهى عند الحد الذي تحقق فيه نسبة المزج بينهما أقصى كفاءة للعنصر الثابت (عنصر الأرض).

كمية الإنتاج



شكل رقم (٧) : مراحل الإنتاج المختلفة

ولا شك أن المنتج سيسعى إلى اختيار نسبة معينة من بين نسب المزج المتاحة في نطاق المرحلة الثانية بحيث يحقق أقصى كفاءة إنتاجية في استخدام العنصرين

معاً، أى النسبة التى تمكن من إنتاج السلعة بأقل تكلفة متوسطة ممكنة، ولذلك فإنه يأخذ فى الحسبان أثمان عناصر الإنتاج، فإذا كان ثمن الأرض هو العنصر المؤثر فى التكاليف، بمعنى أن تكلفة الأرض تزيد كثيراً عن تكلفة العمالة فإنه سيسعى إلى اختيار نسبة المزج التى تقربه من نهاية المرحلة الثانية، وإذا كان العكس هو الصحيح، بمعنى أن أجور العمال هى البند الرئيسى فى التكاليف، فإنه سيختار توليفة العناصر التى تقربه من بداية المرحلة الثانية، ولاشك أن هذا الاختيار يتفق والسلوك الرشيد لأنه من الطبيعى أن يلجأ المنتج إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة من العنصر الغالى عن العنصر الرخيص، ولذلك نجد أنه فى حالة ارتفاع تكلفة الأرض، بالمقارنة بتكلفة العمالة - فإن المنتج يلجأ إلى استغلال الأرض بأقصى كفاءة ممكنة لها مما يقربه من نهاية المرحلة الثانية. أما إذا كان عنصر العمل هو الأكثر تكلفة فإن استخدام هذا العنصر بأقصى كفاءة يقتضى منه عدم الابتعاد كثيراً عن بداية المرحلة الثانية.

٢- اثر إضافة عنصرين متغيرين على الإنتاج فى المدى القصير :

عند استخدام عنصرين انتاجيين متغيرين يكون هناك اسالياً إنتاجية مختلفة (توليفات مختلفة من عنصرى الإنتاج) لنفس الحجم من الإنتاج أى توجد علاقة احلالية بينهما (أنظر الشكل رقم ٣) ، ويهم المنتج أن يختار الأسلوب الذى يحقق له الإنتاج بأقل تكلفة (أى التوليفة الأقل تكلفة) وبالتالي يحقق له أقصى ربحية ممكنة لهذا الحجم من الإنتاج ويطلق عليها التوليفة المثلى .

ويلزم التعرف على بعض المفاهيم التى يعتمد عليها فى هذا الجزء :
منحنى الناتج المتساوى :يعبر عن مختلف التوليفات من عنصرين انتاجيين التى تعطى نفس القدر من الإنتاج .
خط التكاليف المتماثل : مختلف التوليفات من عنصرين انتاجيين التى يمكن شراءهما بنفس القدر من النقود (التكاليف) .

هذا وجدير بالذكر أن تحقق التوليفة المثلى (الأقل تكلفة) تتوقف على عاملين :
العامل الأول : مدى مساهمة العنصر فى زيادة الناتج الحدى للعنصر .
العامل الثانى : تكلفة العنصر أى الثمن الذى يدفع مقابل الحصول على خدمات العنصر .

وتتحقق التوليفة المثلى عند تحقيق الشرط التالى :

$$\frac{\text{الإنتاجية الحديدية للعنصر ب}}{\text{ثمن العنصر ب}} = \frac{\text{الإنتاجية الحديدية للعنصر أ}}{\text{ثمن العنصر أ}}$$

ويطلق على هذا الشرط مبدأ تساوى الإنتاجية الحديدية أو اختصار مبدأ الإحلال. حيث يجرى الإحلال بين عوامل الإنتاج لحين انطباق هذا الشرط. فإذا كان إنفاق المنظم لوحدة من الدخل على العنصر (أ) يعطى إنتاجية أكبر من إنفاق نفس الوحدة على شراء خدمات العنصر (ب) أى إذا كان:

$$\frac{\text{الناتج الحدى للعامل ب}}{\text{ثمن العامل ب}} (<) \frac{\text{الناتج الحدى للعامل أ}}{\text{ثمن العامل أ}}$$

كان من الأفضل للمنظم أن يختار أسلوب الإنتاج الذى يضمن استخدام العنصر (أ) بكمية أكبر، أى الأسلوب الذى يمكنه من الإحلال المتزايد للعنصر (أ) محل العنصر (ب) فى العملية الإنتاجية، لأن هذا الإحلال سوف يمكنه من استخدام العنصر الأكثر كفاءة، أى العنصر الأقل تكلفة مما يعين المنظم على تحقيق أقصى ربح فى النهاية.

وسوف يستمر المنظم فى عملية الإحلال هذه طالما أن الإنتاجية الحديدية للعنصر (أ) بالنسبة إلى ثمنه مازالت أكبر من الإنتاجية الحديدية للعنصر (ب) بالنسبة إلى ثمنه. غير أنه من المعلوم - وفقاً لقانون النسب المتغيرة (أو قانون تناقص الغلة)، أنه مع استمرار عملية الإحلال فإن الإنتاجية الحديدية للعنصر (أ) ستتناقص تدريجياً مع احتمال زيادة سعر العنصر (أ) نتيجة زيادة الطلب عليه، ومن ناحية أخرى، فإن التقليل من الطلب على العنصر (ب) سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجيته الحديدية - مع احتمال انخفاض سعر هذا العنصر مع نقص الطلب عليه، ولذا يتوقف المنظم عن عملية الإحلال بين العنصرين (أ ، ب) عندما يصل إلى الوضع الذى يتساوى عنده الناتج الحدى لكل منهما بالنسبة إلى ثمنهما، أى يتحقق الشرط:

$$\frac{\text{الناتج الحدى للعنصر ب}}{\text{ثمن العنصر ب}} = \frac{\text{الناتج الحدى للعنصر أ}}{\text{ثمن العنصر أ}}$$

وتتحدد التوليفة المثلى (كما فى الشكل رقم ٨) عند تماس خط التكاليف المتماثل مع منحنى الناتج المتماثل (النقطة حـ) وعندها يتساوى ميل كل منهما .

وحيث أن ميل منحنى الناتج المتساوى هو $(\Delta ب \div \Delta أ)$ ويساوى أيضاً
(الإنتاج الحدى للعنصر أ \div الإنتاج الحدى للعنصر ب) .

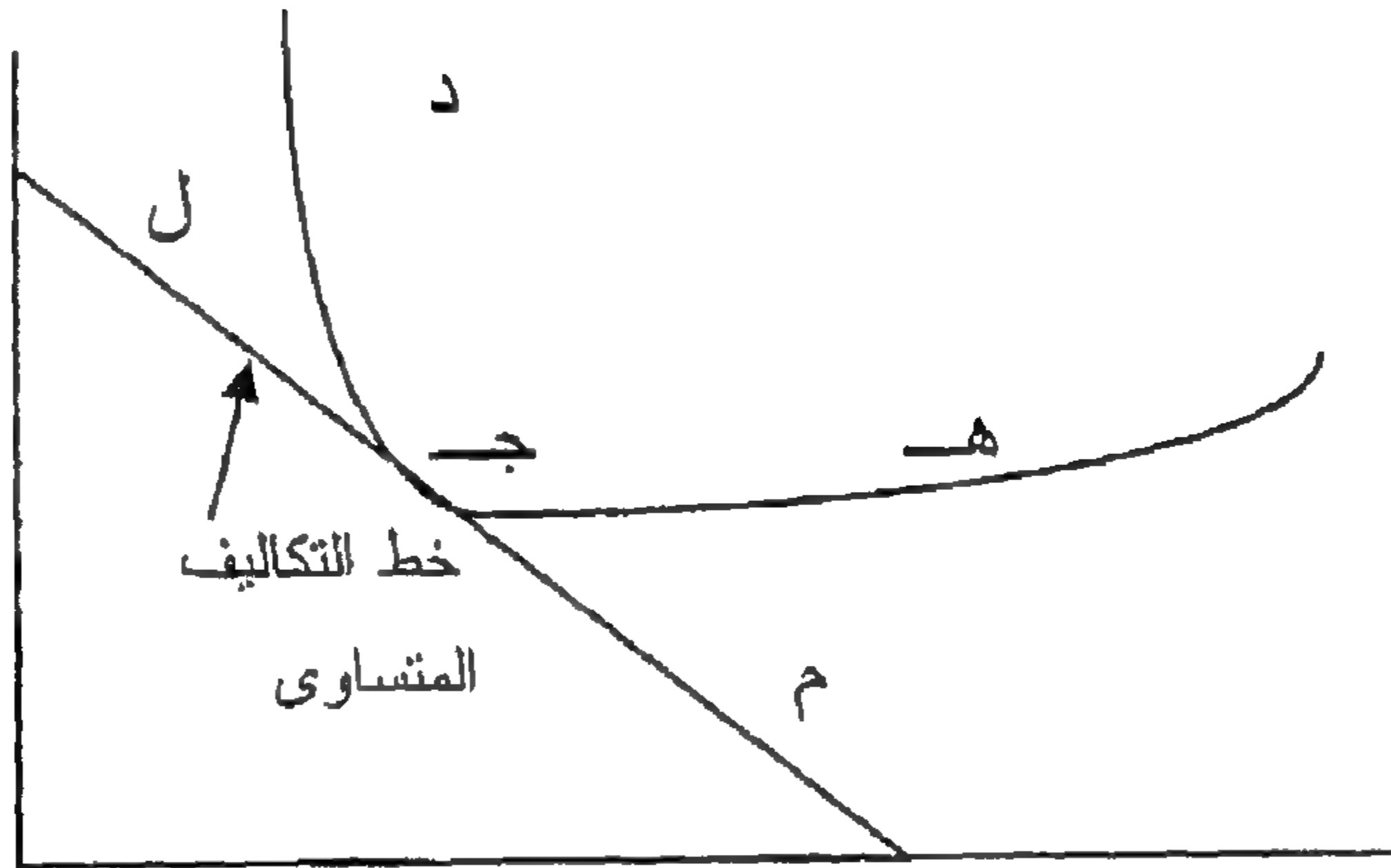
وحيث أن ميل خط التكاليف المتساوى = $\frac{س أ}{س ب}$

∴ تتحدد التوليفة المثلى عند تحقق الشروط :

$$\frac{\Delta ب}{\Delta أ} = \frac{أ ح أ}{أ ح ب} = \frac{س أ}{س ب}$$

$$\therefore \frac{س أ}{س ب} = \frac{أ ح أ}{أ ح ب}$$

عنصر (ب)



عنصر (أ)

شكل رقم (٨)

يجب ملاحظة أن التوليفات (د ، هـ) تعطى نفس حجم الإنتاج التى تعطية التوليفة (جـ) ولكنها تحتاج إلى تكاليف أعلى وبالتالي تستبعد (د ، هـ) . بينما التوليفات (ل ، م) يمكن شراؤها بنفس تكاليف شراء (جـ) ولكنهما تعطيان قدراً أقل من الإنتاج . وبناءً على ذلك تكون التوليفة (جـ) هى التوليفة المثلى التى تعطى الإنتاج المطلوب بأقل تكلفة ممكنة .

قوانين غلة الحجم (فى المدى الطويل) :

أشرنا فيما سبق أنه يمكن زيادة الإنتاج عن طريق تغيير نسب المزج بين عناصر الإنتاج، ويتم ذلك فى المدى القصير من خلال إضافة وحدات متتالية

ومتساوية من العنصر المتغير إلى وحدات العنصر الثابت، كما أوضحنا أن هذا الإنتاج يخضع في هذه الحالة لقانون النسب المتغيرة أو قانون تناقص الغلة، كما يطلق عليه اختصاراً.

هذا ويمكن أن تتحقق الزيادة في الإنتاج في الزمن الطويل من خلال مضاعفة كافة العناصر المستخدمة، بمعنى زيادتها جميعاً وبنفس النسبة، أى عن طريق تغيير نطاق الإنتاج، أو بتعبير آخر، عن طريق تغيير حجم المشروع، وفي هذه الحالة يخضع التغير في الإنتاج لقوانين العائد للسعة (أو ما يسمى بقوانين غلة الحجم أو عائد التوسع) .

وهنا يثور التساؤل بشأن نسبة الزيادة التي تحدث في الإنتاج نتيجة تغير نطاق الإنتاج بنسبة معينة. وكما هو الحال بالنسبة لقانون النسب المتغيرة، فإنه يجرى التمييز أيضاً بين ثلاث حالات بالنسبة لقوانين الغلة مع الحجم:

الحالة الأولى: حالة تزايد الغلة مع الحجم:

هي الحالة التي يزداد فيها الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة جميع العناصر الإنتاجية المستخدمة.

الحالة الثانية: هي حالة ثبات الغلة مع الحجم:

وهي الحالة التي يزداد فيها الإنتاج بنفس نسبة زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة .

الحالة الثالثة: حالة تناقص الغلة مع الحجم:

وهي الحالة التي يزداد فيها الإنتاج بنسبة أقل من نسبة زيادة عناصر الإنتاج .

والجدير بالذكر أنه لا يشترط أن يخضع الإنتاج عند جميع مستوياته لحالة واحدة من حالات غلة الحجم بل عادة ما يمر الإنتاج -عند تغير نطاقه- بالمراحل الثلاثة، فنجد في البداية يخضع لتزايد غلة الحجم (عائد متزايد إلى السعة) ثم ينتقل إلى مرحلة ثبات غلة الحجم (عائد ثابت للسعة) ، ثم ينتقل إلى مرحلة تناقص غلة الحجم (عائد متناقص إلى السعة) ، كما هو موضح بالمثال الوارد بالجدول (٥) .
فانتقال المشروع من لحجم (أ) إلى الحجم (ب) يعكس حالة تزايد الغلة مع الحجم لأن الإنتاج يزداد بنسبة ١٥٠% وهي نسبة أكبر من نسبة زيادة عناصر الإنتاج (١٠٠%).

وانتقال المشروع من الحجم (ب) إلى الحجم (ج) يعكس حالة ثبات الغلة مع الحجم حيث يزداد الإنتاج بنفس نسبة زيادة عناصر الإنتاج (٥٠% في الحالتين). وكذلك في حالة انتقال حجم المشروع من (ح) إلى (د) يظل الإنتاج خاضعاً لحالة

ثبات الغلة مع الحجم لأن نسبة تغير الإنتاج تعادل نسبة تغير عناصر الإنتاج (٣٣,٣%).

أما انتقال المشروع من الحجم (د) إلى (هـ) ومن (هـ) إلى (و)، فيعكس حالة تناقص الغلة مع الحجم لأن زيادة الإنتاج تكون بنسبة أقل من نسبة زيادة عناصر الإنتاج (١٠% مقابل ٢٥% في حالة الانتقال من (د) إلى (هـ)، ١٥% مقابل ٢٠% في حالة الانتقال من (هـ) إلى (و)).

جدول رقم (٥) : قوانين الغلة مع الحجم

حجم المشروع	كمية عناصر الإنتاج			نسبة زيادة عناصر الإنتاج %	الإنتاج (وحدة)	نسبة زيادة الإنتاج %	المرحلة
	الأرض	العمل	رأس المال				
أ	١	٣	٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
ب	٢	٦	٤	١٠٠	٢٥٠	١٥٠	تزايد غلة الحجم
جـ	٣	٩	٦	٥٠	٣٧٥	٥٠	ثبات غلة الحجم
د	٤	١٢	٨	٣٣,٣	٥٠٠	٣٣,٣	ثبات غلة الحجم
هـ	٥	١٥	١٠	٢٥	٢٠٠	١٠	تناقص غلة الحجم
و	٦	١٨	١٢	٢٠	٦٩٠	١٥	تناقص غلة الحجم

وفورات النطاق (اقتصاديات الحجم):

السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: لماذا تزداد الغلة فى البداية مع كبر حجم المشروع ثم تثبت ثم تتناقص بعد ذلك؟ أو بتعبير أعم، لماذا يزداد الإنتاج فى بعض الأحيان بنسبة أكبر من نسبة زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة (تزايد غلة الحجم)، وفى أحيان أخرى بنسبة أقل (تناقص غلة الحجم)، وفى أحيان ثالثة بنفس النسبة (ثبات غلة الحجم).

إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن فيما يعرف بوفورات النطاق (وفورات السعة) ، ويمكن القول أنه إذا كانت وفورات النطاق إيجابية خضع الإنتاج لظاهرة العائد المتزايد للسعة ، وإذا كانت وفورات النطاق سلبية خضع الإنتاج لظاهرة العائد المتناقص للسعة ، وإذا تلاشت وفورات النطاق أو تعادلت الوفورات الإيجابية مع

السلبية (يطلق عليها أحياناً نقائص الوفورات) فإن الإنتاج يخضع لظاهرة ثبات الغلة مع الحجم.

أ - وفورات النطاق الإيجابية (وفورات السعة) :

يقصد بوفورات النطاق "الإيجابية" تناقص تكلفة إنتاج الوحدة من الناتج النهائي . وهذه إما أن تكون داخلية أى نتيجة المزايا التى تتحقق للمشروع نتيجة لكبر حجمه، أى نتيجة لتزايد نطاق الإنتاج، وهى تسمى بالوفورات الداخلية، لأنها تعود إلى أسباب داخلية ترتبط بحجم المشروع ذاته. أو تكون خارجية أى راجعة لعوامل أخرى خارج المشروع ، بمعنى أنه يحدث انخفاض لمتوسط تكلفة الوحدة من الناتج النهائي عند نفس حجم المشروع لأسباب أخرى خارجة غير كبر حجم المشروع . وسيتم فيما يلى التفرقة بين وفورات النطاق الداخلية والخارجية

الوفورات الداخلية :

يقصد بالوفورات الداخلية الخفض فى متوسط التكلفة الذى ينشأ لعوامل نابعة من داخل المشروع ذاته . ويمكن تلخيص هذه العوامل فى الآتى :

(١) عوامل فنية : تتعلق هذه بالقدرة على الاستخدام الأفضل للعدد والآلات داخل المشروع ، فالمعروف أنه بزيادة حجم المشروع وكبره يصبح فى الإمكان الاستفادة من إدخال آلات حديثة لها مقدرة على إنتاج أكبر فى فترات زمنية أقل وبمجهود أو عمالة أقل أو باستخدام وقود أو مواد خام ذو تكلفة أقل . مما ينتج عن ذلك انخفاض فى متوسط تكاليف الإنتاج أى خفض تكلفة إنتاج الوحدة من الناتج النهائي . كذلك فإن المشروع الكبير قادر على إنفاق مبالغ على الأبحاث الخاصة بإنتاج السلعة ويمكن توظيف الفنيين والخبراء المتخصصين لدراسة الوسائل المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج وملائمة السلعة لأذواق المستهلكين ورغباتهم ولا شك أن هذه العمليات تتطلب تكلفة عالية ولكن الفائدة التى تنتج من تلك العمليات تكون بقدر أكبر من ارتفاع اجمالى التكاليف ، مما يؤدى فى النهاية إلى تخفيض متوسط تكلفة الإنتاج بدرجة ملموسة .

(٢) عوامل إدارية : فالمشروع الكبير يصبح فى إمكانية أن يتحمل مرتبات مديرين ذوى مهارة مرتفعة ، ويكون فى الامكان تقسيم المشروع إلى عدة إدارات يشرف على كل منها مدير متخصص . هذه الكفاءات والمهارات الإدارية لا شك أنها تكلف المشروع ، فإذا كان حجم المشروع كبير فإنه من

الامكان الاستفادة من هذه الخبرات الإدارية وتقسيم تكلفتها على عدد كبير من الوحدات المنتجة مما يجعل التكلفة المتوسطة منخفضة . وقد أثبتت التجارب أن الإدارة الرشيدة عامل هام من عوامل نجاح المشروعات . فهي تعمل على تخطيط العمل داخل المشروع ، وتحديد اختصاصات الموظفين ، ثم تنفيذ الخطة ومتابعتها . ومن متابعة أداء الأعمال يستطيع القائمون على المشروع أن يعرفوا أوجه القصور فيعملوا على علاجها ، وعوامل النجاح فيقوموا بتشجيعها.

(٣) عوامل مالية وتسويقية : تتمتع المشروعات الكبيرة بفرصتها في ظهور اسم المنشأة وتكوين سمعة أو شهرة تجارية ، وهي صفة لا تحصل عليها المشروعات الصغيرة بسهولة . ويساعد كبر المشروع وشهرته التجارية على قدرته في الحصول على تسهيلات ائتمانية بأسعار فائدة اقل وبمبالغ كبيرة . وكذلك يسهل كبر حجم المشروع عقد صفقات شراء المواد الخام وأدوات الإنتاج بخصم في الأسعار . كذلك عندما يكون المشروع كبيراً وله نصيباً معتبراً في حجم السوق فإنه ، يستطيع أن يبيع سلعته بشروط أفضل ، وكل هذه الوفورات تنعكس بطبيعة الحال على التكلفة المتوسطة للإنتاج . وكذلك في حالة رغبة المشروع الكبير زيادة رأس ماله في السوق ، فإنه لا يجد صعوبة في اكتتاب الجمهور والمؤسسات في تلك الأوراق المالية للشركات الكبرى لما لديها من سمعة جيدة ولما يتوقعونه من أرباح عالية من استثماراتهم في الأسهم الخاصة بالمشروع الكبير .

(٤) مزايا في تقسيم العمل : إن كبر حجم المشروع يساعد على تقسيم العمل بين العمال وزيادة التخصص وهي أمور من مبادئ الاقتصاد والإدارة مما يساعد على زيادة حجم الإنتاج وخفض التكلفة الإنتاجية .

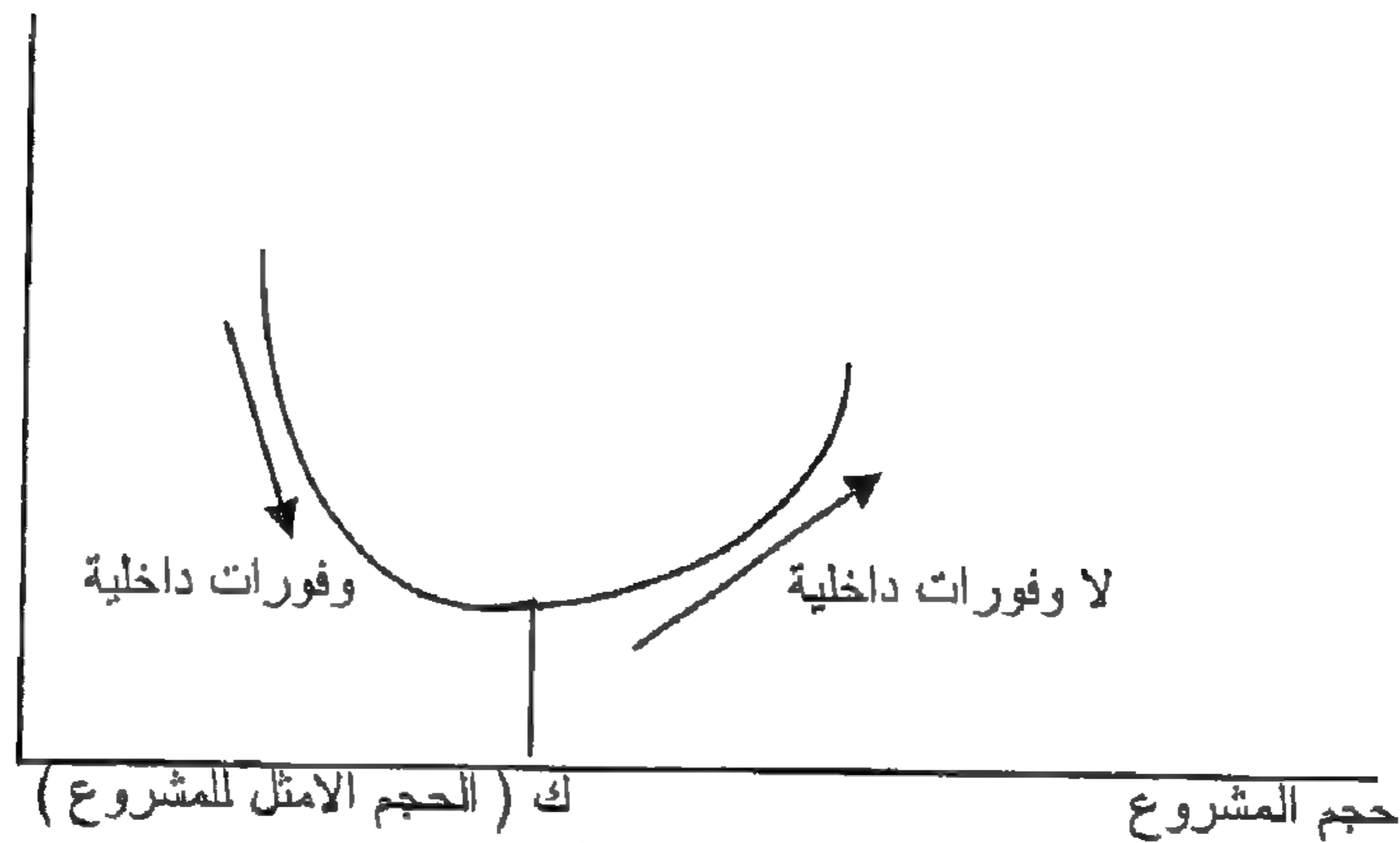
ولكل هذه الأسباب نجد أن التكلفة المتوسطة في الفترة الطويلة تأخذ في الانخفاض إلى حد معين ، ثم تبدأ في الارتفاع بعد ذلك . وذلك لان الاستمرار في كبر حجم المشروع سوف يؤدي إلى خلق ما يسمى بالوفورات السلبية أو ما يسمى بنقائص الوفورات الداخلية وتتمثل هذه بارتفاع التكلفة المتوسطة لذلك يأخذ المنحنى شكل حرف (U) . فكبر حجم المشروع أكثر من اللازم يجعل الآلات تعمل أكثر من اللازم مما يؤثر على الصيانة والإحلال ويرفع من التكلفة . وكذلك يصعب سيطرة الإدارة وعلمها بالأمور اليومية للمشروع . ثم أن الاحتكار المالي والتسويقي يسبب ضياعاً وإهداراً في الموارد . كذلك فإن

التخصص وتقسيم العمل يفقد مزاياه عندما يصبح المشروع اكبر من اللازم .

ويوضح الشكل رقم (٩) الوفورات واللاوفورات الداخلية للمشروع

متوسط التكاليف فى

المدى الطويل



شكل رقم (٩) : الوفورات واللا وفورات الداخلية

الوفورات الخارجية :

تتعلق هذه الوفورات بما يحصل عليه المشروع من تخفيض فى تكلفة الإنتاج المتوسطة ناشئ عن عوامل خارجية عن المشروع وتتمتع بها الصناعة ككل .

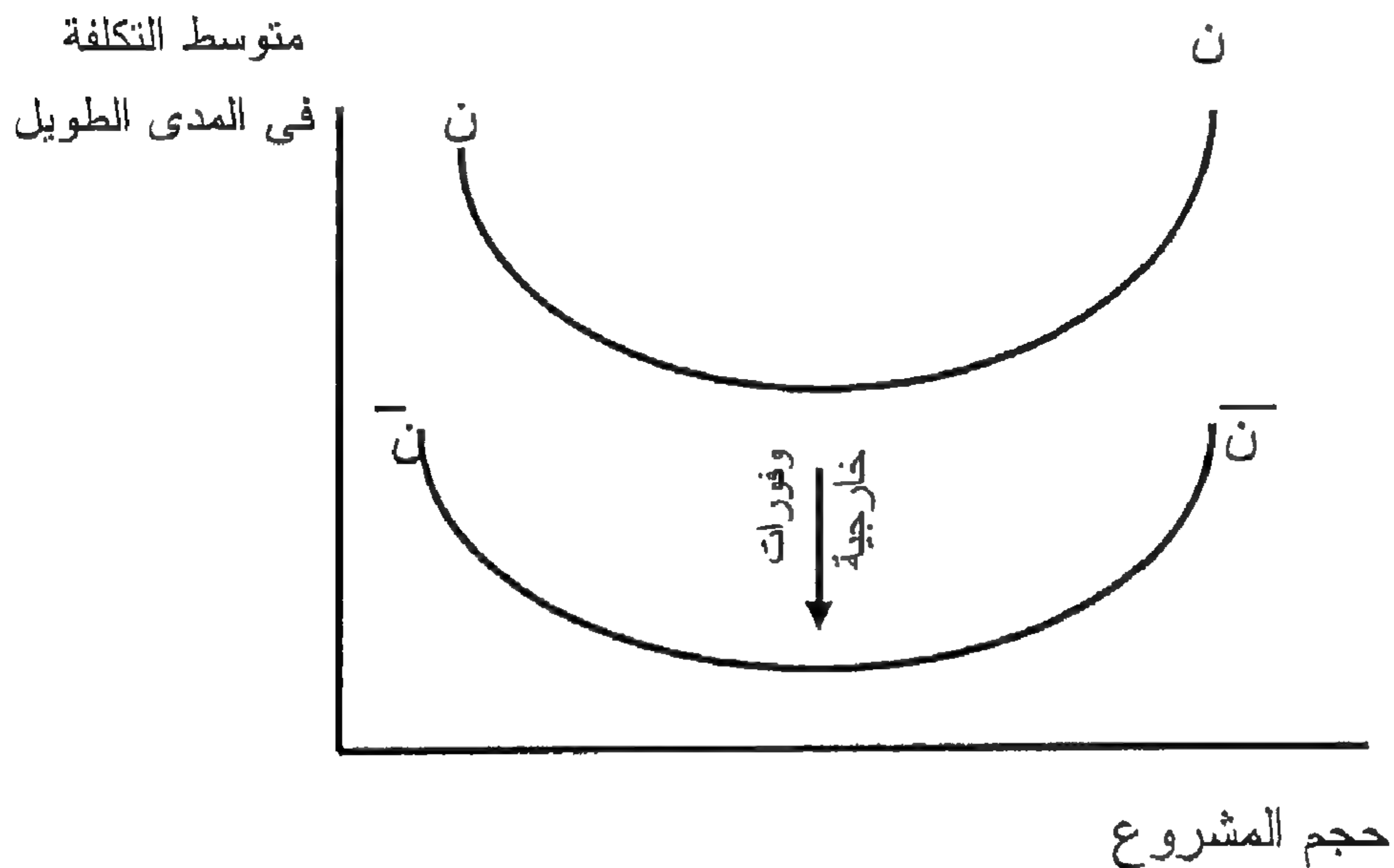
ومن أمثلة تلك العوامل :

- (١) أن تقيم الحكومة مشروعات جديدة تتعلق بالنقل "مد سكك حديدية" تستفيد منها المشروعات القائمة فى المنطقة .
- (٢) إنشاء معاهد ومراكز للتدريب المهني توفر للمشروع عدداً من العمال المهرة ذو كفاءة إنتاجية مرتفعة .
- (٣) إنشاء المصارف فى مناطق الإنتاج الزراعى وتؤدي إلى سحب المياه الجوفية وبالتالي زيادة الإنتاج .
- (٤) وجود مراكز أبحاث تنشر معلوماتها عن أسهل طرق الإنتاج وارشاد الأسواق للحصول على المواد الخام ... وغيرها من المعلومات التى تخفض التكاليف .
- (٥) زيادة عرض عناصر الإنتاج اللازمة أو بعض السلع الوسيطة وانخفاض أسعارها فى مناطق تركز الصناعة .

(٦) وجود تسهيلات تسويقية نتيجة لتركز الصناعة في منطقة معينة .

وتعمل هذه العوامل على تخفيض التكلفة المتوسطة بالنسبة للمشروع دون أن يكون للمشروع دور مباشر في ذلك ويكون نتيجة لذلك انخفاض متوسط التكاليف عند نفس الحجم من الإنتاج ، ويمكن بيان اثر الوفورات الخارجية في الشكل رقم (١٠) .

وفي هذا الشكل نجد أن منحنى التكلفة المتوسطة قد انتقل بأكمله إلى أسفل [(ن ن) إلى (ن ن)] نتيجة استفادة المشروع مما حدث في الصناعة ككل وأدى لخفض التكلفة المتوسطة لكل حجم انتاجي .



شكل رقم (١٠) : وفورات النطاق الخارجية

ثالثاً : وفورات النطاق السلبية (لا وفورات السعة) :

يقصد بوفورات النطاق السلبية ارتفاع تكلفة إنتاج الوحدة من الناتج النهائي وتنقسم إلى لا وفورات سعة داخلية ولا وفورات خارجية . وسنوجزها فيما يلي :

لا وفورات السعة الداخلية :

وتنتج من الأضرار الناشئة عن كبر حجم المشروع والتي تؤدي إلى انخفاض كفاءته الإنتاجية وارتفاع تكلفة الإنتاج، وتفسر هذه الأضرار أو الآثار السلبية ظاهرة

تتناقص غلة الحجم، وهي ترجع إلى مجموعة من الاعتبارات لعل من أهمها ما يسمى بتناقص غلة الإدارة والتي تنشأ من صعوبة اتخاذ القرارات والتنسيق بين أنشطة الأقسام المختلفة إذا ما كبر حجم المشروع عن حجم معين، إذ أنه غالباً ما تجد الأجهزة الإدارية نفسها محملة بأعباء كثيرة تنقل كاهلها حتى ولو كانت تطبق مبدأ تفويض السلطات مما يقلل من كفاءتها في القيام بأعمال التنسيق والمتابعة وإصدار القرارات النهائية، الأمر الذي يؤدي إلى تفشى الروتين والبيروقراطية، وعدم إمكانية تحديد مسئولية كل جهة على نحو دقيق.

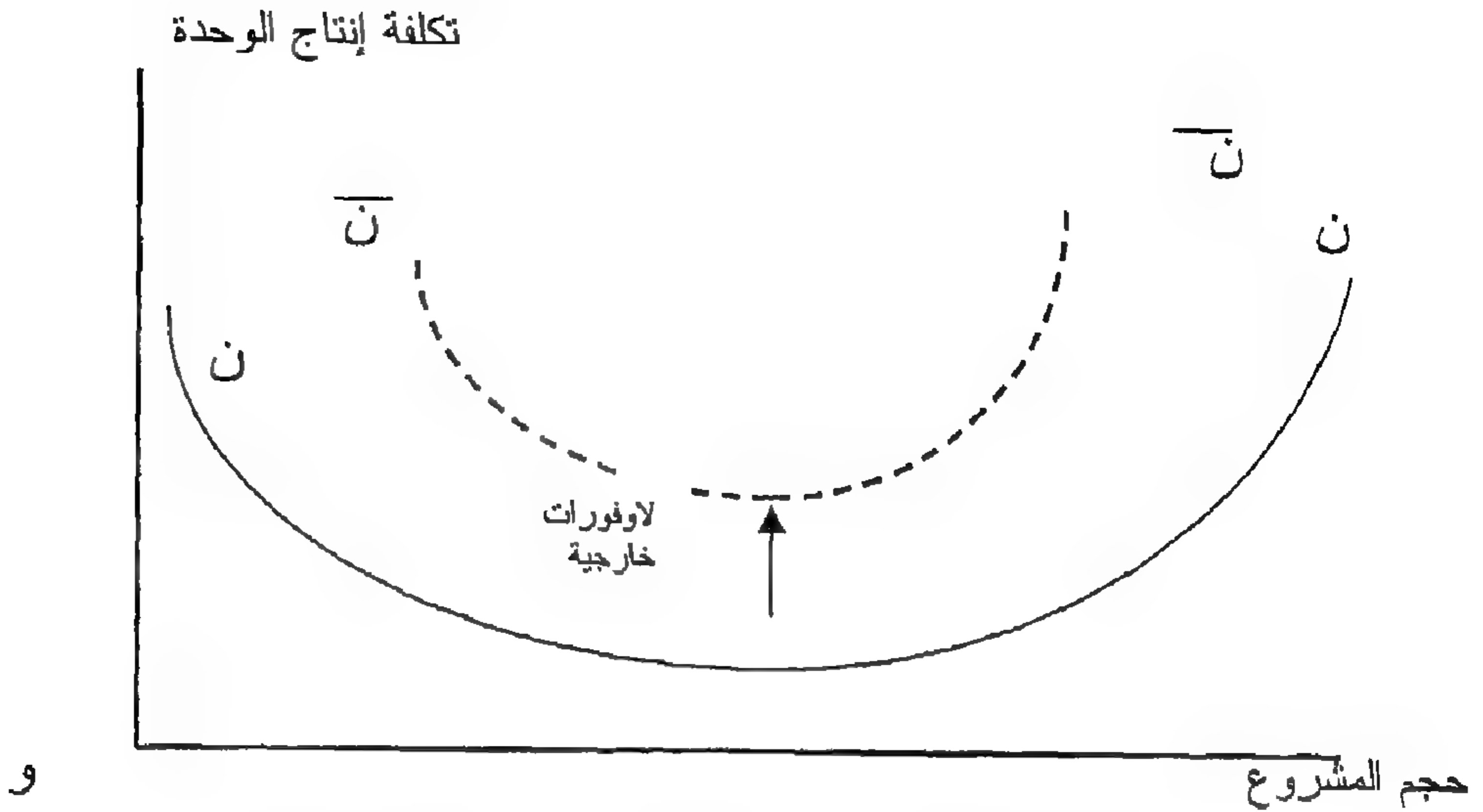
علاوة على ذلك، فإن الآلات الكبيرة قد تصل إلى حجم معين يتعذر تخطيه دون الدخول في تعقيدات فنية تتطلب مهارات وخبرات فنية متخصصة لتشغيلها مما يؤدي إلى تناقص الغلة وزيادة التكلفة المتوسطة للإنتاج.

أضف إلى ما تقدم سبباً آخر هو استنفاد الموارد الطبيعية مثل البترول والفحم والثروة المائية... الخ، فمضاعفة حجم أسطول الصيد مثلاً لا يعنى بالضرورة مضاعفة الحصيد من الأسماك. كما أن مضاعفة حقول البترول أو مناجم الفحم لا تعنى بأى حال من الأحوال مضاعفة الناتج. انظر شكل رقم (٩) .

اللاوفورات الخارجية :

ويجدر التنويه أنه لا يشترط أن تكون جميع الوفورات الخارجية إيجابية التأثير، إذ أن هناك احتمالات قائمة لظهور وفورات خارجية سلبية تنعكس على كفاءة المشروعات العاملة، ومثال ذلك ما قد يحدث في حالة ازدحام المشروعات في منطقة ما وتعرضها للتلوث بفعل انتشار الأتربة والدخان والضوضاء. ففي هذه الحالة تضطر المشروعات القائمة لاتخاذ إجراءات وقائية مما يؤثر على تكلفة إنتاجها بالارتفاع. هذا بالإضافة إلى أن تركز الصناعة في منطقة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على العناصر الإنتاجية بهذه المنطقة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تكلفة الإنتاج .

والشكل رقم (١١) يوضح أثر اللاوفورات الخارجية على متوسط نفقة إنتاج المشروع في الزمن الطويل ، وفيه يتضح أن منحنى التكاليف المتوسطة ارتفع الى اعلى (ن ن الى ن ن) عند نفس احجام المشروعات .



شكل رقم (١١) : لا وفورات السعة الخارجية

هذا ويلاحظ أن وفورات النطاق الداخلية تنعكس آثارها على نفس منحنى النفقة المتوسطة في شكل التحرك من نقطة لأخرى على نفس المنحنى، بينما تؤدي الوفورات الخارجية على انتقال النفقة المتوسطة بالكامل - أى عند جميع الأحجام الممكنة للمشروعات - إلى أسفل (في حالة الوفورات الخارجية الإيجابية) وإلى أعلى (في حالة الوفورات الخارجية السلبية).

الحجم الأمثل للمشروع:

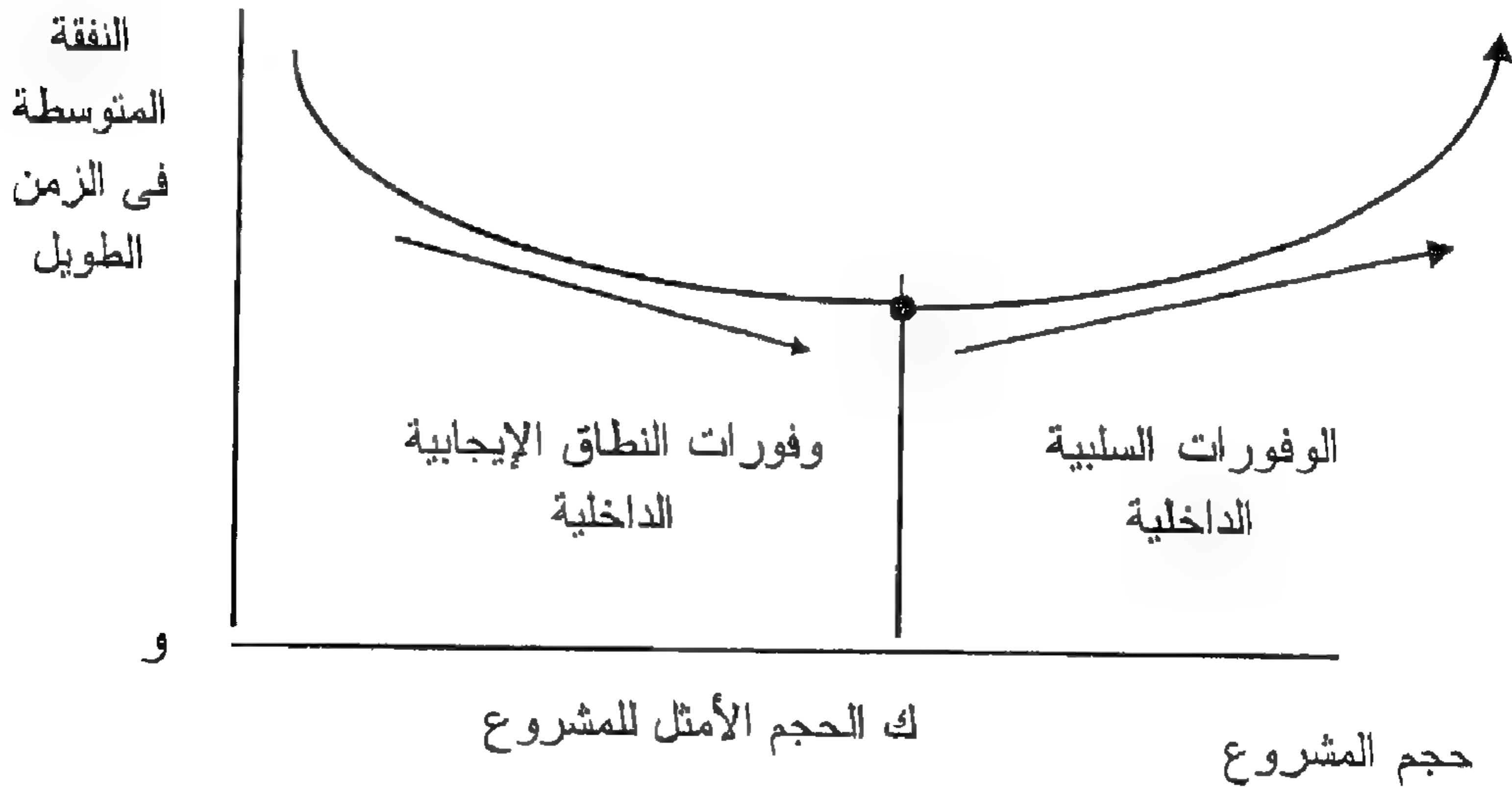
في ضوء ما تقدم، يمكن تعريف الحجم الأمثل للمشروع بأنه الحجم الذي يستفيد فيه المشروع بكل اقتصاديات (وفورات) النطاق، بحيث يصل إلى أقصى كفاءة إنتاجية في تشغيل العناصر، أى أدنى نفقة متوسطة للإنتاج في المدى الطويل، ويعنى ذلك أن أى حجم آخر سواء أكبر أو أصغر، إنما يقترن بانخفاض في الكفاءة الإنتاجية، أى ارتفاع في متوسط تكلفة الإنتاج. فالحجم الأصغر من الحجم الأمثل للمشروع، إنما يعنى أن هناك وفورات نطاق إيجابية لم تستغل بعد وأن زيادة حجم المشروع في اتجاه الحجم الأمثل من شأنها استغلال هذه الوفورات، ومن ثم تخفيض التكلفة المتوسطة لإنتاج السلعة.

وبالمثل فإن أى حجم أكبر من الحجم الأمثل، إنما يعنى أن المشروع قد استنفذ كل فرصة أمامه لزيادة كفاءته الإنتاجية، وأن الوفورات السلبية بدأت في الظهور أو التفوق على الوفورات الإيجابية، وفي هذه الحالة يكون من مصلحة المشروع

تخفيض الحجم إلى مستوى الحجم الأمثل. شكل رقم (١٢) .
والشكل رقم (١٢) يصور الحجم الأمثل للمشروع وعلاقته بالوفورات
الإيجابية والسلبية.

يتضح من الشكل أن (و ك) يمثل مستوى الإنتاج الذي يرتبط بالحجم الأمثل
للمشروع، أى الذى تصل عنده النفقة المتوسطة طويلة الأجل إلى أدنى مستوى لها،
كما يتضح أيضاً أن مستويات الإنتاج السابقة على (و ك) تقترن بأن أحجام المشروع
أصغر من الحجم الأمثل، وأن من مصلحة المنتج زيادة حجم المشروع لاستغلال
وفورات النطاق وتخفيف التكلفة المتوسطة للإنتاج.

أما مستويات الإنتاج التى تفوق (و ك) فإنها تقترن بأحجام أكبر من الحجم
الأمثل، وتظهر خلال هذه المرحلة وفورات النطاق السلبية بشكل قوى وفعال مما
يخفض الكفاءة الإنتاجية، وترتفع بالتالى التكلفة المتوسطة للإنتاج، ومن مصلحة
المنتج فى هذه الحالة عدم تخطى الحجم الأمثل لمنع ظهور هذه الوفورات السلبية.



شكل (١٢): الحجم الأمثل للمشروع

الصور الجبرية لدوال الإنتاج :

يستخدم كثير من الاقتصاديين عدداً كبيراً من المعادلات الجبرية فى
استخدام الدوال الإنتاجية ، وتختلف المعادلة الجبرية باختلاف التربة والظروف
الجوية والإنتاج والموارد وغيرها من العوامل التى تؤثر فى شكل الدالة
الإنتاجية.

ويقابل الاقتصاديون تبعاً لذلك بعض المشاكل عند اختيار الصورة الجبرية المناسبة التي تعبر لدرجة كبيرة عن طبيعة العملية الإنتاجية .

ومن الصور الجبرية للدوال الإنتاجية نذكر ما يلي :

١- دوال كوب دوجلاس :

ويمكن تصور العلاقة بين الإنتاج وعنصر واحد من عناصر الإنتاج وفقاً لدالة كوب دوجلاس على النحو التالي :

(١)

$$ص = أ ع ب$$

حيث : ص = تمثل كمية الإنتاج من سلعة معينة .
ع = تمثل كمية احد العناصر الإنتاجية المتغيرة .
أ ، ب = ثوابت المعادلة

ويلزم لحل هذه المعادلة تحويلها إلى الصورة اللوغاريتمية بحيث تصبح :

(٢)

$$\log ص = \log أ + ب \log ع$$

ويمكن الحصول على الإنتاجية المتوسطة من معادلة الإنتاج الكلى

(١) كما يلي :

$$(٣) \quad \frac{ص}{ع} = \frac{أ ع ب}{ع} = أ ع^{ب-١}$$

أما معادلة الإنتاج الحدى فيمكن الحصول عليها بإيجاد التفاضل الأول لمعادلة الإنتاج وذلك كما هو مبين فى المعادلة التالية :

$$(٤) \quad \frac{أ ب ع^{ب-١}}{ع} = \frac{د ص}{د ع} = أ ب ع^{ب-١}$$

ولا يمكن بواسطة استخدام دالة كوب دوجلاس الجمع بين الصور الثلاث للعملية الإنتاجية المتزايدة والمتناقصة والثابتة ولكنها توضح إحدى هذه الصور .

ومن المعادلتين (٣) ، (٤) يمكن الحصول على مرونة الإنتاج كما يلي:

تعرف مرونة الإنتاج على إنها التغير النسبى فى الإنتاج نتيجة للتغير النسبى فى عنصر الإنتاج المتغير أى :

$$\frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \times \frac{\text{ع}}{\Delta \text{ع}} = \frac{\text{التغير النسبى فى كمية الإنتاج}}{\text{التغير النسبى فى كمية عنصر الإنتاج}}$$

وحيث أن :

$$\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{ع}} = \text{الإنتاج الحدى}$$

$$\frac{\text{ص}}{\text{ع}} = \text{الإنتاج المتوسط}$$

$$\therefore \text{مرونة الإنتاج} = \text{الإنتاج الحدى} \times \frac{1}{\text{الإنتاج المتوسط}}$$

$$\frac{\text{د ص}}{\text{د ع}} \times \frac{\text{ع}}{\text{ص}} =$$

$$= \text{أ ب ع ب} - 1 \times \frac{1}{\text{أ ع ب} - 1} = \text{ب} \quad (٥)$$

ومن المعادلة (٥) يتضح أن مرونة الإنتاج باستخدام صورة كوب دوجلاس ثابتة لا تتغير وهى عبارة عن الثابت (ب) .

ويمكن تعميم صورة كوب دوجلاس عند استخدام أكثر من عنصر انتاجى، فمثلاً يمكن كتابة هذه الصورة فى حالة استخدام عنصرين إنتاجيين كما فى المعادلة التالية :

$$\text{ص} = \text{أ ع}^{\text{ب}^1} \text{ع}^{\text{ب}^2} \quad (٦)$$

حيث : ص = تمثل كمية الإنتاج من سلعة معينة
١ع ، ٢ع = كميات عنصرين إنتاجيين متغيرين
أ ، ب١ ، ب٢ = ثوابت المعادلة

وعند تقدير المعادلة يلزم تحويلها إلى الصورة اللوغاريتمية كما يلي :

$$\text{لو ص} = \text{لو أ} + \text{ب١ لو ١ع} + \text{ب٢ لو ٢ع}$$

٢ - دالة سبيلمان :

وتعتمد هذه الدالة أساساً على بيانات التجارب والتي يستطيع فيها الباحث التحكم بدرجة كبيرة في مختلف التغيرات التي تؤثر في الإنتاج ، ويمكن عن طريق هذه التجارب تسجيل الكميات المضافة من الإنتاج الناجمة عن التغيرات في عناصر الإنتاج .

ويعتبر سبيلمان من أوائل من استخدم بيان التجارب في تقدير دوال الإنتاج . وبصفة عامة فإن من بين مميزات دالة سبيلمان لقياس دوال الإنتاج إنها تستطيع مباشرة قياس تلك الدوال ووصفها بصورة منطقية وخاصة بالنسبة للعمليات الإنتاجية البسيطة ، كما تتميز هذه الطريقة بأن البيانات الخاصة بها ليست عرضة للخطأ وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج المتغيرة حيث يمكن التحكم فيها إلى درجة عالية من الدقة ، الأمر الذي يحقق فرضاً أساسياً من فروض طريقة المربعات الصغرى للانحدار المتعدد والمستخدم في التقدير .

وأما بالنسبة لأوجه النقد التي توجه لهذه الطريقة فتتلخص في أنها طريقة غير عملية من ناحية التطبيق والتكاليف خاصة بالنسبة للعمليات الإنتاجية الصناعية والتي عادة ما توصف بالتعقيد من حيث تعدد السلع المنتجة وتعدد عناصر الإنتاج المستخدمة ، ذلك بالإضافة إلى احتمال انحراف النتائج الخاصة بتلك الطريقة عن النتائج المتوقعة نظراً لاعتمادها على بيانات قد تختلف في قليل أو أكثر عن البيانات المتوافرة بالنسبة لجميع العوامل المؤثرة في الإنتاج في الحياة العملية .

٣- دوال متعددة الحدود :

تعد صورة ذو الحدين أبسط وأكثر صور الدوال المتعددة الحدود شيوعاً ويمكن تصور هذه الصورة في المعادلة التالية :

$$(١) \quad ص = أ + ب١ ع - ب٢ ع٢$$

حيث أن :

ص = كمية الإنتاج من سلعة معينة

ع = كمية عنصر الإنتاج المتغير

أ ، ب١ ، ب٢ = ثوابت المعادلة

ومن المعادلة رقم (١) يمكن الحصول على معادلة الإنتاج المتوسط كما

يلى :

$$(٢) \quad \frac{ص}{ع} = \frac{أ}{ع} + ب١ - ب٢ ع$$

كما يمكن الحصول على معادلة الإنتاج الحدى من المعادلة رقم (١) كما

يلى :

$$(٣) \quad \frac{د ص}{د ع} = ب١ - ٢ ب٢ ع$$

ومن المعادلتين (٢) ، (٣) يمكن حساب مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر

الإنتاج (٤) وذلك كما فى المعادلة التالية

$$\text{مرونة الإنتاج} = \frac{د ص}{د ع} \times \frac{ع}{ص}$$

$$= \left(\frac{ع}{أ + ب١ع - ب٢ع٢} \right) \times ب٢ - ب١ع$$

$$(٤) \quad \therefore \text{المرونة} = \frac{ب١ع - ب٢ع٢}{أ \times ب١ع - ب٢ع٢}$$

والمعادلة (٤) توضح أن المرونة غير ثابتة بخلاف المرونة في صورة كوب دوجلاس كما أنه يمكن معظمة الإنتاج في صورة دو الحدين وذلك عن طريق إيجاد الإنتاج الحدى (معادلة رقم ٣) ومساواته بالصفر وذلك كما فى المعادلة التالية :

$$أ ح = ب١ - ب٢ع٢ = صفر$$

$$\therefore ع = \frac{ب١}{ب٢} = \frac{١}{٢} \frac{ب١}{ب٢} = ١ -$$

وبعبارة أخرى فإن الإنتاج الكلى يصل إلى نهايته المعظمى عندما تساوى كمية العنصر الانتاجى المتغير المقدار $\left(\frac{١}{٢} \frac{ب١}{ب٢} \right)$

تذكر أن

- دالة الإنتاج هي العلاقة الفيزيائية بين الإنتاج كمتغير تابع من ناحية وعناصر الإنتاج كمتغيرات مستقلة ترتبط به من ناحية أخرى .
- لدالة الإنتاج ٣ حالات يمكن تمييزها هي الدالة ذات العلاقة الثابتة (الخطية) ، ذات العلاقة المتزايدة ، وذات العلاقة المتناقصة .
- قانون تناقص الغلة يعكس ثلاث مراحل مختلفة هي تزايد الغلة ، تناقص الغلة ، وثبات الغلة .
- مراحل الإنتاج أيضا ثلاث : الأولى تبدأ من نقطة الأصل إلى النقطة التي يصل عندها الناتج المتوسط للعنصر (موضع الدراسة) أقصاه ، والثانية تبدأ من نهاية الأولى حتى يصل الإنتاج الكلى أقصاه (الناتج الحدى يساوى صفر) ، وأخيرا الثالثة وتبدأ من نهاية الثانية ويكون عندها الناتج الكلى فى تناقص وكذا الناتج المتوسط ، أما الناتج الحدى فيأخذ قيمة سالبة .
- وفورات النطاق (اقتصاديات الحجم) يمكن أن تكون ايجابية أى تعكس تناقص تكلفة إنتاج الوحدة من الناتج النهائى ، أو خارجية أى راجعة لعوامل أخرى خارج المشروع .
- الحجم الأمثل للمشروع هو الحجم الذى يستفيد منه المشروع من كل اقتصاديات النطاق بحيث يصل إلى أقصى كفاءة إنتاجية فى تشغيل عناصر الإنتاج (أى أقل تكلفة متوسطة للإنتاج فى المدى الطويل) .
- فى المدى القصير تكون هناك عناصر إنتاج متغيرة وأخرى ثابتة
- يزيد الإنتاج فى المدى القصير عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من العناصر المتغيرة مع بقاء كميات العناصر الثابتة دون تغيير .
- عند إضافة عنصر واحد متغير إلى عناصر الإنتاج الثابتة (أى تتغير نسب المزج) هذا يؤدي إلى ما يسمى بقانون النسب المتغيرة (قانون تناقص الغلة)
- عند إضافة عنصرين متغيرين للعناصر الثابتة يكون الإنتاج عن طريق تغيير الكميات المستخدمة من كليهما (علاقة احالية بينهما) .

أسئلة على الباب الثالث

- ١- عرف دالة الإنتاج وحدد حالاتها .
- ٢- اشرح المراحل المختلفة لقانون تناقص الغلة وأهميته في الحياة الاقتصادية.
- ٣- تكلم عن أهم أنواع الوفورات التي يمكن أن يحققها المشروع .
- ٤- اشرح أهم الصور الجبرية لدوال الإنتاج الزراعي المتعارف عليها .
- ٥- لماذا تزداد الغلة الإنتاجية في البداية مع كبر حجم المشروع ثم تثبت ثم تتناقص بعد ذلك ؟
- ٦- متى تتواجد دالة الإنتاج ذات العلاقة المترابطة في الزراعة ؟
- ٧- ما هي العلاقة التي تربط بين كل من الناتج الحدي والناتج المتوسط عند التعبير عن المراحل المختلفة للإنتاج ؟
- ٨- ما هي الشروط الواجب توافرها حتى توجد تطبيقات عملية لقانون تناقص الغلة على الواقع الزراعي ؟
- ٩- ما الفرق بين الحجم الأمثل للإنتاج والحجم الأمثل للمشروع ؟
- ١٠- ضع علامة $\sqrt{}$ أو \times أمام كل عبارة مع التعليل :
 - * تعتبر المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج هي الأفضل اقتصادياً ()
 - * يتناقص متوسط الإنتاج في المرحلة الثالثة من الإنتاج حتى يصل للصفر ()
 - * يصل الإنتاج الحدي لنهايته العظمى قبل نقطة الانعكاس ()
 - * يعبر الإنتاج الحدي عن إنتاجية العنصر المتغير ()
 - * يقطع الإنتاج الحدي المحور الأفقي عند النهاية العظمى لمنحنى الإنتاج الكلي ()
- ١١- أكمل العبارات الآتية :
 - * يتساوى كل من الإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط عندما يصل إلى أقصاه .
 - * التوليفة المثلى هي التوليفة تكلفه وعندها يتحقق الشرط =
 - * يتحقق الحجم الأمثل للمشروع عند لمنحنى متوسط التكاليف في المدى
 - * في المرحلة الأولى من الإنتاج يكون منحنى أكبر من منحنى ، بينما يكون منحنى أكبر من منحنى في المرحلة الأولى .

الباب الرابع

تكاليف الإنتاج

تمهيد:

يلاحظ أن اتخاذ القرارات الاقتصادية المثلى -سواء من جانب متخذ قرار الإنتاج أو الأجهزة الحكومية- يتطلب الإلمام بشكل دوال التكاليف في الأجل القصير والأجل الطويل - فمعرفة شكل منحنيات التكاليف قصيرة الأجل يُعد أمراً ضرورياً لتحديد مستويات الإنتاج والأسعار، كما أن دراسة سلوك التكاليف في الزمن الطويل يساعد في تخطيط سياسات الاستثمار والتوسع.

وفي واقع الأمر، تعتبر تكاليف الإنتاج أحد المحددات الرئيسية للسعر بالنسبة لجميع هياكل السوق. ففي ظل نموذج المنافسة الكاملة مثلاً تأخذ منحنيات التكاليف المتوسطة والحدية شكل حرف (U)، ويتحدد السعر عند نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية مع منحنى الإيراد الحدى. وفي نموذج احتكار الأقلية القائم على اتحاد المنتجين تتحدد القوة التفاوضية للمشروعات الداخلة في الاتحاد وفقاً لاعتبارات التكاليف، أما إذا كان سوق احتكار الأقلية قائماً على أساس القيادة السعرية، فإن هذه الزعامة تكون في الغالب لأقل المشروعات تكلفة.

بالإضافة إلى تحديد السعر في ظل هياكل السوق المختلفة، فإن تكاليف الإنتاج تلعب دوراً لا يستهان به في تحديد عقبات دخول السوق، وبالتالي إمكانية الانضمام إلى الصناعة، إذ عادة ما تزداد الحواجز ارتفاعاً مع انخفاض تكلفة إنتاج المشروعات القائمة بالفعل بالمقارنة بالمشروعات الجديدة الساعية لدخول الصناعة. ومن ثم تساهم تكلفة الإنتاج في تحديد هيكل السوق ذاته، ولتوضيح ذلك أنه كلما ازدادت وفورات النطاق انخفضت بالتالى تكلفة إنتاج الوحدة من الناتج النهائى مما يصعب من إمكانية دخول مشروعات جديدة للصناعة لارتفاع تكلفة الوحدة من المشروعات القائمة بالفعل وبالتالي يسيطر على الصناعة عدد قليل من المشروعات ويصبح طابع احتكار الأقلية هو المهيمن على السوق. ولكن إذا كانت وفورات الإنتاج تحتل أهمية ثانوية بحيث تتقارب تكلفة إنتاج الوحدات الإنتاجية المختلفة، فمن المتوقع أن ينضم عدد كبير من المشروعات الصناعية إلى السوق .

فضلاً عما تقدم، تساعد معرفة شكل منحنيات التكاليف للزمن الطويل في تحديد مسار نمو المشروع في المستقبل. فإذا كانت منحنيات التكلفة تأخذ شكل حرف (U) وكان المشروع قد استنفذ كل وفورات النطاق المتاحة، فإن تحقيق المزيد من التوسع يتطلب في مثل هذه الحالة إقامة منشآت جديدة وليس زيادة حجم المنشآت القائمة في السوق. ولكن لو ظهرت بوادر ركود في السوق فعلى المشروع أن يبحث عن فرص استثمار جديدة في أسواق أخرى، وكذلك لو تمخض التكامل الرأسى بين الوحدات الإنتاجية عن وفر في التكاليف لكان ذلك مدعاة لتحقيق مثل هذا الاندماج.

وتستعين الحكومة أيضاً بدوال النفقة في تنظيم شئون الصناعة. فعادة ما تطلب السلطات المسئولة بيانات تفصيلية عن نفقة إنتاج المشروعات المختلفة المنتمية للصناعة قبل أن تتخذ قراراً بدمج بعض المشروعات أو تصفيتها أو إضعاف سلطتها الاحتكارية، وعلى سبيل المثال لو رأت الحكومة أن هناك عدداً كبيراً من المشروعات الصغيرة في صناعة معينة لم تستغل فيها وفورات النطاق بدرجة تذكر فإنها تتخذ من الأساليب المباشرة وغير المباشرة مما يساعد على زيادة حجم المشروعات القائمة، وعلى نقيض ذلك لو اتضح للحكومة أن وفورات النطاق قليلة الأهمية وأن الصناعة مركزة في أيدي حفنة من المشروعات فإنها تلجأ إلى تطبيق سياسات من شأنها إضعاف المركز الاحتكاري للمشروعات الموجودة كمنح إعانات نقدية وإعفاءات ضريبية لصغار المنتجين أو منع قيام اتحادات وتنظيمات احتكارية.

ونظراً لهذه الأهمية القصوى التي تحتلها نفقات الإنتاج سنفرد الفصل الحالى لدراستها على نحو مفصل، فيختص الجزء الأول لبيان ماهية التكاليف في الزمن القصير ولتفسير الأشكال التي تتخذها منحنيات النفقة، ثم ننتقل في الجزء التالى من الفصل لتحليل التكاليف في الزمن الطويل.

الفصل الأول

التحليل التقليدي لتكاليف الإنتاج

أولاً: تكاليف الإنتاج في الزمن القصير:

يعد تكاليف الإنتاج هي أسعار لعناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية ، وبما أن في حالة الإنتاج في المدى القصير توجد عناصر إنتاج متغيرة وأخرى ثابتة لذا تنقسم تكلفة الإنتاج الكلية (ت.ك) في الزمن القصير إلى نوعين هما :

١ - التكاليف الكلية الثابتة (ت.ك.ث) وهي التكاليف التي يتحملها المشروع بصرف النظر عن الكمية المنتجة ويكون ملزماً بدفعها حتى لو لم ينتج . أي أن التكاليف الثابتة لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج مثل مرتبات المديرين وشاغلي الوظائف العليا، ومخصصات إهلاك المعدات والمباني، والربح العادي (عبارة عن مبلغ إجمالي يتضمن عائداً معيناً على رأس المال الثابت كما يغطي عنصر المخاطرة).

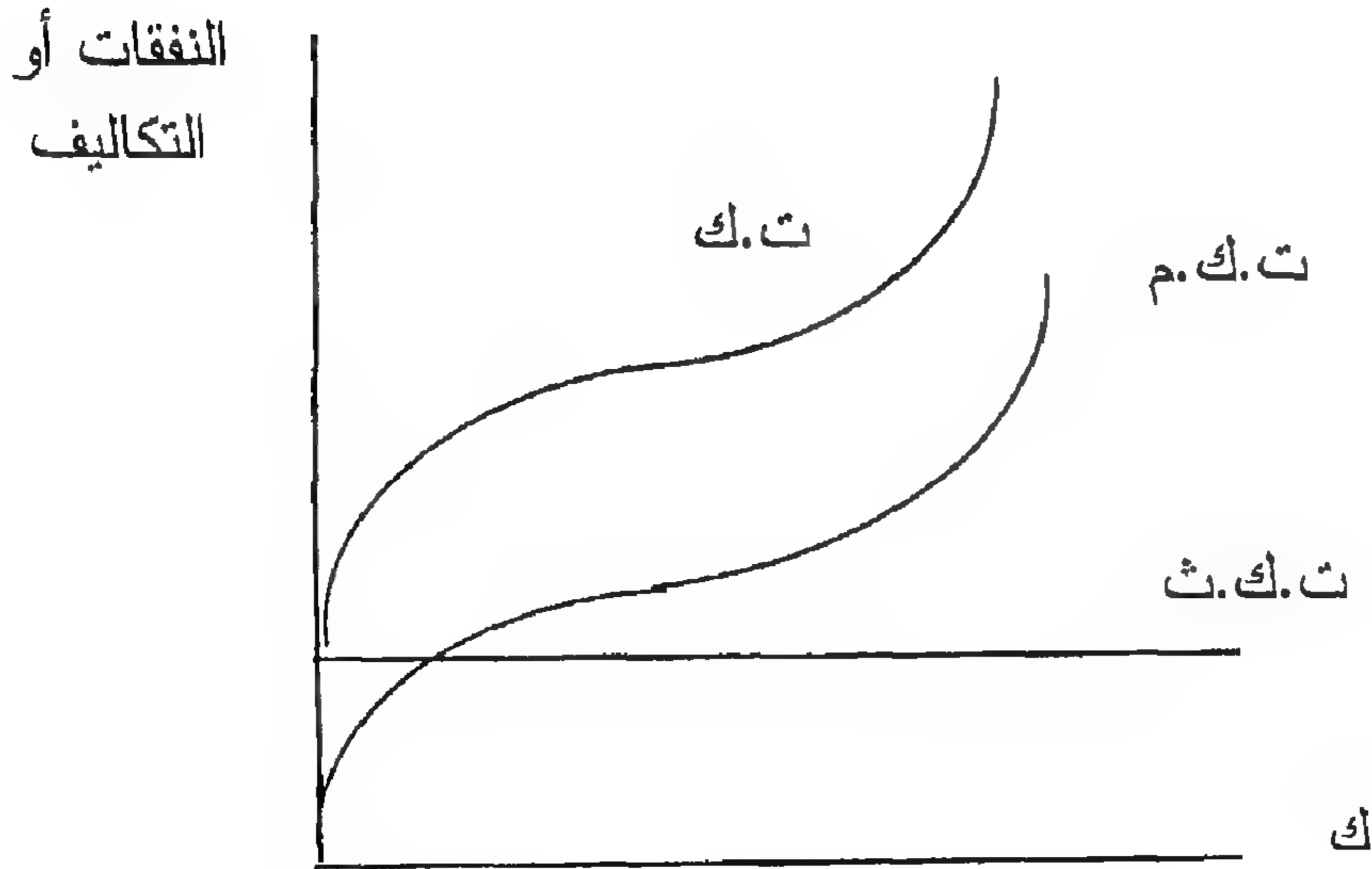
٢ - التكاليف الكلية المتغيرة (ت.ك.م) وهي التي تتغير بتغير حجم الإنتاج حيث تزداد مع زيادة الإنتاج وتقل مع انخفاضه مثل ثمن المواد الأولية، وأجور العمال، ونفقة تشغيل رأس المال الثابت (كثمن الوقود ومصاريف الإصلاح العادية ونفقات الصيانة الروتينية....).

أي أن : ت.ك = ت.ك.ث + ت.ك.م

وتمثل التكاليف الكلية الثابتة -بيانياً- بخط مستقيم موازي لمحور الكميات ويلاحظ أنه لا يخرج من نقطة الأصل حيث أنه حتى لو كان حجم الإنتاج صفراً فإن التكاليف الثابتة تكون لها قيمة ويجب أن تدفع وفي هذه الحالة فإن قيمة التكاليف الثابتة تساوي الجزء المقطوع من المحور الرأسي (شكل رقم ١٣). أما التكاليف الكلية المتغيرة فيمثلها منحنى يأخذ شكل مقلوب حرف (S)، هذا المنحنى يعكس قانون النسب المتغيرة. إذ أنه في المراحل الأولى من الإنتاج تزداد إنتاجية العنصر المتغير بمعدل أكبر من الزيادة في الكمية المستخدمة من العنصر المتغير وبالتالي تزداد التكاليف بمعدل متناقص وبالتالي تقل متوسط التكاليف المتغيرة، ولكن ما أن تتعدى

التوليفة المثلى بين عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة تبدأ إنتاجية العنصر المتغير فى الانخفاض أى أن الإنتاج يزداد ولكن بمعدل أقل من معدل الزيادة فى العنصر المتغير ويستمر ذلك كلما ازداد استخدام العنصر، مما يعنى زيادة التكاليف بمعدل متزايد وبالتالي ارتفاع التكاليف المتوسطة المتغيرة. ولذلك نجد أنه فى المراحل الأولى للإنتاج يكون منحنى التكاليف المتغيرة مقعراً إلى أسفل دلالة على أن التكاليف الكلية المتغيرة تزداد بمعدل أقل من معدل تزايد الإنتاج، ثم يصبح المنحنى بعد ذلك (أى بعد بلوغ التوليفة المثلى بين عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة) محدباً إلى أسفل مشيراً إلى أن معدل تغير التكاليف الكلية المتغيرة صار أكبر من معدل تغير الإنتاج. (شكل رقم ١٣).

وبإضافة منحنى التكلفة الكلية الثابتة إلى منحنى التكلفة الكلية المتغيرة نحصل على التكلفة الكلية (ت ك) الذى يأخذ نفس شكل منحنى (ت.ك.م) ويوازيه، حيث أن المسافة التى تفصل بينهما هى النفقة الثابتة (ت ك ث) شكل رقم (١٣) .



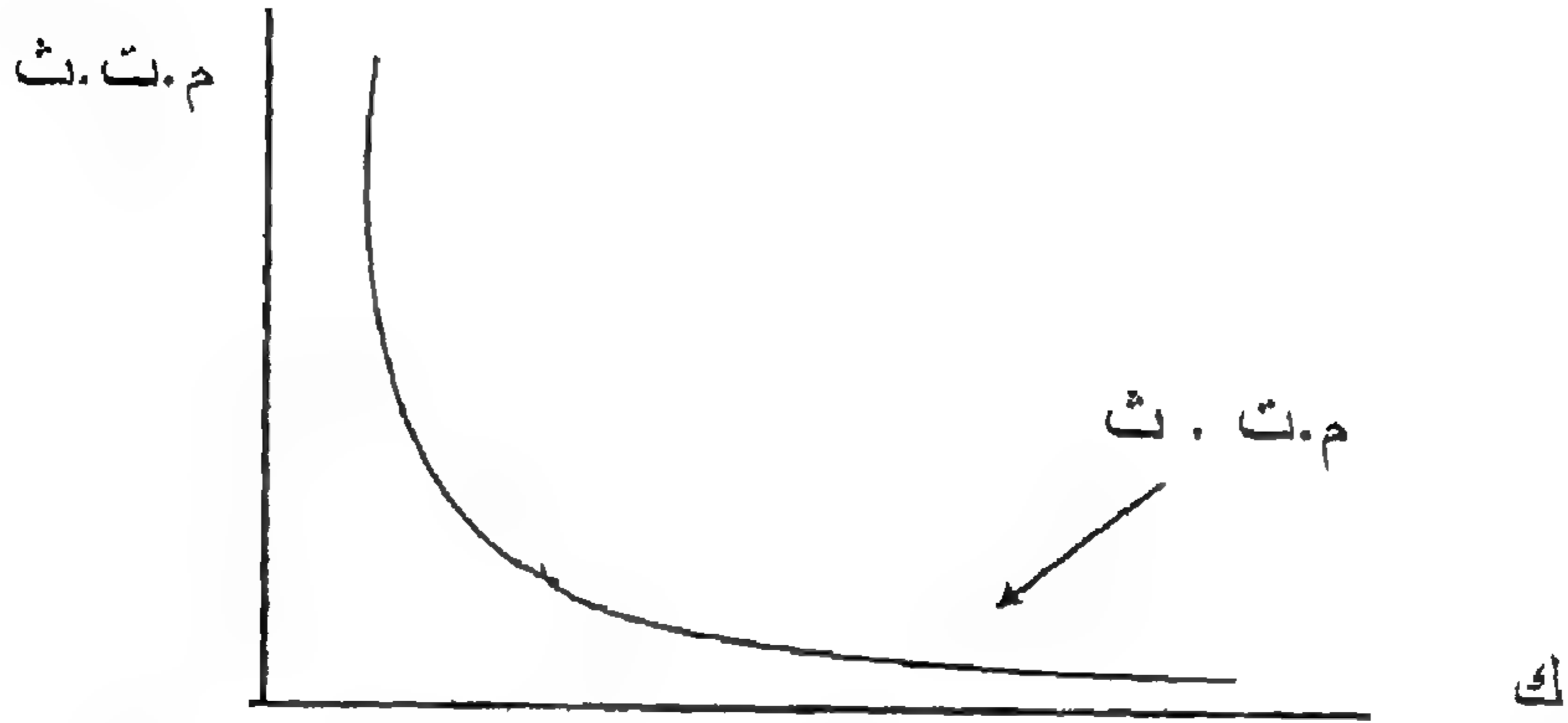
شكل رقم (١٣): منحنى النفقة الكلية

ويتم اشتقاق التكاليف المتوسطة من منحنيات التكاليف الكلية، فمتوسط التكاليف الثابتة (م.ت.ث) هو عبارة عن ناتج قسمة التكاليف الكلية الثابتة على الكمية المنتجة أى ما يخص الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية الثابتة:

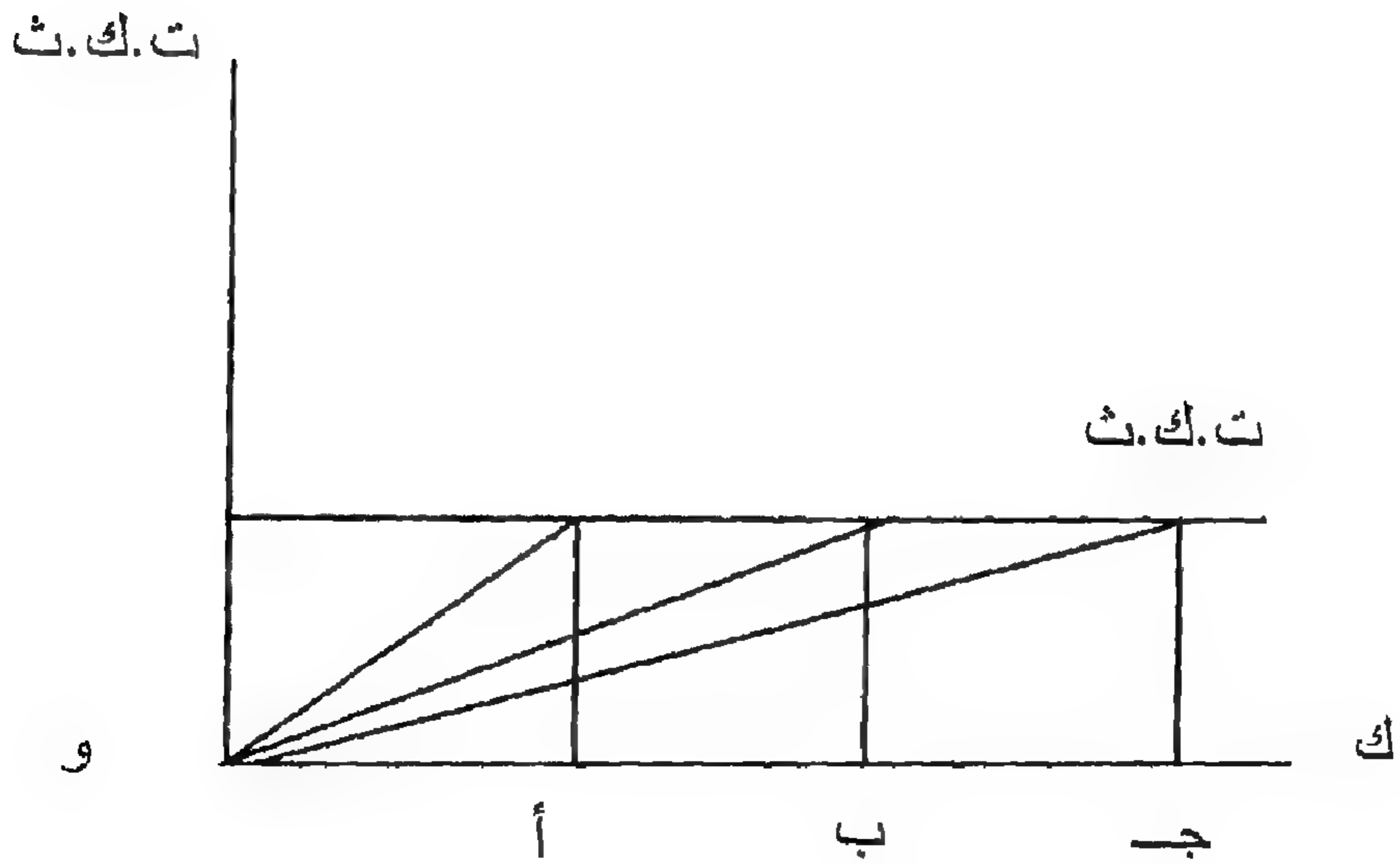
$$\text{م.ت.ث} = \frac{\text{ت.ك.ث}}{\text{ك}}$$

وتمثل التكاليف المتوسطة الثابتة بالمنحنى المبين فى الشكل رقم (١٤) ويلاحظ ما يلى:

- ١ - أن المنحنى الميل سالب ، بمعنى أن التكاليف المتوسطة الثابتة تتناقص باستمرار مع زيادة الكمية (ك)، (وهذا أمر منطقي طالما أننا نوزع مبلغاً ثابتاً على كمية متزايدة من الإنتاج (ك)) إلا أنه لا يمكن ان يقطع المحور الافقى أى أنه لا يمكن أن يساوى صفراً حيث أنه ناتج قسمة التكاليف الثابتة على حجم الإنتاج ، وبما أن ت.ث لا يساوى صفراً فإن (ت.م.ث) وهى ناتج القسمة لا يمكن أن تساوى صفراً ، ويوضح شكل رقم (١٥) كيفية اشتقاق منحنى (م.ت.ث) من منحنى (ت.ك.ث) وهو عبارة عن ميل الخطوط المستقيمة المارة بنقطة الأصل مع زيادة الكمية (ك). ويلاحظ تتناقص ميل هذه الخطوط مع زيادة الكمية (ك).



شكل رقم (١٤): منحنى النفقة المتوسطة الثابتة



شكل رقم (١٥): اشتقاق منحنى التكاليف المتوسطة الثابتة
من منحنى التكاليف الكلية الثابتة

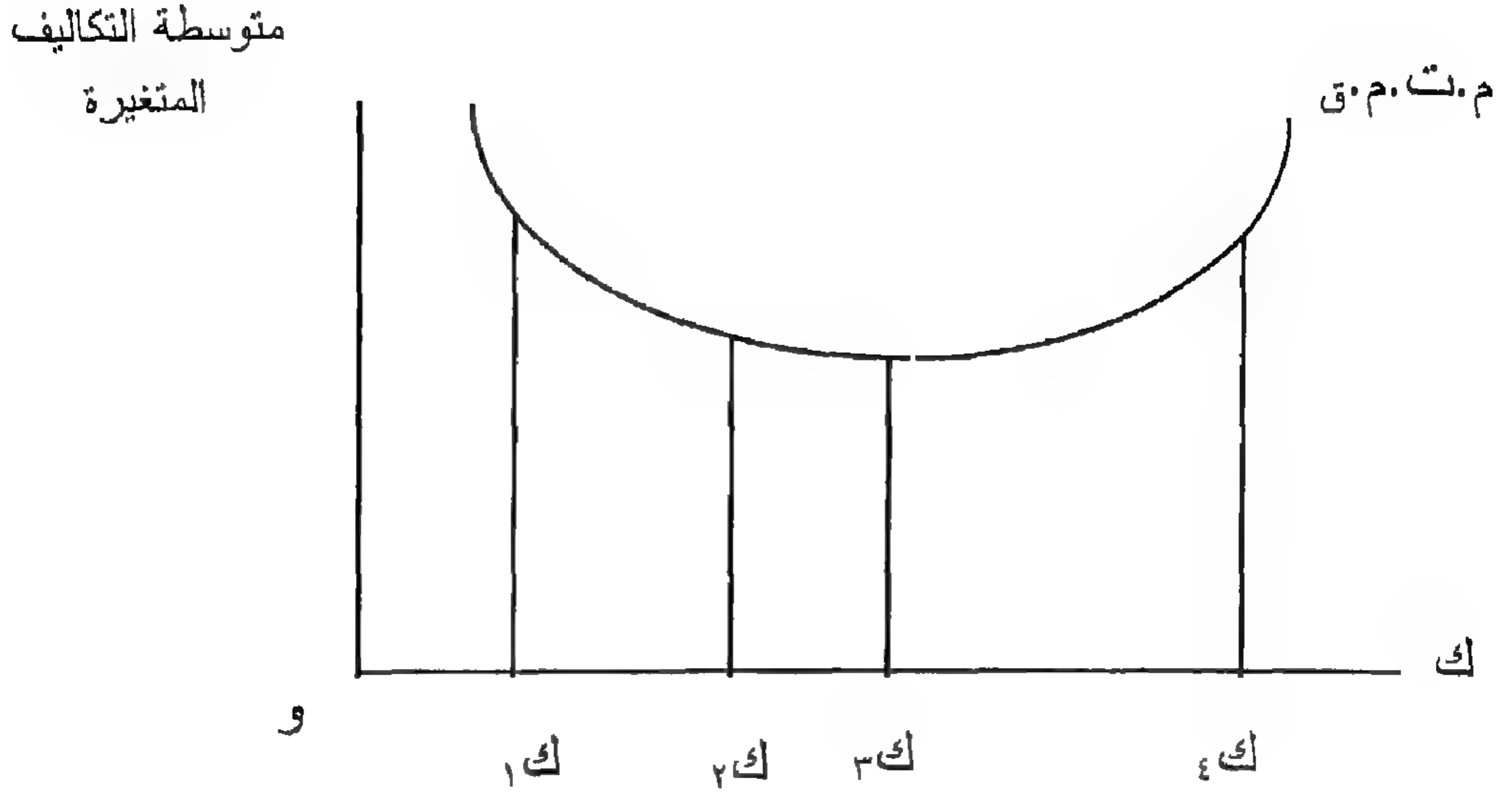
٢ - أن درجة انحدار المنحنى (أى ميله) تتناقص مع زيادة الكمية (ك) بمعنى أن التكاليف المتوسطة الثابتة تتخفض بمعدل متناقص.

٣ - أن المنحنى يأخذ شكل قطع زائد متعاقد والذي من خصائصه، أن حاصل ضرب الاحداثيين السينى والصادى عند أية نقطة عليه يساوى حاصل ضرب الاحداثيين السينى والصادى عند أى نقطة أخرى، وهو ما يعنى أن التكاليف الكلية على العناصر الثابتة لا يختلف عند التحرك من نقطة لأخرى على نفس المنحنى.

وكذلك نحصل على متوسطة التكاليف المتغيرة (م. ت. م) بقسمة التكاليف الكلية المتغيرة على مستوى الإنتاج المناظر، أى أن:

$$\frac{\text{م. ت. م}}{\text{ك}} = \text{م. ت. م}$$

ويتم اشتقاق منحنى (م. ت. م) بيانياً بحساب ميل الخط المستقيم الذى يصل منحنى (ت.ك.م) بنقطة الأصل. ففى الشكل رقم (١٦) يعبر ميل الخط (وأ) عن التكاليف المتوسطة المتغيرة المناظرة للكمية (وك١)، كما يعبر ميل الخط (وب) عن (م.ت.م) المناظر للكمية (وك٢)... وهكذا، وواضح من الشكل أن ميل هذه الخطوط يتناقص باستمرار حتى تصل إلى النقطة (ج) والتى يصبح عندها ميل الخط المستقيم (وجـ) هو نفسه ميل المماس عند هذه النقطة. وإذا تحركنا يمين النقطة (جـ) فإن ميل الخطوط المستقيمة الواصلة إلى نقطة الأصل تبدأ فى التزايد (عند النقطة د مثلاً). وعلى ذلك فإن متوسط التكاليف المتغيرة فى الأجل القصير (م.ت.م.ق). تتناقص ابتداء من ارتفاع إنتاجية العنصر المتغير ثم تصل إلى حدها الأدنى عندما يتحقق التجميع الأمثل بين عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة، وبعد ذلك تتجه نحو الارتفاع شكل رقم (١٧).

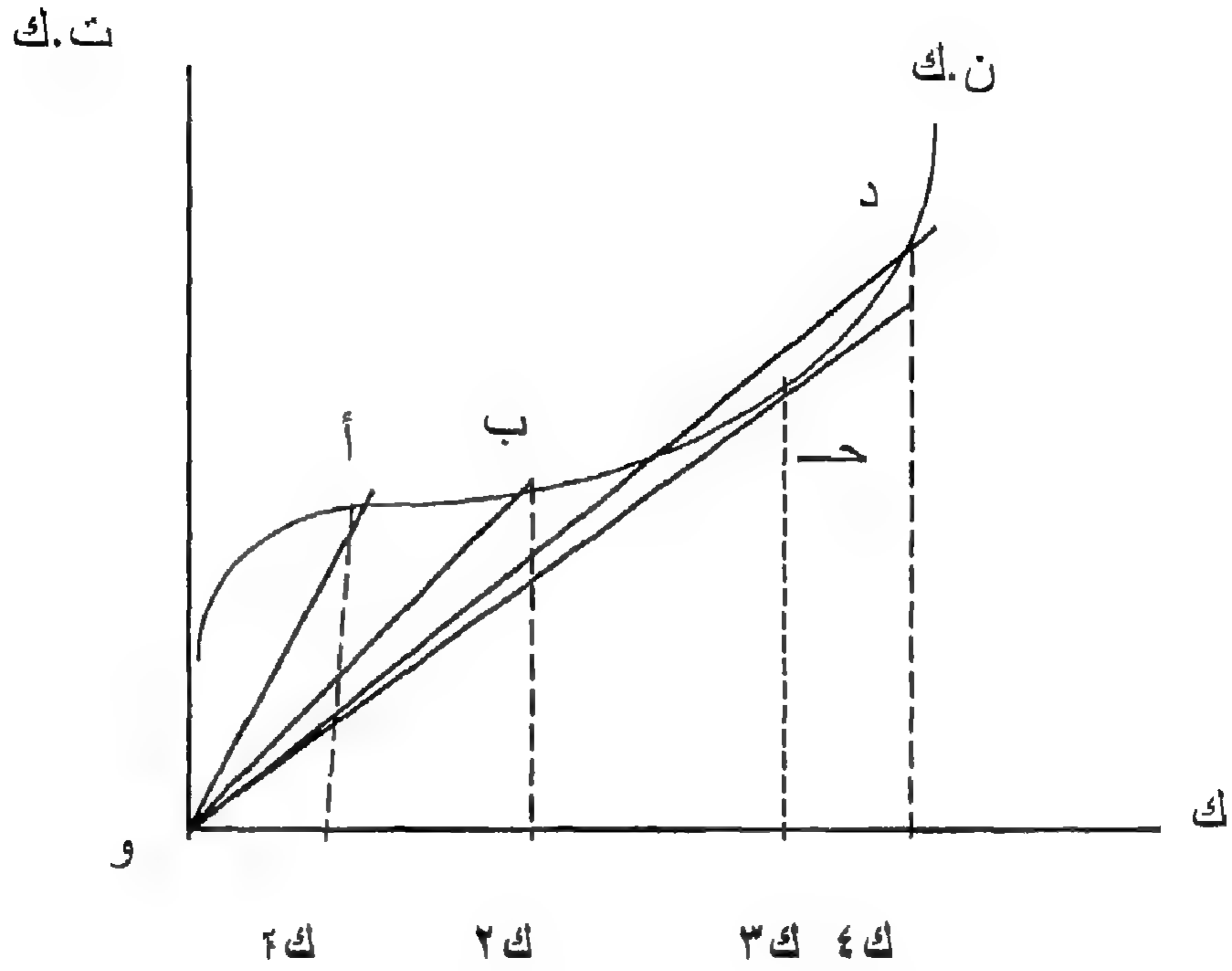


شكل رقم (١٧): منحنى التكاليف المتوسطة المتغيرة فى الأجل القصير

ويتم التوصل إلى منحنى متوسط التكاليف الكلية فى الأجل القصير بنفس الطريقة التى اتبعناها لاشتقاق منحنى متوسط التكاليف المتغيرة، فمتوسط التكاليف الكلية عند أى مستوى من الإنتاج هى عبارة عن ميل الخط المستقيم الذى يصل نقطة الأصل بالنقطة الواقعة على منحنى النفقة الكلية والمناظرة لهذا المستوى من الإنتاج (شكل رقم ١٩)، ويلاحظ أن منحنى (م.ت.ك) يأخذ نفس شكل منحنى (م.ت.م) أى شكل الحرف (U) تعبيراً عن قانون النسب المتغيرة كما سبق أن ذكرنا، فهو يتناقص فى البداية ويصل إلى حده الأدنى عند الحجم الأمثل للإنتاج (وك) ثم يتجه نحو الارتفاع بعد ذلك (شكل رقم ١٨).

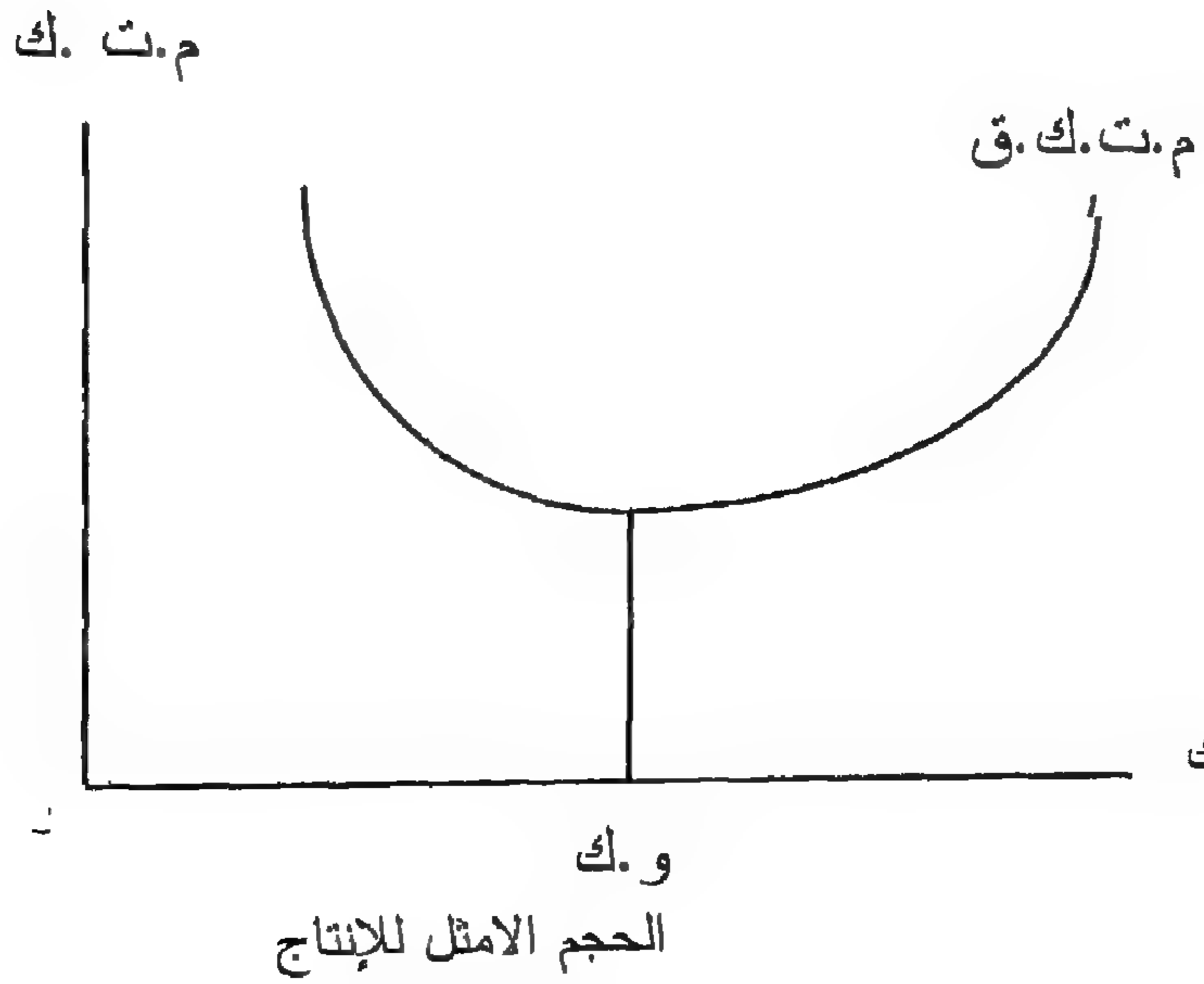
الحجم الأمثل للإنتاج :

هو عبارة عن حجم الإنتاج الذى يتحقق عندة اقل تكلفة كلية لإنتاج الوحدة من الناتج النهائى أى عندما يصل منحنى متوسط التكاليف الكلية (فى المدى القصير) إلى نهايته الصغرى (و ك) شكل رقم (١٩) .



شكل رقم (١٨): اشتقاق منحنى متوسط التكاليف الكلية

من منحنى التكاليف الكلية



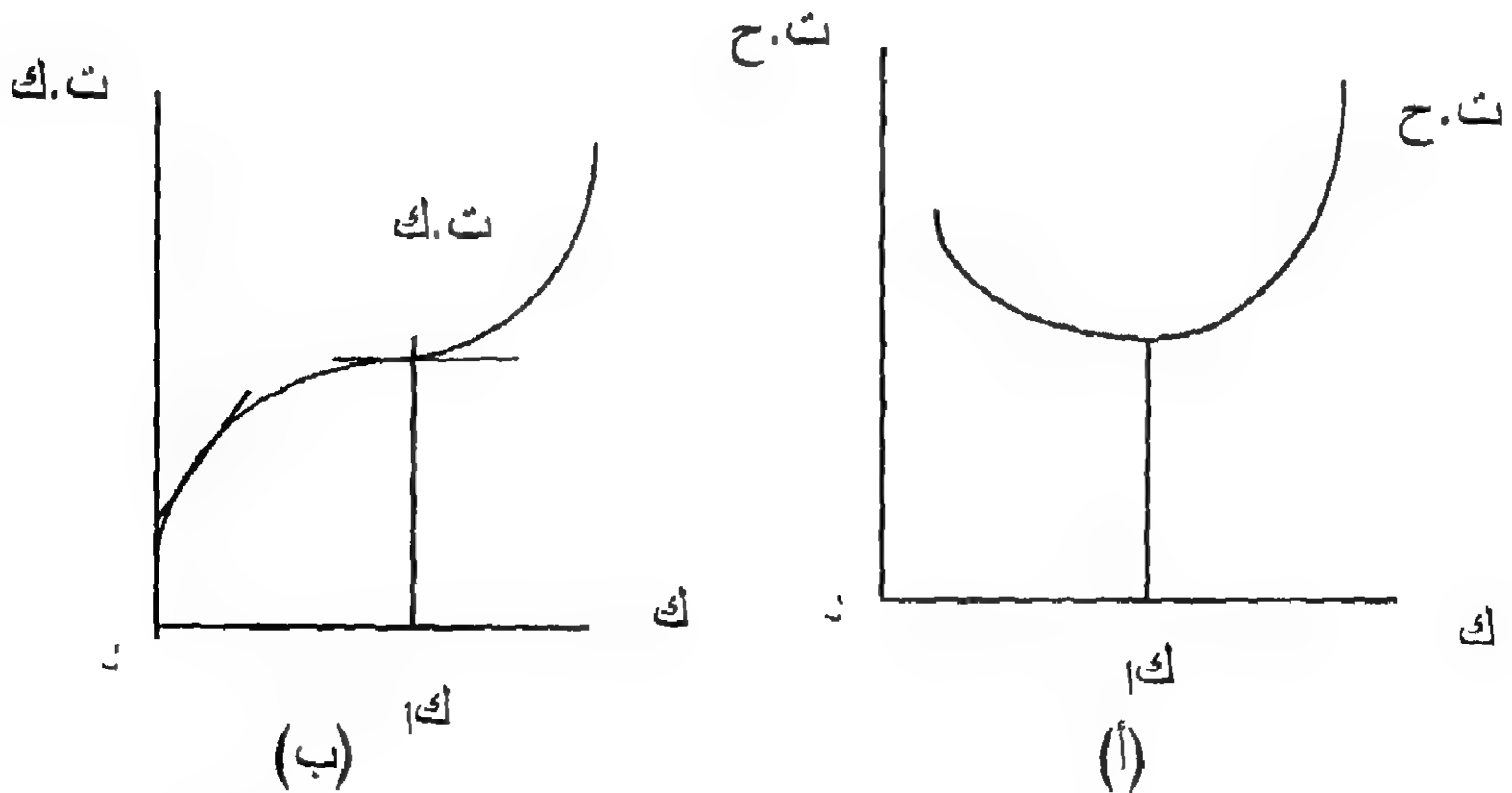
شكل رقم (١٩): منحنى متوسط التكاليف الكلية

التكاليف الحدية :

أما التكاليف الحدية (ت.ح)، أى التغير فى التكاليف الكلية نتيجة تغير الكمية المنتجة بوحدة واحدة، فتشتق رياضياً بمفاضلة دالة التكاليف الكلية (أو التكاليف الكلية المتغيرة) بالنسبة إلى (ك). حيث أن التغير فى التكاليف الكلية يكون راجعاً للتغير فى التكاليف المتغيرة فقط (لعدم تغير التكاليف الثابتة) ، وبالتالي فإن مقدار التغير فى التكاليف الكلية يكون هو نفسه مقدار التغير فى التكاليف المتغيرة .

وتحسب التكاليف الحدية أيضاً بطرح قيمتين متتاليتين من (ت ك) ، (ت ك م) فى حالة زيادة حجم الإنتاج بمقدار وحدة واحدة .

وتشتق التكاليف الحدية هندسياً بميل المماس لمنحنى التكاليف الكلية (أو التكاليف الكلية المتغيرة)، ويأخذ المنحنى شكل حرف (U) مثل منحنى (م.ت.م)، ومنحنى (م.ت.ك) . إذ أن ميل المماس لمنحنى النفقة الكلية يتناقص تدريجياً حتى يصبح المماس موازياً لمحور الكميات (أى ميل المماس = صفر)، وذلك عند مستوى الإنتاج (ك_١) ثم يبدأ ميل المماس بعد ذلك فى التزايد (شكل رقم ٢٠).

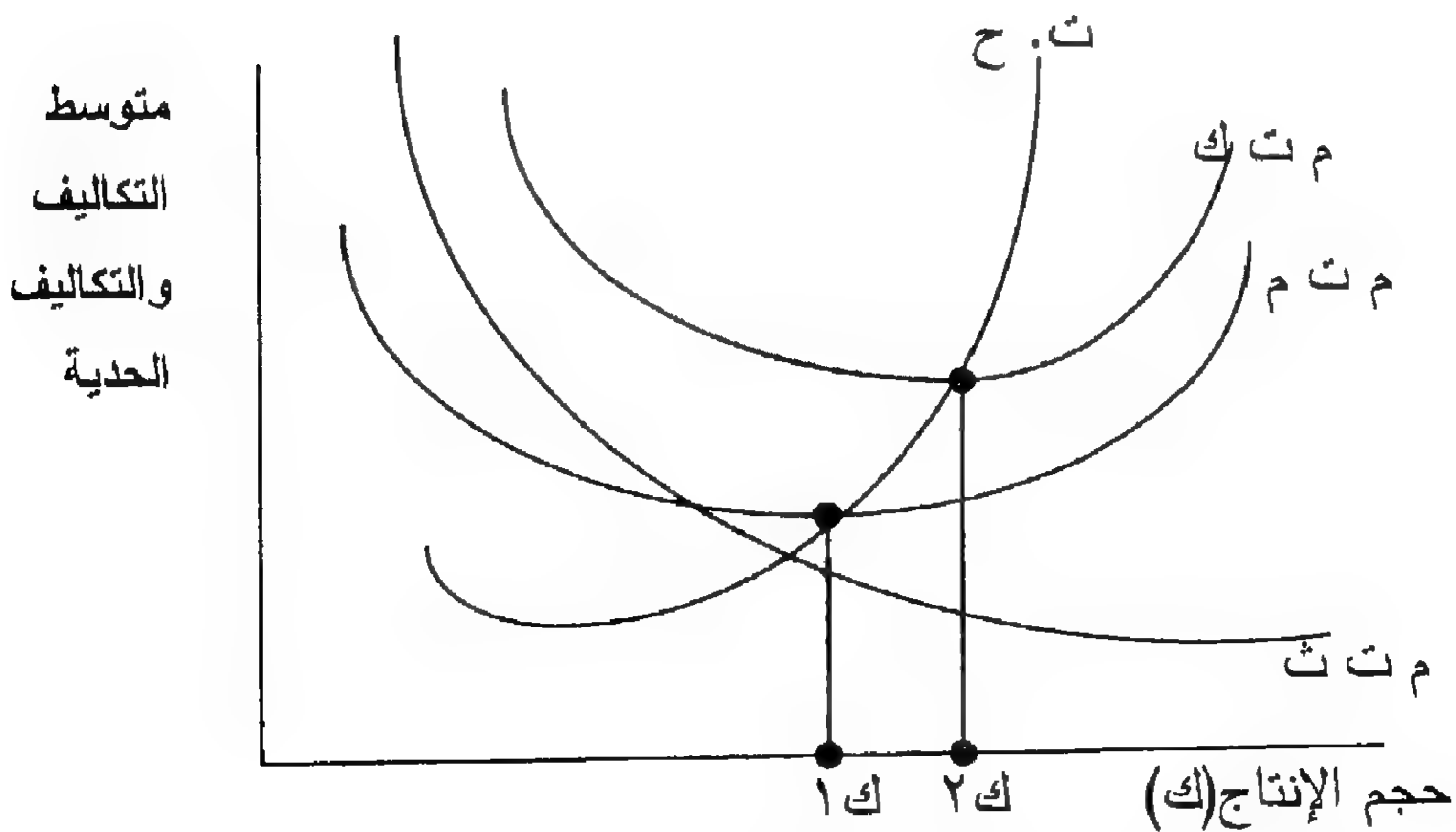


شكل رقم (٢٠): اشتقاق منحنى التكاليف الحدية (ت ح) من منحنى التكاليف الكلية

العلاقة بين التكاليف المتوسطة الكلية والتكاليف المتغيرة:

يتضح مما سبق أن منحنى متوسط التكاليف المتغيرة يأخذ نفس شكل منحنى متوسط التكاليف الكلية وهو شكل الحرف (U). غير أنه ينبغي ملاحظة أن متوسط التكاليف المتغيرة (م.ت.م) تصل إلى حدها الأدنى عند مستوى من الإنتاج أقل مما تصل عنده متوسط التكاليف الكلية لحدها الأدنى .

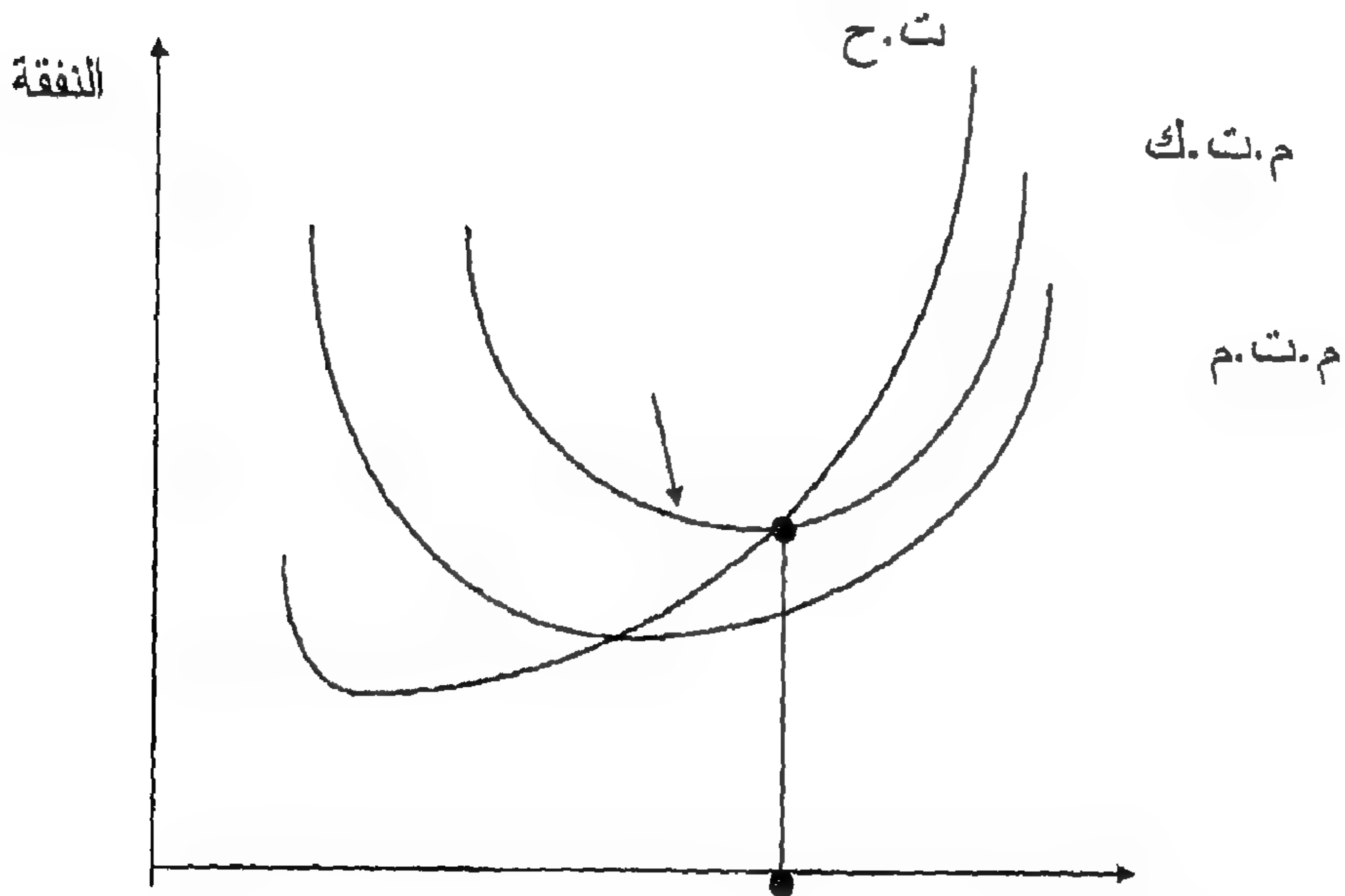
ففي الشكل رقم (٢١) نجد أن (م.ت.م) تبلغ الحد الأدنى عند مستوى الإنتاج (وك_١). في حين تصل (م.ت.ك) إلى الحد الأدنى عند مستوى الإنتاج (وك_٢). والسبب في ذلك هو أنه فيما بين (ك_١، ك_٢) تبدأ متوسط التكاليف المتغيرة في التزايد إلا أن متوسط التكاليف الثابتة يستمر في التناقص بمعدل أكبر من معدل التزايد في متوسط التكاليف المتغيرة ، حيث أن التكاليف المتوسطة الكلية تساوى مجموع (م.ت.ث) ، (م.ت.م) لذا تستمر (م.ت.ك) في التناقص فيما بين (ك_١، ك_٢) حيث أن تأثير (م.ت.ث) المتناقصة أقوى من تأثير (م.ت.م) المتزايدة ولكن بعد مستوى الإنتاج (ك_٢) يكون الانخفاض في (م.ت.ث) ضعيف الأثر بحيث لا يستطيع أن يعوض تزايد (م.ت.م) مما يجبر متوسط التكاليف الكلية (م.ت.ك) على الارتفاع (لاحظ أن المسافة الرأسية بين (م.ت.ك، م.ت.م) تتناقص مع زيادة (ك) على اعتبار أنها تمثل (م.ت.ث) التي تتناقص باستمرار بزيادة الإنتاج .



شكل رقم (٢١): متوسطات التكاليف والتكاليف الحدية

العلاقة بين كل من التكاليف المتوسطة الكلية والمتغيرة والتكاليف الحدية:

يبين الشكل رقم (٢٢) العلاقة بين (م.ت.ك) و (م.ت.م) ومنه يلاحظ أنه في مرحلة تناقص التكاليف المتوسطة (الكلية أو المتغيرة) يكون منحنى (ت.ح) أسفل منحنى التكلفة المتوسطة (الكلية أو المتغيرة) ، وفي مرحلة تزايد التكاليف المتوسطة يكون منحنى (ت.ح) أعلى من منحنى التكاليف المتوسطة . وبالتالي يقطع منحنى التكاليف الحدية منحنيات التكاليف المتوسطة عند نهايتها الصغرى .
أى أن: ت. ح = م.ت.ك عندما تصل (م.ت.ك) إلى نهايتها الصغرى .
، ت. ح = م.ت.م عندما تصل (م.ت.م) إلى نهايتها الصغرى .



شكل رقم (٢٢): العلاقة بين متوسط التكلفة الكلية والمتغيرة والتكلفة المتوسطة الحدية

تحليل تطور التكاليف في الزمن القصير بحسب أنواعها

وحدات السلعة (س)	النفقة الكلية الثابتة (ن.ل.ث)	النفقة الكلية المتغيرة (ن.ك.م)	النفقة الكلية (ن.ك)	النفقة المتوسطة الثابتة (ن.م.ث)	النفقة المتوسطة المتغيرة (ن.م.م)	النفقة المتوسطة الكلية (ن.م.ك)	النفقة الحدية (ن.ح)
(١)	(٢)	(٣)	$٣+٢=(٤)$	$١÷٢=(٥)$	$١÷٣=(٦)$	$١÷٤=(٧)$	(٨)
						أو ٦+٥	
صفر	٣٠	صفر	٣٠	٠٠	صفر	٠٠	٠٠
١	٣٠	١٠	٤٠	٣٠	١٠	٤٠	١٠
٢	٣٠	١٨	٤٨	١٥	٩	٢٤	٨
٣	٣٠	٢٤	٥٤	١٠	٨	١٨	٦
٤	٣٠	٣٢	٦٢	٧,٥	٨	١٥,٥	٨
٥	٣٠	٥٠	٨٠	٦	١٠	١٦	١٨
٦	٣٠	٧٢	١٠٢	٥	١٢	١٧	٢٢
٧	٣٠	١٠٠	١٣٠	٤,٢٩	١٤,٢٩	١٨,٥٨	٢٨
٨	٣٠	١٣٦	١٦٦	٣,٧٥	١٧	٢٠,٧٥	٣٦

ثانياً: تكاليف الإنتاج فى الزمن الطويل:

بما أن فى الزمن الطويل تكون كل عناصر الإنتاج متغيرة حتى سعة المنشأة لذا تكون التكاليف الكلية كلها متغيرة ، أى لا تكون هناك تكاليف ثابتة .

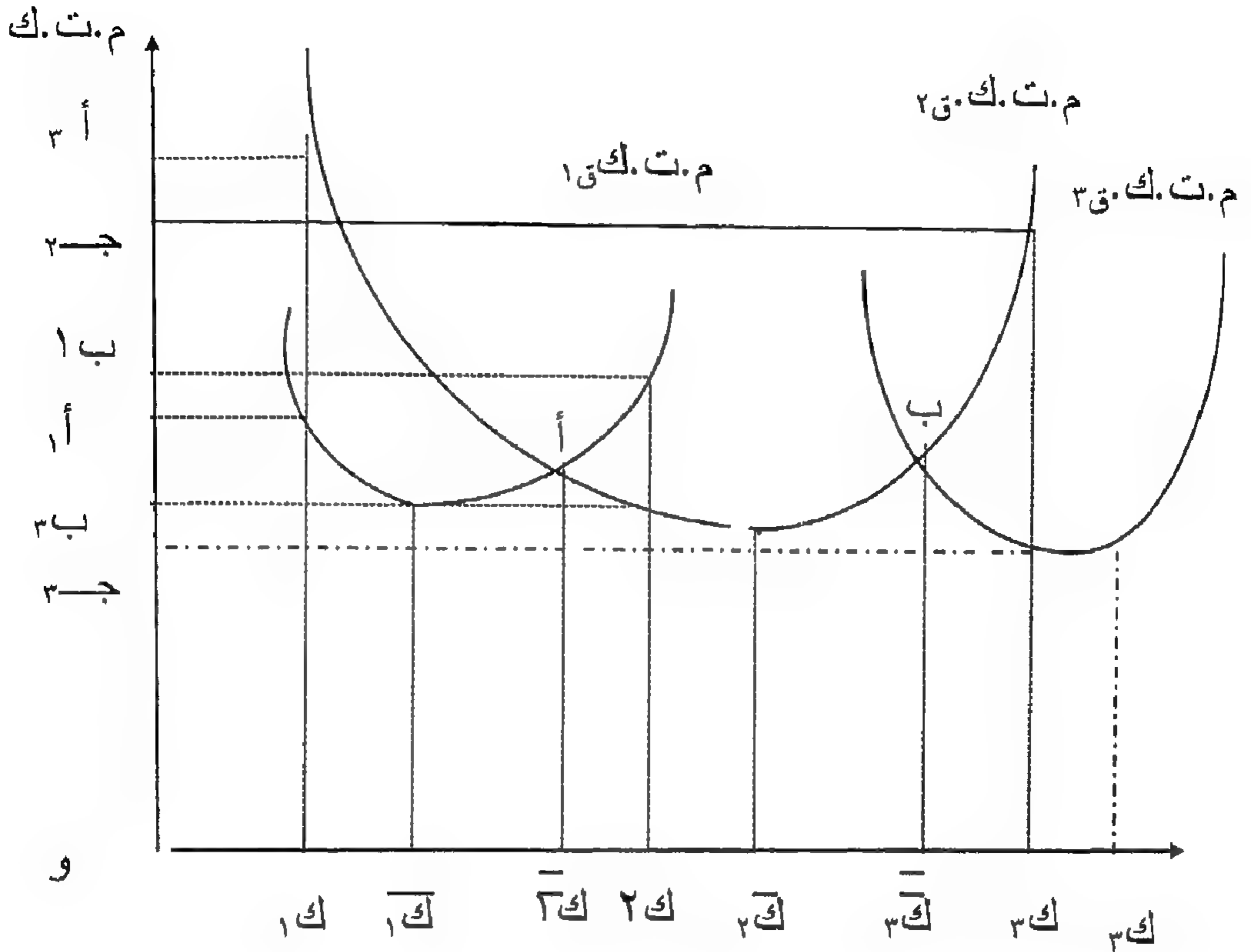
أ - متوسط التكاليف الكلية فى المدى الطويل (م.ت.كط):

يطلق على منحنى التكاليف المتوسطة فى الأجل الطويل اسم منحنى التخطيط باعتبار أنه يستخدم كمؤشر لاتخاذ قرارات المستقبل المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع.

ويتم اشتقاق منحنى متوسط التكاليف فى الأجل الطويل (م.ت.كط) من منحنيات التكاليف فى الأجل القصير، إذ أن منحنى (م.ت.كط) يمس كل منحنى من منحنيات (م.ت.كق) فى نقطة واحدة فقط، بمعنى أن لكل نقطة على منحنى (م.ت.كط) يقابلها منحنى (م.ت.كق).

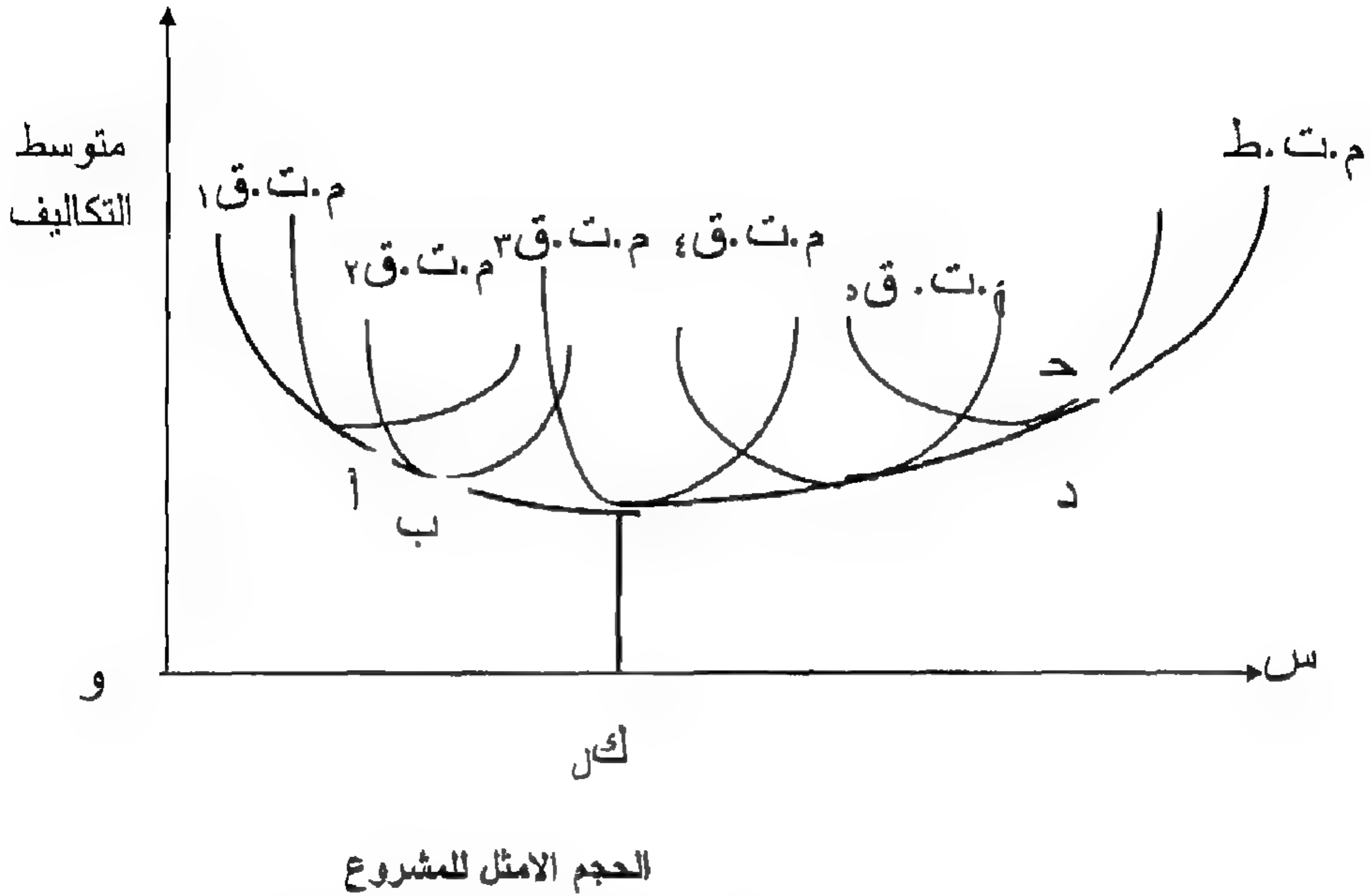
و لإيضاح ذلك نفرض وجود ثلاثة أساليب إنتاجية يقوم المنتج بالمفاضلة بينها وأن كل أسلوب فنى يرتبط بحجم معين للمشروع (حجم صغير - متوسط - كبير). فإذا كان (ت.م.ق.١) يمثل منحنى النفقة المتوسطة قصيرة الأجل لحجم المشروع الصغير، (ت.م.ق.٢) لحجم المشروع المتوسط، (ت.م.ق.٣) لحجم المشروع الكبير، (شكل رقم ٢٤)، فمن الواضح أن المنتج سيختار الحجم الصغير لو كانت الكمية المزمع إنتاجها هى (وك١)، الحجم المتوسط فى حالة إنتاج (وك٢)، والحجم الكبير فى حالة (وك٣)، والآن إذا تصورنا أن المنتج اختار بالفعل الحجم الصغير للمشروع ثم بدأ الطلب فى الارتفاع تدريجياً، لاشك أن الإنتاج سيكون بتكلفة متناقصة حتى مستوى الطلب (وك١)، ولكن ستبدأ التكلفة المتوسطة فى التزايد بعد تخطى هذا المستوى، وفى حالة زيادة الطلب إلى (وك٢) سيكون أمام المنتج إما الاستمرار فى الإنتاج بنفس حجم المشروع الصغير أو إقامة مشروع آخر ذو حجم متوسط، والجدير بالذكر أن قرار المنتج فى هذا الصدد لن يتوقف على تكلفة الإنتاج إذ أنها واحدة فى كلتا الحالتين ولكن ستتوقف على توقعاته بالنسبة للطلب فى المستقبل، بمعنى أنه إذا كان المنتج يتوقع زيادة الطلب عن المستوى (وك١) فإنه سيفضل إقامة المنشأة ذات الحجم المتوسط حيث أنها ستقترن بتكلفة متوسطة أقل فى هذه الحالة ، وسيظل تفضيله على ما هو عليه حتى يصل مستوى الطلب إلى (وك٢). ولكن إذا توقع المنتج ارتفاع الطلب عن (وك٢) فسيغير هذا التفضيل لصالح المشروع الكبير لأنه فى الحالة الأخيرة ستكون التكلفة المتوسطة أقل نسبياً. فمثلاً عند مستوى الإنتاج (وك٣) ستكون التكاليف

المتوسطة للمشروع الكبير (وج ٢) وهى أقل من التكاليف المتوسطة لنفس الكمية فى حالة المشروع المتوسط وج ٢ .



شكل رقم (٢٣): منحنيات متوسط التكلفة بفرض وجود ثلاثة أحجام مختلفة للمشروعات

وإذا تابعنا التحليل وتصورنا أن مستوى التكنولوجيا متاح يسمح بإقامة مشروعات ذات أحجام متعددة (بدلاً من ثلاثة فقط) كل حجم منها يناسب مستوى معين من الإنتاج، فإنه فى ظل هذا الفرض ستتعدد نقاط تقاطع منحنيات التكاليف قصيرة الأجل (مثل أ، ب، ...). ولو كان لدينا أعداداً لانهائية من الأحجام الممكنة سنحصل على منحنى متصل يغلف منحنيات التكاليف قصيرة الأجل وهو منحنى التكاليف المتوسطة فى الأجل الطويل أو كما يطلق عليه المنحنى الغلافى (المنحنى المغلف) . شكل رقم (٢٤)



شكل رقم (٢٤): منحنى متوسط التكاليف فى المدى الطويل

ومن خصائص هذا المنحنى ما يلى:

١ - أنه يأخذ شكل حرف (U) مثل منحنى (م.ت.ك.ق.)، وهو بذلك يعكس قوانين التوسع أو وفورات النطاق أو السعة . ففي المرحلة الأولى تنخفض النفقة المتوسطة مع زيادة حجم المشروع نتيجة المزايا أو الوفورات التى ترتبط بالمشروعات الكبيرة (والتي سبق أن تعرضنا لطبيعتها وأنواعها فى باب الانتاج) ولكن ما إن تصل إلى الحجم الأمثل للمشروع وهو الحجم الذى تصل عنده التكاليف المتوسطة فى الأجل الطويل إلى أدنى مستوى لها (وكن) فى الشكل رقم (٢٤) حيث تكون كل وفورات النطاق قد استغلت. فإذا مازاد حجم المشروع عن الحجم الأمثل انقلبت وفورات النطاق الإيجابية إلى أضرار بسبب تفاقم وتعقد المشاكل الإدارية مما يدفع النفقة المتوسطة إلى الارتفاع (يطلق على هذه الأضرار اصطلاح وفورات النطاق السلبية أو لا وفورات السعة) وجدير بالذكر أنه تم تناول هذا الجزء بالتفصيل سابقاً .

٢ - أن أية نقطة على منحنى (م.ت.ك.ق) تشير إلى التكاليف المثلى أى أدنى نفقة ممكنة للحصول على المستوى المقابل من الإنتاج، وبالتالي فإن أية نقطة تقع

على أعلى المنحنى تعبر عن وضع غير كفاء من الناحية الاقتصادية لأنها تمثل مستوى أعلى من التكاليف، كما أن أية نقطة أسفل المنحنى هي غير ممكنة عملاً في ظل التكنولوجيا السائدة (وإن كانت مرغوبة اقتصادياً باعتبارها تمثل مستوى أقل من النفقة).

٣ - تشير كل نقطة على منحنى (م.ت.كط) إلى حجم معين للمشروع وهو الحجم الأمثل لتحقيق مستوى وحيد من الإنتاج (١٠٠٠ وحدة مثلاً) بحيث أننا لو انحرفنا عن هذا المستوى المعين من الإنتاج ولو بمقدار بسيط للغاية (١٠٠١ وحدة بدلاً من ١٠٠٠) لأدى ذلك إلى ارتفاع التكاليف. وتعني هذه النتيجة بأن المنشأة لا تتمتع بأية مرونة على الإطلاق نظراً لعدم وجود طاقة احتياطية لمواجهة تغيرات الطلب أو التقلبات الموسمية على الأقل.

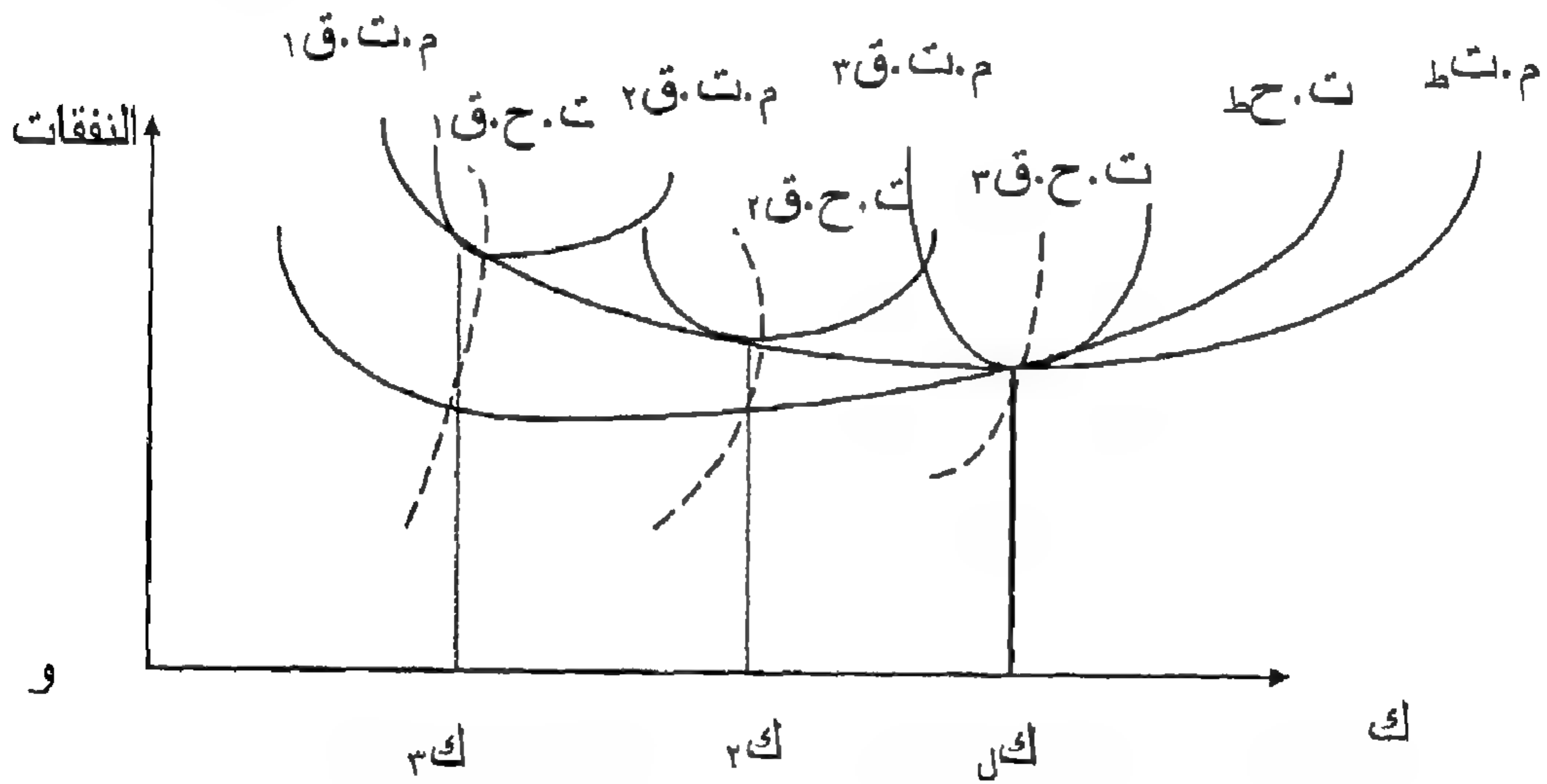
٤ - أن منحنى (م.ت.كط) يمس منحنى (م.ت.كق) عند نقط تقع على يسار النقط الممثلة لمعدل الإنتاج الأمثل، وذلك بالنسبة لأحجام المشروعات التي تقل عن الحجم الأمثل، فمنحنى (م.ت.كط) في الشكل يمس منحنى (م.ت.كق٢) عند (أ) وهي تقع على يسار نقطة معدل الإنتاج الأمثل (ب). وتفسير ذلك أن تماس منحنى (م.ت.كق٢)، (م.ت.كط) عند نقطة معينة يعني تساوى ميلهما، وحيث أن ميل منحنى (م.ت.كط) سالباً فلا بد وأن يكون ميل منحنى (ن.م.كق٢) سالباً أيضاً عند نقطة التماس. أى يجب أن يكون المنحنى متناقصاً عند هذه النقطة أى لم يصل إلى نهايته الدنيا، وبناء على ذلك يجب أن يمس منحنى (م.ت.كط) منحنى (م.ت.كق) قبل أن يصل الأخير إلى نهايته الدنيا، أى قبل الحجم الأمثل للإنتاج فى المدى القصير الذى يتحدد عند النهاية الدنيا لمتوسط التكاليف الكلية فى المدى القصير.

وكذلك فإن منحنى (م.ت.كط) يمس منحنيات (م.ت.كق) عند نقط تقع على يمين النقط الممثلة لمعدلات الإنتاج المثلى فى حالة المشروعات، التى يتخطى حجمها الحجم الأمثل (لاحظ أن منحنى (م.ت.كط) يمس المنحنى (م.ت.كق٣) عند النقطة (د) التى تقع على يمين نقطة معدل الإنتاج الأمثل (ج) وذلك لأن ميل منحنى (م.ت.كط) الموجب يجب أن يساوى ميل منحنيات (م.ت.كق) عند نقطة التماس مما يعنى أن ميل هذه الأخيرة لابد وأن يكون موجباً أيضاً أى يكون بعد ما تصل إلى حدها الأدنى أى تكون متزايدة. والحالة الوحيدة التى يمس عندها منحنى (م.ت.كط) منحنى (م.ت.كق) عند أدنى مستوى له هى عندما تصل (م.ت.كط) إلى نهايتها الدنيا أى عندما يتحقق الحجم الأمثل للمشروع، وفى هذه الحالة فقط يتحقق تساوى كل من

الحجم الأمثل للمشروع (عند الحد الأدنى لـ (م.ت.كط) مع الحجم الأمثل للإنتاج (الحد الأدنى لـ (م.ت.كن) (و.كن في الشكل رقم ٢٤) .
خلاصة القول أنه في مرحلة تناقص (م.ت.كط) تعمل المشروعات بأقل من طاقتها الإنتاجية الكاملة. في حين أنه في مرحلة تزايد (م.ت.كط) تعمل المشروعات بأكبر من طاقتها الكاملة.

ب - التكلفة الحدية في الأجل الطويل (ت.حط):

يتم اشتقاق منحنى التكلفة الحدية في الأجل الطويل من منحنيات التكلفة الحدية قصيرة الأجل، ويتكون منحنى (ت.حط) من نقط تقاطع منحنيات (ت.حق) مع الخطوط العمودية الساقطة من نقطة تماس منحنيات (م.ت.كق) مع منحنى (م.ت.كط) على محور الكميات، (شكل رقم ٢٥).
لاحظ من الشكل رقم (٢٥) أن العلاقة بين (م.ت.كط) و (ت.حط) هي نفس العلاقة بين (م.ت.كق) و (ت.حق).



شكل رقم (٢٥): اشتقاق منحنى التكلفة الحدية في المدى الطويل

الحجم الأمثل للمشروع :

هو الذى يتحقق عنده اقل تكلفة إنتاج للوحدة من الناتج النهائى فى المدى الطويل . أى عندما تصل متوسط التكاليف فى المدى الطويل إلى نهايتها الدنيا .

الفصل الثانى

التقدير الاحصائى لدوال التكاليف

يقصد بدالة التكاليف العلاقة بين متغيرين هما الإنتاج كمتغير مستقل وتكاليفه الكلية كمتغير تابع . وتبين دالة التكاليف أكفاً الأنماط الإنتاجية اقتصادياً والتي تتميز بأقل التكاليف اللازمة لتحقيق هدف انتاجى معين ، أو التي تتميز بتحقيق أقصى كمية من الإنتاج بقدر معين من التكاليف ، وذلك بإفترض أن المنتج رشيداً فى استخدامة للتوليفة المناسبة من عوامل الإنتاج .

بالرجوع إلى نظرية الإنتاج نلاحظ أن أهم الفروض التي اعتمدت عليها هذه النظرية هي :

- ١- أن سلوك المنظم فى اتخاذ القرارات يكون سلوكاً رشيداً ، أى لا بد أن يكون هدفه هو الحصول على أقصى ربح ممكن من الوحدة الإنتاجية .
- ٢- أن كلا من عناصر الإنتاج والنواتج النهائى يمكن تجزئته .
- ٣- أنه يمكن بيع (أو التصرف فى) الناتج أثناء إنتاجه بحيث لا توجد عمليات تخزينية .

وتأخذ دالة الإنتاج حسب هذه الفروض صورة الدالة المستمرة أو المتصلة ، ذات الثلاث مراحل السابق شرحها وذلك فى حالة ثبات جميع العناصر الإنتاجية عند مستوى معين ، وإضافة عنصر انتاجى متغير واحد .

وتتعدد الطرق المستخدمة فى قياس دوال التكاليف إلا أن أهم هذه الطرق سواء فى المدى القصير أو المدى الطويل هي طريقة التكاليف الإجمالية والطريقة التجريبية والطريقة التركيبية ، وفيما يلى عرضاً موجزاً لهذه الطرق :

(أ) طريقة التكاليف الإجمالية :

تعتبر الطريقة الإجمالية من أهم طرق قياس دوال التكاليف وأكثرها استعمالاً لما تتميز به من سهولة وانخفاض تكاليف التطبيق ، بالإضافة إلى أنها

تعكس الصورة الفعلية للعمليات الإنتاجية . إلا أن دقة النتائج المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة تتوقف أولاً وأخيراً على صفات وطبيعة البيانات المحاسبية المستخدمة في القياس إذ يشترط في قياس دوال التكاليف بالطريقة الإجمالية بعض الشروط التي من أهمها :

- ١- يجب أن تكون البيانات في صورة مزدوجة بمعنى أن يكون هناك ارتباط حقيقي بين الإنتاج والتكاليف المناظرة له .
- ٢- يجب أن يكون فترة القياس لهذه البيانات المزدوجة ثابتة مع ملاحظة ثبات معدل الإنتاج خلال تلك الفترة الزمنية .
- ٣- يجب أن يكون مدى التغير في بيانات كل من الإنتاج والتكاليف كبيراً حتى يمكن التعرف على الصورة الحقيقية لدوال التكاليف ويتحقق ذلك باعتماد القياس الاحصائي على عدد كبير من المشاهدات .
- ٤- يجب أن تكون البيانات المتخذة أساساً لتقدير دوال التكاليف بالطريقة الإجمالية تمثل بيانات فترات تعمل فيها الوحدات الإنتاجية بأعلى كفاءة إنتاجية ممكنة حتى تأتي الدوال المقدرة متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية للتكاليف .
- ٥- يجب أن تمثل البيانات فترات محاسبية قصيرة بالدرجة التي تسمح بظهور الصورة الحقيقية للتغيرات في كل من الإنتاج والتكاليف .
- ٦- يجب استبعاد أو توحيد أثر العوامل الخارجية ذات التأثير على الإنتاج أو التكاليف حتى تكون دوال التكاليف معياراً حقيقياً للكفاءة الإنتاجية ويتحقق ذلك على سبيل المثال بتوحيد المستويات السعرية للعناصر الإنتاجية المختلفة ، وتوحيد طرق قياس بنود التكاليف المختلفة وكذلك توحيد الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الوحدات الإنتاجية عند قياس دوال التكاليف في المدى القصير .

وبالإضافة إلى ما سبق فيشترط عند تقدير دوال التكاليف في المدى القصير أن تؤخذ البيانات المستخدمة في القياس من عينة ذات وحدات إنتاجية متجانسة في الحجم وفي الظروف المؤثرة على كل من الإنتاج والتكاليف في حين يجب أن تكون العينة ممثلة لوحدات إنتاجية متباينة الأحجام وفي مدى واسع عند قياس دوال التكاليف في المدى الطويل .

وتقدر دوال التكاليف سواء في المدى القصير أو المدى الطويل باستخدام الطريقة الإجمالية أما مباشرة بالعين المجردة من الأشكال الانتشارية للإنتاج والتكاليف وذلك بالرسم باليد ، أو بواسطة التحليل الاحصائي للتكاليف بتطبيق أساليب الانحدار حيث تستخدم صورة أو أكثر من الصور التي توضحها النماذج الرياضية التالية في قياس دوال التكاليف .

$$\begin{aligned} (١) \quad & \text{ص هـ} = \text{أ} + \text{ب} \text{ ك} \text{ هـ} \\ (٢) \quad & \text{ص هـ} = \text{أ} + \text{ب} \text{ ك} \text{ هـ} + \text{ب} \text{ ك}^٢ \text{ هـ} \\ (٣) \quad & \text{ص هـ} = \text{أ} + \text{ب} \text{ ك} \text{ هـ} + \text{ب} \text{ ك}^٢ \text{ هـ} + \text{ب} \text{ ك}^٣ \text{ هـ} \end{aligned}$$

حيث :

ص هـ = القيمة التقديرية للتكاليف الكلية في المشاهدة هـ
ك_١ هـ = الطاقة الإنتاجية الفعلية في المشاهدة هـ
ك_٢ هـ = متغير يعبر عن حجم الوحدة الإنتاجية في المشاهدة هـ

وتوضح النماذج السابقة صور دوال التكاليف الخطية والتربيعية والتكعيبية لمتغير الإنتاج على الترتيب .

وجدير بالذكر ضرورة اشتمال الصور المستخدمة في تقدير دوال التكاليف في المدى الطويل على متغير أو أكثر يعبر عن حجم الوحدة الإنتاجية مثل الطاقة الإنتاجية القصوى أو حجم رأس المال المستثمر في الوحدات الإنتاجية موضوع القياس وبصفة عامة يحقق التحليل الاحصائي للتكاليف بالطريقة الإجمالية نتائج أكثر دقة من تكاليف المتحصل عليها بالعين المجردة أو الرسم باليد .

قصور البيانات المحاسبية :

تعتبر البيانات المحاسبية بصفة عامة قاصرة عن تحقيق الشروط الواجب توافرها عند قياس دوال التكاليف، وينشأ هذا القصور في حالة أو أكثر من الحالات الآتية :

- ١- تغيير المستويات السعرية لعناصر الإنتاج بين الوحدات الإنتاجية أو بين السنوات المختلفة ، الأمر الذي يترتب عليه ألا تعكس دوال التكاليف لصورة الحقيقية للكفاءة الإنتاجية .
- ٢- عدم الارتباط المباشر والحقيقى بين الإنتاج والتكاليف لأسباب عديدة قد يكون من بينها أن تخزين العناصر الإنتاجية كالمواد الخام لفترات مقبلة يؤدى إلى قصور فى حقيقة الارتباط بين حجم الإنتاج وتكاليف .
- ٣- طول فترات قياس البيانات المحاسبية ، إذ تمثل هذه البيانات بصفة عامة سنة مالية أو ميلادية متضمنة تغيراً قد يكون كبيراً فى معدل الإنتاج خلالها الأمر الذي يترتب عليه اعتماد القياس على متوسطات مما قد يؤثر تأثيراً كبيراً على صور دوال التكاليف المقدرة .
- ٤- قد تعبر البيانات المحاسبية عن بيانات لوحدات إنتاجية لا تعمل بأعلى كفاءة إنتاجية كالأعمال بكامل طاقتها الإنتاجية القصوى الأمر الذى لا تأتى معه دوال التكاليف على أنها تمثل النهايات الصغرى لتكاليف أحجام مختلفة من الإنتاج .
- ٥- قد يكون هناك اختلافاً فى طرق حساب وتقدير بعض بنود التكاليف مثل أقساط استهلاك الأصول الرأسمالية .

إلا أنه من الممكن مراعاة الشروط السابق الإشارة إليها عند استخدام البيانات المحاسبية فى قياس دوال التكاليف بإجراء بعض التعديلات وإعادة حساب بعض بنود التكاليف ، الأمر الذى تأتى معه دوال التكاليف المقدرة أكثر تمثيلاً للواقع .

عيوب التحليل الإجمالى للتكاليف :

تتصف الطريقة الإجمالية لقياس دوال التكاليف ببعض العيوب التى قد تؤثر تأثيراً كبيراً على الصورة الدالية للتكاليف والتى من بينها التحيز الناتج عن توحيد أسعار عناصر الإنتاج من ناحية واستخدام البيانات المحاسبية فى صورة متوسطات من ناحية أخرى الأمر الذى يحد من التغيرات فى كل من الإنتاج والتكاليف مما يعكس أثره على الصورة الدالية للتكاليف . هذا بالإضافة إلى أنه إلى جانب ما يحققة توحيد عناصر الإنتاج عند قياس دوال التكاليف من مميزات ناجمة عن التخلص من اثر العوامل الخارجية عن العمليات الإنتاجية ، فإنه يؤدى إلى الحد من الوفورات التى قد تحققها الوحدات الإنتاجية الكبيرة الحجم .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن طريقة الانحدار المستخدمة في قياس دوال التكاليف في الطريقة الإجمالية تعطي دالة متوسطة للبيانات موضع القياس ، الأمر الذي يختلف اختلافاً جوهرياً عن المفهوم الاقتصادي لدوال التكاليف التي تربط بين النهايات الدنيا لتكاليف الحصول على أحجام متباينة من الإنتاج . الأمر الذي يحبذ استعمال المنحنى المغلف للبيانات المزدوجة لكل من الإنتاج والتكاليف كصورة أدق تمثيلاً لدوال التكاليف .

كما أن من أهم عيوب التحليل وخاصة بالنسبة للعمليات الصناعية استخدامها للبيانات المحاسبية التي تبين في الواقع اجمالي التكاليف لجميع المراحل التكنولوجية والاقتصادية للعمليات الإنتاجية في الوحدة الإنتاجية الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان التعرف على أكثر هذه المراحل تأثيراً على التكاليف الإنتاجية .

(ب) الطريقة التجريبية :

تستند هذه الطريقة في دوال التكاليف على البيانات المستتبطة أو المأخوذة من التجارب في تقدير دوال الإنتاج وبالتالي دوال التكاليف ، فقد طبق "سبيلمان " هذه الطريقة لأول مرة على بعض التجارب السمادية في عام ١٩٢٨ ، حيث استنبط دالة إنتاجية أخذت صورة معينة سميت بأسمه فيما بعد ، وتمتاز هذه الطريقة بإمكان قياس دوال الإنتاج وبالتالي دوال التكاليف بطريقة مباشرة خاصة بالنسبة للعمليات الإنتاجية البسيطة التي تتميز بوضوح العلاقات الدالية بين المتغيرات هذا بالإضافة إلى ما تحققه من الدقة في البيانات خاصة تلك المتعلقة بعناصر الإنتاج المتغيرة حيث يمكن التحكم في هذه العوامل بدرجة عالية من الدقة .

والى جانب ذلك فإن أهم ما يعاب على هذه الطريقة هو صعوبة أو استحالة تطبيقها وارتفاع تكلفة هذا التطبيق خاصة بالنسبة للعمليات الإنتاجية الصناعية والتي عادة ما توصف بالتعقيد من حيث تعدد كل من المنتجات والعناصر الإنتاجية وعدم وضوح العلاقات الدالية بين الإنتاج وبعض عناصره .

(ج) الطريقة التركيبية :

يعتمد قياس دوال التكاليف في هذه الطريقة على تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة مراحل أساسية ، ثم قياس العلاقة بين الإنتاج في كل مرحلة وعناصر الإنتاج لنفس المرحلة وتمثل كافة تلك العلاقات نموذجاً حقيقياً لطبيعة العملية الإنتاجية في كافة مراحلها وهي في تلك تختلف اختلافاً بيناً عن الطريقة الإجمالية لقياس التكاليف والتي تنظر للعملية الإنتاجية كمرحلة واحدة .

وعادة ما يتصف بالثبات وعدم التغير تصميم الوحدة الإنتاجية وتنظيمها وبالتالي طريقة الإنتاج المتبعة فيها في المدى القصير ولذلك فإن في الامكان استخراج دالة التكاليف للوحدة الإنتاجية بصفة عامة عن طريقة استخراج دوال التكاليف المختلفة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج ثم إضافة مجموع تلك التكاليف إلى التكاليف العامة للوحدة الإنتاجية والتي لا تتبع مرحلة إنتاجية بعينها مثل أجور العاملين بالإدارة وإيجار أو أقساط استهلاك المباني وتكاليف الإنارة ... الخ .

أما بالنسبة لقياس دوال التكاليف في المدى الطويل فإن الأمر يتطلب دراسة العلاقة بين الإنتاج والتكاليف وذلك بالنسبة لأحجام مختلفة من الوحدات الإنتاجية (على مستوى المرحلة) تعمل بدرجات مرتفعة من الكفاءة الاقتصادية وذلك في ظل ظروف إنتاجية معينة .

ويمكن حصر البيانات الأساسية التي تتطلبها الطريقة التركيبية في قياس دالة التكاليف في المدى القصير في كافة البيانات الخاصة بالعلاقة بين الإنتاج وعناصره في كل مرحلة إنتاجية وذلك بالنسبة للعمال وعناصر الإنتاج العامة . ذلك بالإضافة إلى الموارد الإنتاجية الثابتة. ويمكن الحصول على البيانات الخاصة بالعمالة من مصدرين أساسيين هما سجلات الوحدة الإنتاجية الخاصة بالمرتببات ، والدراسات الهندسية للعمليات الإنتاجية الفعلية ، ومتطلباتها من العمالة . وفيما يختص باستخدام المصدر الأول لبيانات العمالة فإن هذه السجلات يمكن أن تشير إلى طبيعة الأعمال الإنتاجية المختلفة ومدى ارتباطها بالإنتاج المقابل ، ومن عيوب تلك السجلات أنها في غالب الأحيان لا تحتوي على كافة التفاصيل المطلوبة لغالبية أعمال الوحدة الإنتاجية. أما فيما يتعلق بالدراسات الهندسية للعمليات الإنتاجية الفعلية فتقوم بتوفير البيانات التي قد لا تتوفر في

السجلات وذلك عن طريق الدراسات الخاصة بالتفاصيل الوصفية للعمليات الإنتاجية ، وكذلك الدراسات الخاصة بالوقت وتلك الخاصة بعينات العمل والمعايير الزمنية للوظائف .

ويمكن بواسطة البيانات السابق الإشارة إليها الحصول على تقديرات للعلاقات الطبيعية بين الإنتاج وعناصره من جانب والتكاليف الإنتاجية من الجانب الآخر وخاصة بالنسبة للعمل وعلاقته بالأساليب التكنولوجية البديلة لكل مرحلة إنتاجية . كما ويمكن الاستفادة من تلك الدراسات فى تطوير أسلوب الأداء ورفع المستويات القياسية للأداء وكذلك الوصول إلى أقل تكاليف ممكنة من استخدام عنصر العمل فى الإنتاج .

أما بالنسبة لعناصر الإنتاج المستخدمة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج فإنه بالإمكان تقسيمها إلى قسمين أساسيين ، يختص الأول منها بالعناصر الإنتاجية التى تدخل مباشرة فى الانتجة النهائية ، أما القسم الثانى فيشمل العناصر والأدوات الإنتاجية التى تستهلك فى أثناء العملية الإنتاجية ولا تدخل مباشرة فى الانتجة النهائية . ويمكن الحصول على البيانات الخاصة بتلك العناصر من السجلات المحاسبية الخاصة بالوحدات الإنتاجية .

وفيما يتعلق بعناصر الإنتاج المكملة أو العامة مثل الطاقة والوقود والماء والنفقات العامة والنفقات الحكومية فيمكن الحصول على البيانات الخاصة بها من الميزانيات المحاسبية للوحدات الإنتاجية ، أما بالنسبة لعناصر الإنتاج الثابتة أو المعمرة فإن مصادر البيانات الخاصة بها تنحصر فى السجلات الخاصة بالوحدات الإنتاجية وفى التقديرات الخاصة بواسطة شركات التصنيع أو مهندسى الإنتاج .

وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المتبعة لقياس دوال التكاليف ذلك لكونها تتميز بثبات الأسعار الخاصة بالعناصر الإنتاجية التى تدخل فى العمليات الإنتاجية المختلفة ، كما أن دوال التكاليف المقدرة تمثل عمليات إنتاجية ذات كفاءة إنتاجية قصوى ، هذا بالإضافة إلى أن شكل وطبيعة دوال التكاليف المقدرة بهذه الطريقة يتحدد تبعاً لطبيعة العمليات الإنتاجية هذا بجانب ما توفره تلك الطريقة من تفاصيل كافية لمختلف مراحل العمليات الإنتاجية مما يساعد على

دراسة كفاءة المراحل الإنتاجية المختلفة كل على حدة ووضع الأساليب الملائمة للتخطيط الاقتصادي لكافة مراحل العملية الإنتاجية وبرغم كل تلك المميزات فإن الطريقة التركيبية لقياس دوال التكاليف ما زالت تستخدم على نطاق ضيق لما تتطلبه من مجهودات وتكاليف مرتفعة .

تركيب تكاليف الإنتاج الزراعي والأسباب المؤدية لتغيرها :

أن جميع منحنيات أو دوال التكاليف السابق شرحها ما هي إلا حالة عامة نمطية تبين علاقة كل منها بالآخر ، وبالتالي فإن المنحنيات التي نحصل عليها من واقع البيانات الميدانية تأخذ ، ولا شك - أشكالاً تختلف عن تلك السابق شرحها .

وتختلف عناصر التكاليف الثابتة ونسبتها إلى التكاليف المتغيرة من صناعة لأخرى ، بل ومن منشأة لأخرى في الصناعة الواحدة . ففي الزراعة تختلف نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية تبعاً لنوع المشروع المزرعي وحجمه والطريقة المحاسبية المتبعة ، فتكون نسبة التكاليف الثابتة عالية في حالة المزارع الصغيرة وخاصة إذا اعتبرنا من الوجهة المحاسبية أن قيمة العمل المزرعي من التكاليف الثابتة ، وفي حالة مزارع الإنتاج الحيواني والداغنى نلاحظ مثلاً ارتفاع نسبة التكاليف المتغيرة . كما أن نوع الإيجار (نقدى أو بالمشاركة) يؤثر على التركيب الكلى للتكاليف .

ويتغير تركيب تكاليف الإنتاج في الزراعة غالباً نتيجة التغير فى نسبة التكاليف الثابتة الذى ينتج من انخفاض أسعار العوامل الإنتاجية . أو التغير فى دالة الإنتاج نتيجة تغير الأسلوب التكنولوجى ، أو إمكانية إحلال أحد العوامل الإنتاجية الثابتة بأحد العوامل المتغيرة ، وكل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية .

أما التغير فى تركيب متوسط تكاليف الوحدة فيرجع أيضاً إلى نفس العاملين السابقين ، أى التغير فى الأسلوب التكنولوجى وفى أسعار العوامل الإنتاجية الثابتة والمتغيرة . فزيادة إنتاجية العوامل المتغيرة نتيجة لتحسن الأسلوب التكنولوجى يسبب انتقال منحنيات متوسط التكاليف - الكلية والمتغيرة - والتكاليف الحدية إلى أسفل ، ويظل منحنى متوسط التكاليف الثابتة كما هو ،

ولانخفاض أسعار عوامل الإنتاج المتغيرة نفس الأثر ، أما زيادة هذه الأسعار فينتج عنها انتقال منحنيات تكاليف الوحدة الثلاث إلى أعلى .

ولتغير الأسعار والإنتاجية تأثير على تحديد أدنى نقطة على منحنى متوسط التكاليف الكلية . فزيادة التكاليف الثابتة تبعد هذه النقطة حيث تقابل حجماً أكبر من الإنتاج حيث أن متوسط التكاليف الكلية هي محصلة لكل من متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة ، وبما أن (م.ت.ك) يأخذ اتجاهاً متناقصاً بزيادة حجم الإنتاج فإن ارتفاع بعض (ت.ت.ك) يؤدي إلى استمرار انخفاض (م.ت.ك) حتى حجم انتاجي أكثر مما كان قبل زيادة التكاليف الثابتة ، أى أن (م.ت.ك) تصل حينئذ إلى نهايتها الدنيا عند حجم أكبر من الإنتاج . وبالتالي فإن انخفاض التكاليف الثابتة يؤدي إلى حجم أصغر من الإنتاج عند النقطة الدنيا . بينما الزيادة في التكاليف المتغيرة وحدها ينقل النقطة الدنيا لتقابل إنتاجاً أصغر حجماً وذلك لأن متوسط التكاليف المتغيرة (م.ت.م) تبدأ في التزايد بينما تستمر (م.ت.ك) في التناقص ، وعند زيادة التكاليف المتغيرة وحدها فإن معدل التزايد في (م.ت.م) في هذه الحالة سيكون أكبر من معدل التناقص في (م.ت.ك) الذي لم يتغير ، وبما أن (م.ت.ك) محصلة لهما ، ففي هذه الحالة سيكون ارتفاع (م.ت.م) له تأثير أكبر على (م.ت.ك) كما كان قبل زيادة (ت.م) فقط . وبالتالي ستصل إلى نهايتها الصغرى وتبدأ في التزايد نتيجة تزايد (م.ت.م) عند حجم انتاجي أصغر . في حين أن نقص التكاليف المتغيرة يعطي إنتاجاً أكبر عند النقطة الدنيا . وتؤدي زيادة إنتاجية العوامل المتغيرة إلى نفس أثر انخفاض أسعار العوامل المتغيرة ، إذ أنها تدفع نقطة النهاية الصغرى - الدنيا - لمنحنى التكاليف المتوسطة الكلية لتقابل حجماً أكبر من الإنتاج .

تذكر أن

- التكاليف الكلية فى المدى القصير (ت ك) = ت ث + ت م ، بينما تكون كلها متغيره فى المدى الطويل .

- هناك علاقة بين تكاليف الإنتاج المتوسطة الكلية والمتغيرة والحدية، حيث بتناقص التكاليف المتوسطة يكون منحنى التكاليف الحدية أسفل منحنى التكاليف المتوسط الكلية أو المتغيرة ، وعند تزايدها يكون منحنى التكاليف الحدية أعلى من منحنى التكاليف المتوسطة المتغيرة والكلفة ويقطع منحنى ت ح كلاهما عند أحدهما الأدنى .

- يقصد بدالة التكاليف العلاقة بين تكاليف الإنتاج كمتغير تابع من ناحية وحجم الإنتاج كمتغير مستقل من ناحية أخرى .

$$\begin{array}{ccc} \text{ت م} & \text{ت ث} & \text{ت ك} \\ \text{م ت م} = \frac{\text{ت م}}{\text{ك}} , \text{م ت ث} = \frac{\text{ت ث}}{\text{ك}} , \text{م ت ك} = \frac{\text{ت ك}}{\text{ك}} , \\ \text{م ت م} + \text{م ت ث} = \text{م ت ك} \end{array}$$

- تشق دالة التكاليف الحدية بالتفاضل الاول لدالة التكاليف الكلية او لدالة التكاليف المتغيرة ، او تقدر بطرح قيمتين متتاليتين من التكاليف الكلية او المتغيرة فى حالة زيادة الانتاج بوحدة واحدة (اذا كانت فى صورة قيم مطلقة) .

- تأخذ (ت ث) شكل خط مستقيم (لا تتغير بتغير حجم الإنتاج) ولا تخرج من نقطة الأصل ، بينما تكون (م ت ث) متناقصة بزيادة حجم الإنتاج .

- الحجم الامثل للإنتاج يتحقق عند النهاية الدنيا لمتوسط التكاليف الكلية فى المدى القصير .

- الحجم الامثل للمشروع يتحقق عن النهاية الدنيا لمتوسط التكاليف فى المدى الطويل .

أسئلة على الباب الرابع

- ١- ارسم شكلاً يوضح العلاقة بين منحنيات تكاليف الإنتاج الكلية والمتغيرة والثابتة؟
- ٢- ما هي العلاقة بين التكلفة المتوسطة الكلية والتكلفة المتوسطة المتغيرة والحدية وضح اجابتك بالرسم؟
- ٣- بين كيف يتم التقدير الاحصائي لدوال التكاليف واشتقاق دوال التكاليف المتوسطة والحدية منها؟
- ٤- بين بالرسم كيفية اشتقاق منحني متوسط التكاليف الكلية من منحني التكاليف الكلية الكلية؟
- ٥- بين كيفية اشتقاق منحني متوسط التكاليف الكلية في المدى الطويل .
- ٦- وضح كيفية اشتقاق منحني التكاليف الحدية في المدى الطويل .
- ٧- ضع علامة $\sqrt{}$ أو \times مع التعليل :
 - * يصل منحني (م ت ك) إلى نهايته الصغرى قبل منحني (م ت م) ()
 - * يأخذ منحني (ت ك) نفس شكل منحني (ت م) ويكون كلاهما مقعراً إلى أسفل في بادئ الأمر ثم مقعراً لأعلى . ()
 - * تكون المسافة ثابتة بين كل من (م ت م) ، (م ت ك) بزيادة حجم الإنتاج ()
- ٨- أكمل ما يلي :
 - * يطلق على منحني متوسط التكاليف في المدى الطويل المنحني
 - * تماس منحني (م ت ط) منحنيات (م ت ق) على الحجم الامثل للإنتاج وذلك قبل أن يصل (م ت ط) إلى نهايته الدنيا (أى قبل أن يصل إلى ، بينما يمسها في نقط تقع على نهاياتها الدنيا عندما يكون (م ت ط) متصاعداً .

الباب الخامس

الفصل الأول

التسعير والإنتاج تحت ظروف المنافسة الكاملة

شروط المنافسة الكاملة:

يوصف السوق بأنه "سوق تسوده المنافسة الكاملة" إذا ما توافرت فيه الشروط التالية:

- ١ - تكون السلعة المباعة في السوق متماثلة تماماً وبعبارة أخرى فإن ما يعرضه البائع الأول يماثل من حيث كافة الوجوه وحدات السلعة التي يعرضها بائع آخر... وهكذا.
 - ٢ - أن تكون معاملات أى بائع أو مشتري صغيرة بالقياس بالحجم الكلى للسوق بكيفية يتعذر على أى فرد ما أن يؤثر فى السعر الذى سيسود السوق.
 - ٣ - أن تكون حرية انتقال الموارد الاقتصادية من وإلى الصناعة مكفولة بمعنى أنه لا توجد هناك عراقيل تعوق أى منتج يرغب فى الدخول أو الانسحاب من الصناعة.
 - ٤ - ألا تكون هناك أية قيود من أى نوع تعوق تقلب الأسعار صعوداً أو هبوطاً.
 - ٥ - توافر المعلومات والأنباء التسويقية بين المتعاملين فى السوق.
 - ٦ - بناءً على ما سبق يكون السعر فى السوق ثابتاً وموحداً
- وفى مجال تحليلنا للمنافسة الكاملة سنتناول فى هذا الجزء التسعير والإنتاج فى "المدى القصير" أى الفترة الزمنية التى يمكن خلالها المنشأة الإنتاجية تغيير الكميات التى تستخدمها المنشأة من عناصر الإنتاج المتغيرة وفى "المدى الطويل" أى الفترة الزمنية التى يمكن خلالها للمنشأة الإنتاجية تغيير الكميات التى تستخدمها من مختلف العناصر الإنتاجية.

التسعير والإنتاج فى المدى القصير:

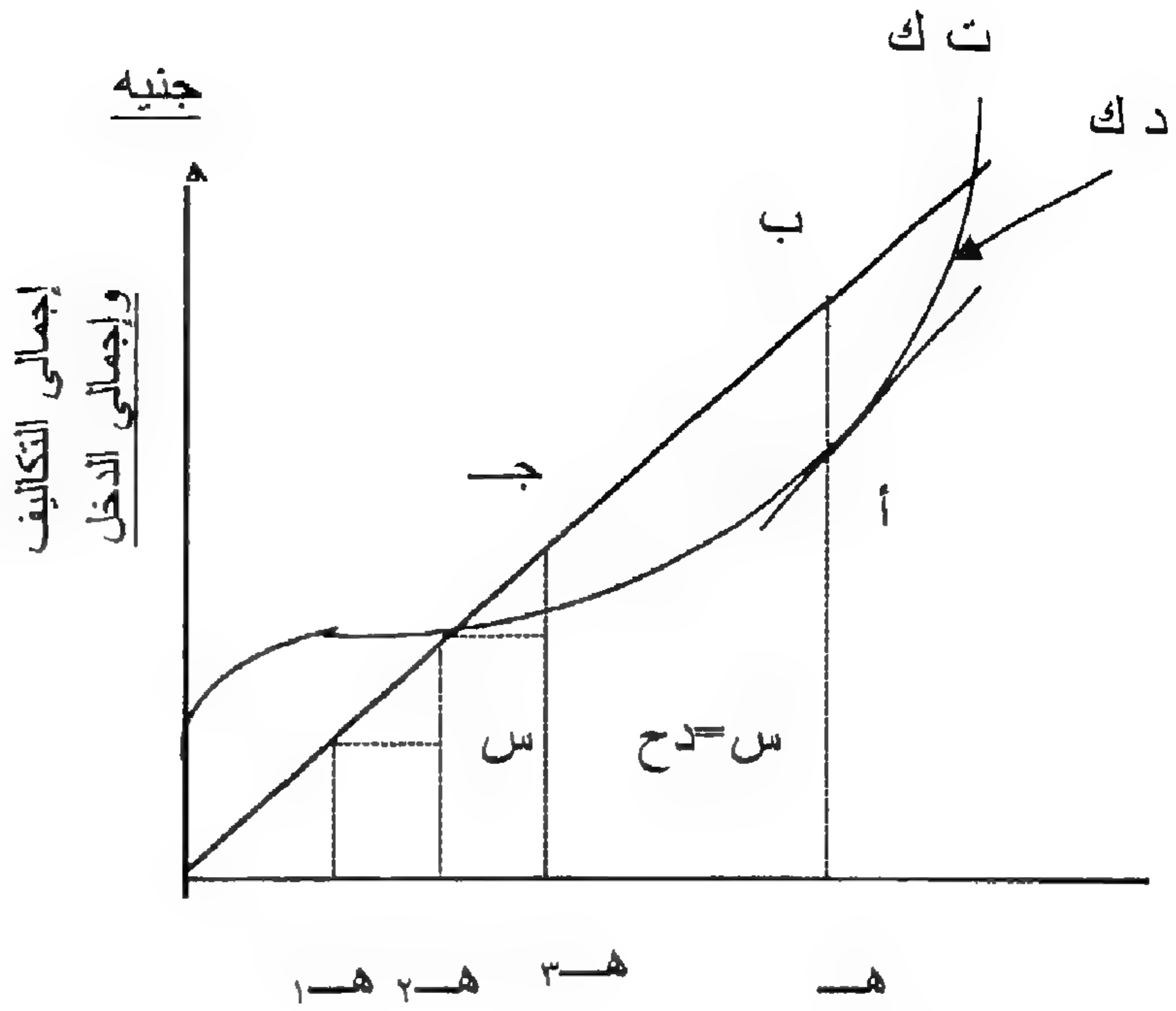
يتناول تحليل الأسعار والإنتاج فى المدى القصير المواقف التى يمكن للمنشأة الإنتاجية فيها زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الكميات التى تستخدمها من العناصر

الإنتاجية المتغيرة مع عدم القدرة على تغيير سعتها الإنتاجية. هذا ويجب أن يراعى أن عدد المنشآت المنتجة في المدى القصير سيظل ثابتاً ذلك لأن المنشآت الإنتاجية الجديدة لن تجد متسعاً من الزمن لدخول ميدان الإنتاج. كما أن المنشآت القديمة لن تجد الفرصة الزمنية الكافية للانسحاب من الصناعة إذا ما رغبت في ذلك. هذا وسنفترض أن المنشأة الإنتاجية تستهدف معظمة أرباحها أو إنقاص خسارتها في تحليلنا لسلوك المنشآت الإنتاجية.

ويلزم لمعظمة الأرباح مقارنة التكاليف الكلية بالدخل الإجمالى لمختلف حجوم الإنتاج واختيار ذلك الحجم الذى يحقق القدر الأعظم من الأرباح. وهنا سنقوم بمناقشة سلوك المنشأة الإنتاجية في هذا السبيل بطريقتين رئيسيتين، إحداهما باستخدام دوال التكاليف والاييرادات الكلية، وثانيهما باستخدام دوال متوسطات التكاليف والاييرادات. ويبين الشكل رقم (٢٦) كيفية تحقيق معظمة الربح (توازن المنتج) باستخدام دوال التكاليف والاييرادات الإجمالية .

وحيث أنه ليس بمقدور المنشأة الإنتاجية التأثير في سعر السوق - وذلك وفقاً لشروط المنافسة الكاملة - وحيث أن المنشأة الإنتاجية ستقضى نفس السعر سواء باعت كمية كبيرة أم صغيرة فإن منحني دخلها الإجمالى (د ك) سيكون خطاً منبثقاً من نقطة الأصل. حيث أن كل وحدة إضافية من المبيعات ستضيف إلى إجمالى الدخل مقداراً ثابتاً هو سعر الوحدة، وعلى ذلك فإن (د ك) سيكون خطاً مستقيماً متزايداً بادئاً من الصفر.

وتبلغ الأرباح قيمتها العظمى عندما تبيع المؤسسة القدر (هـ) من السلعة حيث يبلغ التباعد بين (د ك) ومنحني التكاليف الكلية (ت ك) أقصاه محققاً أرباحاً تبلغ (أ ب)، ويلاحظ أن ميل (ت ك) عند النقطة (أ) يساوى ميل (د ك) عند النقطة (ب)، ولقد سبق أن أطلقنا على ميل (ت ك) تعبير التكاليف الحدية. أما ميل (د ك) فيسمى بالعائد أو الدخل الحدى (د ح). وبمعنى آخر فالعائد الحدى هو الزيادة في إجمالى الدخل نتيجة ازدياد الكمية المباعة من السلعة وحدة واحدة لكل وحدة زمنية، وفي ظل المنافسة الكاملة تضيف الوحدات المتتابة من المبيعات قدراً ثابتاً - هو السعر - إلى إجمالى الدخل. فكما يبدو من الشكل رقم (٢٦) فإن ازدياد الكمية المباعة من (هـ-١) إلى (هـ-٢) إلى (هـ-٣) يؤدي إلى ازدياد إجمالى الدخل بالقدر (س)، وعلى ذلك فالدخل الحدى تحت المنافسة الكاملة يتساوى مع السعر، وبعبارة أخرى فالشروط الضرورية لمعظمة الأرباح في المدى القصير تحت المنافسة الكاملة تتطلب أن تنتج المنشأة القدر الذى تحقق معه تساوى كلاً من تكاليفها الحدية مع دخلها الحدى مع السعر .

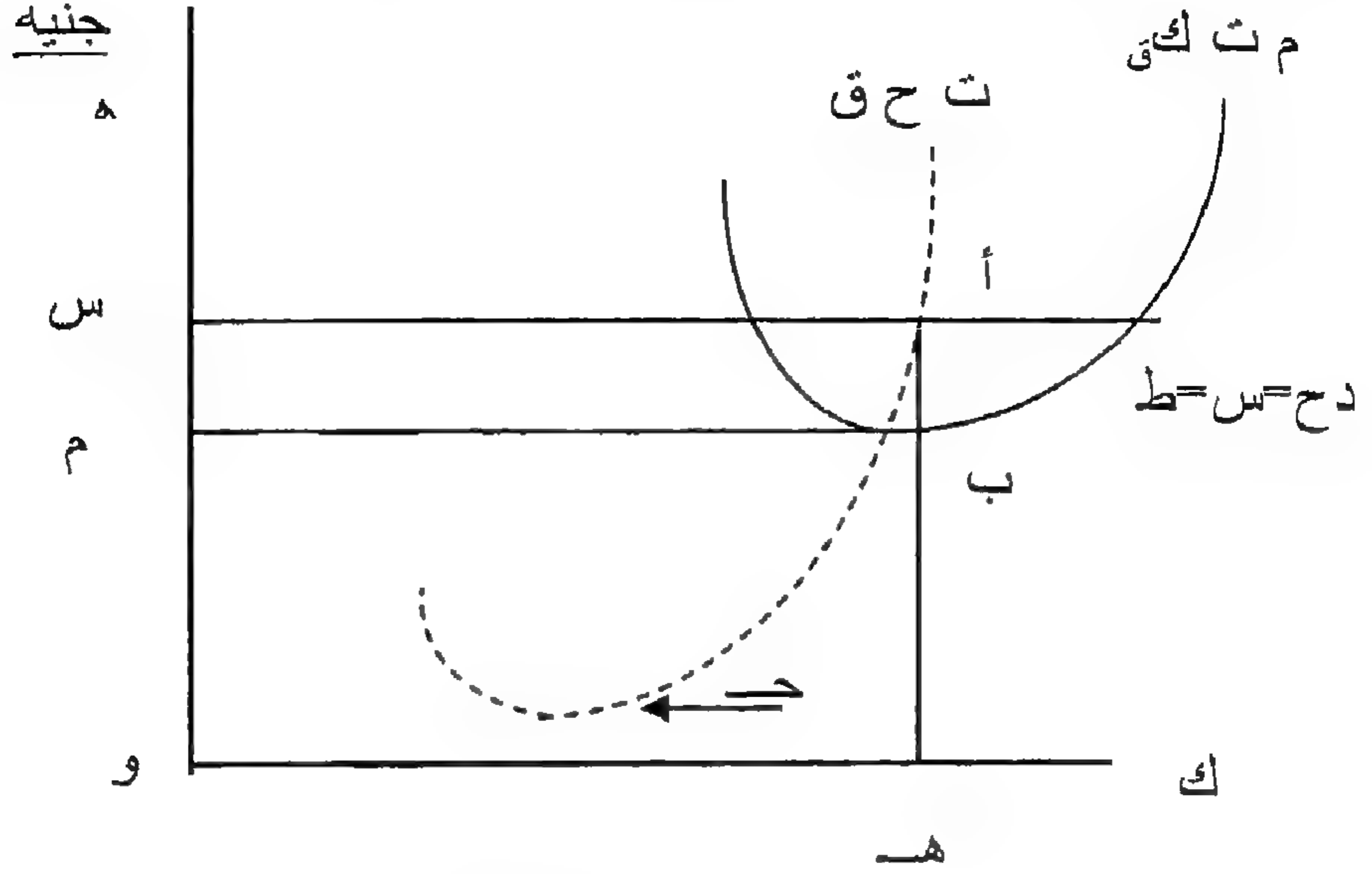


الكمية المنتجة (المباعة من السلعة)

شكل رقم (٢٦)

كما يمكن الوصول إلى نفس الشروط السابقة لمعظمة الربح باستخدام دوال متوسطات التكاليف والدخل بدلاً من استخدام المنحنيات الإجمالية للتكاليف والدخل. ولهذا الغرض سنفترض أن منحنيات التكاليف المتوسطة والحدية في المدى القصير، ومنحنى الطلب المواجه للمنشأة هي تلك المبينة بالشكل رقم (٢٧). ونظراً لتساوى كل من العائد الحدى والسعر في المنافسة الكاملة، وحيث أن السعر ثابت بغض النظر عن حجم الإنتاج فإنه سيتمثل بخط افقى وبالتالي فإن منحنى الطلب سيكون خطاً افقياً وسيتساوى مع (د ح)، لذا فإن منحنى (د ح) ينطبق على منحنى الطلب الذى يواجه المنشأة الإنتاجية. وكما سبق القول فإن الربح يبلغ قيمته العظمى عندما تباع المنشأة قدراً من السلعة يحقق تساوى كل من (د ح)، (ت ح) أى القدر (هـ) فى شكل رقم (٢٧)، وعند أى حجم إنتاجى يقل عن (هـ) فإن العائد الحدى للوحدة يزيد عن التكاليف الحدية، وعلى ذلك فزيادة الإنتاج يترتب عليه ازدياد التكاليف بقدر يقل عن القدر الذى يزداد به إجمالى الدخل، وبالتالي ستزداد أرباح المنشأة. والعكس فإنتاج كمية أكبر من (هـ) سيترتب عليها ازدياد التكاليف الإجمالية بقدر أكبر من القدر الذى يزداد به إجمالى الدخل، مما سيترتب عليه تناقص الأرباح. وعلى ذلك

فالكمية (هـ) هي حجم الإنتاج الذى يحقق معظمة أرباح المنشأة الإنتاجية، وتتمثل أرباح المنشأة الإنتاجية بمساحة المستطيل (أ ب م س).



شكل رقم (٢٧)

أما سعر السوق أو الصناعة بأكملها فيتحدد نتيجة لالتقاء مستهلكى السلعة من ناحية بعارضى السلعة من ناحية أخرى. والمنشأة الإنتاجية ليس لها أى سلطان أو تأثير على سعر السوق، وبعبارة أخرى فهي تواجه منحنى طلب أفقى منطبق على العائد الحدى وموازى لسعر التوازن السائد فى السوق.

التسعير والإنتاج فى المدى الطويل:

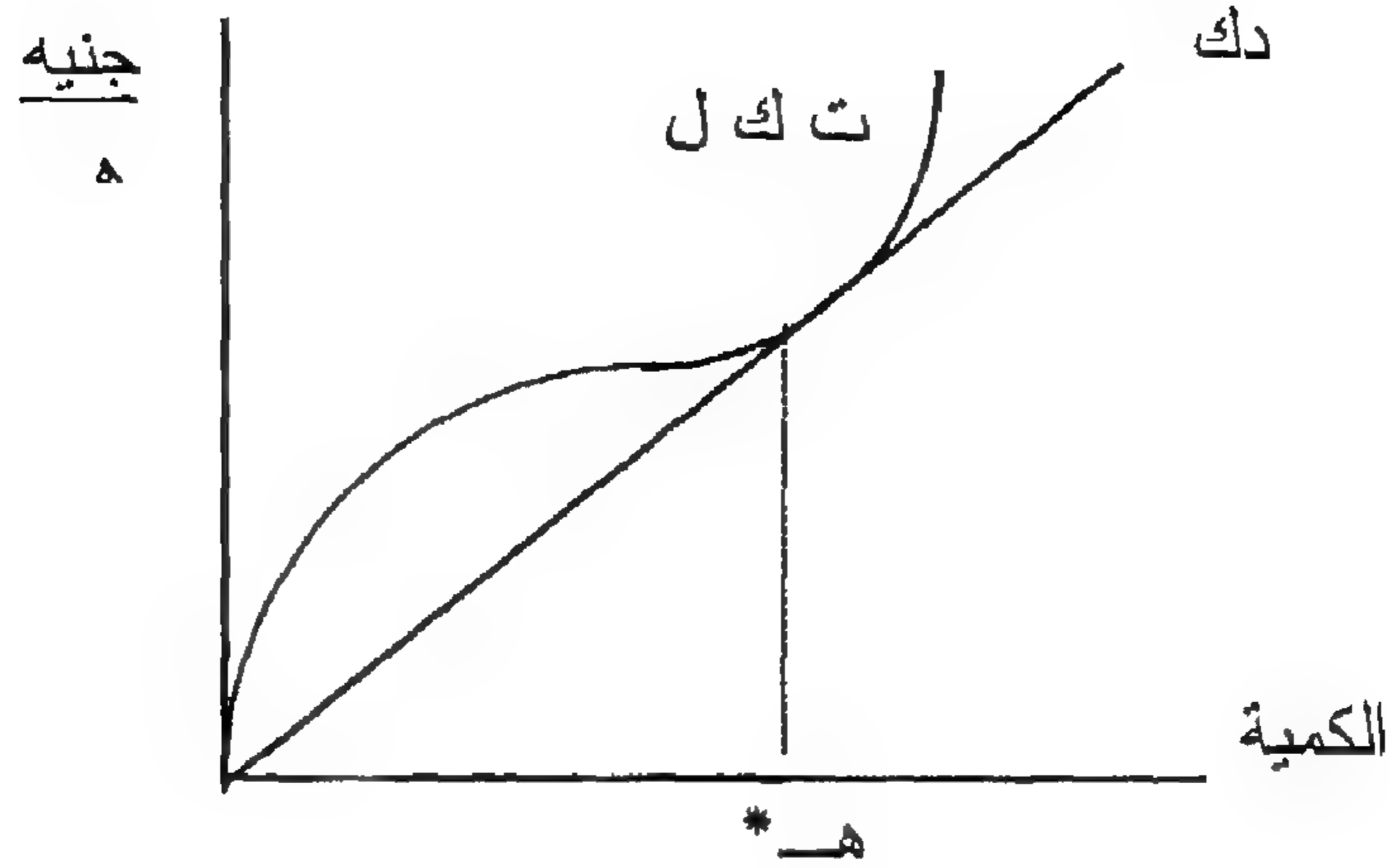
تأخذ التقلبات الإنتاجية طويلة المدى فى ظل المنافسة الكاملة مدى أوسع كثيراً من ذلك الذى يمكن أن تأخذه تلك التقلبات فى المدى القصير. ففى المدى الطويل يمكن تغيير الكمية المنتجة بزيادة أو إنقاص معدل تشغيل السعة الإنتاجية الراهنة كما هو الحال فى المدى القصير، ولكن الأمر الأكثر أهمية أن المنشآت الإنتاجية يمكنها توسيع أو تضيق ساعاتها الإنتاجية فى المدى الطويل، هذا بالإضافة إلى مقدرة المنشآت الراهنة على الانسحاب، والمنشآت المستجدة على دخول الصناعة وهى أمور يستحيل تحقيقها فى المدى القصير، ويترتب على ذلك أن تصبح دالة العرض السوقية فى المدى الطويل أكثر مرونة إذا ما قورنت بتلك الخاصة بالمدى القصير. فإذا ما كانت الصناعة كاملة التنافس تحقق أرباحاً فائضة عما يمكن أن تحققه

الموارد الاقتصادية في غيرها من الصناعات البديلة فإن الاستثمار في هذه الصناعة يجتذب أنظار رجال الأعمال حيث تحقق العناصر الإنتاجية المستخدمة في هذه الصناعة عائداً أكبر مما يمكن أن تحققه في الصناعات البديلة، ولما كانت المنافسة الكاملة تضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج من وإلى الصناعة كاملة التنافس فإن رجال الأعمال سرعان ما يبادرون إلى ولوج ميدان هذه الصناعة المربحة . ويترتب على دخول المنشآت الجديدة إلى السوق ازدياد المعروض من السلعة (هـ) وتدهور أسعارها عن المستوى (س) الذي كان سائداً في المدى القصير، وبالتالي تتراجع الكميات التي تنتجها مختلف المنشآت.

ويستلزم معظمة الأرباح في المدى الطويل اختيار المنشأة للسعة الإنتاجية التي تحقق تساوى كل من ميل منحنى التكاليف الكلية طويلة المدى وميل منحنى إجمالي الدخل في المدى الطويل أى اختيار السعة الإنتاجية التي يتحقق معها تساوى كل من التكاليف الحدية طويلة المدى (ت ح ل) والدخل الحدى (د ح) ويمكن بيان ذلك باستخدام شكل (٢٩). فمنحنى التكاليف الإجمالية طويلة المدى (ت ك ل) يبين التكاليف في المدى الطويل. أما منحنى الدخل الإجمالى فيمثله الخط (د ك) ويراعى أن حجم الإنتاج في المدى الطويل الذى يتحقق معه تساوى ميل كل من (ت ك ل)، وميل منحنى (د ك) هو (هـ*) . كما يراعى أن الأرباح الصافية في المدى الطويل (الأرباح الغير عادية) تساوى صفر، وهذه أحد الخصائص الرئيسية للأسواق كاملة التنافس ذلك لأن أرباح المدى القصير تؤدي بالمنشآت الإنتاجية الداخلة في الصناعة إلى تعديل ساعاتها الإنتاجية. كما تؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال والموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى انتقال دالة عرض السوق وتدهور الأسعار حتى تتلاشى الأرباح. هذا ولا يعنى ذلك أن هذه الصناعة تعاني من الخسارة بل أن ذلك يعنى أن كافة الموارد الاقتصادية المستخدمة تحصل على دخول تكفى للاحتفاظ بها في هذه الصناعة ولا تحفزها إلى الانتقال إلى صناعات بديلة أخرى.

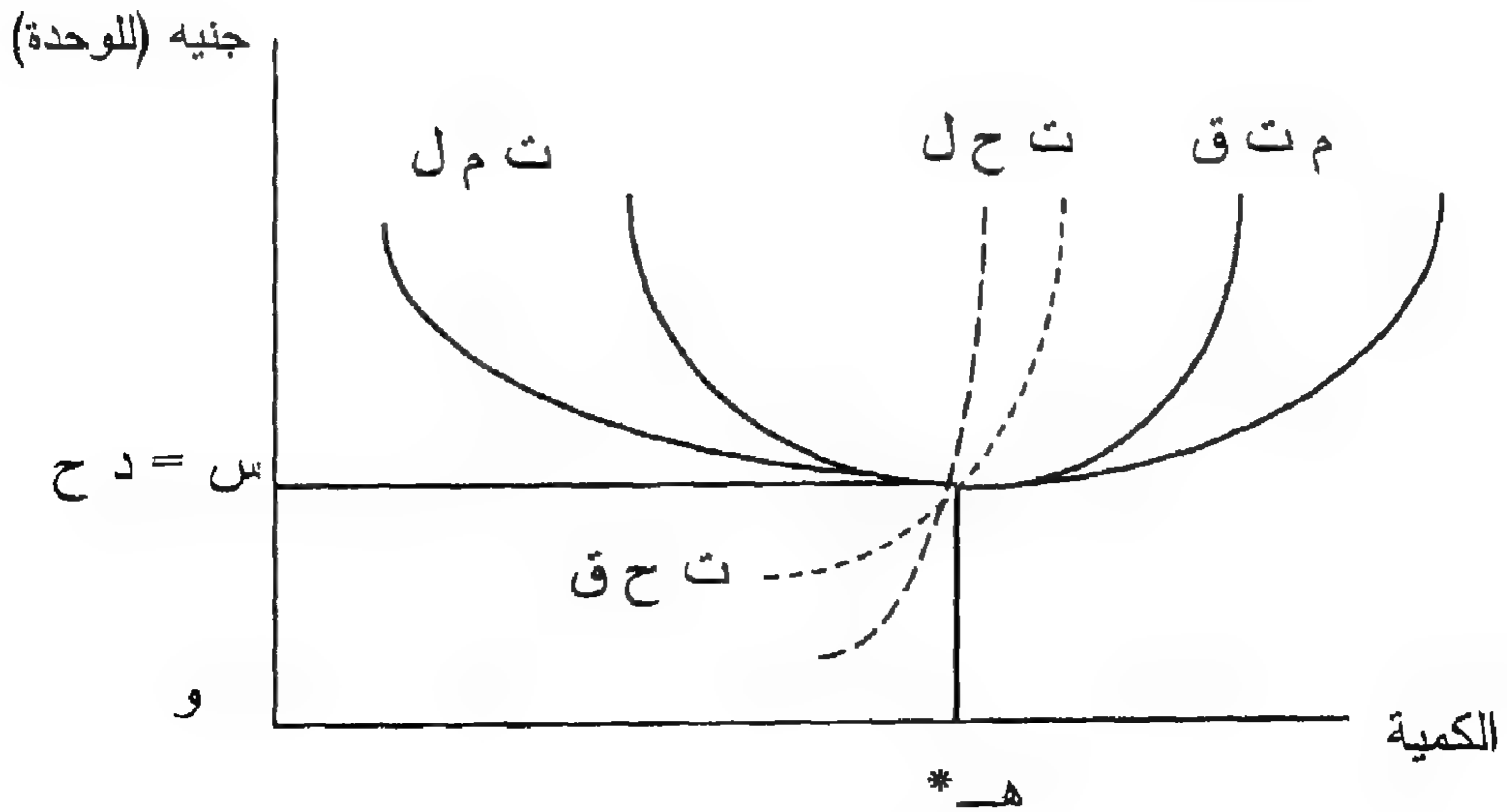
ومن ناحية أخرى فإن إجمالي دخل المنشأة الإنتاجية سيغطي إجمالي تكاليفها في المدى البعيد وبذلك يختفى الحافز الذى يدفع بالمنشآت الإنتاجية إلى الانسحاب من الصناعة موضع الاعتبار، وبمعنى آخر فإن الموارد المستخدمة في الصناعة تحقق عائداً يوازى ما قد تحققه هذه الموارد إذا ما وظفت في صناعات أخرى بديلة. كما يمكن توضيح حالة التوازن في المدى الطويل باستخدام منحنيات متوسطات التكاليف في المدى القصير (م.ت.ق) وفي المدى الطويل (م.ت.ل) (شكل رقم ٣٠) حيث يتساوى كل من التكاليف الحدية طويلة المدى (ت ح ل) والدخل الحدى (د ح) وفي هذه الحالة ستختار المنشأة الإنتاجية السعة الإنتاجية المثلى والتي يمثل متوسط

تكاليفها في المدى القصير (م ت ق)



شكل رقم (٢٩)

ومن الجدير بالذكر أن التحليل السابق قد ألقى بالعبء كاملاً على السعر ليقوم وحده بمهمة إعادة التوازن إلى الصناعة وما تتضمنه من منشآت إنتاجية، وفي الحقيقة فإن تكاليف الإنتاج وما يعتريها من تغييرات تسهم بقدر غير قليل في اتخاذ المنشآت الإنتاجية لقراراتها الإنتاجية. وتتوقف طبيعة التعديلات المترتبة على تغييرات التكاليف على نوع الصناعة نفسها، وما إذا كانت تتسم بالتكاليف المتزايدة أو الثابتة أو المتناقصة.



شكل رقم (٣٠)

الفصل الثانى

التسعير والإنتاج تحت ظروف الاحتكار

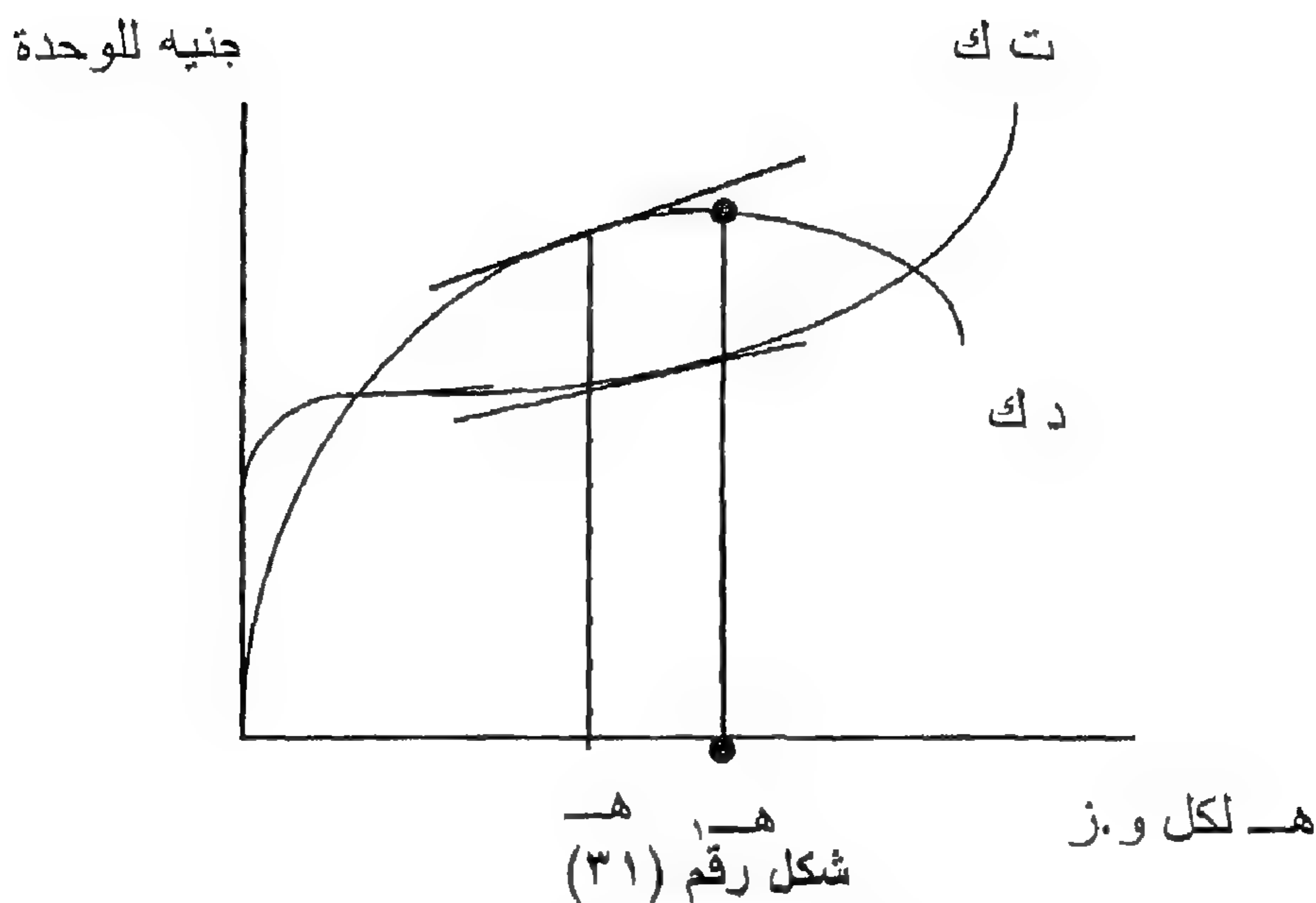
الاحتكار الكامل حالة سوقية تطلق على سوق لا يوجد به إلا بائع وحيد لسلعة معينة تتسم بافتقارها إلى البدائل الجيدة . والسلعة التى يبيعها المحتكر لابد وأن تكون متميزة بوضوح عن غيرها من السلع التى تباع فى السوق، وعلى ذلك فالتقلبات الإنتاجية والسعرية للسلع الأخرى لابد وأن يترك المحتكرون دون تأثير ومن ناحية أخرى فتقلبات المحتكر السعرية والإنتاجية لابد وأن يترك غيره من منتجى السلع الأخرى دون أى تأثير. وشروط الاحتكار الكامل نادراً ما تتحقق فى الحياة الطبيعية إلا أن شركات الخدمات العامة تقاربها إلى حد بعيد كمؤسسة الكهرباء والمياه والمواصلات السلكية واللاسلكية مثلاً.

التسعير والإنتاج فى المدى القصير معظمه الربح باستخدام الدوال الكلية:

إذا ما كانت المنشأة الإنتاجية تستهدف معظمه أرباحها فإن الشروط الواجب توافرها لمعظمه الربح تحت ظل الاحتكار الكامل هى بعينها تلك اللازم توافرها لمعظمه الأرباح فى ظل المنافسة الكاملة، ويبين الشكل رقم (٣١) منحنى العائد الإجمالى (د ك)، والتكاليف الإجمالية (ت ك)، هذا ويجب مراعاة الفرق بين منحنى الدخل الكلى فى ظل الاحتكار الكامل ونظيره فى ظل التنافس الكامل حيث أنه فى الاحتكار يزيد الدخل الكلى بمعدل متناقص - بينما يزيد بمعدل ثابت فى المنافسة الكاملة - أى ان بزيادة الكمية المنتجة بمقدار وحدة واحدة فإن الزيادة فى الدخل الكلى سيكون عبارة عن سعر هذه الوحدة والتى يجب أن يكون سعرها أقل من سعر الوحدة السابقة ، لذا فإن الزيادة فى د ك ستكون بمعدل متناقص . ويعزى هذا الفرق إلى أنه لابد للمحتكرين من تخفيض السعر كلما رغب فى زيادة الكمية المنتجة.

ويترتب على ذلك أن منحنى (د ك) يبلغ قيمته القصوى عندما يبلغ حجم إنتاج المحتكر مستوى معين (هـ - فى شكل ٣١) ، حيث أن زيادة الإنتاج عن هذا المستوى يترتب عليه تناقص العائد الكلى. بينما يبلغ صافى الدخل أى الربح (الفرق

بين د ك ، ت ك (قيمته القصوى بإنتاج الكمية (هـ)، وحيث أن عند هذه الكمية يتساوى كل من ميل (د ك) هو العائد الحدى وميل (ت ك) هو التكاليف الحدية إذن فإن الأرباح تبلغ قيمتها العظمى بإنتاج الكمية (هـ) التى يتحقق معها تساوى كلاً من التكاليف الحدية والعائد الحدى.



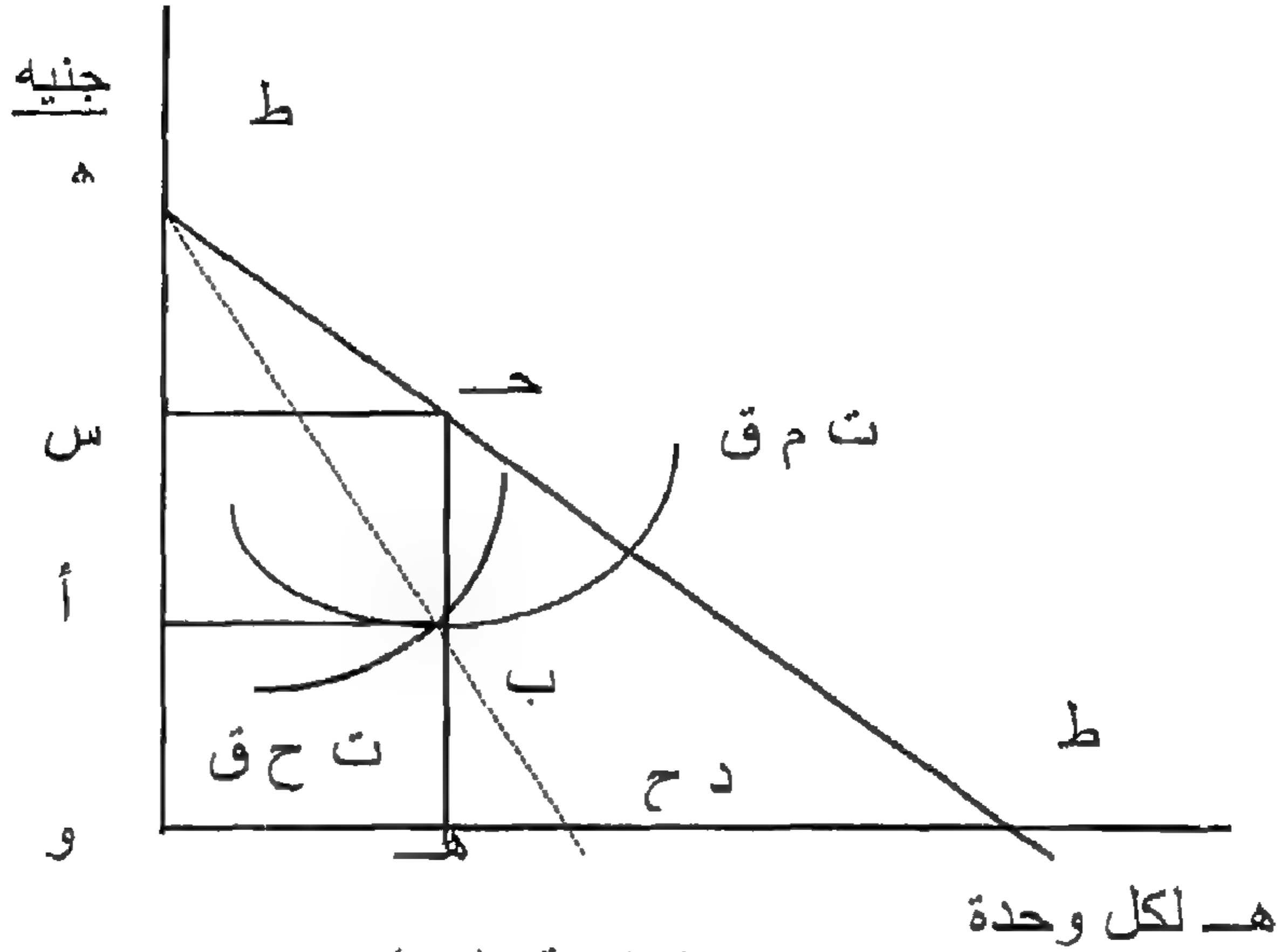
معظمة الربح باستخدام دوال المتوسطات:

يبين شكل (٣٢) كيفية معظمة المحتكر لأرباحه فى المدى القصير باستخدام دوال متوسط التكاليف ومتوسط العائد لكل وحدة منتجة وتبلغ الأرباح الصافية قيمتها العظمى بإنتاج الكمية (هـ) التى يتحقق معها تساوى كلاً من التكاليف الحدية قصيرة المدى (ت ح ق) والدخل الحدى (د ح). (لاحظ أن (د ح) يقع أسفل منحنى الطلب فى الأسواق الاحتكارية .

هذا ويمكن بيع الكمية (هـ) بسعر يبلغ القدر (و س) للوحدة الواحدة (أى أن إيرادة يساوى (و هـ ح س) إلا أن متوسط تكلفة الوحدة إذا ما كان حجم الإنتاج هو الكمية (هـ) يبلغ (و أ) كما يبدو ذلك من منحنى متوسط التكاليف قصيرة المدى (ت م ق) أى أن اجمالى التكاليف = (أ ب هـ و) وبالتالي فإن أرباح المنتج تبلغ (أ ب ح س) هذا بخلاف تغطيته لتكاليف الإنتاج الكلية بما فيها فائدة رأس المال وأجر المنظم وغير ذلك من الوجوه الانفاقية المنظورة وغير المنظورة.

ويراعى أنه عند إنتاج كمية تقل عن (هـ) فإن (د ح) يكون أكبر من (ت ح) أى أن زيادة الإنتاج حتى (هـ) يترتب عليها ازدياد إجمالى الدخل بقدر أكبر من

القدر الذى تزداد به التكاليف الإجمالية وبالعكس فإننتاج كميات تزيد عن (هـ) حيث (د ح) أقل من (ت ح ق) سيترتب عليه ازدياد التكاليف الإجمالية بقدر أكبر من القدر الذى يزداد به الدخل الإجمالى للمحتكر.



شكل رقم (٣٢)

السيطرة على الاحتكار :

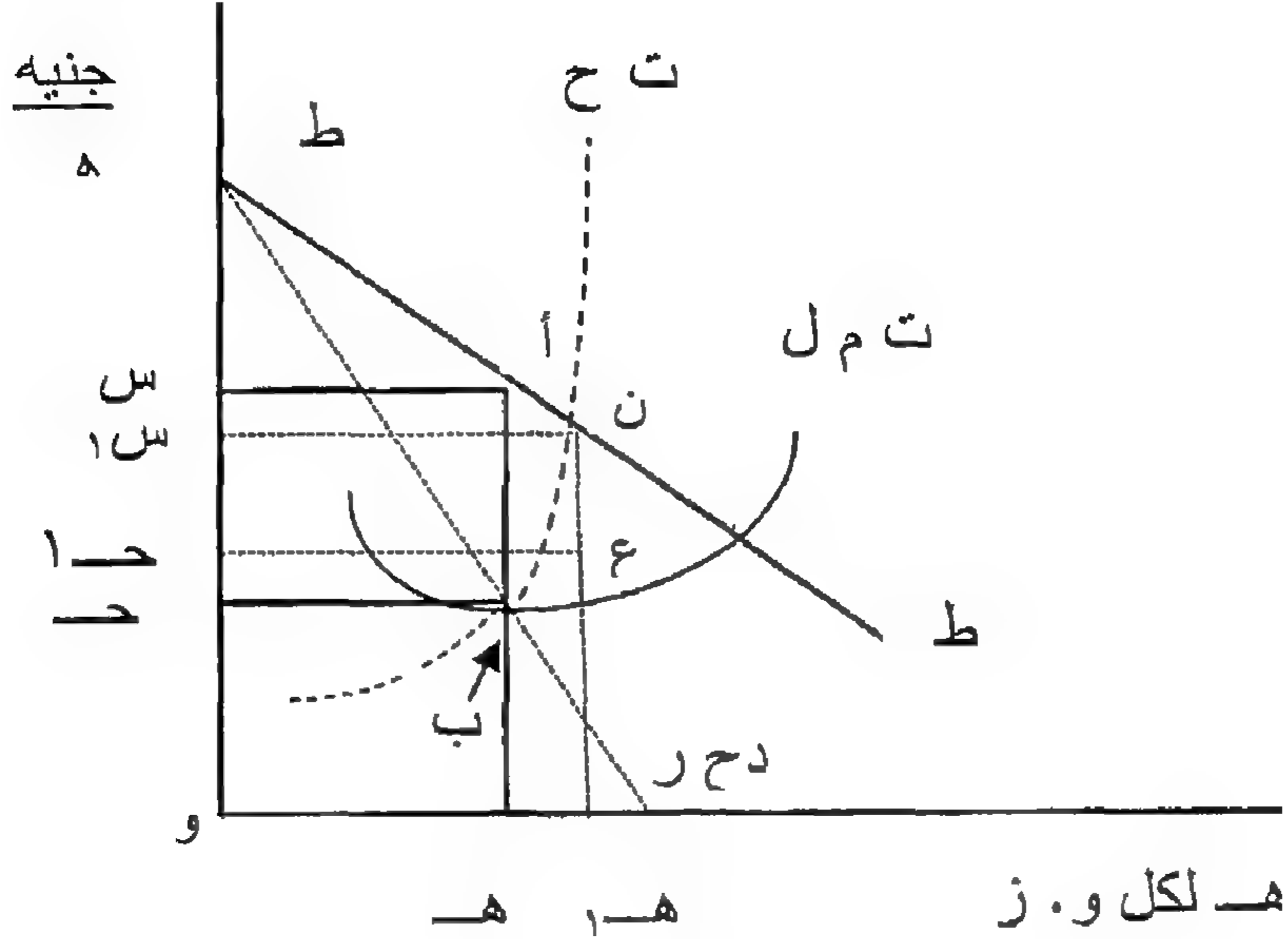
كثيراً ما هوجمت الأوضاع الاحتكارية واتهمت بالاستغلال وتحقيق الأرباح نتيجة لاستنزاف المستهلكين وعجز هؤلاء عن استبدال السلعة موضع الاعتبار بغيرها من السلع. لذلك اتجه التفكير إلى كبح جماح الصناعات الاحتكارية عن طريق التدخل الحكومى، وسنورد فيما يلى أسلوبين يمكن للدولة اتخاذ أحدهما أو كليهما للسيطرة على الصناعات الاحتكارية وشل يدها عن استنزاف أموال المستهلكين وهما:

- ١ - التحديد الجبرى لأسعار السلع المحتكرة.
- ٢ - السيطرة على الصناعات الاحتكارية بإتباع سياسة ضريبية.

أ - التحديد الجبرى لأسعار السلع المحتكرة:

تتضمن مشكلة تحديد أسعار السلع المحتكرة الموازنة بين دالة الطلب السوقية، ودوال تكاليف المحتكر، وبالرجوع إلى شكل (٣٣) يتبين أن الكمية (هـ) هى الحجم الانتاجى الذى يمعظم أرباح المحتكر بفرض أنه ليس هناك أى تدخل حكومى لتحديد السعر، كما أن المحتكر يتقاضى سعراً للوحدة من الكمية (هـ) يوازى (س) محققاً بذلك أرباحاً احتكارية تبلغ (ج س) مضروباً فى (هـ) أى يساوى (أ ب ح س).

لنفرض الآن أن الدولة تدخلت لإجبار المحتكر على ألا يتقاضى سعر للسلعة (هـ) يزيد عن (س١) سترتب على ذلك أن يواجه المحتكر دالة طلب جديدة هي (س١ن ط) بدلا من (ط ط) وذلك لأن أى كمية ينتجها المحتكر ما بين (و)، (هـ١) لابد وأن تباع بالسعر الأقصى الذى حددته الحكومة والبالغ (س١).



شكل رقم (٣٣)

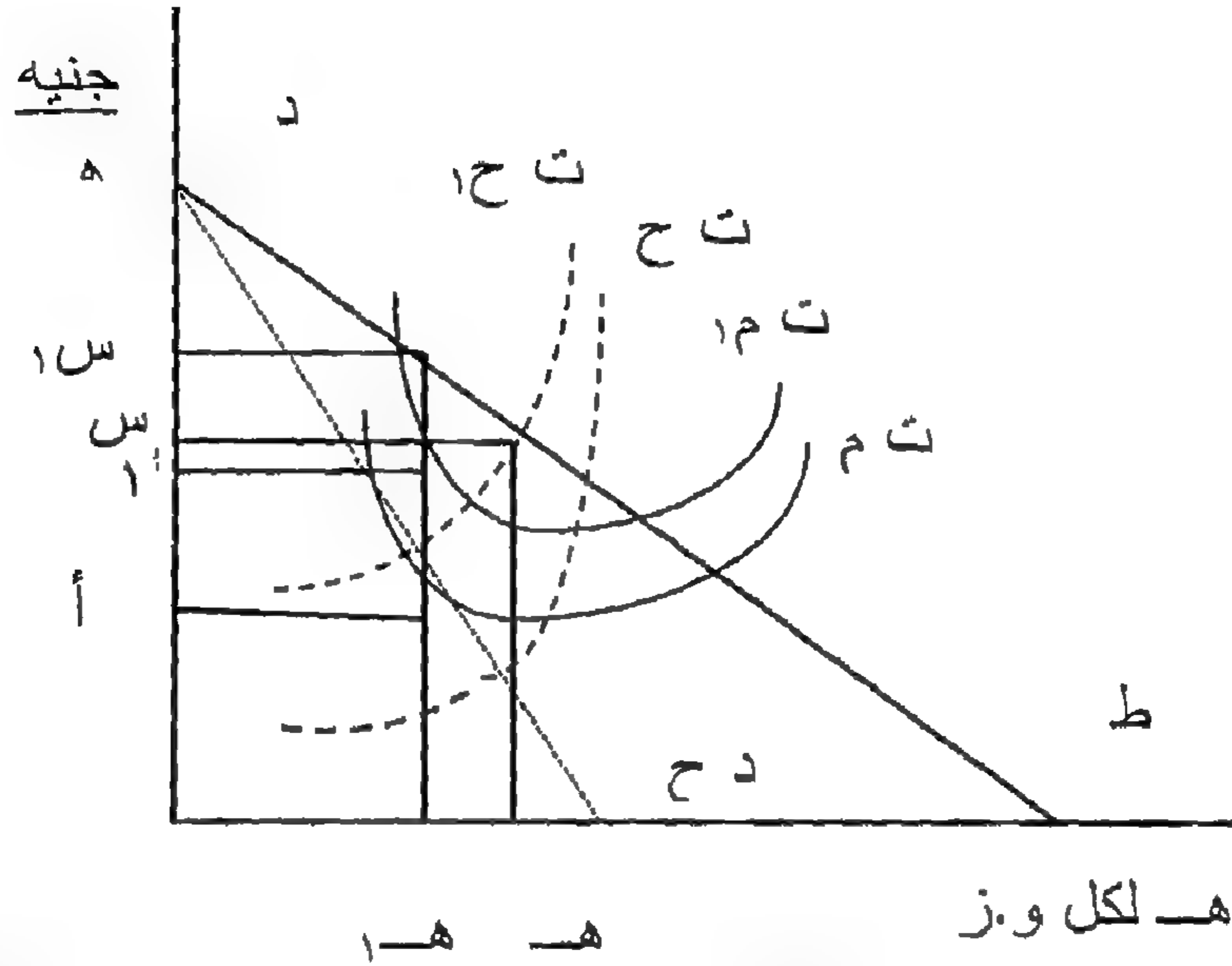
أما بالنسبة للحجوم الإنتاجية أكبر من (هـ١) فإن المحتكر لابد وأن يخفض السعر عن (س١) حتى يستطيع بيع الكمية المنتجة. وسيرتب على تغيير منحنى طلب السوق تغيير منحنى الدخل الحدى أيضاً ف فيما بين (و)، (هـ١) سيواجه المحتكر بمنحنى طلب لانهاى المرونة (س١ن) ويساوى دخله الحدى فيما بين (و)، (هـ١) السعر الجبرى (س١). أما فيما إذا زاد الإنتاج عن (هـ١) فإن المحتكر سيواجه دالتى الطلب والدخل الحدى الأصليتين. أى أن منحنى الدخل الحدى سيكون (س١ن ع ر) ولكى يعمظم المحتكر أرباحه فى ظل الظروف الجديدة فإنه سينتج القدر الذى يتحقق معه تساوى كلاً من (ت ح)، (د ح) تحت الظروف الجديدة أى الكمية (هـ١) وبعبارة أخرى سترتب على ذلك زيادة الكمية التى ينتجها المحتكر من (هـ١) إلى (هـ١) وبالتالي سيؤدى ذلك إلى مقدرة عدد أكبر من المستهلكين على حيازة السلعة المحتكرة، ومن ناحية أخرى ستتناقص الأرباح الصافية للمحتكر من (ح س × هـ) إلى (ح س١ × هـ١) أى سيصبح الربح مساوياً للمستطيل (ح س١ ن ع) أى أن السعر الجبرى حرم على المحتكر أن يتمتع بكل مميزات مركزه الاحتكارى وأرغمه على زيادة الإنتاج إلى الحد الذى يتساوى معه كلاً من التكاليف الحدية وسعر السلعة على فرض أن (س١) هو السعر الجبرى للسلعة (هـ).

السيطرة على الصناعات الاحتكارية بإتباع السياسة الضريبية:

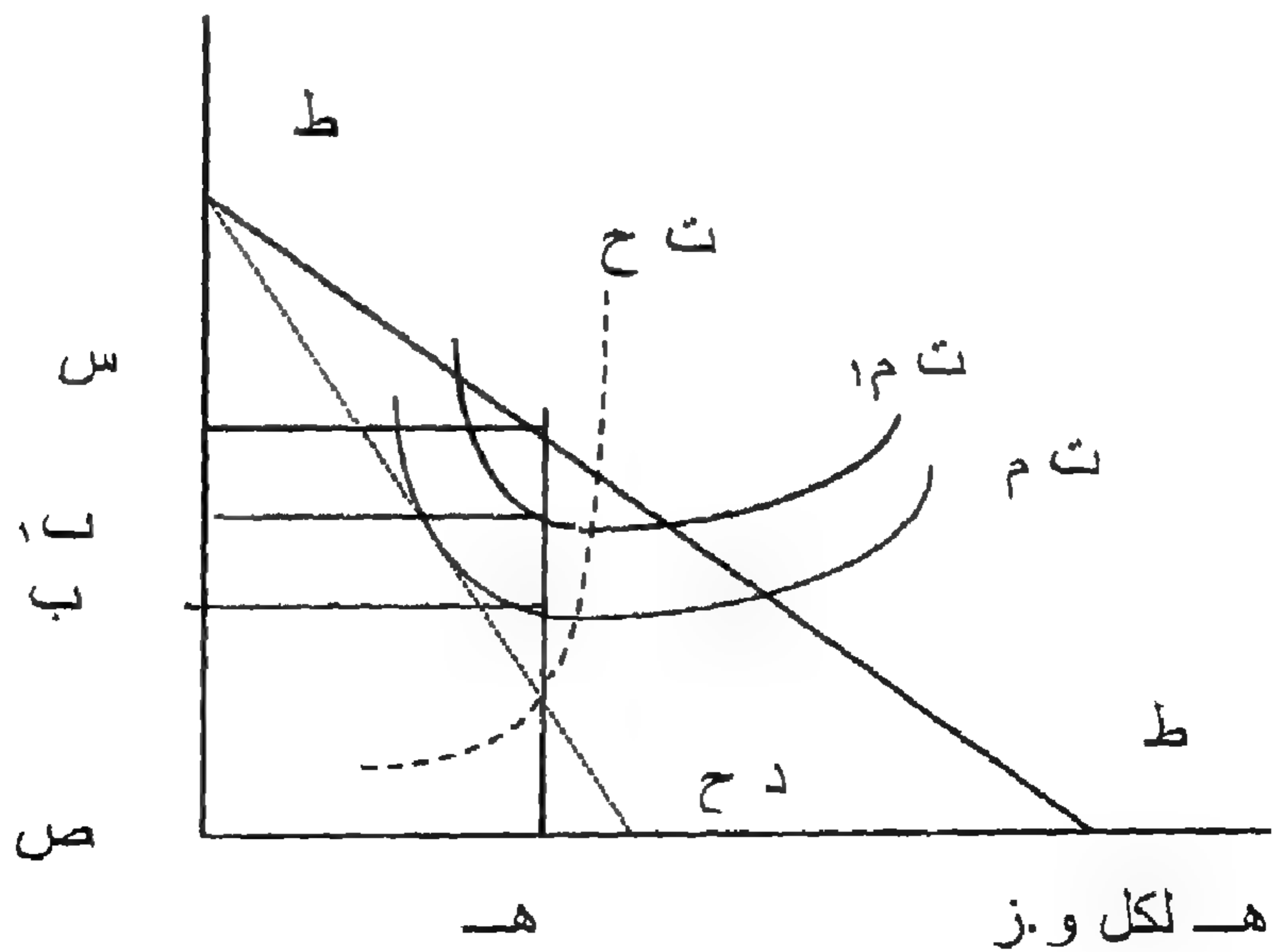
يؤدى فرض الضرائب على الصناعات الاحتكارية إلى كبح جماح الاحتكاريين ومنعهم من التمتع بكل مميزات مركزهم الاحتكاري وسنناقش فى هذا المجال أثر نوعين من الضرائب على الصناعات الاحتكارية هما الضريبة النوعية حيث تعرض الدولة قدراً ثابتاً من الضريبة على كل وحدة من السلعة التى ينتجها المحتكر، والضريبة الثابتة وهى قدر ثابت من الضريبة يفرض على المحتكر بغض النظر عن القدر الذى ينتجه.

ويبين شكل (٣٤) كيفية تأثير الضريبة النوعية على الصناعات الاحتكارية ويمثل متوسط التكاليف والتكاليف الحدية للمحتكر المنحنيين (ت م)، (ت ح) على التوالى، وبتقاطع (ت ح) مع (د ح) يتحدد الحجم (هـ) الذى يمعظم أرباح المحتكر والذى يباع فى السوق بسعر يبلغ (س) للوحدة. وتمثل الضريبة النوعية بندا من بنود التكاليف المتغيرة حيث يؤدى فرضها إلى انتقال كلاً من دالتى متوسط التكاليف والتكاليف الحدية إلى (ت م)، (ت ح) وبتقاطع (ت ح) مع (د ح) يتحدد الحجم (هـ) الذى يمعظم الأرباح تحت الظروف الضريبية الجديدة حيث يباع فى السوق بسعر يبلغ (س)، ويلاحظ أن (س) أكبر من (س) أى أن المحتكر قد تمكن من أن يزيح جزءاً من الضريبة إلى المستهلك، كما أن متوسط التكاليف للحجم الإنتاجي (هـ) يبلغ (أ) وهو أكبر من (أ) الذى يمثل متوسط التكاليف للحجم الإنتاجي (هـ) مما يدل على تناقص الأرباح الاحتكارية حيث أن السعر زاد بمقدار يقل عن المقدار الذى ازدادت به متوسط التكاليف. كما ترتب على هذا النوع من الضرائب تناقص الإنتاج من (هـ) إلى (هـ) وفى نفس الوقت تناقصت أرباح المحتكر عن ذى قبل. أما تأثير الضريبة الثابتة على الصناعة الاحتكارية فيوضح شكل (٣٦) متوسط التكاليف والتكاليف الحدية الأصلية - أى قبل فرض الضريبة - يمثلها المنحنيين (ت م)، (ت ح) والكمية التى تمعظم الأرباح تحت هذه الظروف على الحجم الإنتاجي (هـ) والتى تباع بسعر يبلغ (س) للوحدة، وحيث أن الضريبة الثابتة مستقلة عن الإنتاج. أى أنه ليست هناك علاقة بين الكمية المنتجة وما تدفعه المنشأة الاحتكارية من ضرائب، وبعبارة أخرى فإن الضريبة الثابتة تعد إحدى عناصر التكاليف الثابتة من وجهة نظر المحتكر، وسيترتب على فرض الضريبة الثابتة انتقال منحنى التكاليف المتوسطة إلى (ت م) دون أن يكون هناك أى تأثير على منحنى التكاليف الحدية، وعلى ذلك فإن سعر التوازن (س) والكمية المعظمة للربح (هـ) لن يعتريا أى تغيير غير أن أرباح المحتكر ستتناقص من (ب س × هـ) إلى (ب س × هـ)، ومن الواضح أن المحتكر وحده يتحمل عبء الضريبة الثابتة وعدم

قدرته على إزاحة أى جزء منها إلى المستهلك عن طريق رفع السعر وتقليل الكمية المنتجة. أما إذا حاول المنتج زيادة أرباحه بتقليل الإنتاج فإن أرباحه ستتناقص أكثر من ذي قبل.



شكل رقم (٣٤) : تأثير الضريبة النوعية على الصناعات الاحتكارية



شكل رقم (٣٥) : اثر فرض ضريبة ثابتة على الاحتكار

الفصل الثالث

التسعير والإنتاج تحت ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة

أولاً : المنافسة الاحتكارية :

تعتبر المنافسة الاحتكارية هي أكثر حالات المنافسة الغير كاملة قرباً وتشابهاً مع المنافسة الكاملة .

حيث تقوم على الفروض التالية :

١- وجود عدد كبير من المنتجين : وبناءً على ذلك فإن كل منتج يعمل مستقلاً عن المنتجين الآخرين ، أى أن السياسات البيعية التى يتبعها منتج معين لا تؤثر تأثيراً جوهرياً على السياسات البيعية للمنتجين الآخرين . فمثلاً إذا خفض احد المنتجين ثمن السلعة التى ينتجها ، فإنه وأن كان سيجذب بعض عملاء المؤسسات الأخرى ، فإن اجتذابهم سيكون من عدد كبير من المؤسسات الموجودة ومن ثم فلن يكون هذا أى تأثير جوهري على المنتجين الآخرين ، ولذلك فإنه لا يأخذ فى الاعتبار ردود الفعل للمنتجين الآخرين .

٢- منتجات البائعين متميزة ، وأن كانت متماثلة (المنتجات متماثلة وليست متجانسة ومتشابهة تماماً) ، أى أن كل منتج ينتج سلعة لا تعتبر بديلاً كاملاً لما تنتجه المؤسسة الأخرى . وكل مستهلك يفضل منتجات منتج معين . وهذا التمايز إنما ينشأ فى عقل المشتري ، الذى يفضل صنفاً على آخر ويعتقد فى قرارة نفسه أنها سلع غير متشابهة . ومثال ذلك الصابون ، وشفرات الحلاقة ، ومعجون الأسنان والسيارات .

٣- حرية الدخول إلى السوق : أى أن الدخول إلى الصناعة غير مقيدة ، ويمكن للمؤسسات الجديدة أن تنتج منتجات قريبة الإحلال من منتجات الآخرين ، ومع ذلك فإنها لا تستطيع أن تنتج نفس المنتجات التى تنتجها المؤسسات الأخرى .

فى ظل هذه الفروض ، وأن كل منتج أو بائع يتصرف مستقلاً عن الآخرين واضعاً سياسة البيعىة على أساس تقديراته للطلب والتكاليف الخاصة بمنتجته ، وبحيث يقبل سياسات المؤسسات الأخرى كما هى . ويمكن القول من الناحية العملية قد تؤثر تصرفات المؤسسات الأخرى ، ولكن طالما أنه لا يتوقع رد فعل مباشر فسيكون له منحى طلب خاص به وله انحدار معين وبالتالي فإنه لن يكون لا نهائى المرونة كما هو الحال فى المنافسة الكاملة.

منحى الطلب فى ظروف المنافسة الاحتكارية :

تبين مما سبق أن الفرض فى المنافسة الاحتكارية أن المنتجات متماثلة وليست متجانسة وبناء على ذلك فإن منحى الطلب الذى يواجه كل بائع ليس لا نهائى المرونة ، ومرجع ذلك أن كل مستهلك مرتبط بمنتجات منتج معين ، وفى هذه الحالة فإن المنتج سوف يكون له سيطرة إلى حد ما على سوق منتجاته ، على أننا يجب أن نلاحظ أن مرونة الطلب فى هذه الحالة وإن كانت أقل من المرونة فى حالة المنافسة الكاملة إلا أنها أكبر من المرونة فى حالة الاحتكار المطلق ، لأن المنتج وإن كان محتكراً لنوع مميز من السلع إلا أنه واحد من عديد من المنتجين الذى ينتجون سلع بينها وبين سلعته درجة كبيرة من الإحلال ، فهو إذن محتكر من ناحية ومتنافس من ناحية أخرى ، ومن هنا كان تسمية هذه الحالة بالمنافسة الاحتكارية. وعندما يبدأ المنتج فى التميز فإنه يستطيع أن يرفع ثمن سلعته فوق مستوى الثمن القديم فى السوق بدون أن يخسر كل عملائه لأن بعضهم سيفضل منتجاته عن منتجات منافسية ويكون مستعداً لدفع الثمن الأعلى . كذلك فإن تخفيض الثمن لن يزيد كثيراً فى مبيعاته لأن المشتريين الآخرين سيكونون مرتبطين بمنتجات المؤسسات الأخرى . ومعنى هذا أن المؤسسة تستطيع عند كل ثمن معين أن تبيع فقط كمية محدودة من المنتجات ، أى أن التغير فى كلا الحالتين سيكون محدوداً .

ودرجة المرونة الحقيقية لهذا التغير يتوقف أولاً وقبل كل شئ على قوة التميز ، أى قوة ارتباط العملاء بأنواع معينة ، فإذا كان التفضيل قوياً ، فإن تغير الائتمان لن يغير كثيراً من مبيعات هذا المنتج ، وفى هذه الحالة يكون منحى الطلب قليل المرونة نسبياً ، أما إذا كانت التفضيلات ضعيفة فإن التغيرات التى سوف تحدث تكون كبيرة نسبياً .

ومعنى هذا أن تفضيل المشتري يلعب دوراً أساسياً فى تشكيل منحنى الطلب الذى يواجه المنتج فى ظروف المنافسة الاحتكارية .

فالتفضيل الضعيف معناه أن يفطن المشتري إلى أن هذه السلع جميعاً ما هى إلا سلعة واحدة ، وأن الاختلافات بينها ما هى إلا اختلافات ظاهرية ، وفى هذه الحالة فإن أى انخفاض فى الثمن ولو بمقدار ضئيل سوف يؤدى إلى اندفاع المشترين بحيث لا تستطيع المؤسسة أن تواجه الطلب المتزايد بدون أن ترتفع التكلفة المتوسطة ، فوق مستوى الثمن ، لأن زيادة الإنتاج وإن كانت تخفض من التكلفة المتوسطة فوق مستوى الثمن ، إلا أنها قد تصطدم بسرعة بالنقطة التى يقف فيها الهبوط عند نهايته ليبدأ بعد ذلك فى الصعود ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن رد فعل الآخرين سيكون سريعاً وعنيفاً مما يؤدى إلى أن يسود فى النهاية ثمن واحد يقبله كل البائعين .

والتفضيل القوي معناه أن يعتقد المشتري اعتقاداً جازماً أن سلعة منتج معين تختلف اختلافاً جوهرياً عن منتجات الآخرين . وفى هذه الحالة فإن كل منتج سوف يتمتع بسوق خاصة يرتبط به عملاؤه ولو لفترة زمنية ، حتى ولو رفع المنتج ثمن منتجاته عن باقى المنتجات الأخرى فى السوق ، مثال ذلك سياسات المرسيدس التى يفضلها بعض الناس بالرغم من ارتفاع ثمنها نسبياً .

أسباب الاختلاف فى المبيعات :

- يرجع الاختلاف بين منتجات مؤسسة وأخرى إلى عدة عوامل أهمها :
 - (١) قد يفضل البعض الشراء من منتج معين تفضيلاً منشؤه العادة أو سيكولوجية المشتري .
 - (٢) قد ينشأ الاختلاف من سياسة طرق البيع التى تتبعها المؤسسات حيال المستهلك ، من قبيل ذلك المقابلة السارة والترحيب به وتقديم التسهيلات اللازمة لتوصيل الطلبات للمنازل .
 - (٣) قد ينشأ الاختلاف نتيجة للموقع الممتاز أو لقرب المكان من ميدان رئيسى .
 - (٤) شهرة المؤسسات فى إنتاج أنواع معينة كالعطور والعلامة التجارية كالساعات .

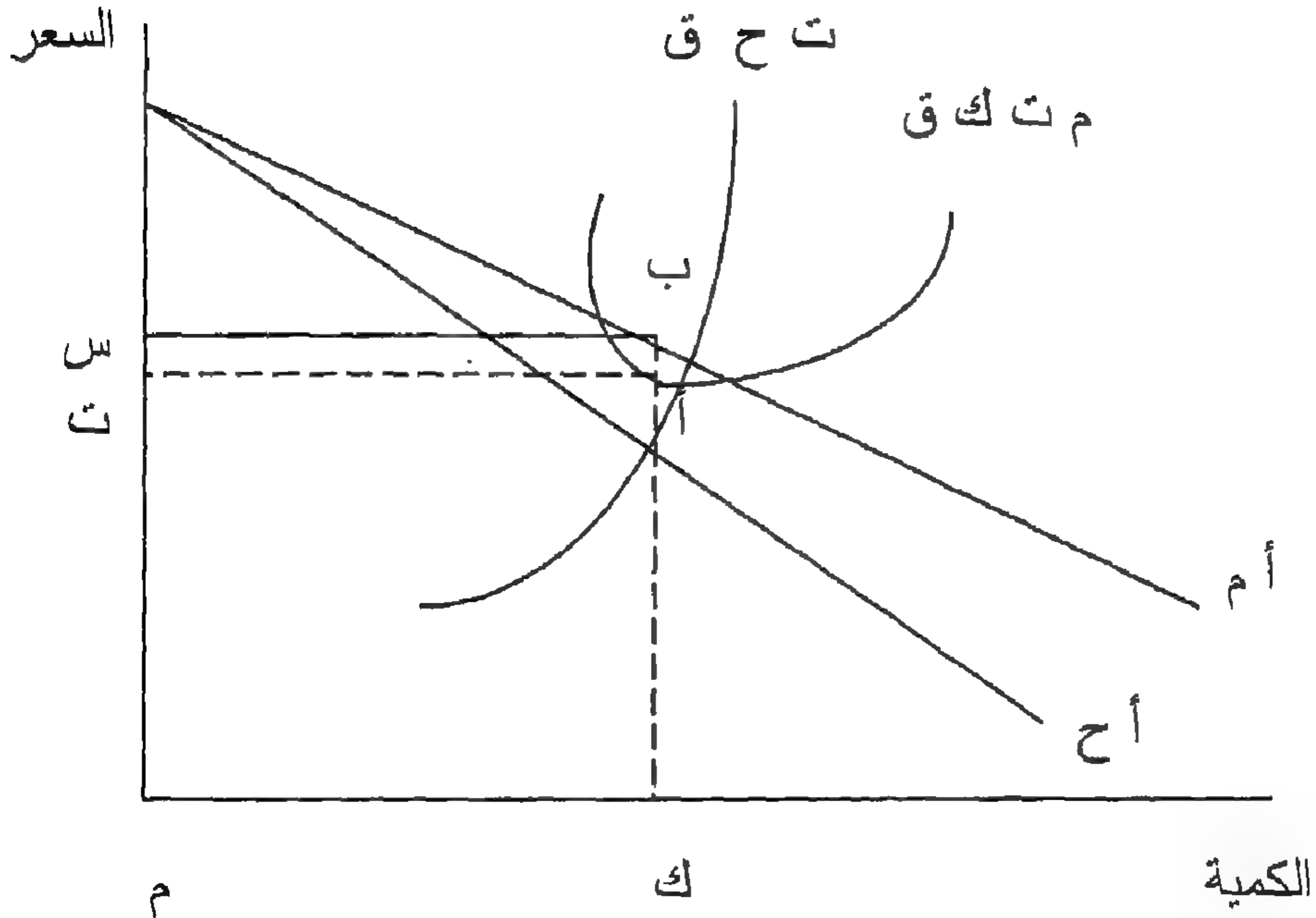
(٥) إدخال التعديلات الحديثة فى الشكل كالسيارة أو الشهرة فى الابتكار كمحال الأزياء الكبيرة .

(٦) أو قد يكون منشأ الاختلاف علاقات المستهلك الشخصية مع البائع .

تحديد الكمية المنتجة والتسعير فى ظل المنافسة الاحتكارية :

أولاً: فى الفترة القصيرة :

يتحدد الحجم الأمثل للإنتاج وفقاً للقاعدة العامة وهى عندما تتعادل التكاليف الحدية مع الإيراد الحدى فى الشكل رقم (٣٦) .



شكل رقم (٣٦)

فى هذا الشكل تحدد الحجم الأمثل (ك) عند نقطة التقاء التكاليف الحدية للفترة القصيرة مع الإيراد الحدى ويكون السعر (س) هو الذى يحقق أقصى ربح ممكن ويكون الربح مساوياً لمساحة المستطيل (أ ب س ت) . ونظراً لأن مرونة الطلب فى المنافسة الاحتكارية أكبر من حالتى الاحتكار واحتكار القلة ، فإن زيادة الثمن فوق التكاليف الحدية سيكون طفيفاً نسبياً بالمقارنة بالحالتين السابقتين، حيث أن زيادة السعر عن ت ح فى هذه الحالة ونتيجة كبر المرونة

نسبياً (ولوجود بدائل للسلعة) فإنه لو زاد السعر كثيراً عن (ت ح) فى المنشأة من المنشآت فإن ذلك سيؤدى إلى اتجاه المستهلكين لمنتجات منشأة أخرى بديلة، (وهذا لا يحدث فى الاحتكار). وتختلف الاثمان من مؤسسة لأخرى نظراً لاختلاف درجات تفضيل المستهلك، وبالتالي مرونة منحنيات الطلب ستكون مختلفة، فالمؤسسات التى تتمتع بروابط قوية مع العملاء تكون مرونة الطلب عليها منخفضة نسبياً لذا نجد أن ارتفاع الثمن سوف يكون مربحاً لها بينما تجد المؤسسة الناشئة أن من الأفضل لها أن تخفض الثمن، كما أن التكاليف لن تكون متشابهة بسبب اختلاف الحجم والطرق الفنية المتبعة والمهارة الإدارية.

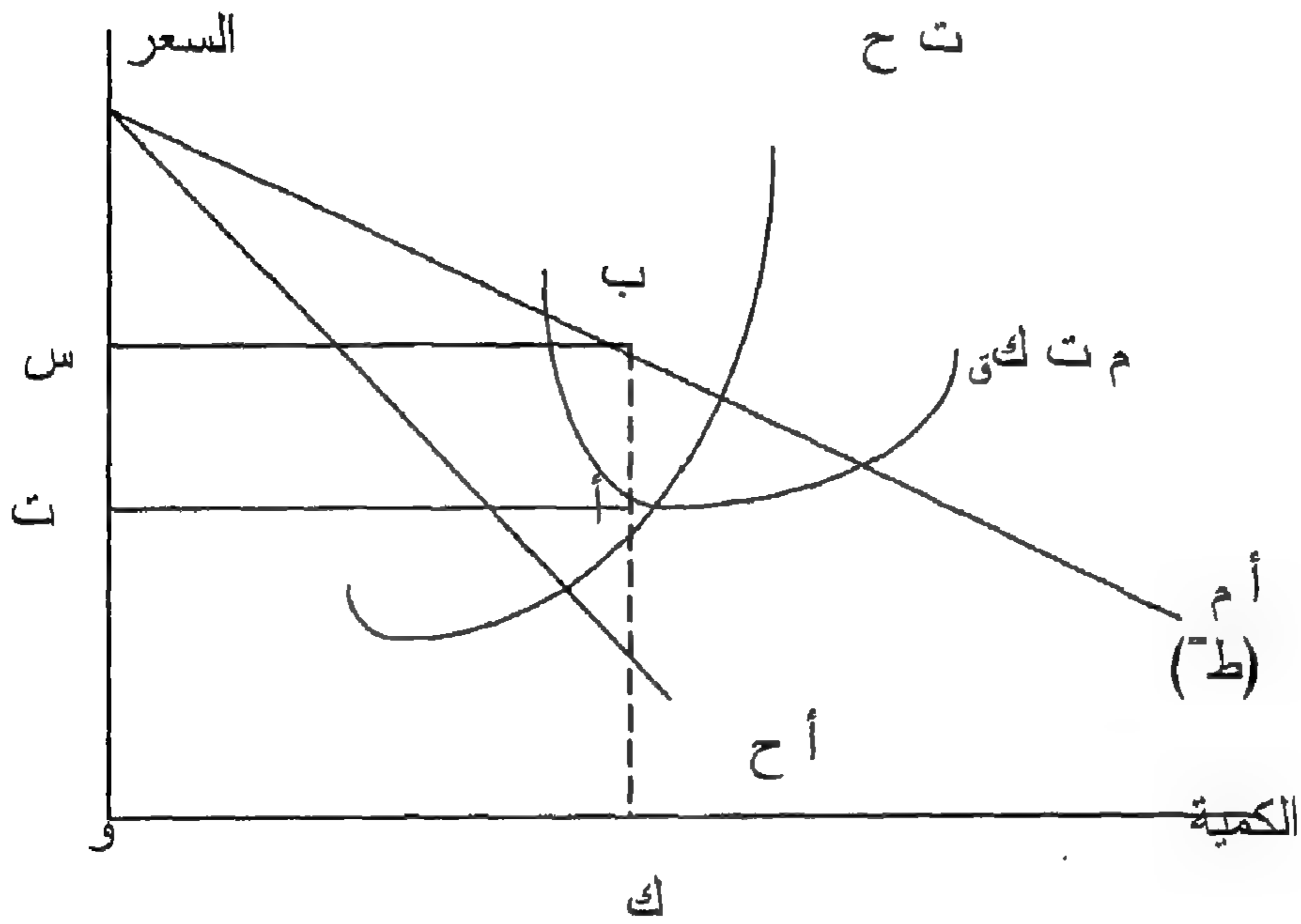
ثانياً : فى الفترة الطويلة :

شروط التوازن فى هذه الحالة لا تتغير عن شروط التوازن العام وهو تعادل الإيراد الحدى مع التكاليف الحدية، ولكن بمرور الزمن تميل عدد المؤسسات فى الصناعة إلى أن تتغير إذا كانت هناك حرية فى الدخول والخروج من السوق.

ومن أحسن الأمثلة على ذلك سرعة دخول وخروج محال البقالة والمطاعم الصغيرة. والشئ الوحيد الذى يقيد حرية الدخول هو وجود الشهرة التجارية لان الاحتياجات الرأسمالية فى ظروف المنافسة الاحتكارية أقل منها نسبياً فى ظروف الاحتكار.

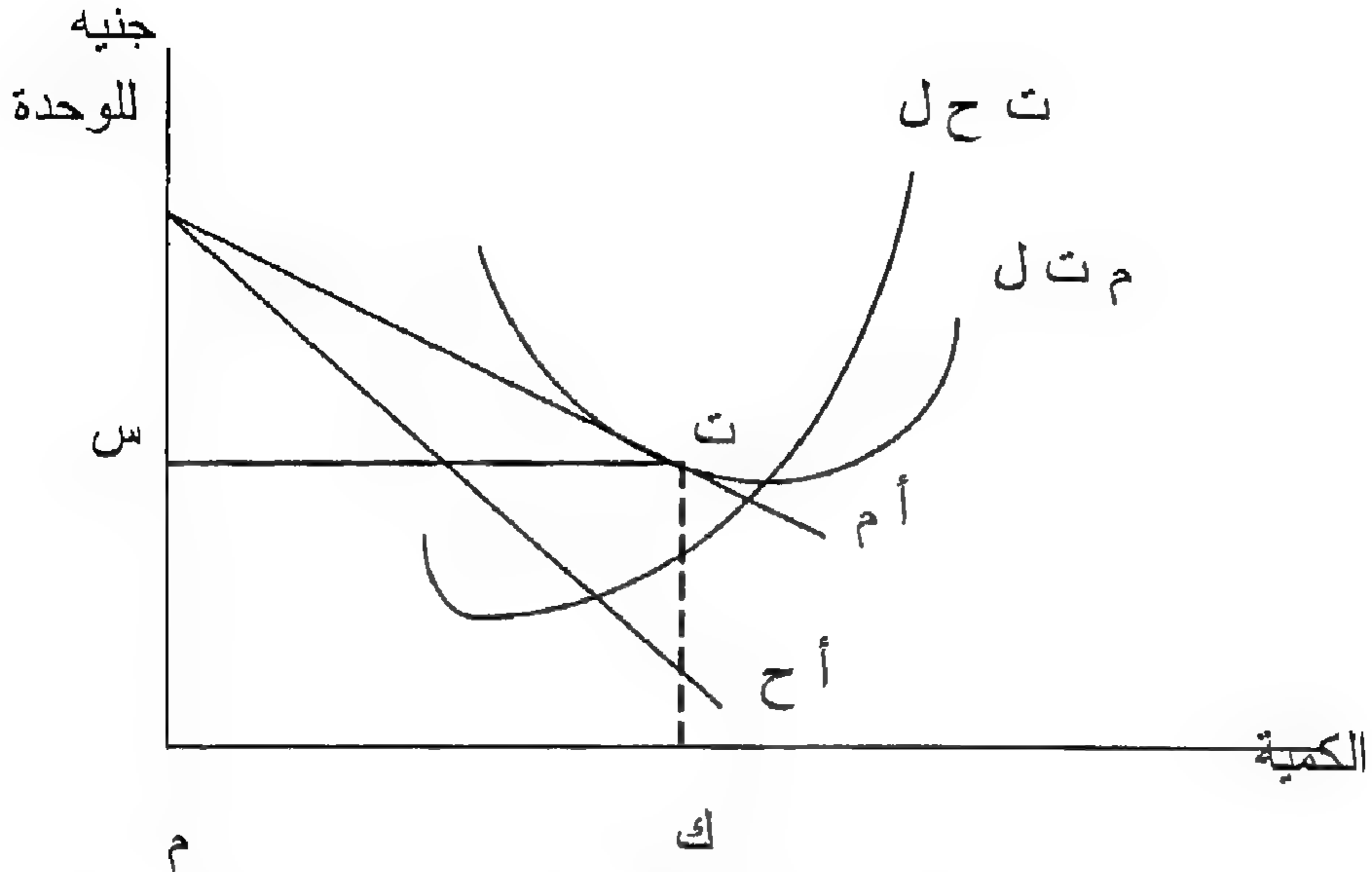
وعندما تدخل مؤسسات جديدة فى السوق، فإنها تحاول تخفيض الاثمان وحينئذ قد تضطر المؤسسات القديمة إلى تخفيض الاثمان إذا هبط حجم مبيعاتها بدرجة كبيرة، ولكن مما هو جدير بالذكر أن دخول مؤسسات جديدة لن يؤدى إلى تغير نسبى كبير فى حجم المبيعات، لان انخفاض الاثمان لن يؤدى إلى أكثر من إعادة توزيع المبيعات بين المؤسسات المختلفة، وسواء انخفضت الاثمان أو لم تنخفض، فإن الهبوط فى حجم مبيعات كل مؤسسة سوف يؤدى إلى تغيير نقطة التوازن، حيث تنتقل إلى نقطة أبعد من النقطة إلى تكون فيها التكاليف المتوسطة أقل مما يمكن وفى هذه الحالة تقل الأرباح الإضافية بسبب ارتفاع التكاليف المتوسطة.

وإذا زاد عدد المؤسسات زيادة كبيرة بحيث تختفى الأرباح الإضافية فإن هذا معناه أن الإيراد المتوسط أصبح يعادل التكاليف المتوسطة ، وفي هذه الحالة يكون الإيراد المتوسط مماساً لمنحنى التكاليف المتوسطة عند نقطة على امتداد حجم التوازن شكل رقم (٣٨) ، لأن الإيراد المتوسط لو كان يقطع منحني التكاليف المتوسطة في أي نقطة على المنحنى الأخير فإن هذا معناه إمكانية الحصول على أرباح إضافية ، أما إذا فشل في أن يمس منحني التكاليف المتوسطة فإن هذا يعنى أن المؤسسة تتعرض لخسائر .



شكل رقم (٣٧)

ففي الشكل رقم (٣٧) نجد أن حجم التوازن (و ك) وسعر التوازن (وس) ونلاحظ أن منحني الإيراد المتوسط يقطع منحني التكلفة المتوسطة للفترة القصيرة ولذلك نجد أن الثمن (وس) أعلى من التكلفة المتوسطة (وت) ، وفي هذه الحالة تحصل المؤسسة على أرباح إضافية تساوي مساحة المستطيل أ ب س ت ، ولكن بمجرد دخول مؤسسات جديدة في الفترة الطويلة فإن منحني الإيراد المتوسط لكل مؤسسة سوف يتحرك إلى أسفل حتى يمس منحني التكاليف المتوسطة شكل رقم (٣٨) ويصبح السعر (وس) مساوياً لمتوسط التكاليف (ك ت) وفي هذه الحالة يتساوى الإيراد الكلي مع التكاليف الكلية (وكلاهما يساوي مساحة المستطيل (و ك ت س) أي أن الأرباح الإضافية فيه ستختفي .



شكل رقم (٣٨) : التسعير والإنتاج (معظمة الربح) فى المدى الطويل

ضرورة التجديد والابتكار فى ظل المنافسة الاحتكارية :

تميل المؤسسات التى تعمل فى ظل النظام الرأسمالى إلى التجديد والابتكار بصفة مستمرة . وتفسير ذلك أن المؤسسات التى تدخل الصناعة أولاً تحقق أرباح غير عادية، ولكن هذه الأرباح غير العادية سرعان ما تجذب منتجين آخرين ، ويحدث إعادة توزيع لهذه الأرباح حتى تختفى تدريجياً . وبناء على ذلك فإن كل منتج وراء سعيه للحصول على هذه الأرباح يسارع فى استحداث منتجات جديدة ، أو أنواع مختلفة من المنتجات الموجودة لىبقى على الروابط بينه وبين عملائه . ويطلق على هذه الأرباح غير العادية التى يجنيها المنتج من وراء التجديد (بأرباح التجديد والابتكار) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المنافسة الاحتكارية تؤدى باستمرار إلى الإنتاج تحت ظروف التكلفة المتوسطة المتناقصة ، أى عندما تصل الصناعة التى تعمل فى ظل نظام المنافسة الاحتكارية إلى وضع التوازن فإن كل مؤسسة سوف تنتج حجماً من الإنتاج أقل من الحجم الذى عنده تكون التكلفة الكلية المتوسطة أقل ما يمكن . ومعنى ذلك أن كل مؤسسة تستطيع تخفيض التكلفة

المتوسطة الكلية بزيادة المنتج بالرغم من إنها تحقق أقصى ربح ممكن قبل أن تصل (م ت ك) إلى نهايتها الصغرى، بينما فى الحالة المنافسة الكاملة إذا كانت الصناعة فى حالة توازن ، فإن كل مؤسسة تنتج ذلك الحجم من الإنتاج الذى تكون عنده تكلفتها المتوسطة الكلية اقل ما يمكن . وتفسير ذلك أنه فى حالة المنافسة الكاملة ، تستطيع كل مؤسسة أن تزيد من حجم إنتاجها طالما إنها تستطيع بيعه بالثمن السائد (الثابت) فى السوق حيث أن الطلب لديها مرن ، إذن كل ما يمنع المؤسسة من زيادة حجم إنتاجها ، هو خوفها من ارتفاع التكلفة المتوسطة الكلية ، ولذلك فإنها تقوم بزيادة الإنتاج إلى ذلك الحد الذى تصل فيه التكلفة المتوسطة الكلية إلى أدنى نقطة ممكنة ثم تحجم عن زيادة الإنتاج أكثر من ذلك وإلا قلت من أرباحها . ولكن فى حالة المنافسة الاحتكارية فإن الأمر يكون غير ذلك ، لان المؤسسة محدودة فى مقدرتها على زيادة الكمية المنتجة ليس فقط لخوفها من زيادة التكلفة المتوسطة الكلية ، ولكن لخوفها أيضا من هبوط إيراداتها الكلى ، إذ لا يمكنها ان تزيد كمية المنتج دون أن يؤدى ذلك إلى تخفيض الثمن لان منحنى الطلب قليل المرونة .

فالمؤسسة إذن أمام أمرين :

- ١- إما أن تزيد من حجم الإنتاج فترفع بذلك التكلفة المتوسطة الكلية .
- ٢- أو تخفض ثمن منتجاتها .

وكلاهما سيؤثر حتما على إيراداتها الكلى . وبذلك تتوقف المؤسسة عند ذلك الحد من الإنتاج الذى تتعادل فيه التكلفة الحدية مع الإيراد الحدى حتى ولو كان منحنى التكلفة المتوسطة الكلية اخذاً فى الهبوط إذ بعد هذه الكمية، فإن تناقص السعر بسبب زيادة الكمية المنتجة سوف يكون بمقدار اكبر من التناقص فى متوسط التكاليف وهذا سوف يقضى على الفائدة المرجوة من هبوط التكلفة المتوسطة الكلية .

والنتائج التى يمكن ان تستخلص مما سبق أنه :

- ١- فى ظروف المنافسة الاحتكارية الأرباح ليست كبيرة ولكن عدد المؤسسات سيكون كبيراً .
- ٢- فى ظروف المنافسة الكاملة انخفاض الثمن أو ارتفاع التكلفة المتوسطة الكلية يؤدى إلى خروج المؤسسات الضعيفة التى تكون متوسط التكاليف

بها مرتفعة ، بينما تتوسع المؤسسات الباقية فى الصناعة فتزيد منتجاتها إلى الحد الذى تصبح فيه متوسط التكلفة الكلية أقل ما يمكن . بينما فى حالة المنافسة الاحتكارية ، فإن هذا يساعد المؤسسات الأقل كفاءة على أن تبقى فى الصناعة عن طريق تمكينها من الحصول على الأرباح العادية ، كما أنها تساعد المؤسسات العديدة الموجودة فى الصناعة على الحصول على أقصى ربح ممكن من كميات إنتاج لا تعتبر أحجامها مثلى ، لأنها تنتجها عند متوسطة تكلفة كلية أعلى من أدنى نقطة ممكنة على هذا المنحنى .

هذه النتائج فى الحقيقة يمكن اعتبارها مساوئ لنظام المنافسة الاحتكارية فهى تؤدى إلى :

١ - التبذير فى استخدام الموارد الاقتصادية حيث يمكن للمؤسسات الأقل كفاءة فى الاستمرار فى الإنتاج وهذا يعنى عدم استغلال الموارد بأقصى كفاءة ممكنة مما يعنى التبذير فى استخدامها .

٢ - وجود فائض غير مستغل فى الطاقة الإنتاجية .

المؤسسات عندما ترفع الأثمان تجذب منتجين جدد يحاولون إنتاج أصناف مشابهة لما تنتجه المؤسسة الأولى . ويترتب على ذلك تحول بعض العملاء إلى المنتج الجديد . أى أن الطلب الذى كان ينفرده المنتج الأول سيتوزع على عدد كبير من المؤسسات فيصبح كل منتج منتجاً لكمية ضئيلة لا تتناسب مع طاقته الإنتاجية ، أى أن كل منتج يتوقف عند إنتاج معين بينما لا يزال متوسط التكلفة الكلية اخذاً فى الهبوط ، كما أشرنا من قبل مما يفوت على المجتمع طاقة إنتاجية كان يمكن استغلالها لصالح المجتمع بتخفيض الثمن .

٣ - زيادة نفقات الدعاية والإعلان : فكل منتج فى ظل هذا النظام يسعى جاهداً بمختلف الطرق إلى إقناع المشتري أو إيهامه بأن الصنف الذى ينتجه يجمع من المزايا ما يفوق غيره من الأصناف .

ولكن هل معنى هذا أن الإعلان أسلوب ضار فى كل الأحوال ؟

هنا يتعين علينا أن نفرق بين نوعين من الإعلان :

أولاً : الإعلان الذى يحيط المشتريين علماً بخصائص السلعة الحقيقية لمساعدتهم على تفهم الموجود من السلع ، وهذا يكون إعلاماً

وبالتالى فإنه بلا شك يفيد المجتمع .

ثانياً : الإعلان الذى يرمى إلى الإيهام بقصد جذب عملاء المنتجين الآخرين ، هذا الإعلان قد يكون مضللاً فى بعض الأحيان لأنه يضيف على السلعة ما ليس فيها .

وجدير بالذكر أن النوع الثانى من الإعلان هو من أهم ما تتميز به المنافسة الاحتكارية إذ يختفى تماماً فى حالة المنافسة التامة حيث لا داعي لوجود ذلك لتجانس السلع ، ولا يوجد فى حالة الاحتكار المطلق نظراً لعدم وجود الدافع إليه اللهم إلا إذا كان المقصود به الإعلان عن سلعة جديدة ، أو التذكير به من وقت لآخر .

٤- ارتفاع الثمن ، وهذه النتيجة النهائية لكل ما سبق إذ أن المستهلك سيتحمل بكل الأعباء عندما يدفع الثمن المرتفع .

ثانياً : منافسة القلة :

فى منافسة القلة تضم الصناعة - لنتاج معين - عدداً قليلاً من المنتجين . والفرق بين المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة هى أنه فى الحالة الأولى كان كل منتج يتصرف فى سياسته البيعية مستقلاً عن المنتجين الآخرين ، بينما فى الثانية وبما أن هناك عدد قليل من المنتجين فإن كل منتج عندما يقرر سياسة بيعية معينة فإنه يضع فى الاعتبار ردود الأفعال التى سوف تصدر من جانب المنتجين الآخرين . فتقسيم السوق بين عدد قليل منهم سوف يترك لكل واحد منهم نصيباً كبيراً فى السوق ، وعلى ذلك فتصرف احدهم بالنسبة لكمية ما ينتجة أو الثمن الذى يحدده سوف يعكس أثره فوراً على عملاء الآخرين ، مما يضطر الآخرين إلى اتخاذ إجراء مضاد فوراً إذا ما أرادوا الاحتفاظ بعملائهم . لذلك فإن كمية التوازن وبالتالى سعر التوازن لاي منتج فى حالة منافسة القلة يتأثران بما يقرره المنتجون الآخرون .

وبناء على ذلك يمكن القول أنه فى ظل المنافسة الاحتكارية يعمل المنتج على إيجاد كمية التوازن التى يحقق عندها أكبر بح ممكن والثمن الذى يتعين عليه أن يبيع به على أساس متغيرين :

١- الطلب على السلعة الذى يواجهه .

٢- سلوك التكاليف فى مؤسسته .

أما فى حالة منافسة القلة فإن الأمر يقتضى معالجة ثلاث متغيرات لأنه
لن يستطيع تحديد كمية التوازن أو الثمن الذى يبيع به هذه الكمية إلا عند التعرف
على :

- ١- الطلب على السلعة الذى يواجهه .
- ٢- سلوك التكاليف فى مؤسسته .
- ٣- السياسات البيعية للآخرين ، أى ما الذى سيتخذه المنتجون الآخرون
بالنسبة للسياسة البيعية . ومعنى ذلك أنه لا بد من إدخال عنصر
جديد هو عنصر الحدس والتخمين بما سوف يفعله الآخرون لكل
خطوة سيقوم باتخاذها .

أى أنه فى حالة منافسة القلة لا يمكننا الحصول بسهولة على منحنى
طلب المنتج أو منحنى عرضه ، لأن منحنى عرض المنتج فى ظل هذا النظام
يعتمد اعتماداً كلياً على السياسات البيعية التى تتخذها المؤسسات الأخرى .

فالمؤسسة يمكنها أن تقوم بسياسة بيعية معينة فقط إذا ما كانت متأكدة من
أن المؤسسات الأخرى ستبقى على سياساتها دون تغير ، ولكنها لو رأت أن
سياساتها البيعية ستؤثر فى سياسة المؤسسات الأخرى ، برد فعل معاكس ، فإنها
ستحاول التنبؤ بما ستفعله المؤسسات الأخرى .

ولنضرب لذلك مثلاً ، فلو فرضنا أن شركة ما تنتج مياه غازية ، وإنها
أرادت أن تقوم بحملة عدوانية على المؤسسات القائمة فى نفس الصناعة وذلك
لكى تتوسع فى توزيع منتجاتها ولتغزوا أسواق المنتجين الآخرين فإن هذه
السياسة التوسعية من جانبها ستمتد أولاً وقبل كل شئ على ردود الفعل التى
سوف تتخذها المؤسسات الأخرى ، وذلك خشية أن تبتلع المؤسسة الأولى السوق
منهم ، وفى الفترة القصيرة التى تبدأ بها المؤسسة الأولى سياستها التوسعية سوف
تزيد من رقم مبيعاتها على حساب المؤسسات الأخرى ، ولكن عندما تقابل
المؤسسات الأخرى سياسة المؤسسة الأولى بالمثل فإن ذلك سيقضى على توسع
المؤسسة الأولى وينتهى الأمر فى غالب الأحيان بالاتفاق وإلا كانت النتيجة
خسارة كل المؤسسات القائمة نتيجة انخفاض الثمن وارتفاع نفقات الدعاية
والإعلان .

أنواع منافسة القلة :

أولاً : منافسة القلة المطلق :

وهى الحالة التى تقوم فيها المؤسسات القليلة الموجودة فى السوق إنتاج سلعة متجانسة ، فإذا قامت إحدى المؤسسات بتخفيض أثمانها فلا بد والحالة هذه أن تسارع المؤسسات الأخرى إلى تخفيض أثمانها بنفس القدر وإلا ابتلعت المؤسسة الأولى جميع العملاء .

وفى هذه الحالة كل منتج يعلم أنه إذا خفض ثمن منتجاته بأى قدر فإن ذلك سوف يتبعه فوراً تخفيض أثمان منتجات المؤسسات الأخرى بنفس القدر .

ثانياً : منافسة القلة غير التام :

فى هذه الحالة تقوم المؤسسات القليلة الموجودة فى الصناعة بإنتاج سلع يختلف بعضها عن البعض أى إنها تنتج سلع ليست متماثلة فإذا قامت المؤسسة بتخفيض أثمان منتجاتها فإن ذلك لن يمكنها من جذب جميع عملاء المؤسسات الآخرين من السوق .

وعلى ذلك فرد الفعل المتوقع إذن لن يكون سريعاً ، بل بطيئاً من جانب المؤسسات الأخرى ، ومن هنا لا تخاف المؤسسة التى تقوم بالمبادرة من رد فعل السريع ، بل ربما مضى وقت ليس بقصير قبل أن يتخذ الآخرون إجراء مضاداً بتخفيض أثمانهم تكون فيه المؤسسة الأولى قد حصلت على كثير من الأرباح .

تذكر أن

- المنافسة الكاملة صورة من صور السوق يتوافر فيها شروط معينة هي :
 - السلعة المباعة متجانسة .
 - عدد كبير من البائعين والمشتريين .
 - حرية انتقال الموارد من وإلى الصناعة .
 - عدم وجود قيود على التقلبات السعرية .
 - توافر المعلومات والأنباء السوقية .
- شرط تحقيق معظمة الربح في حالة المنافسة الكاملة (توازن المنتج) أن
$$ت ح = د ح = س$$
- الاحتكار الكامل حالة لسوق لا يوجد به سوى بائع وحيد لسلعة أو خدمة معينة .
- شرط معظمة الربح في الأسواق الاحتكارية أن $ت ح = د ح$
- يمكن السيطرة على الاحتكار ، إما بالتحديد الجبري لأسعار السلع المحتكرة، أو بإتباع سياسات ضريبية تساعد على السيطرة على الصناعات المحتكرة .
- المنافسة الاحتكارية هي حالة السوق الذي يوجد به عدد من المنتجين (البائعين) المستقلين عن بعضهم والمتميزين في السلعة أو الخدمة المنتجة ، وهناك حرية للدخول إلى أو الخروج من السوق الذين يعملون فيه .
- تتمثل مساوئ المنافسة الاحتكارية في :
 - أ - الإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية .
 - ب - فائض غير مستغل في الطاقة الإنتاجية .
 - ج - زيادة في تكلفة الدعاية والإعلان .

أسئلة على الباب الخامس

١- اذكر أهم الشروط الواجب توافرها لضمان بقاء سوق ما في صورة المنافسة الكاملة .

٢- ما هو الفرق بين الحجم الامثل للإنتاج والحجم الممعلم لربح المنتج ؟

٣- اشرح كيف يتمكن المحتكر من تعظيم ارباحه في سوق سلعة أو خدمة ينتجها .

٤- اشرح كيف يمكن باستخدام السياسة الضريبية السيطرة على الصناعات الاحتكارية .

٥- قارن بين شروط المنافسة الاحتكارية والمنافسة الكاملة للسوق .

٦- اشرح كيف يتم تسعير الانتجة النهائية في سوق المنافسة الاحتكارية في كل من المدى :

أ - القصير ب - الطويل

٧- ضع خطأ تحت الإجابة الصحيحة :

أ - في المنافسة الاحتكارية كلما زادت درجة تفضيل المستهلك للسلعة (زاد - قلت) مرونة الطلب .

ب - يقع منحنى الإيراد الحدى (أسفل - أعلى - منطبقاً على) منحنى الطلب في الأسواق الاحتكارية .

ج - يكون الدخل الكلى (خطأ مستقيماً من نقطة الأصل - مقعراً لأسفل) في حالة المنافسة الكاملة . وفي المدى الطويل (يمس - يكون أعلى) منحنى التكاليف الكلية .

٨- ناقش صحة أو خطأ العبارة التالية :

تكون سياسة الضريبة النوعية أفضل من سياسة الضريبة الثابتة للحد من الاحتكار ؟

الباب السادس

تسعير وتشغيل الموارد الاقتصادية الزراعية

الفصل الأول

تسعير وعمالة الموارد في ظل المنافسة الكاملة

بعد أن تناولنا كيف تتحدد أسعار النواتج النهائية في باب سابق ، ننتقل في هذا الباب إلى التركيز على أسعار الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية ، فأسعار الموارد الإنتاجية تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحديد مستويات تشغيل الموارد . كما أنه عن طريقها تتمنطق الموارد بين مختلف أوجه استعمالاتها بعيداً عن الأوجه الأقل أهمية ونحو الأوجه الاستعمالية الأكثر أهمية . ومن ناحية أخرى فإن الوحدات المنتجة تسترشد بأسعار الموارد في تحديد التوليفات الإنتاجية الأكثر كفاءة . وبالإضافة إلى هذا فإن أسعار الموارد تهم كل فرد في المجتمع ما دام مالكا من ملاك موارد فهي تساعد على تحديد دخلة ومقدار نصيبة من الناتج القومى .

وسنقوم في هذا الباب باستنباط الأسس والمبادئ التى يتم بمقتضاها تحديد أسعار الموارد ومستويات تشغيلها فى ظل المنافسة الكاملة سواء فى أسواق النواتج النهائية أو أسواق الموارد الإنتاجية .

تسعير وعمالة مورد انتاجى وحيد :

يمكن استخدام نظريتي العرض والطلب فى تحليل كيفية تحديد سعر ومستوى عمالة مورد انتاجى معين . ويلزم لذلك اشتقاق منحنى الطلب الفردى ودالة طلب السوق ، وكذا منحنى عرض السوق للمورد الانتاجى موضع الاعتبار . وباستخدام هذه الدوال يمكن بالتالى تحديد سعر السوق ومستوى عمالة الوحدة المنتجة للمورد الانتاجى وكذا مستوى عمالة السوق لذلك المورد .

دالة طلب الوحدة المنتجة :

تبين دالة الطلب لإحدى الوحدات المنتجة لمورد انتاجى معين مختلف الكميات التى تشتريها تلك الوحدة من ذلك المورد الانتاجى باختلاف أسعاره ، وذلك بفرض بقاء الكميات التى تستخدمها الوحدة المنتجة من العناصر الإنتاجية الأخرى دون ما تغيير . ومن البديهي أن تحاول الوحدة المنتجة معظمة أرباحها نتيجة لاستخدام أى من مواردها الإنتاجية ، وبعبارة أخرى ستزداد أرباح الوحدة المنتجة إذا ما ترتب على تشغيل عدد اكبر من وحدات المورد الانتاجى (أ) لكل وحدة زمنية أن يضيف تشغيل تلك الوحدات إلى اجمالى دخل الوحدة المنتجة أكثر مما يضيف إلى اجمالى تكاليفها . وبالعكس تتناقص أرباح الوحدة المنتجة إذا ما ترتب على تشغيل كمية اكبر من المورد الإنتاج (أ) أن أضافت تلك الوحدات إلى تكاليف الإنتاج أكثر مما تضيف إلى اجمالى دخل الوحدة المنتجة . ويطلق على مقدار الزيادة النقدية فى اجمالى دخل الوحدة المنتجة والمترتب على توظيف وحدات إضافية من الموارد (أ) لكل وحدة زمنية تعبير "قيمة الناتج الحدى" للموارد (أ) أو (ق ن ح أ) ويجرى احتسابها عن طريق ضرب الناتج الحدى الفيزيقي للمورد فى سعر السلعة التى يتبين لهذا المورد . والناتج الحدى الفيزيقي للمورد (أ) أى (ن ح ف أ) هو الزيادة الفيزيكية فى الكمية المنتجة نتيجة لتوظيف وحدة إضافية من المورد الانتاجى (أ) لكل وحدة زمنية والتى يمكن بيعها فى سوق الناتج النهائى بالسعر (س هـ) . وعلى ذلك فقيمة الناتج الحدى للمورد (أ) أى (ق ن ح أ) أن هو إلا الناتج الحدى الفيزيقي لذلك المورد مقيماً بسعر السلعة النهائية (هـ) أى (س هـ) . وفى الجدول رقم (٦) تبين أرقام العمود (٢) الناتج الحدى الفيزيقي للمورد (أ) عندما تستخدم كميات مختلفة منه فى الإنتاج مع بقاء الكميات المستخدمة من العناصر الأخرى على حالها دون تغيير . هذا ولقد افترض أن الإنتاج يتم فى المرحلة الثانية من الإنتاج على اعتبار إنها أفضل مرحلة من الوجهة الاقتصادية .

ويتبين من الجدول التالى أن قيمة الناتج الحدى للمورد (أ) تأخذ فى التناقص كلما ازدادت الكميات المستخدمة من المورد (أ) لكل وحدة زمنية ، وما ذلك إلا انعكاساً لقانون تناقص الغلة . وفى المرحلة الثانية يتناقص الناتج الحدى الفيزيقي للمورد (أ) باستخدام كميات اكبر من ذلك المورد الانتاجى ، مما يستتبعه تناقص قيمة الناتج الحدى بالرغم من ثبات سعر الناتج النهائى (هـ) . وفى ظل التنافس الكامل يترتب على تشغيل وحدة إضافية من المورد (أ) ازدياد اجمالى تكاليف الوحدة المنتجة بقدر يوازى

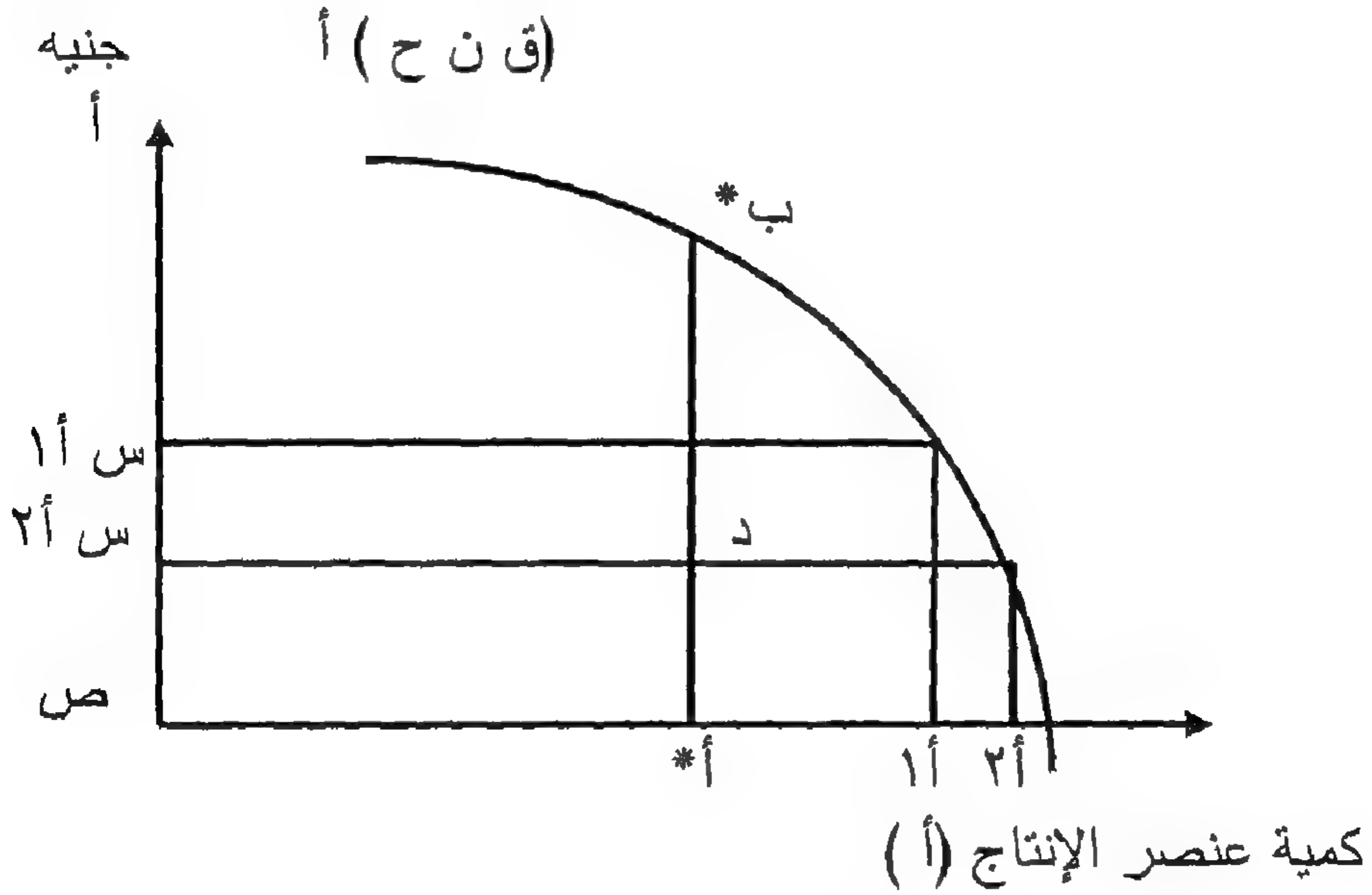
جدول رقم (٦) : الناتج الحدى الفيزيقي وقيمة الناتج الحدى للمورد (أ)

(١) الكمية المستخدمة من (أ)	(٢) الإنتاج الحدى الفيزيقي (ن ح ف أ)	(٣) سعر السلعة المنتجة (س هـ)	(٤) قيمة الناتج الحدى (ق ن ح أ)	(٥) سعر المورد (أ) (س أ)
٤	٧	٢ جنيه	١٤ جنيه	٤ جنيه
٥	٦	٢	١٢	٤
٦	٥	٢	١٠	٤
٧	٤	٢	٨	٤
٨	٣	٢	٦	٤
٩	٢	٢	٤	٤
١٠	صفر	٢	صفر	٤

سعر ذلك المورد أى (س أ) ، فمثلاً إذا ما كان (س أ) أربعة جنيهات فإن تشغيل وحدة إضافية من العنصر (أ) يؤدي إلى ازدياد تكاليف الوحدة المنتجة بما مقدارة أربعة جنيهات ، كما هو ظاهر من العمود (٥) بنفس الجدول . أما مستوى عمالة (أ) المعظم لأرباح الوحدة المنتجة فهو ذلك المستوى الذى يتحقق معه تساوى كلا من (س أ) ، (ق ن ح أ) فكما هو واضح بالجدول ، فإن تشغيل الوحدة الرابعة من المورد (أ) لكل وحدة زمنية تضيف ١٤ جنيهه لاجمالى دخل الوحدة المنتجة بينما تضيف ٤ جنيهات فقط لاجمالى التكاليف، وكذلك الحال بالنسبة للوحدة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة ، حيث يضيف تشغيل تلك الوحدات أكثر إلى اجمالى الدخل عما يضيف إلى اجمالى التكاليف . أما تشغيل الوحدة التاسعة فيضيف إلى اجمالى التكاليف مثل ما يضيف إلى اجمالى الدخل . هذا بينما يضيف تشغيل الوحدة العاشرة إلى اجمالى التكاليف أكثر مما يضيف إلى اجمالى الدخل ، وعليه فإذا ما كان (س أ) هو أربعة جنيهات فإن الأرباح ستبلغ قيمتها العظمى بالنسبة للمورد (أ) عند مستوى تشغيل يبلغ تسع وحدات . وهذا المبدأ يمكن صياغته فيما يلى .

$$(ق ن ح أ) = (ن ح ف) أ \times س هـ = س أ$$

ويمثل عمود قيم الناتج الحدى للمورد (أ) منحنى طلب الوحدة المنتجة للمورد الانتاجي (أ) ، حيث يبين ذلك الجدول مختلف المقادير التي تشتريها الوحدة المنتجة عند مختلف أسعار المورد (أ) بفرض ثبات الكميات المستخدمة من الموارد الإنتاجية الأخرى على حالها . وبتوقيع هذه الأرقام بيانياً نحصل على دالة طلب الوحدة المنتجة للمورد (أ) كما يبدو ذلك فى الشكل رقم (٣٩) .



شكل رقم (٣٩)

فإن إذا كان سعر المورد هو (س أ٢) فإن الوحدة المنتجة تمعظم أرباحها بتشغيلها للكمية (أ٢) ، أما إذا استخدمت الوحدة الإنتاجية القدر (أ) مثلاً فإن الوحدة ستضيف إلى اجمالى الدخل القدر (أ ب) فى حين إنها لن تضيف إلى التكاليف الإجمالية إلا القدر (أ د) . وبعبارة أخرى فالكميات الإضافية من (أ) حتى المستوى (أ٢) ستضيف إلى اجمالى الدخل أكثر مما تضيف إلى اجمالى التكاليف .. أما إذا كان سعر المورد (أ) هو (س أ١) فإن الوحدة المنتجة ستمعظم أرباحها بتشغيل القدر (أ١) من المورد الانتاجي (أ) .

دالة طلب السوق :

يمكن استتباط منحني طلب السوق للمورد الانتاجي (أ) بالجمع الجبرى لدوال الطلب الفردية لكافة الوحدات المنتجة والمستخدمه لذلك المورد أفقياً، غير أن هذا السبيل لا يكون صحيحاً إلا إذا توافرت شروط معينة . فالكميات المستخدمة من المورد فى مختلف الصناعات المعينة يلزم أن تكون ضئيلة حتى لا يترتب على زيادة استخدام الموارد زيادة فى الانتجة النهائية تكفى لتغيير أسعار تلك المنتجات النهائية ، أما إذا ترتب على ازدياد الكمية المستخدمة من المورد (أ) ازدياد الكميات المنتجة من السلع النهائية لدرجة تكفى لتخفيض أسعارها فإن الكل لا يعدو أن يكون مجموع الأجزاء . إلا أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن منحني الطلب الفردى الذى يواجه الوحدات المنتجة ما هو إلا منحنى قيمة ناتجها الحدى للمورد موضع الاعتبار حيث أنه يستحيل على أى من الوحدات المنتجة بمفردها أن تقلل من سعر السلعة النهائية بزيادة عمالتها للمورد (أ) وما يترتب عليه من زيادة إنتاجها للسلعة النهائية ، غير أنه إذا ما أقدمت كل الوحدات المنتجة لإحدى الصناعات على زيادة الكميات التى توظفها من المورد (أ) فإنه من المنطقى أن يزداد اجمالى إنتاج الصناعة مما يؤدى عادة إلى تناقص سعر السلعة النهائية ، مما يستتبع انتقال منحنى (ق ن ح أ) لاي من الوحدات المنتجة إلى أسفل . وإذا ما كان الأمر كذلك فإن الجمع الأفقى لدوال الطلب الفردية يصبح مستحيلاً حيث أن هذه الدوال تتغير وفقاً لاي تغيير فى مستوى عمالة المورد وأسعار الانتجة النهائية .

هذا ويمكن اشتقاق منحنى طلب السوق للمورد (أ) بطريقة أخرى . لنفرض أنه لكل مستوى سعرى ممكن للمورد (أ) يمكننا أن نجمع الكميات التى يمكن للوحدات المنتجة كلها أن توظفها . فإذا ما انخفض سعر (أ) فإن كل الوحدات المنتجة المستخدمة للمورد (أ) سترغب فى زيادة الكميات التى توظفها من ذلك المورد . إلا أن ازدياد الناتج النهائى لأية صناعة يستتبع تناقص سعر ذلك الناتج النهائى مما يترتب عليه انتقال منحنيات (ق ن ح أ) لوحدات الصناعة المنتجة إلى أسفل ، ومن ناحية أخرى فإن هذا الانتقال سيحد بالتالى من رغبة الوحدات المنتجة على توظيفها للمورد (أ) ، غير أن الكميات التى ستستخدمها أى من الوحدات الإنتاجية ستحدد وفقاً للظروف الجديدة . وبجمع هذه الكميات عند السعر الجديد (الأقل) للمورد (أ) نحصل على نقطة جديدة على منحنى طلب السوق للمورد (أ) . وبالمثل يمكن تحديد مزيد من النقاط عند

مستويات سعرية مختلفة للمورد (أ) وبذلك يمكننا من اشتقاق طلب السوق للمورد (أ) .

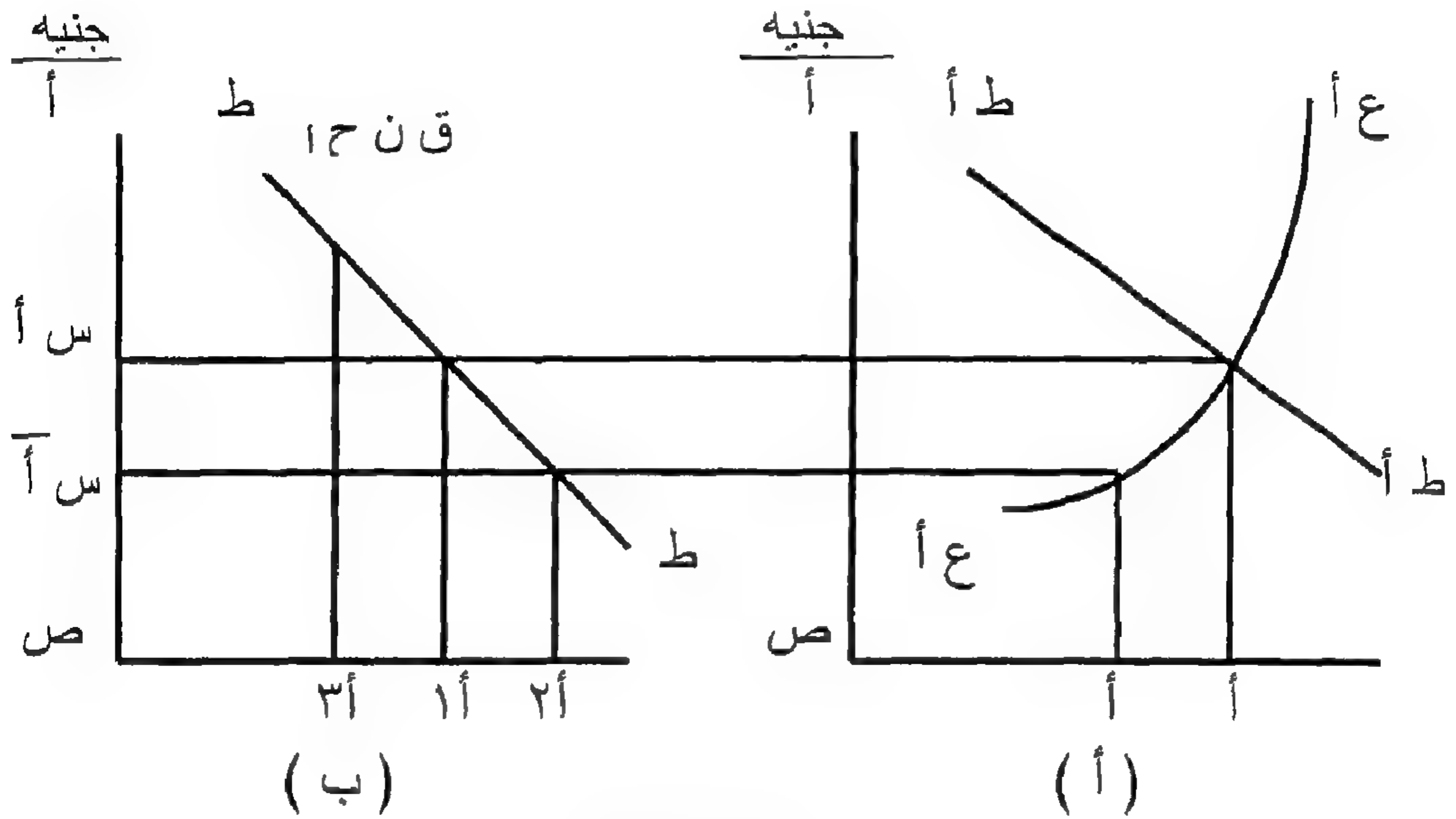
دالة عرض السوق :

يعبر عن دالة عرض السوق للمورد (أ) بأنه مختلف الكميات من المورد التي يقوم مالكوها بعرضها في السوق عند مختلف المستويات السعرية لكل وحدة زمنية . وفي العادة يكون ذلك المنحنى صاعداً إلى أعلا مائلاً إلى اليمين مبيناً أنه عند مستويات سعرية أعلا ستعرض كميات اكبر من المورد موضع الاعتبار . ومن الطبيعي أن تختلف أشكال منحنيات العرض ومرونتها باختلاف الموارد ففي بعض الأحيان يكون منحنى العرض صاعداً إلى أعلا بميل إلى اليمين يختلف من مورد إلى آخر ، كما قد يكون منحنى العرض رأسياً تماماً مبيناً أن الكمية المعروضة من المورد ثابتة بغض النظر عن السعر ، وفي أحوال أخرى قد يكون المنحنى صاعداً إلى أعلا يميل إلى اليمين ثم يعود فيلتوى على نفسه راجعاً إلى الخلف عند المستويات السعرية المرتفعة .

تسعير الموارد ومستوى العمالة :

يتحدد سعر السوق ومستوى عمالة مورد ما وفقاً لدالتي طلبه وعرضه . وبعبارة أخرى فإن سعر توازن المورد المذكور سيكون ذلك الذي يتحقق معه تساوى الكمية التي يرغب المشترون في شرائها من ذلك المورد لكل وحدة زمنية مع الكمية التي يرغب البائعون في بيعها . وفي الشكل رقم (٤٠ أ) يمثّل (ط أ ط أ) ، (ع أ ع أ) دالتي الطلب والعرض السوقيتين للمورد (أ) على التوالي . ويبدو واضحاً من الشكل أن سعر التوازن للمورد (أ) سيتحدد عند (س أ) . إذا أنه عند مستويات سعرية أعلا سيرغب البائعون في بيع كميات من المورد اكبر من تلك التي يرغب المشترون في شرائها مما يترتب عليه ذيوع البطالة بين وحدات المورد المذكور مما يؤدي بالعارضين إلى تخفيض أسعارها لتحقيق العمالة الكاملة لما تحت أيديهم من موارد مما يدفع بالسعر إلى مستوى التوازن (س أ) . وبالعكس فعند مستويات سعرية اقل من (س أ) سيعانى السوق عجزاً يضطر معه المشترون إلى منافسة بعضهم البعض دافعين السعر إلى أعلا حتى مستوى التوازن .

أما بالنسبة إلى إحدى الوحدات المنتجة التي تشتري المورد (أ) في ظل التنافس الكامل فإنه بإمكان هذه الوحدة أن تشتري ما تشاء من المورد المذكور عند السعر (س أ) . ولما كان من الصعب على الوحدة المنتجة تحت ظروف المنافسة الكاملة ، أن تؤثر على سعر السوق فإن منحنى عرض المورد الذى يواجهها سيكون أفقياً عند مستوى سعر التوازن كما هو مبين بالشكل رقم (٤٠ ب) . وبالتقاء (س أ) ، (ق ن ح أ) .



شكل رقم (٤٠)

للوحدة المنتجة يتحدد مستوى عمالة الوحدة المنتجة للمورد (أ) عند الكمية (أ) ذلك لأن الوحدة المنتجة ستوظف المورد حتى يتساوى كل من قيمة ناتجة الحدى مع سعر ذلك المورد . أما مستوى تشغيل المورد بالسوق فهو ذلك الذى يتحدد وفقاً لداخلي عرض وطلب السوق عند المستوى (أ) وما هذه الكمية - من ناحية أخرى - إلا مجموع الكميات التى تقوم الوحدات المنتجة والمستخدم للمورد (أ) بتحميلها فى الإنتاج . لنفرض الآن إن المورد (أ) قد سعر عند المستوى (س أ) ، فعند ذلك المستوى السعري ترغب الوحدة المنتجة فى تشغيل القدر (أ) من المورد المذكور حتى تمعظم أرباحها من تعميل ذلك المورد . غير أن الكمية التى ستعرض فى السوق عند هذا السعر هى (أ) وهى لا تكفى حاجة كل الوحدات المنتجة التى تستخدم المورد (أ) وفى الحقيقة فإن الكثير - بل يمكن القول أن كل الوحدات المنتجة - ستحصل على قدر أقل بكثير من (أ)

وليكن مثلاً (٣أ) . غير أن قيمة الناتج الحدى فى هذه الحالة ستكون اكبر بكثير من سعر المورد مما تلجأ معه الوحدات المنتجة إلى عرض سعر أعلا للمورد (أ) بغية الحصول على ما تشاء منه مما يؤدي بالسعر إلى الارتفاع حتى المستوى (س أ) .

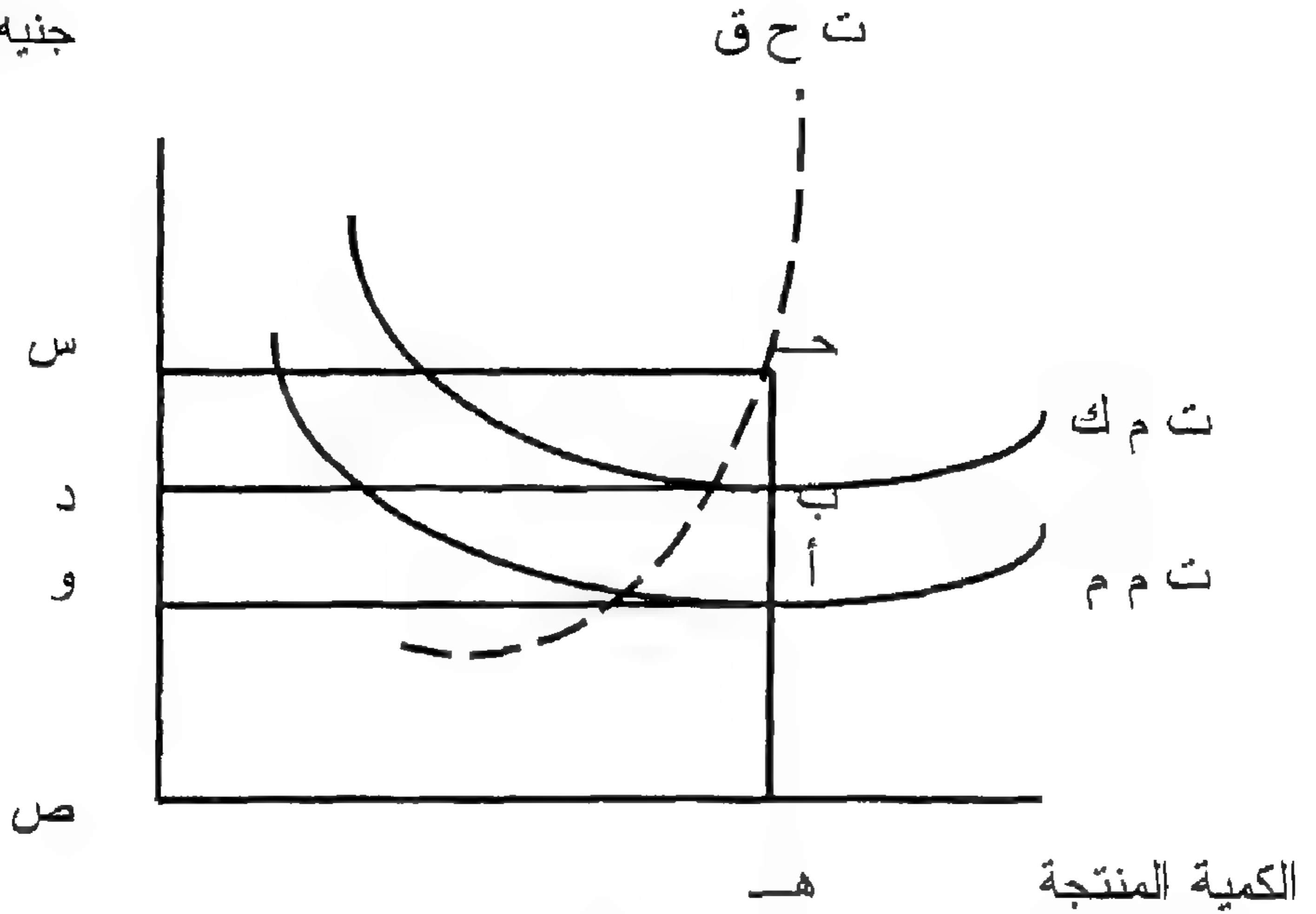
الريع الاقتصادى :

لا يكون انتقال الموارد كاملاً فى المدى القصير حتى فى ظل التنافس الكامل وما ذلك إلا لقصر الفترة الزمنية بدرجة لا تسمح للوحدات المنتجة فى الانسحاب أو الدخول إلى الصناعة موضع الاعتبار . وما الموارد الثابتة فى المدى القصير إلا تلك التى تشكل السعة الإنتاجية للوحدة المنتجة وكلما طال أمد الفترة الزمنية كلما قلت الموارد التى يمكن اعتبارها ثابتة حتى نصل إلى المدى الطويل الذى تكون فيه كافة الموارد متغيرة . وبما أن مقدرة الموارد الثابتة على الانتقال تنعدم فى المدى القصير فإن ما تحققه تلك الموارد من عائد فى ذلك المدى سيكون عبارة عن ما يتبقى من اجمالى الدخل بعد أن تتسلم الموارد المتغيرة ما يكفى لضمان بقاؤها مستخدمة فى الوحدة المنتجة موضع الاعتبار . ويطلق على هذا العائد المتبقى والذى تحققه الموارد الثابتة فى المدى القصير تعبير " الريع الاقتصادى " وفى الشكل رقم (٤١) قد جرى تمثيل حالة وحدة منتجة فى ظل التنافس الكامل فى المدى القصير . فإذا ما كان (س) هو مستوى سعر السوق فإن الكمية الممعدمة لأرباح الوحدة المنتجة ستكون (هـ) ، أما تكاليف الموارد المتغيرة (ت.م.م) فسيكون هو القدر (أ هـ ص و) . أما نصيب الموارد الثابتة فسيكون المتبقى بعد ذلك من اجمالى دخل الوحدة المنتجة والبالغ (ح س ص هـ) أو القدر (ح س و أ) . كما هو مبين بالشكل فكلما قل سعر السلعة (هـ) كلما تناقص الريع وبالعكس كلما ازداد سعر السلعة (هـ) كلما ازداد الريع الاقتصادى .

ولمناقشة طبيعة الريع وما هيته سنفرض إننا جمعنا الموارد الثابتة سوياً وأطلقنا عليها " الاستثمار " فى الوحدة المنتجة . وفى هذه الحال فإن الريع إن هو إلا العائد على هذا الاستثمار . غير أن هذا الاستثمار لو وجه إلى صناعة أخرى فى الاقتصاد القومى لما حقق أكثر من القدر (د ب أ و) وهو التكاليف الثابتة للوحدة المنتجة وعلى ذلك فإن الباقي أى القدر (ح س د ب) إن هو إلا أرباحاً صافية . والريع الاقتصادى أى القدر (ح س و أ) قد يكون مساوياً أو

أكبر من أقل التكاليف الثابتة للوحدة المنتجة ، فإذا ما كان الربح الاقتصادي أكبر من التكاليف الثابتة للوحدة المنتجة كانت هناك أرباحاً صافية ، أما إذا كان الربح الاقتصادي مساوياً للتكاليف الثابتة فإن الأرباح الصافية تكون صفراً .

جنيه/الوحدة

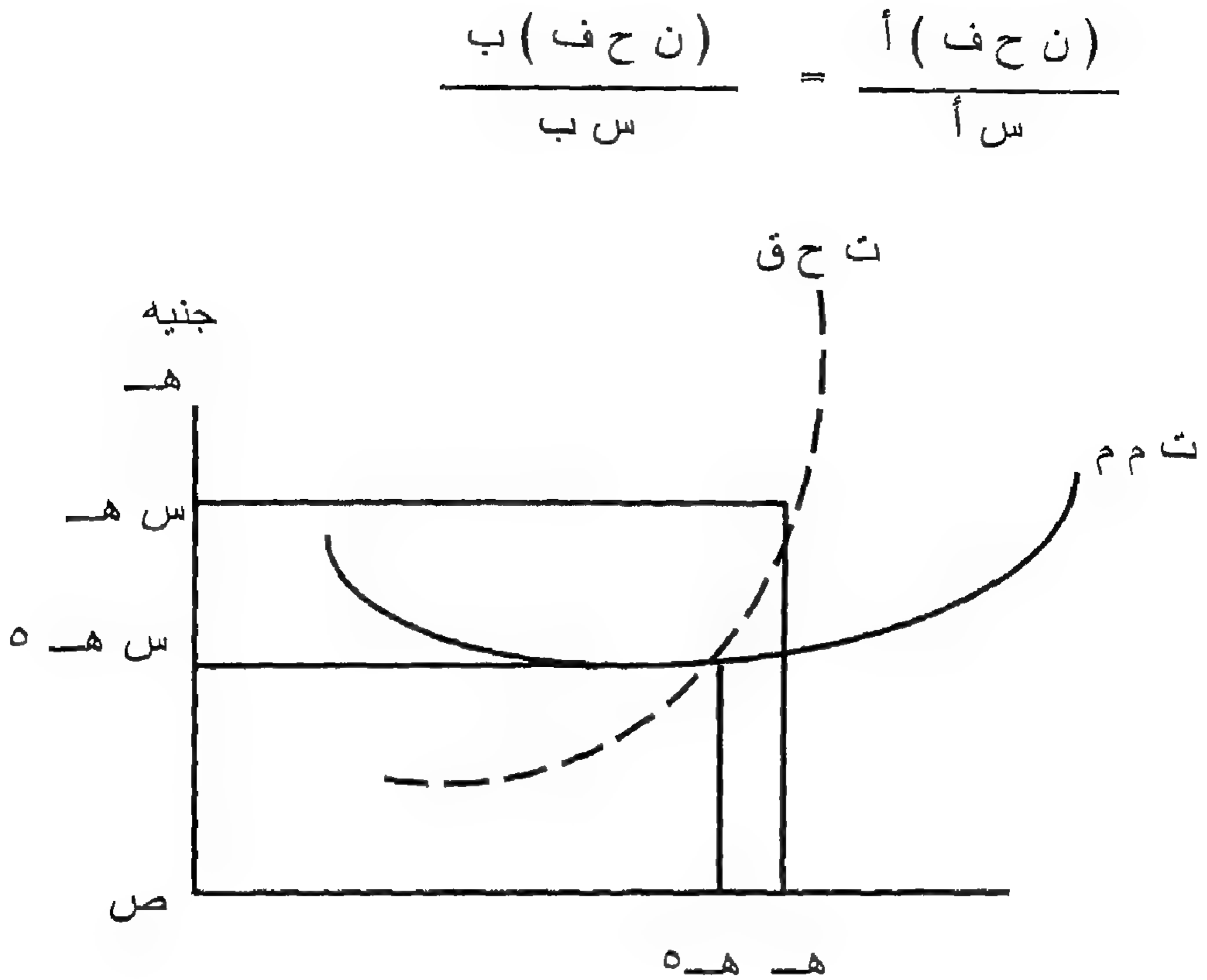


الشكل رقم (٤١)

تسعير وتشغيل عدد من الموارد الإنتاجية :

سبق أن تناولنا بالمناقشة توليفات الموارد الأقل تكلفة وتبين لنا أنه لتحقيق ذلك يلزم خلط الموارد معاً بحيث يتساوى ما قيمته جنيه من الناتج الحدى الفيزيقي لأحد الموارد مع ما قيمته جنيه من الناتج الحدى الفيزيقي لاي من الموارد الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية . إلا أن اختيار التوليفة الأقل تكلفة لا يعنى بالضرورة أن الكمية المنتجة هي تلك التي تمعظم أرباح الوحدة الإنتاجية . ففي الشكل رقم (٤٢) مثلاً لنفرض أن (ت م م) ، (ت ح ق) تمثل دالتي متوسط التكاليف المتغيرة والتكاليف الحدية قصيرة الأمد إذا ما استخدمت الموارد الإنتاجية اللازمة لإنتاج السلعة (هـ) في التوليفة الأقل تكلفة على الترتيب والتي يتحقق معها المبدأ التالي :

$$\frac{\text{الناتج الحدى الفيزيقي للمورد أ}}{\text{سعر المورد أ}} = \frac{\text{الناتج الحدى الفيزيقي للمورد ب}}{\text{سعر المورد ب}}$$



الشكل رقم (٤٢)

إذا ما كان هناك موردين (أ) ، (ب) يلزمان لإنتاج السلعة (هـ) ، وفي هذه الحالة يمكن للوحدة المنتجة أن تنتج القدر (هـ هـ) باستخدام أقل التوليفات تكلفة ، غير أن بإنتاج القدر (هـ هـ) فلن تكون الوحدة الإنتاجية ممعظمة لأرباحها ذلك لأن الحجم الانتاجي الممعظم للأرباح هو ذلك الذي يتحقق معه تساوى سعر السلعة المنتجة (هـ) والتكاليف الحدية (ت ح ق) أى القدر (هـ) . وبعبارة أخرى فاستخدام الوحدة المنتجة لأقل التوليفات تكلفة لا يضمن فى حد ذاته إنتاج القدر من السلعة الممعظم للأرباح .

ومن ناحية أخرى فإن استخدام الوحدة المنتجة لوحدة من المورد (أ) سيزيد تكاليف الإنتاج بالقدر (س أ) فى حين أنه سيزيد القدر الناتج من السلعة (هـ) بما يوازى (ن ح ف) أ ، بعبارة أخرى فالقدر (س أ) / (ن ح ف) أ ، إن هو إلا زيادة فى تكاليف الإنتاج الكلية نتيجة لزيادة القدر المنتج من السلعة (هـ)

بوحدة واحدة . وهذا يتفق تماماً وتعريفنا للتكاليف الحدية للسلعة (هـ) . وعليه فإن (" ت ح " هـ) لا يبدو أن تساوى (س أ / " ن ح ف " أ) ، وبالمثل فإن (" ت ح " هـ) لا بد وأن تساوى (س ب / " ن ح ف " ب) حيث أن (س أ / " ن ح ف " أ = (س ب / " ن ح ف " ب) إذا كانت الوحدة الإنتاجية تستخدم أقل التوليفات تكلفة من الموردين (أ) ، (ب) . وهذا يمكن صياغته فى التالى :

$$\frac{1}{(ت ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

$$\text{أو} \quad (ت ح) هـ = \frac{س أ}{(ن ح ف) أ} = \frac{س ب}{(ن ح ف) ب}$$

وبالنظر إلى الشكل رقم (٤٢) يتبين أن عند الحجم الانتاجى (هـ) تستخدم الوحدة الإنتاجية أقل التوليفات تكلفة إلا أنها لا تنتج القدر من السلعة (هـ) المعمظم لأرباحها حيث أن (هـ هـ) أقل من (هـ) (المحقق لشرط معظمة الإرباح) فإنه عند الحجم هـ هـ يكون :

$$\frac{1}{س هـ} < \frac{1}{(ت ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

ولمعظمة الأرباح فإنه يلزم على الوحدة الإنتاجية أن تزيد ما تستخدم من العنصرين (أ) ، (ب) مما يترتب عليه تناقص (ن ح ف) لكل منهما فى حين يبقى (س أ) ، (س ب) ثابتين طبقاً للتنافس الكامل الذى يسود سوق الموارد الإنتاجية ، وعليه فإن (" ن ح ف " أ / س أ) ، (" ن ح ف " ب / س ب) سيتناقصان مثلها فى ذلك مثل (١ / " ت ح " هـ) ، وما تناقص (١ / " ت ح ") الانتيجة لزيادة (" ت ح " هـ) . وسيؤدى استخدام الوحدة الإنتاجية لكميات اكبر من (أ) ، (ب) إلى ازدياد القدر المنتج من السلعة (هـ) حتى النقطة التى يتحقق عندها :

$$\frac{1}{س هـ} = \frac{1}{(ت ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

وهذا المبدأ يمكن صياغته ثانية فيما يلي :

(١) لكي تمعظم الوحدة الإنتاجية أرباحها من استخدام المورد (أ) يلزم :

$$(ق ن ح) أ = (ن ح ف أ \times س هـ) = س أ$$

$$\frac{أ}{س هـ} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

(٢) لكي تمعظم الوحدة الإنتاجية أرباحها من استخدام المورد (ب) يلزم :

$$(ق ن ح) ب = (ن ح ف ب \times س هـ) = س ب$$

$$\frac{أ}{س هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب} \quad \text{أو}$$

(٣) بجمع معادلتى (١) ، (٢) معاً :

$$\frac{1}{س هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

(٤) حيث أن :

$$\frac{1}{(ت ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

فيمكن القول أن :

$$\frac{1}{س هـ} = \frac{1}{(ت ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

الفصل الثانى

تسعير وعمالة الموارد تحت ظروف الاحتكار والاستحكار

عند مناقشتنا تسعير وعمالة الموارد فى الباب السابق افترضنا أن المنافسة الكاملة تسود كلا من أسواق الانتجة النهائية وأسواق الموارد الإنتاجية ، أما فى هذا الباب فسيجرى التحليل فى ظل المنافسة غير الكاملة سواء فى أسواق الانتجة النهائية أو أسواق الموارد الإنتاجية . وسيتركز التحليل حول :

- (١) المنتجون الذين يبيعون سلعهم النهائية فى ظل الاحتكار بينما يشترون مواردهم الإنتاجية من أسواق يسودها التنافس الكامل .
- (٢) المنتجون الذين يشترون مواردهم الإنتاجية من أسواق استحقارية بينما يصرفون سلعهم النهائية إما فى ظل المنافسة الكاملة أو فى ظل الاحتكار . ويلزمنا لى نأخذ الاحتكار فى الاعتبار أن نعيد تعريف منحنى طلب الوحدة الإنتاجية لمورد ما من الموارد الإنتاجية . ويتضمن التحليل بصورته المعدلة أسواق السلع النهائية التى تتسم بالمنافسة الاحتكارية والاحتكار المتعدد ومثلها فى ذلك مثل الاحتكار الكامل . كما يلزمنا لى نأخذ الاستحكار فى الحسبان أن نعدل نظرتنا إلى منحنى عرض المورد الذى يواجه الوحدة الإنتاجية الاستحقارية ويتضمن هذا التحليل المعدل كذلك حالات استحكار الغلة والمنافسة الاستحقارية .

أولاً : تسعير وتشغيل الموارد فى ظل الاحتكار :

منحنى طلب الوحدة الإنتاجية :

يبين منحنى طلب البائع المحتكر لمورد من الموارد - فى ظل التنافس الكامل - مختلف الكميات التى يشتريها المحتكر عند مختلف المستويات السعرية الممكنة للمورد موضع الاعتبار بفرض ثبات الكميات التى يشتريها المحتكر من الموارد الإنتاجية الأخرى على حالها . ولكى يمعظم المحتكر أرباحه من مورد ما فإنه سيشتري وحدات متتابعة من ذلك المورد حتى الوحدة التى يتساوى مقدار ما تضيفه إلى اجمالى دخل المحتكر بما تضيفه إلى تكاليفه الكلية . ويتوقف

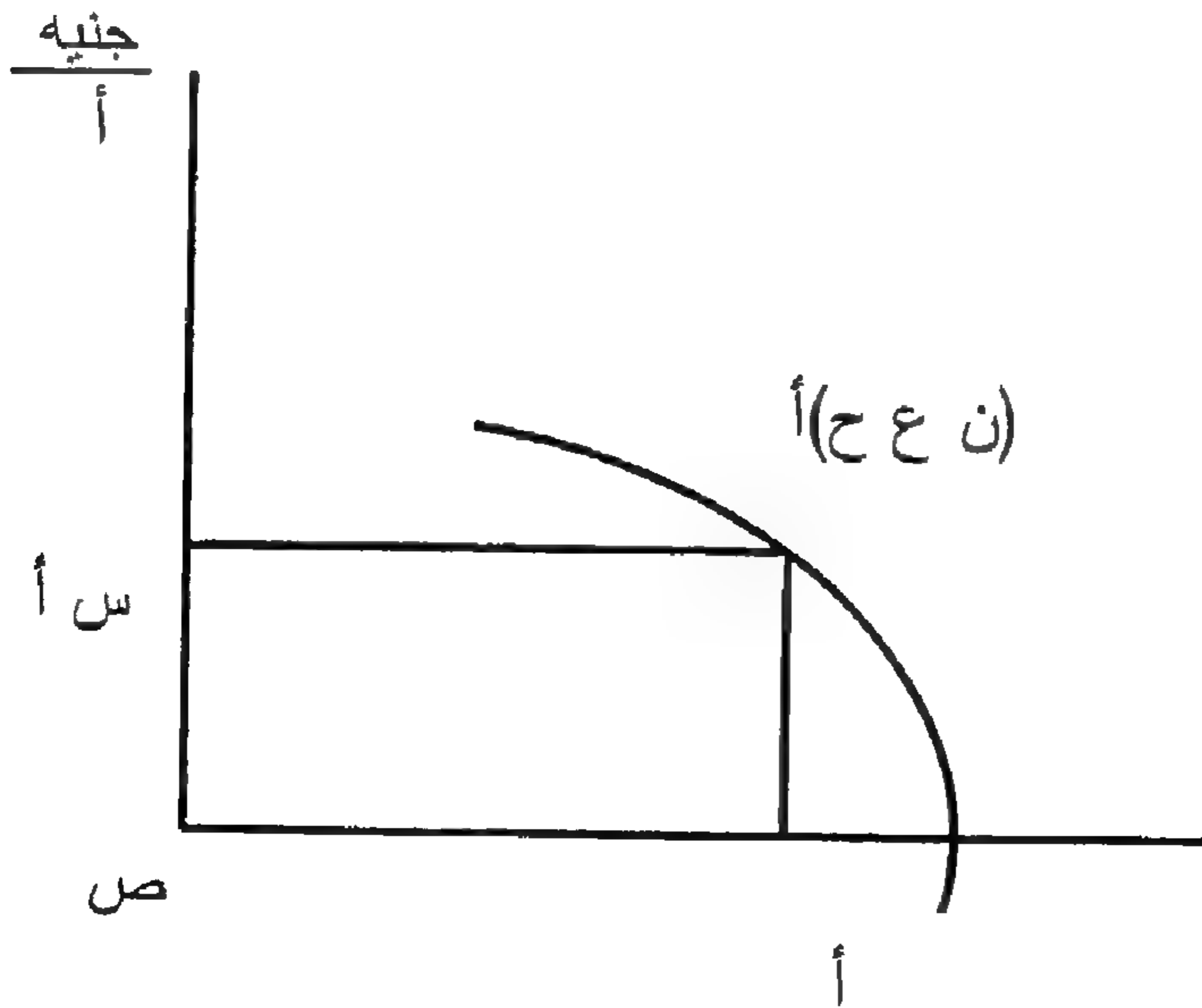
الازدياد فى اجمالى دخل المحتكر بزيادة مستوى تشغيل المورد (أ) على الناتج الحدى الفيزيقي لذلك المورد وعلى العائد الحدى المتحصل عليه من بيع السلعة النهائية . ففى الجدول رقم (٧) يبين العمود (١) كميات المورد (أ) التى يستخدمها المحتكر ، كما يبين العمود (٢) الناتج الحدى الفيزيقي لذلك المورد أما العمود (٣) فيبين كمية السلعة (هـ) التى يتحصل عليها المحتكر من استخداة لكميات مختلفة من المورد (أ) مع قدر ثابت من الموارد الإنتاجية الأخرى ، بينما تمثل أرقام العمود (٤) السعر الذى يمكن للمحتكر أن يتقاضاه عندما يبيع كميات مختلفة من السلعة النهائية (هـ) ، أما العمود (٦) فيبين الزيادة فى اجمالى دخل المحتكر نتيجة تشغيل وحدات متتابعة من المورد (أ) وهو ما يطلق عليه تعبير { ناتج العائد الحدى } . ويمكن احتساب ناتج العائد الحدى لأية كمية من المورد (أ) من أرقام العمود (٥) كما انه يمكن احتسابها عن طريق إيجاد حاصل ضرب الناتج الحدى الفيزيقي للمورد (أ) مع العائد الحدى المتحصل عليه من بيع السلعة النهائية .

جدول رقم (٧) : الناتج الحدى الفيزيقي وناتج العائد الحدى للمورد (أ)

(١) كمية المورد (أ)	(٢) الناتج الحدى الفيزيقي (ن ح ف) أ	(٣) اجمالى الإنتاج	(٤) سعر السلعة النهائية (س هـ)	(٥) اجمالى العائد	(٦) ناتج العائد الحدى (ن ع ح) أ
٤	٨	٢٨	١٩,٠٠ جم	٢٨٠ جم	
٥	٧	٣٥	٩,٨٠	٣٤٣	٦٣,٠ جم
٦	٦	٤١	٩,٦٠	٣٩٣	٥٠,٦٠
٧	٥	٤٦	٩,٥٠	٤٣٧	٤٣,٤٠
٨	٤	٥٠	٠,٤٠	٤٧٠	٣٣,٠٠

وكلما ازدادت الكمية التى يستخدمها المحتكر من المورد (أ) كلما تناقص ناتج العائد الحدى لذلك المورد (ن ع ح أ) ، ويعزى هذا التناقص لسببين أساسيين هما :

(١) فعل قانون تناقص الغلة وما يستتبعه من تناقص العائد الحدى الفيزيقي للمورد (أ) بزيادة الكمية التى يبيعها المحتكر من السلعة النهائية (هـ) ، حيث تواجه الوحدة الإنتاجية بمنحنى طلب سالب الميل للسلعة (هـ) . ويمثل منحنى ناتج العائد الحدى للمورد (أ) دالة طلب المحتكر لذلك المورد الانتاجى كما فى الشكل رقم (٤٣) فإذا كان (ن ع ح أ) هو منحنى طلب المحتكر للمورد (أ) ، و (س أ) هو سعر السوق للوحدة من المورد (أ) فإن المحتكر سيشتري الكمية (أ) من ذلك المورد الانتاجى والتى يتحقق معها تساوى كلا من (س أ) ، (ن ع ح أ) مما يعنى أن الوحدة الأخيرة لهذه الكمية أضافت إلى اجمالى تكاليف المحتكر قدراً مساوياً لما إضافته إلى اجمالى دخلة .



شكل رقم (٤٣)

تسعير وتشغيل مورد وحيد :

لا يضيف افتراضنا لسوق احتكاري - فى الواقع - شيئاً جديداً فى تحليل تسعير وعمالة مورد انتاجى معين كما جرى مناقشته فى الباب السابق ، فمنحنى طلب السوق يمكن استنباطه بجمع الكميات التى تطلبها مختلف الوحدات الإنتاجية

عند سعر معين أى يجمع دوال الطلب الفردية للمورد موضع الاعتبار أفقياً وذلك بغض النظر عن التركيب التنافسى للسوق الذى تباع فيه السلع النهائية سواء أكان تنافسياً كاملاً أم احتكاريّاً أم يحتكره قلة أم تنافسياً احتكاريّاً ، والعبرة فقط هى أن تلك الوحدات الإنتاجية تشتري للمورد موضع الاعتبار فى ظروف تنقسم بالتنافس الكامل .

ومن ناحية أخرى يبين منحنى عرض المورد الإنتاجى مختلف الكميات من المورد (أ) التى سيطرحها مالكوها فى السوق عند مختلف المستويات السعرية للسوق . وتتقاطع دالتى العرض والطلب للمورد موضع الاعتبار ولتحديد كل من سعر التوازن ومستوى عمالة المورد موضع الاعتبار بصفة عامة . ويواجه المحتكر - مثله فى ذلك مثل الوحدة الإنتاجية فى الظروف كاملة التنافس - بمنحنى عرض افقى للمورد (أ) عند المستوى الذى حدده تقاطع دالتى العرض والطلب السوقيتين - وفى هذه الحالة فإن المحتكر - بغية معظمه أرباحه من تعميل المورد موضع الاعتبار - فإنه يستخدم من المورد الكمية التى يتحقق معها تساوى ناتج العائد الحدى بسعر المورد موضع الاعتبار .

تسعير وتشغيل عدد من الموارد الإنتاجية :

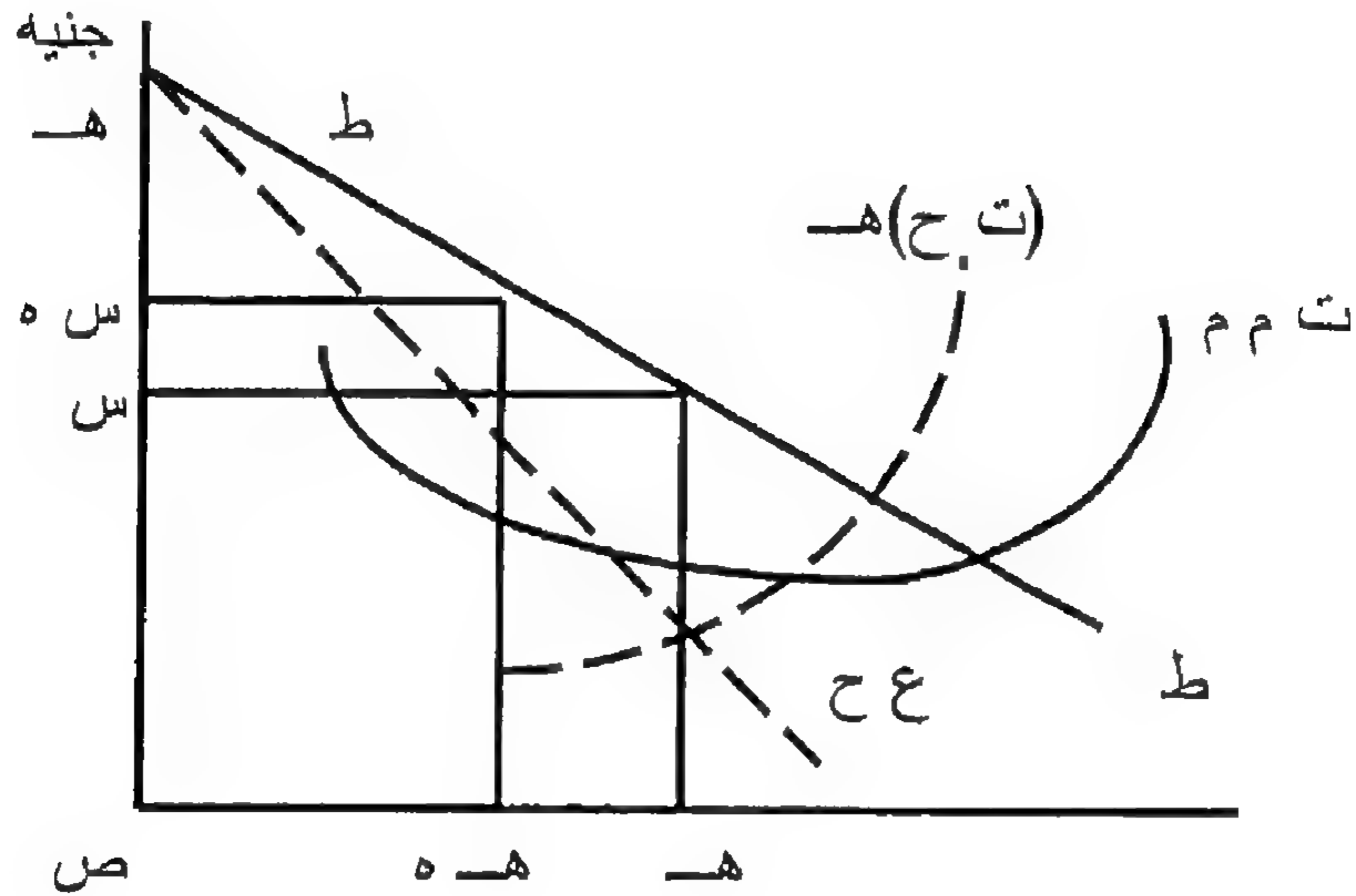
يتركز اهتمام المحتكر الذى يستخدم عدة موارد إنتاجية على تحديد توليفات المورد الملائمة لإنتاج مختلف الحجم الإنتاجية بأقل ما يمكن من التكاليف . وكما سبق القول فإن التوليفة التى تنتج أى حجم إنتاجى معين بأقل التكاليف الممكنة هى تلك التى يتحقق معها مساواة ما قيمته جنيته من الناتج الحدى الفيزيقي لمورد ما مع ما قيمته جنيته من الناتج الحدى الفيزيقي لاي من الموارد الأخرى المستخدمة فى عملية الإنتاج ، وبعبارة أخرى فوضع هذا المبدأ موضع الاعتبار يقتضى خلط الموردين (أ) ، (ب) بالنسبة التى يتحقق معها :

$$\frac{(ن ح ف) ب}{س ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

وتتطلب معظمة الأرباح من المحتكر - علاوة على استخدامة توليفته الموارد الأقل تكلفة - إنتاج الكمية من السلعة النهائية التى يتحقق معها تساوى كلا من عائده الحدى وتكلفته الحدية فبالإشارة مثلاً إلى الشكل رقم (٤٤) لنفرض

أن المحتكر ينتج القدر (هـ هـ) باستخدام توليفة الموارد الأقل تكلفة غير أنه عند الكمية (هـ هـ) نتبين أن (ت ح هـ) أقل بكثير من العائد الحدى للمحتكر وبعبارة أخرى فالكمية المنتجة والموارد المستخدمة فى الإنتاج أقل من أن تمعظم أرباح المحتكر أى أن :

$$\frac{1}{\text{ع ح هـ}} < \frac{1}{\text{ت ح هـ}} = \frac{(\text{ن ح ف ب})}{\text{س ب}} = \frac{(\text{ن ح ف أ})}{\text{س أ}}$$



شكل رقم (٤٤)

ويمكن للمحتكر أن يزيد إنتاجه بزيادة الكميات التى يستخدمها من (أ) ، (ب) مع عدم تغير موارده الثابتة . وسيترتب على ازدياد تعميل (أ) ، (ب) تناقص نواتجها الحدية الفيزيائية مما يودى إلى ازدياد التكاليف الحدية . ومن ناحية أخرى فازدياد الكمية التى ينتجها المحتكر سيستتبعها تناقص عائده الحدة ، وسيظل ازدياد التكاليف الحدية وتناقص العائد الحدى مستمراً حتى يتقاطع محدودين بذلك الحجم الممعظم لأرباح المحتكر عند القدر (هـ هـ) الذى يمكن للمحتكر أن يبيعه بالسعر (س) . وهذه القواعد يمكن تلخيصها فيما يلى :

$$\frac{1}{(ع ح) هـ} = \frac{1}{(ت ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

وبعبارة أخرى فإن معظمة المحتكر لأرباحه من المورد (أ) تتطلب استخدام الكمية من ذلك المورد الذى يتحقق معها :

$$(١) \quad (ن ح ف) أ \times (ع ح) هـ = س أ$$

$$\text{أو} \quad \frac{1}{(ع ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

وبالمثل فإن معظمة المحتكر لأرباحه من تعميل المورد (ب) تقتضى استخدام الكمية من ذلك المورد التى يتحقق معها :

$$(٢) \quad (ن ح ف) ب \times (ع ح) هـ = س ب$$

$$\text{أو} \quad \frac{1}{(ع ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب}$$

ومن (١) ، (٢) يمكن استنتاج :

$$(٣) \quad \frac{1}{(ع ح) هـ} = \frac{1}{(ت ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{س ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{س أ}$$

من ذلك نتبين أن الأسس التى بنى عليها تسعير وعمالة الموارد فى ظل التنافس الكامل هى نفسها المستخدمة فى الحالات التى يسود فيها الاحتكار الكامل أو احتكار القلة أو التنافس الاحتكارى أسواق السلعة النهائية ، غير أنه فى حالات المنافسة غير الكاملة استبدل اصطلاح { قيمة الناتج الحدى } بتعبير { ناتج العائد الحدى } .

الاستغلال الاحتكاري للموارد :

يترتب على احتكار أسواق السلع النهائية استغلال المحتكر للموارد التي يستخدمها . والمقصود بالاستغلال في هذا المجال أن المحتكر يدفع لما يستخدمه من موارد وأجور أقل من قيمة نواتجها الحدية ، فكما رأينا فإن المحتكر يستخدم من أي مورد الكمية التي يتحقق معها تساوى كل من سعرها ونواتج عائدها الحدى وما هذا الأخير إلا ناتج ضرب العائد الحدى للمحتكر بالإنتاج الحدى الفيزيقي للمورد موضع الاعتبار . ومن ناحية أخرى فإن المحتكر يبيع ما ينتجه المورد بما يوازى قيمة إنتاجه الحدى ، أي إنتاجه الحدى الفيزيقي مضروباً فى سعر السلعة النهائية (هـ) . ومن الواضح أن ناتج العائد الحدى لمورد من الموارد بالنسبة للوحدة الإنتاجية التي يواجهها منحني طلب سالب الانحدار يقل عن قيمة العائد الحدى حيث أن العائد الحدى أقل من سعر السلعة النهائية فى هذه الحالات . وعلى أى حال فيجب ألا يغيب عن البال أن المحتكر يدفع للمورد نفس السعر الذى تدفعه وحدة إنتاجية كاملة التنافس حيث إننا افترضنا شراء المحتكر لموارده تحت ظروف المنافسة الكاملة إلا أن مستوى التعميل الممعظم لأرباح الوحدة الكاملة التنافس أوسع من ذلك المستوى إذا كانت الوحدة كاملة الاحتكار .

الاحتكار فى شراء وتعميل الموارد الإنتاجية :

يقصد بالسوق الاحتكارية لمورد من الموارد أن يكون هناك مشتري وحيد لهذا المورد . والاستحكار موقف يناقض تماماً للمنافسة الكاملة بين من يشترون المورد (بغض توافرها) إلا أن هناك نوعين آخرين من أسواق الموارد يمكن التمييز بينهما الأول هو احتكار القلة حيث يتحكم قلة من المشترين لمورد معين قد يكون أولها يكون متماثلاً بعضهم ببعض . أما النوع الثانى فيعرف بالمنافسة الاحتكارية مما يؤدي بالمشتريين إلى تفضيل ما يعرضه بائع معين عما يعرضه آخر .

ثانياً : تسعير وتشغيل الموارد فى ظل الإستحكار :

منحنى عرض المورد وتكلفة الموارد الحدية :

يواجه المستحكر بصفته المشتري الوحيد للمورد بمنحنى عرض السوق لهذا المورد ، وبعبارة أخرى يعنى ذلك أن المستحكر عادة ما يواجه منحني عرض موجب الانحدار للمورد موضع الاعتبار ، ومثال ذلك المنتج الوحيد الذى يمثل المصدر الوحيد لغرض العمالة فى منطقة معزولة فى المدى القصير على

الأقل . وهذا الموقف يختلف تمام الاختلاف عن منحني العرض الأفقى الذى يواجه الوحدة الإنتاجية إذا ما اشترت تلك الوحدة مواردها الإنتاجية فى ظل المنافسة الكاملة حيث يمكن للوحدة الإنتاجية أن تشتري ما تشاء من المورد موضع الاعتبار وفقاً لسعر السوق .

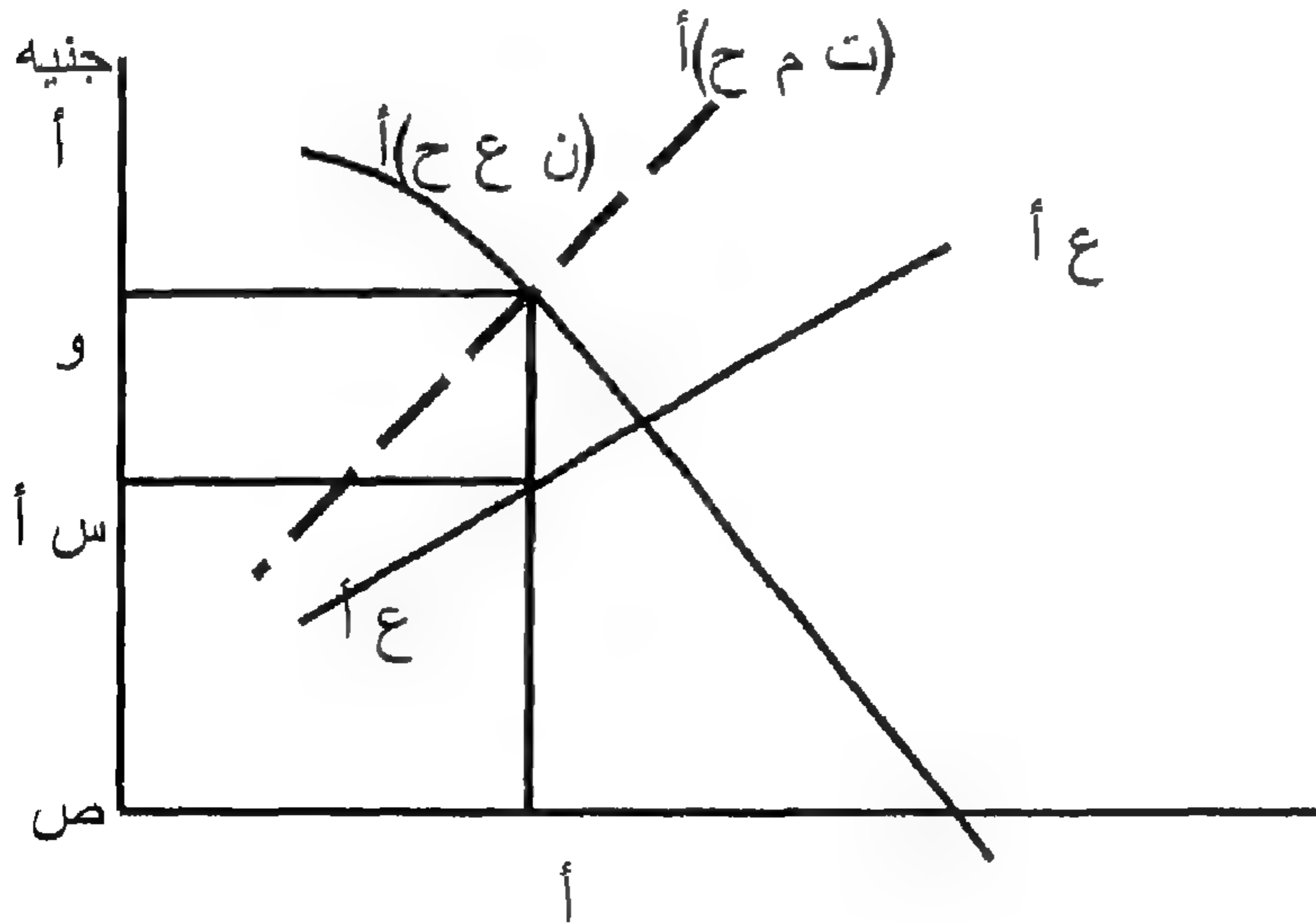
وبما أن المستحكر يواجه منحني طلب صاعداً فإنه هذا يعنى أن يدفع المستحكر سعراً أعلا للوحدة كما رغب المستحكر فى شراء كميات أكبر من المورد لكل وحدة زمنية كما يبدو ذلك واضحاً من استعراض أرقام العمودين (١) ، (٢) من الجدول رقم (٨) . أما العمود (٣) فيبين اجمالى التكاليف المدفوعة للمورد ، بينما يبين العمود (٤) تكلفة المورد الحدية للعنصر الانتاجى (أ) بالنسبة للوحدة الإنتاجية . ويقصد بتكلفة المورد الحدية الازدياد فى اجمالى تكاليف الوحدة الإنتاجية والناشئة عن شراء وحدة إضافية من المورد لكل وحدة زمنية . وإذا ما كان منحني عرض المورد صاعداً يميل إلى اليمين فإن تكلفة المورد الحدية تكون أكبر من سعر المورد لأية كمية مشتراة ، ومن السهولة بمكان إثبات ذلك بالرجوع إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) وعلى فرض أن الوحدة الإنتاجية زادت الكمية التى تستخدمها من المورد (أ) من ١٠ وحدات إلى ١١ وحدة ، بتكلفة استخدام للوحدة الحادية عشر من المورد (أ) قدرها ٦٥ قرشاً ، غير أنه لكى تحصل الوحدة الإنتاجية على ١١ وحدة من المورد لكل وحدة زمنية فإنه يلزمها أن تدفع ٦٥ قرشاً لكل الإحدى عشر وحدة ، وعلى هذا سيزداد تكلفة الحصول على العشر وحدات الأولى من ٦٠ إلى ٦٥ قرشاً للوحدة الواحدة وهو ما يوازى ٥٠ قرشاً للوحدات العشر ، وبإضافة هذا المبلغ إلى ٦٥ قرشاً اللازم دفعها للوحدة الحادية عشر تتبين أن الزيادة فى اجمالى تكاليف الوحدة الإنتاجية تبلغ ١,١٥ جنيه . وبالمثل يمكن احتساب تكلفة المورد الحدية عند استخدام ١٢ ، ١٣ وحدة . وتميل كل من منحني تكلفة المورد الحدية ومنحني عرض المورد فى الشكل رقم (٤٥) . ويمثل المنحني (ع أ ع أ) دالة العرض السوقية للمورد (أ) كما يمثل المنحني (ت م ح) دالة تكلفة المورد الحدية .

ويجدر الذكر أن العلاقة الموجودة بين تكلفة المورد الحدية ومنحني العرض تماثل تماماً تلك العلاقة الموجودة بين دالتى التكاليف الحدية والتكاليف المتوسطة . وفى الحقيقة فإن منحني عرض المورد (أ) هو نفسه منحني

التكاليف المتوسطة لذلك المورد بينما يمثل منحني تكلفة المورد الحديدية منحني التكلفة الحديدية لذلك المورد .، وعلى ذلك فمن الواضح أنه إذا كان منحني عرض [أى التكاليف المتوسطة] المورد (أ) متزايد فإن منحني تكلفة المورد الحديدية [أى التكاليف الحديدية] لا بد وأن يوجد فى مكان يعلو منحني العرض .

جدول رقم (٨) جدول عرض المورد (أ) وتكلفة المورد الحديدية

(١) كمية المورد (أ)	(٢) سعر المورد (س أ)	(٣) اجمالى تكلفة المورد (ت ك) أ	(٤) تكلفة المورد الحديدية (ت م ح) أ
١٠	٦,٦٠ جنيه	٦,٠٠ جنيه	
١١	٧,١٥	٧,١٥	١,١٥ جنيه
١٢	٠,٧٠	٨,٤٠	١,٢٥
١٣	٠,٧٥	٩,٧٥	١,٣٥



شكل رقم (٤٥)

تسعير وعمالة مورد وحيد :

يمعظم المستحكر أرباحه من استخدام احد الموارد وفقاً لنفس المبادئ العامة السابق مناقشتها إذا ما كان شراء هذه الموارد يتم تحت ظروف المنافسة

الكاملة . ولتحقيق ذلك سيشتري المستحكر كميات متزايدة من المورد (أ) إذا ما كانت هذه الكميات المتزايدة تضيف إلى اجمالي دخلة أكثر مما تضيف إلى اجمالي تكلفته . ويمثل منحنى ناتج العائد الحدى (ن ع ح) الأزدیاد فى اجمالي دخل المستحكر نتيجة لاستخدام كميات متزايدة من المورد (أ) كما فى الشكل رقم (٤٧) . ومن ناحية أخرى يبين منحنى تكلفة المورد الحدية (ت م ح) الأزدیاد فى تكاليف المستحكر الكلية نتيجة لاستخدام كميات متزايدة من المورد (أ) . ويتقاطع (ت م ح) ، (ن ع ح) أ يتحدد مستوى العمالة (أ) الممعظم لأرباح المستحكر ، ويؤدى استخدام كميات اكبر من المورد (أ) إلى زيادة فى اجمالي تكاليف المستحكر تفوق الأزدیاد فى اجمالي الدخل مما يؤدى إلى تناقص الأرباح والعكس بالعكس . وبعبارة أخرى تبلغ أرباح المستحكر قيمتها العظمى عند استخدام الكمية من المورد (أ) التى يتحقق معها :

$$(ن ع ح) أ = (ت م ح) أ \quad \text{أو} \quad (ن ح ف) أ \times (ع ح هـ) = (ت م ح) أ$$

وبتقاطع الكمية التى سيشتريها المحتكر - أى الكمية (أ) مع منحنى عرض السوق (ع ا ع ا) يتحدد السعر (س أ) الذى يتحتم على المستحكر أن يدفعه للوحدة من المورد (أ) بالرغم من أن ناتج العائد الحدى للمورد (أ) يبلغ القدر (د) . وتتلاشى أرباح المستحكر الصافية - كما هو الحال فى المنافسة الكاملة - إذا ما ازداد مستوى عمالته للمورد (أ) حتى يتساوى كل من ناتج العائد الحدى للمورد (أ) مع سعر ذلك المورد ، وبعبارة أخرى فإن معظم المستحكر لأرباحه تقتضى تحديد الكمية المستخدمة من المورد على أن يدفع للوحدة منها سعراً يقل عن ناتج عائدها الحدى . ويمثل القدر (" س أ د " × أ) الأرباح الصافية للمستحكر شكل رقم (٤٦) .

تسعير وعمالة عدد من الموارد الإنتاجية :

تختلف الشروط الواجب على المستحكر استيفائها لاستخدام اقل التوليفات تكلفة لإنتاج أى حجم انتاجى معين لحد ما عن تلك الشروط الواجب استيفائها فى حالة شراء الموارد الإنتاجية تحت ظروف المنافسة الحرة ، وقل التوليفات تكلفة بالنسبة للمستحكر هى تلك التى يتحقق معها تساوى ما قيمته جنيته من الناتج الحدى الفيزيقي لأى مورد هو ما قيمته جنيته من الناتج الحدى الفيزيقي لأى من الموارد الأخرى المستخدمة فى الإنتاج . فإذا كان المنتج يستحكر كلا من

الموردين (أ) ، (ب) فإن التوليفة الأقل تكلفة تقتضى خلط هذين الموردين معاً بحيث يتحقق :

$$(١) \quad \frac{(ن ح ف) ب}{(ت م ح) ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{(ت م ح) أ}$$

هذا ويلاحظ أن مقلوب أى من طرفى المعادلة (١) إن هو إلا تعبير آخر للتكلفة الحدية للسلعة النهائية (هـ) . وذلك أن استخدام وحدة من (أ) تؤدي إلى زيادة تكاليف المستحكر بما يوازى (ت م ح) أ فى حين أنها تضيف ما مقداره (ن ح ف) م إلى الكمية المنتجة من السلعة النهائية . وعلى ذلك فالزيادة فى التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الإنتاج بوحدة واحدة هو القدر (" ت م ح " أ / " ن ح ف " أ) ، وكذلك بالنسبة للمورد (ب) فإن التكاليف الحدية تساوى (" ت م ح " ب / " ن ح ف " ب) .

وبفرض أن المستحكر يستخدم قدراً قليلاً من كل من (أ) ، (ب) وفقاً لأقل التوليفات تكلفة إلا أن الكمية المنتجة من السلعة النهائية (هـ) قد لا تكفى لمعظمه أرباحه ، فى هذه الحالة فإن العائد الحدى للسلع (هـ) يفوق التكاليف الحدية كما يلى :

$$\frac{١}{(ع ح) هـ} < \frac{١}{(ت ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{(ت م ح) ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{(ت م ح) أ}$$

وبعبارة أخرى فإن معظمه الأرباح تقتضى زيادة مستوى عمالة كل من (أ) ، (ب) لإنتاج الكمية من السلعة (هـ) التى يتحقق معها تساوى كلا من التكلفة الحدية والعائد الحدى . وهذه الحالة يمكن تمثيلها فيما يلى :

$$\frac{١}{(ع ح) هـ} = \frac{١}{(ت ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{(ت م ح) ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{(ت م ح) أ}$$

وفيما يلي ملخصاً للشروط الواجب توافرها :
لكي يمعظم المستحكر ارباحاً من استخدام المورد (أ) يلزم استخدام
الكمية من ذلك المورد التي يتحقق معها بالنسبة للمورد (أ) :

$$(١) \quad (ن ح ف) أ \times (ع ح هـ) = (ت م ح) أ$$

$$\text{أو} \quad \frac{(ن ح ف) أ}{(ت م ح) أ} = \frac{١}{(ع ح هـ)}$$

وبالنسبة للمورد ب يلزم :

$$(٢) \quad (ن ح ف) ب \times (ع ح هـ) = (ت م ح) ب$$

$$\text{أو} \quad \frac{(ن ح ف) ب}{(ت م ح) ب} = \frac{١}{(ع ح هـ)}$$

من (١) ، (٢) يمكن القول أن :

$$(٣) \quad \frac{١}{(ع ح هـ)} = \frac{١}{(ت م ح) هـ} = \frac{(ن ح ف) ب}{(ت م ح) ب} = \frac{(ن ح ف) أ}{(ت م ح) أ}$$

الظروف المهيئة لظهور الاستحكار :

يعزى ظهور الاستحكار إلى أى أو كلى العاملين الآتيين :

أولاً : إذا ما دربت وتخصصت وحدات مورد من الموارد لسد احتياجات
مشتري معين مثال ذلك اللاعبين الذين يوقعون عقوداً للنوادي
المختلفة والتي يتحتم عليهم اللعب لنواديهم وإلا حرموا من مزاولة
مهنهم فى النوادي الأخرى . ويبدو الاستحكار أيضاً واضحاً فى
الشركات السينمائية والمسارح ودور اللهو حيث يوقع الممثلون عقوداً
يبيعون فيها جهدهم وعملهم للشركات معينة ويتحتم عليهم مزاولة

نشاطهم كلية لهذه المؤسسات وإلا حرموا من مزاولة مهنتهم لدى الشركات الأخرى ، حيث تنص مثل هذه العقود على ألا يزاول اللاعب أو الممثل نشاطاً إلا لصالح النادي أو الشركة التي يمثلها كما لا يجوز له مزاولة نشاط خارج المؤسسة التي وقع لها إلا بموافقة المؤسسة صاحبة الشأن وإلا استحال عليه الالتحاق بغيرها من المؤسسات .

ثانياً : إذا ما تعذر انتقال موارد الإنتاج في مختلف الاتجاهات الاقتصادية المرغوبة ، فمثلاً إذا ما تعذر انتقال الموارد من منطقة لأخرى أو من إحدى الوحدات الإنتاجية لغيرها تبدأ المواقف الاحتكارية في الظهور . ويعزى تعذر انتقال الموارد إلى عدد من العوامل أهمها الارتباطات العاطفية بين أفراد المجتمع والخوف من المجهول مما يعرقل الانتقال بين الصناعات والوحدات الإنتاجية والمناطق المختلفة وكذا عدم كفاية المعلومات وقصور وسائل الإعلام عن إيضاح فرص العمل والاشتغال أمام الباحثين ، وبالإضافة إلى ذلك فإن رأس المال اللازم للانتقال من بيئة ما إلى أخرى قد لا يكون متوفراً لدى الراغبين في الانتقال .

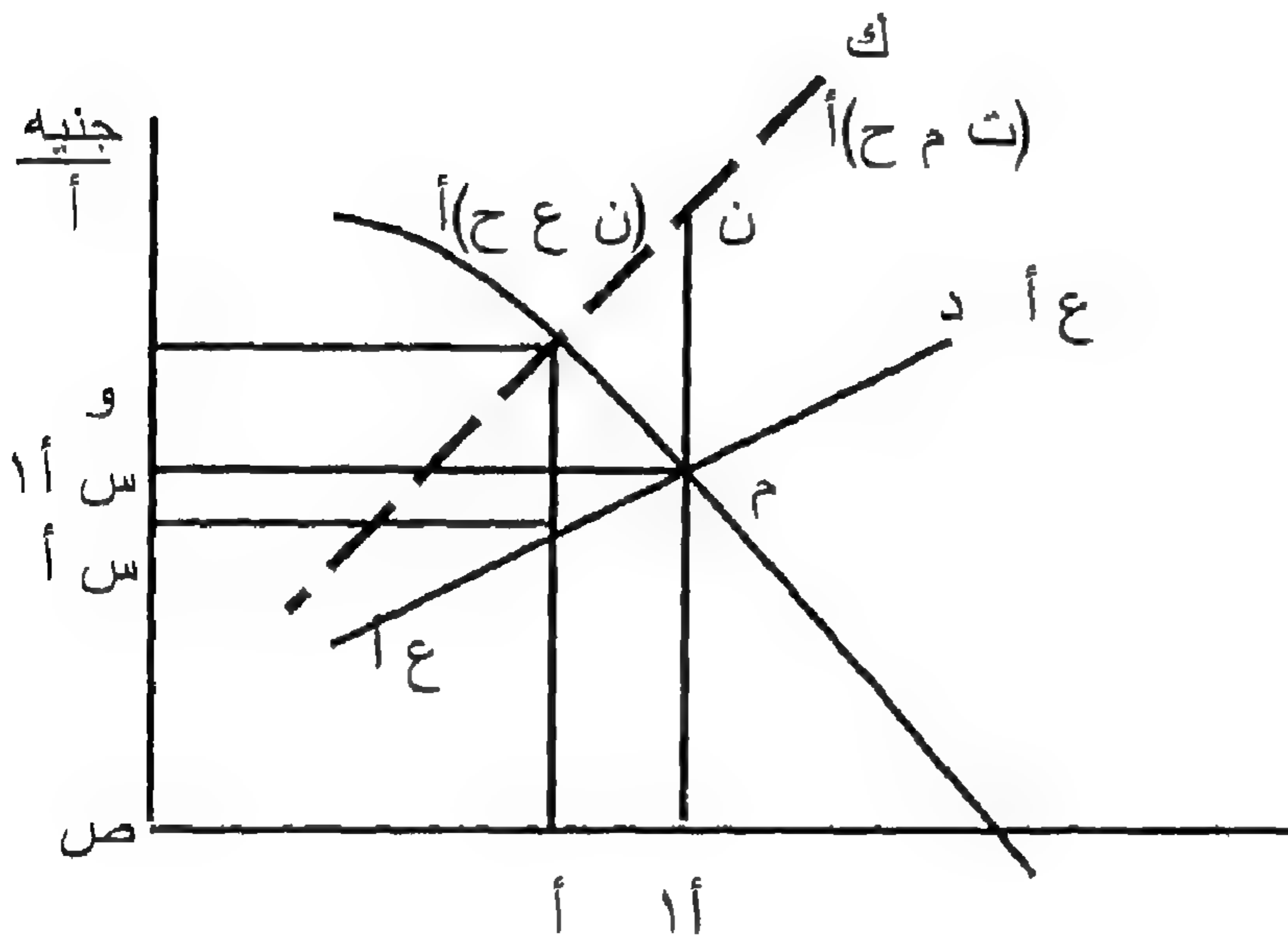
الاستغلال الاحتكاري للموارد :

يترتب على ظهور الاستحكار استغلال المستحكر للموارد التي يستخدمها . ويمكن تبين كيفية استغلال المستحكر للموارد الإنتاجية بمقارنة الكيفية التي يتم بها تسعير الموارد تحت ظروف كل من المنافسة الكاملة والاستحكار . ففي ظل التنافس الكامل تستخدم أي وحدة إنتاجية قدرأ أكبر من الموارد حتى يتساوى ناتج العائد الحدى بسعر ذلك المورد . كما يدفع المنتج للوحدة من المورد سعراً يساوى قيمة ما تضيفه أي من وحدات ذلك المورد إلى اجمالي دخلة ، أما في ظل الاستحكار فإن المستحكر يمعظم أرباحه بتقليل مستوى عمالة الموارد عن الحد الذي يتساوى معه كل من ناتج العائد الحدى للمورد وسعر ذلك المورد . شكل رقم (٤٦) ذلك لأن مستوى العمالة الممعظم لأرباح المستحكر يتحدد بتقاطع كل من ناتج العائد الحدى للمورد وتكاليف المورد الحدية ، وحيث أن تكاليف المورد الحدية تفوق سعر المورد فكذلك الحال بالنسبة لناتج العائد الحدى . وعلى ذلك فإن الوحدة من المورد تتسلم أجراً يقل عن مقدار ما تضيفه إلى اجمالي دخل المستحكر وهذا ما يعرف بالاستغلال الاحتكاري للموارد .

مكافحة الاستحكار :

هناك سبيلين رئيسيين لمكافحة الاستحكار : أولهما يتم عن طريق تحديد أسعار دنيا للموارد ، وثانيهما يتم عن طريق تنفيذ برامج ناجحة لتسهيل انتقال الموارد وتقليل القوة الاستحكارية لمستخدمي الموارد .

أما عن السبيل الأول والخاص بتحديد مستويات دنيا لأسعار الموارد فيمكن للسلطة الحاكمة أو أى تنظيم يضم عارضى الموارد - كمنظمات العمال مثلاً - أن تبشره ، ولقد جرى تمثيل ذلك السبيل بيانياً فى شكل رقم (٤٦) .



شکل رقم (۴۶)

ومنه يبدو أن الكمية (أ) هي تلك التي تمعظم أرباح المستحكر كما وسيقوم هذا الأخير بدفع (س أ) للوحدة من ذلك المورد في حين أن ناتج العائد الحدى للمورد (أ) يبلغ القدر (و) . ولنفرض الآن سعراً أعلى للوحدة من المورد (أ) قد حدد عند المستوى (س أ١) وبعبارة أخرى فعلى الوحدة الإنتاجية أن تدفع على الأقل للوحدة من المورد (أ) القدر (س أ١) وبذلك يصبح منحنى العرض الجديد الذى يواجهه المستحكر هو س أ١ م د) . ويترتب على تغيير منحنى العرض تغيير منحنى تكلفة المورد الحدى أيضاً ففيمما بين (ص) ، (أ١) ستضيف كل وحدة مستخدمة من المورد (أ) إلى اجمالى تكاليف المستحكر ما مقداره (س أ١) ، وبعبارة أخرى فإن منحنى (ت م ح) أ

الجديد لا بد وأن ينطبق على منحني العرض الجديد فيما بين (ص) والكمية (أ ١) أما الكميات التي تزيد عن (أ ١) فمنحني العرض الذي سيواجهه المحتكر سيكون (م د) والجزء التابع له من منحني تكلفة المورد الحدي هو (ن ك) أي أن منحني تكلفة المورد الحدي الجديد سيكون (س أ ذ م ن ك) ولمعظمة الأرباح تحت الظروف الجديدة فإنه يجب على الوحدة الإنتاجية أن تستخدم القدر (أ ١) حيث يتساوى كل من (ت م ح) الجديدة وناتج العائد الحدي للمورد . وبذلك يبدو واضحاً أن تحديد حد أدنى لسعر المورد (أ) لن يترتب عليه مجرد القضاء على الأرباح الاحتكارية بل يترتب عليه أيضاً توسيع مستوى تشغيل المورد . من ذلك يبدو واضحاً أن (س أ) هو المستوى السعري الذي يتحقق معه القضاء كلية على الاستغلال الاحتكاري للمورد . على أنه إذا كان السعر المحدد يقع فيما بين (س أ) ، (س أ) فإن القضاء على الأرباح الاحتكارية لن يكون كاملاً كلما اقترب السعر الأدنى من (س أ) كلما تلاشت الأرباح الاحتكارية على أنه يجب ألا يغيب عن البال أن تحديد السعر الأدنى فيما بين (س أ) ، (د) سيترتب عليه مكافحة الاحتكار أيضاً ولكن على حساب التشغيل إذ ينتظر أن تنقش البطالة ذلك لأنه عند مستويات سعرية تفوق (س أ) سيلجأ عارضوا المورد (أ) إلى زيادة المعروض منه في السوق عما يرغب في شراؤه المشترون .

أما السبيل الثاني لمكافحة الاحتكار فيركز على الأسباب التي تدعو إلى ظهوره . وبعبارة أخرى بتأني ذلك عن طريق محاولة زيادة مقدرة الموارد على الانتقال بين مختلف وجوه التشغيل البديلة . ويتطلب ذلك عدد من البرامج التي تستهدف إزالة العراقيل التي تعترض انتقال الموارد من مكان إلى آخر ومن وحدة إنتاجية إلى غيرها من الوحدات وهكذا . ويستلزم هذا بدوره إنشاء هيئة حكومية تتولى جمع البيانات والمعلومات وإذاعاتها على النطاق الأوسع بين ملاك الموارد فيما يتعلق بالوظائف الخالية ومستويات الأجور فيها وأماكن توافرها . ومن ناحية أخرى فإن برامج التدريب وزيادة المهارة الفنية لعنصر العمل تساعد أيضاً على الاحتكار . ومن ناحية أخرى فإن تقديم القروض والمنح للراغبين في الانتقال إلى قطاعات جديدة من الاقتصاد القومي أو إلى صناعات جديدة أو إلى أماكن جديدة تساعد لحد كبير على زيادة مقدرة الموارد على الانتقال وبالتالي على مكافحة الاحتكار .

الفصل الثالث

نظرية التوزيع

تعتبر دراسة نظرية التوزيع امتداداً لدراسة نظرية القيمة أو الثمن ذلك أن نظرية التوزيع تبحث في تحديد أثمان عناصر الإنتاج ، فهي توضح كيف يتكون سعر عنصر العمل ورأس المال وغيره من عوامل الإنتاج وبصورة أدق فإن دراسة التوزيع تهتم بتحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج فخدمة عنصر العمل هو المجهود البشرى للعامل له ثمن معين . وتبحث نظرية التوزيع فى كيفية تحديد اجر العامل أو تحديد قيمة هذا المجهود البشرى للعامل . ونفس الشئ يحدث بالنسبة لمجهود أو مساهمة رأس المال والأرض والتنظيم ، فالتوزيع يبحث فى كيف يتحدد سعر الفائدة وهو عائد أو اجر رأس المال ، هو عائد الأرض ، والربح وهو عائد المنظم .

ويتصل التوزيع أيضا بدراسة نظرية الإنتاج حيث يهتم المنظم عند قيامه بالجمع بين عناصر الإنتاج بتلك المجموعة من العناصر التى تتمتع بأسعار اقل أو ذات تكلفة اقل . وسيتوقف حجم ونوع عنصر الإنتاج المستخدم فى العملية الإنتاجية على أسعار هذه العناصر .

وعندما يكون نطاق دراسة نظرية التوزيع هو تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج فإنه يعنى بالضرورة تحديد حجم ونصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج فى حجم الدخل القومى ، وذلك ان نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج فى الدخل القوى ليس إلا ثمن خدمة هذا العنصر مضروباً فى الكمية المستخدمة منه . ومن هنا كان الاصطلاح الذى يطلق على دراسة تحديد أثمان خدمات عنصر الإنتاج هو اصطلاح التوزيع ، وهو يعنى إذا توزيع الدخل القوى على عوامل الإنتاج التى ساهمت فى توليد هذا الدخل ، ومن المهم أن نفرق هنا بين ما يسمى بالتوزيع الوظيفى للدخل وبين التوزيع الشخصى للدخل ، فالتوزيع الذى ندرسه هنا هو التوزيع الوظيفى للدخل ، وهذا التوزيع الوظيفى للدخل هو الذى يدرس تحديد فائدة أو مكافأة عنصر الإنتاج حسب الوظيفة التى يؤديها العنصر وهذا يختلف عن التوزيع الشخصى للدخل حيث يكون الاهتمام بنصيب الفرد فى

الدخل القوى ، وقد يكون الفرد فى هذه الحالة مستمداً لدخلة من كونه يؤدى مجهوداً بشرياً وذهنياً ، ومن كونه أيضاً صالحاً لرأس المال ويحصل على فائدة كذلك صاحب ارض ويحصل على ريعاً . أن النظر على دخل الفرد ومن مصادره المتعددة هى نظرية شخصية يدخل فى تحديدها اعتباراً اجتماعياً و سياسياً وليست فقط اقتصادية ، أما النظر إلى دخل عنصر محدود من عناصر الإنتاج فهى نظرة اقتصادية ، وموضوعية ، ومن هنا تقتصر مجال دراسة نظرية التوزيع فى الاقتصاد التحليلى الجزئى على التوزيع الوظيفى وليس الشخص ، وبالطبع فإن هذا لا يقلل من أهمية اخذ الدخل الشخصى فى الاعتبار ، عند اتخاذ أى إجراءات اقتصادية تؤثر ولا شك فى هذا الدخل الشخصى .

تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج :

أن تحديد ثمن خدمة عنصر الإنتاج فى حالة اقتصاديات السوق أو الاقتصاديات التى تخضع لنظام آلية جهاز الثمن ، يتم حسب القواعد العامة لتحديد الأثمان فى هذه المجتمعات وهى قوى العرض والطلب . أن دراسة نظرية التوزيع يتم إذا فى إطار نظرية العرض والطلب . وسنجد أن الطلب على عوامل الإنتاج يتأثر بمبدأ رئيسى أو بدافع رئيسى هو الإنتاجية الحدية لعامل الإنتاج ، كما أننا نجد أن عرض عوامل الإنتاج يتأثر بطبيعة كل عامل من هذه العوامل على حدة .

الإنتاجية الحدية والطلب على عوامل الإنتاج :

يحسن بنا عند بداية دراسة قوى الطلب على عناصر أو عوامل الإنتاج أن نؤكد ان الطلب على عوامل الإنتاج طلب مشتق من الطلب على السلع التى يساهم عامل الإنتاج فى إنتاجها . فإذا ازداد الطلب على السلعة النهائية التى يساهم عامل الإنتاج فى إنتاجها فإن الطلب على عنصر الإنتاج ذاته يزداد . وتعنى زيادة الطلب على السلعة النهائية التى ساهم عنصر الإنتاج فى إنتاجها أن ثمن هذه السلعة يرتفع ويغرى المنتج على زيادة إنتاجه ومنها وبالتالى يطلب المزيد من عنصر الإنتاج الذى ينتجها ، ويحدث العكس أيضاً على هذه السلعة النهائية وتقل قيمتها فى السوق ، فإن هذا لا يشجع المنتج على طلب عنصر الإنتاج الذى يساهم فى إنتاجها بل أن الطلب على هذا العنصر من عناصر الإنتاج يقل نتيجة هبوط الطلب على السلعة التى يساهم فى إنتاجها ، ولعل هذا

هو ما يفسر عبارة أن الطلب على عوامل الإنتاج مستق من الطلب على منتجاتها.

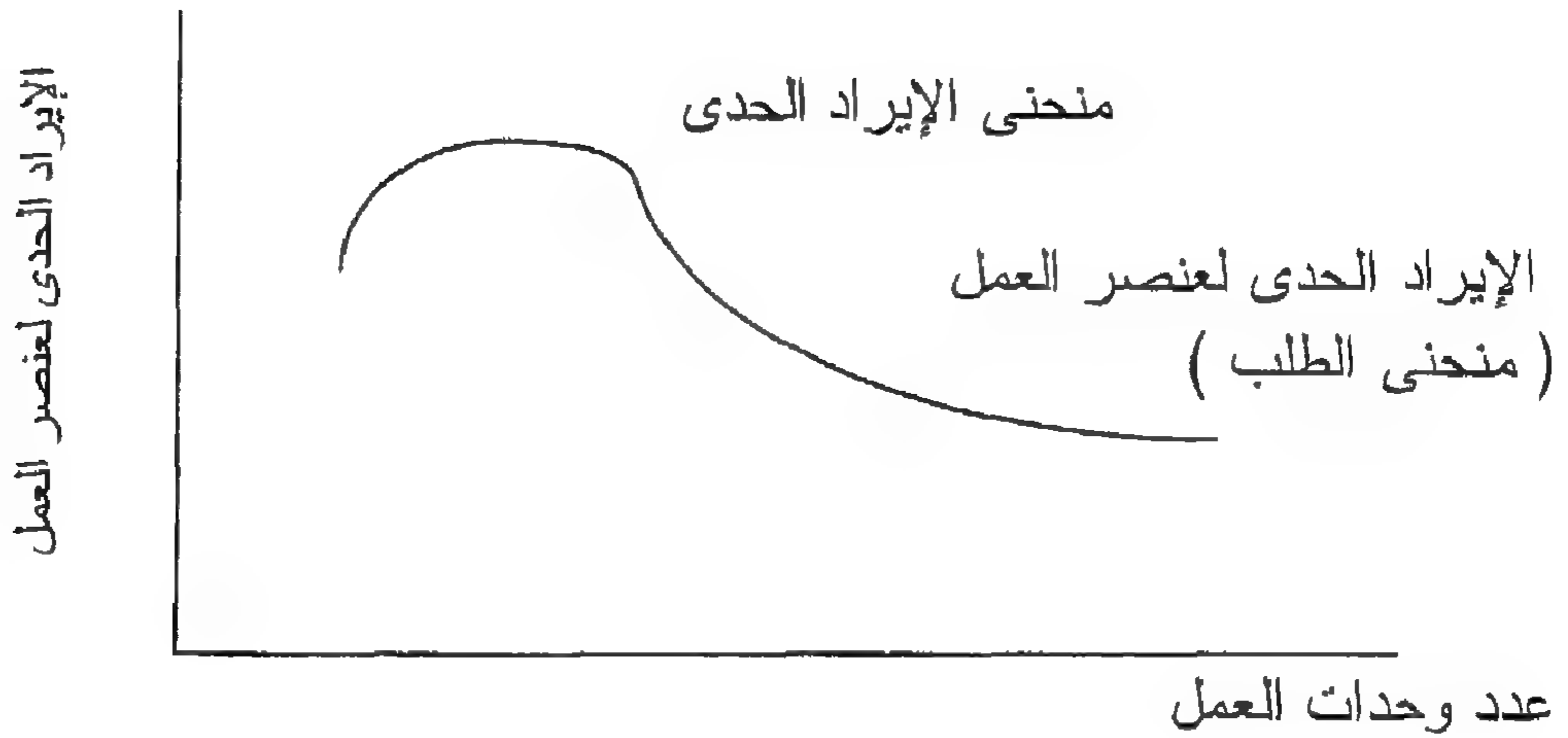
ولعل هذا التقييم لفكرة الطلب على عناصر الإنتاج طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية مما يمهد لنا استخدام فكرة الإنتاجية الحدية والإيراد الحدى لعامل الإنتاج فى تحديد الطلب عليه ، وكذلك فكرة ان المنشأة تسعى للحصول على أقصى ربح ممكن تقضى أن تسلك دائماً سلوك المعادلة أو الموازنة بين ما تنفقه على عامل الإنتاج وبين ما نحصل عليه من إيراد نتيجة استخدام وتشغيل أى وحدة إضافية من عوامل الإنتاج .

ونحن نعلم من دراستنا قوانين الغلة أو قوانين الإنتاجية ، أنه مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإن إضافة وحدات مماثلة من عوامل إنتاج معين فإن عدد وحدات الناتج تزداد أولاً بنسب متزايدة ثم بعد ذلك تبدأ فى التناقص . ويقوم المنتج بحساب التكلفة من عنصر الإنتاج الإضافى بها وبين الإيراد الذى يحصل عليه . وفى حالة المنافسة الكاملة نجد أن شكل منحنى الإيراد الحدى لعنصر الإنتاج مماثل لمنحنى الإنتاجية الحدية الطبيعية ، وأن منحنى الإيراد الحدى هو ضرب الناتج الحدى الطبيعى فى ثمن السلعة . وحيث أن ثمن السلعة ثابت فى حالة المنافسة الكاملة ، فإننا نضرب كل أرقام الناتج الحدى الطبيعى فى نفس الرقم ، وينتج عن ذلك أن السلوك منحنى الإنتاجية الطبيعية يماثل سلوك منحنى الإيراد الحدى لعنصر الإنتاج فى حالة المنافسة ... يمكننا ان نوضح هذا التماثل فى السلوك بالمثال الرقمى الآتى :

الإنتاجية الحدية والإيراد الحدى فى حالة المنافسة

العنصر المتغير	الإنتاج الكلى	الإنتاج الحدى	ثمن الناتج	الإيراد الحدى
١	٥	٥	١٠	٥٠
٢	١٥	١٠	١٠	١٠٠
٣	٣٠	١٥	١٠	١٥٠
٤	٥٥	١٥	١٠	١٥٠
٥	٦٣	١٠	١٠	١٠٠
٦	-	٨	١٠	٨٠

ومن هذا المثال الرقْمى نجد الإنتاجية الحدية الطبيعية تتصاعد أولاً إلى حد معين (العامل رقم ٤) ثم نأخذ بعد ذلك فى التنازل ونجد نفس السلوك لمنحنى الإيراد الحدى . فحيث أن ثمن الوحدة المباعة ثابت فى السوق وقدرة عشر جنيهات ، فإن الإيراد الحدى يساوى ثمن الوحدة مضروباً فى كميات الناتج الحدى الطبيعية . حيث أن الكميات مضروبة فى نفس الرقم تأخذ نفس سلوك الناتج الطبيعية الحدى فى الزيادة (حتى العامل رقم ٤) ، ثم بعد ذلك فى النقصان . وفى الشكل رقم (٤٧) يمكننا توضيح سلوك منحنى الإيراد الحدى لعنصر الإنتاج كالاتى :



شكل رقم (٤٧)

وفى هذا الشكل نجد أن منحنى الإيراد الحدى يأخذ شكل منحنى الإنتاجية الحدية . فعند تزايد وحدات عنصر العمل يزيد الإيراد الحدى (بسبب تزايد الإنتاجية) ، ثم بعد ذلك وبمزيد من وحدات العمل يبدأ الإيراد الحدى فى التناقص (بسبب تناقص الإنتاجية) . ويجب أن نفرق هنا بين نوعين من المصطلحات هما قيمة الناتج الحدى وبين الإيراد الحدى للناتج . أن الإيراد الحدى للناتج هو الفرق بين الإيراد الكلى السابق والإيراد الكلى التالى ، عند زيادة عنصر الإنتاج بوحدة واحدة .

ففى المثال الرقْمى الموضع فى الجدول السابق نجد أن الإيراد الكلى من تشغيل أربعة عمال هو (الناتج الكلى \times ثمن الوحدة = $٤٥ \times ١٠ = ٤٥٠$) والإيراد الكلى عند استخدام خمسة عمال هو ($٥٥ \times ١٠ = ٥٥٠$) ، مما يعنى

أن الإيراد الحدى من استخدام العامل رقم ١٠٠ جنيه . وهذا الرقم هو قيمة الناتج الحدى للعامل الخامس ($10 \times 10 = 100$ جنيه)

ويختلف التعادل بين قيمة الناتج الحدى والإيراد الحدى للمنتج إذا اختلف ثمن الوحدة ، فإذا كنا فى حالة احتكار وليس فى حالة منافسة كاملة ، فإن ثمن الوحدة من السلعة ينخفض بزيادة الإنتاج ، ولنفرض فى المثال الرقمى الحالى أنه نتيجة استخدام العامل الخامس وزيادة الإنتاج الكلى إلى ٥٥ وحدة ، أن انخفض ثمن الوحدة إلى ٩ جنيهات . ومعنى هذا أن الإيراد الحدى من عنصر الإنتاج هو ($495 - 450 = 45$) . هذا بينما قيمة الناتج الحدى هى ($9 \times 10 = 90$) . وهكذا نجد الإيراد الحدى للعنصر يتعادل مع قيمة الناتج الحدى فقط فى حالة المنافسة .

وفى حالة المنافسة نجد أن اجر عنصر الإنتاج المتجانس لا يتغير مهما اختلف عدد وحدات العنصر ، فإذا كان اجر عنصر العمل فى المثال الحالى هو خمسون جنيهًا ، فإن اجر هذا العامل لا يختلف مهما كان عدد العمال المستخدمين ، وسيكون من مصلحة المنتج ان يستمر فى استخدام عنصر العمل إلى الحد الذى يتعادل قيمة الإيراد الحدى لعنصر العمل مع تكلفة هذه الوحدة من وحدات العمل . وسنجد أن كلما انخفض اجر أو تكلفة وحدة العمل كلما زاد الطلب على عنصر العمل . فكلما أن الإنتاجية الحدية ، أو بالأحرى الإيراد الحدى للعنصر متناقصاً ، فلا بد من انخفاض اجر العنصر أو ثمنه حتى يمكن طلب المزيد من هذا العنصر ، وبالتالي نجد أن منحنى الإيراد الحدى لعنصر الإنتاج هو منحنى طلب على العنصر ، وأنه يميل من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين وهو يعبر عن تمدد الطلب على العنصر كلما انخفضت تكلفة هذا العنصر .

ويلاحظ إننا قد فرقنا عند دراسة منحنى الطلب إلى اليمين وإلى اليسار وهذه التفرقة واجبة أيضاً عند دراسة منحنى الطلب على عنصر الإنتاج ، ونحن نفترض أن منحنى الطلب على عنصر الإنتاج ينتقل إلى أعلى وأسفل بتغير واحد أو أكثر من الشروط التالية :

١- مستوى التقدم الفنى السائد : فإذا تغير الفن الانتاجى المستخدم فى العملية الإنتاجية ، فإن هذا قد يسبب زيادة مقدرة العناصر على إنتاج المزيد أو الأقل حسب ما يطرأ من تحسن أو تأخر فى هذه الطرق الفنية المستخدمة ، فإذا حدثت زيادة إنتاجية العنصر نتيجة تغير الفنون الإنتاجية فإن منحنى الإيراد الحدى ينتقل إلى اليمين . والعكس صحيح ، فإن تأخر الفنون الإنتاجية المستخدمة يؤدى لانتقال منحنى الطلب إلى اليسار .

٢- تغيير أسعار عناصر الإنتاج البديلة : فعند ارتفاع أسعار عنصر بديل يزيد الطلب على العنصر القائم لاحتلاله محل العنصر الذى ارتفع سعرة ، وبالعكس أيضا ، فعندما ينخفض سعر العنصر البديل فإن الطلب على العنصر المستخدم يقل وينتقل المنحنى إلى اليسار .

٣ - تغير أسعار السلع التى يساهم العنصر فى إنتاجها : فحيث أن الطلب على عناصر الإنتاج طلب مشتق من الطلب على السلع التى تنتجها فإن كل ارتفاع فى أسعار السلع التى تنتجها يؤدى لزيادة الطلب عليها وانتقال المنحنى إلى اليمين . وبانخفاض أسعار السلع المنتجة يهبط الطلب على عنصر الإنتاج الذى يساهم فى إنتاج السلعة - وينتقل المنحنى إلى اليسار .

توازن المنتج فى سوق عوامل الإنتاج :

شاهدنا منذ لحظة أن المنتج يقوم باستخدام كميات من عناصر الإنتاج إلى ذلك الحد الذى يتعادل فيه الإيراد الحدى لعنصر الإنتاج مع ثمن أو التكلفة الحدية لوحدة هذا العنصر ، وتطبيق هذه القاعده على استخدام كافة عوامل الإنتاج ، يجعل المنتج قادراً على استخدام هذه العوامل امثل استخدام ممكن ، ونعنى بذلك كل وحدة منفقة على عنصر من عناصر الإنتاج سوف تعطى اكبر عائد ممكن ، ويطلق على الوضع الذى تصل إليه المنشأة بحيث تطبق قاعدة التعادل هذه على كافة عوامل الإنتاج المستخدمة بأن وضع التوازن ، بحيث لا يوجد هناك أى دافع على تغيير الكميات المستخدمة من أى عنصر من عناصر الإنتاج ولقد جرى العرف الاقتصادى على استخدام لفظ التوليفة المثلى لعوامل الإنتاج فى الإشارة إلى وضع التوازن فى سوق عوامل الإنتاج .

وكما أمكننا التعبير عن توازن المستهلك في صورة تناسب بين المنفعة الحدية للسلعة و ثمنها ، فإنه يمكننا التعبير عن توازن المنتج في سوق عوامل الإنتاج بالنسب الآتية :

$$\frac{\text{الإيراد الحدى من عنصر الإنتاج ب}}{\text{ثمن العنصر ب}} = \frac{\text{الإيراد الحدى من عنصر الإنتاج أ}}{\text{ثمن العنصر أ}}$$

وهكذا إلى ن من عناصر الإنتاج

وفي صورة رقمية يمكننا افتراض الآتى :

$$\frac{\text{الإيراد الحدى لعنصر رأس المال ٨٠ جنية}}{\text{ثمن عنصر رأس المال ٤٠ جنية}} = \frac{\text{الإيراد الحدى لعنصر العمل ٦٠ جنية}}{\text{ثمن عنصر العمل ٣٠ جنية}}$$

وفي ضوء هذه الأرقام نجد أن نسبة الإيراد الحدى للعنصر إلى ثمنه بالنسبة لطاقة عناصر الإنتاج متساوية مما يعنى أن المنتج قد توصل إلى التوليفة المثلى لعوامل الإنتاج وأنه في حالة توازن ولا يبغي تغيير أى كميات من عوامل الإنتاج التى يستخدمها . أما إذا تغيرت هذه النسب بحيث أصبح الوضع الآتى :

$$\frac{\text{الإيراد الحدى لعنصر رأس المال ٨٠ جنية}}{\text{ثمن عنصر رأس المال ٤٠ جنية}} = \frac{\text{الإيراد الحدى لعنصر العمل ٣٠ جنية}}{\text{ثمن عنصر العمل ٣٠ جنية}}$$

فمعنى عنصر رأس المال يعطى مزيداً من الإيراد ، وفي هذه الحالة سوف يزيد المنتج من استخدام عنصر رأس المال حتى ينخفض إيراده الحدى ويقلل من استخدام عنصر العمل ليرفع إيراده الحدى حتى تصل هذه النسبة إلى التعادل .

وقبل أن ننهى هذا الفصل عن دراسة نظرية التوزيع والطلب علي عوامل الإنتاج ، نذكر أن نظرية الإنتاج الحدية لعنصر الإنتاج ليست إلا تفسيراً

للطلب على عوامل الإنتاج ولا تحدد بأى حال من الأحوال ثمن عنصر الإنتاج .
أن نظرية الإنتاجية الحدية تفسر الطلب على عنصر الإنتاج حتى يتضح لنا أن
ثمن عنصر الإنتاج ونصيبه الدخل القوي يتوقف على كل من قوى الطلب وقوى
العرض .

الريع :

تحتل دراسة الريع مكاناً رئيسياً في نظرية التوزيع وذلك بسبب ما يثيره
الجدل الاقتصادي من أن الريع يتحدد بعد أن يكون الثمن قد تحدد وبالتالي فالريع
لا يدخل في تكلفة الإنتاج ، ومن ثم فإن كبار الملاك ومن يتمتع بالريع حق عليه
فرض الضريبة ، وحيث يتعلق الأمر إذا بالضرائب وعدالة توزيع الدخل ، فإن
موضوع الريع يستحق نوعاً من العناية .

ويعتبر الريع ثمناً لخدمة عنصر الإنتاج الذى يتميز بانخفاض مرونة
عرضه . وحيث أن عنصر الأرض من أكثر عناصر الإنتاج انخفاضاً في مرونة
عرضه فإن عائد عنصر الأرض يطلق عليه لفظ الريع .

وتعتبر الأرض هبة من الطبيعة ، ويستحق الريع نظير استخدام القوى
الأصلية الكامنة للأرض والتي لا تفنى وعند الحديث عن الريع يتم التفرقة بين
عدة أنواع من الريع ومنها ما يطلق عليه ريع الندرة أو الريع التفاوتى ، والريع
الاقتصادي .

ريع الندرة :

يقصد بريع الندرة الريع الناشئ عن الطلب على خدمات عنصر الأرض
النادرة ولا تكفى الكمية المتاحة من الأرض لمواجهة هذا الطلب ، ولا نقصد
بندرة الأرض هنا عدم زيادتها على الإطلاق ، لكن نقصد ان عرض الأرض لا
يتجاوب مع الثمن فى الفترة القصيرة وإنما يحتاج لفترة زمنية طويلة وتحصل
الأرض على ريع الندرة حتى ولو تساوت فى خصوبتها ، ويتحدد هذا الريع تبعاً
للإنتاجية الحدية للأرض وحتى يمكن فهم المقصود بريع الندرة لا بد أن نؤكد أن
هذا الريع يختلف إذا توفرت الأرض ولم يعد هناك ندرة فى عرضها ولشرح ذلك
نفرض الاتى :

نفترض أن عرض وحدات متساوية متجانسة من عنصر الأرض هو غير محدود ، وأن هناك وحدات من عنصر العمل تقدر ب ١٠٠ عامل تريد استغلال وحدات من عنصر الأرض في زراعة محصول معين ، ومن الطبيعي أن يبدأ العمال باستخدام قطعة الأرض ثم قطعة أخرى إلى أن تصل إنتاجية قطعة معينة إلى الصفر . حينئذ يتوقف العمال عن استخدام مزيد من وحدات الأرض ، في هذه الحالة سوف يتم دفع إيجار للأراضي المستخدمة ، ولكن لن يكون هناك ريع للأرض طالما أن الأراضي متوفرة وينفس الجودة .

ويختلف الأمر إذا كان عرض الأرض محدوداً ، فإذا تزايد عدد العمال واحتاج الأمر إلى مزيد من الأراضي لزراعتها بواسطة الأعداد المتزايدة من العمال فإن الريع يتم دفعة . وذلك أن زيادة الطلب من جانب العمال على قطع الأراضي المتجانسة والمحدودة سوف تدفع أصحاب الأراضي إلى المطالبة بالريع وإلا لنقلت هذه الأراضي إلى من يدفع هذا الريع وسيقوم كل مزارع بدفع ريع نظير حصوله على خدمة عنصر الأرض . وكل مزارع سوف يستغل عدد من قطع الأرض إلى تلك القطعة التي تعطي إيراداتاً حدياً يتعادل على الأقل مع ريع هذه القطعة ، وسيرتفع الريع الذي يدفعه المزارع بزيادة الطلب على الأرض ، ومع زيادة الضغط السكاني والتنافسي على الأراضي المتجانسة المحدودة فإن ريع الندرة يتزايد .

الريعي التفاضلي :

هذا النوع من أنواع الريع يرتبط باسم الاقتصادى ريكاردو الذى يرجع إليه الفضل فى توضيح هذا الريع ، وينشأ الريع التفاضلي من تفاوت خصوبة الأرض . فيذكر ريكاردو أن المجتمعات تبدأ أولاً بزراعة الأراضي الجيدة الخصوبة حيث تكون تكلفة الإنتاج بها منخفضة ، فإذا ازداد عدد السكان وازداد الطلب على المواد الغذائية فإنها تضطر لاستخدام الأراضي الأقل جودة وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة . وحيث أن الثمن يتحدد ليغطي تكلفة الإنتاج المرتفعة فإن الأراضي التي لها تكلفة إنتاج منخفضة لجودة خصوبتها تحصل على الريع التفاضلي . ولمزيد من توضيح فكرة الريع التفاضلي نعطي المثال الرقمي الآتي :

لو افترضنا أن هناك ٣ قطع متساوية من الأراضي ولكن خصوبة كل منها مختلفة بحيث أن خصوبة القطعة أ < ب > ج . ولتكن تكلفة الإنتاج

التي تتمشى مع درجات الخصوبة لكل قطعة ارض هي خمسة جنيهاً لإنتاج الوحدة من السلعة أ ، وعشرة جنيهاً لإنتاج الوحدة من السلعة ب ، وخمسة عشر جنيهاً لإنتاج الوحدة من القطعة ج . فإذا كان المجتمع لا يحتاج إلا للإنتاج من الأرض أ ، فإن ثمن الوحدة يجب أن يكون على الأقل ٥ جنيهاً . أما إذا ازداد عدد أفراد المجتمع واضطر إلى استخدام الأرض (ب) فى الإنتاج فإن ثمن الوحدة يجب أن يرتفع ليغطى تكلفة الإنتاج فى هذه الأرض ، ولن تستخدم الأرض ب فى الإنتاج إلا إذا وصل ثمن الوحدة من السلعة مقدار ١٠ جنيهاً . وبزيادة إضافية فى عدد السكان تنشأ الحاجة إلى استخدام الأرض ج . ولأن خصوبة هذه الأرض أقل من خصوبة الاراضى الأخرى فإن تكلفة الإنتاج تكون مرتفعة بالنسبة لها ولا بد أن يصل ثمن الوحدة إلى ١٥ جنيهاً حتى تستخدم هذه الأرض فى الإنتاج .

وفى هذه الحالة نجد أن الأرض أ تحصل على ريع قدرة عشرة جنيهاً وان الأرض ب تحصل على ريع قدرة خمسة جنيهاً . أما الأرض ج فهى لا تحصل على أى ريع يذكر . والسبب فى حصول الأرض أ ، ب على ريع هو أن الثمن يتحدد تبعاً لتكلفة الأرض الحدية ، وكان فى هذه الحالة ١٥ جنيهاً . وهكذا تمتعت الأرض الأجود خصوبة وذات التكلفة الأقل بريع وأطلق على هذا الريع التفاوتى لتفاوت خصوبة الأرض ويلاحظ أن الريع قد نشأ بعد أن تحدد الثمن فى السوق ولم يكون الريع جزءاً من الثمن .

وحيث أن الريع هو الجزء الفائض بعد تغطية الحد الأدنى لتكلفة الإنتاج فإنه كان دائماً موضع اهتمام المجتمع . ويطالب المجتمع بفرض الضرائب العالية على الريع لأن صاحبه لم يبذل جهداً فى سبيل الحصول عليه . أن الريع قد تقرر بسبب الزيادة السكانية والضغط على الموارد النادرة وليس بسبب شقاء أصحاب هذه الموارد .

الريع الاقتصادى :

يعرف الريع الاقتصادى الذى يحصل عليه عنصر الإنتاج بأنه الفرق بين ما يحصل عليه من عائد فيما يمارسة من نشاط وبين العائد الذى لا بد أن يحصل عليه حتى لا يتحول إلى نشاط آخر .

أن من طبيعة الأمور أن يكون عنصر الإنتاج قادراً على مباشرة نشاطه في أكثر من مجال فالعامل يمكن أن يؤدي عملة في صناعة معينة أو أن ينتقل إلى صناعة أخرى مماثلة ، والمهني يستطيع أن يمارس مهنته وهو رب عملة ، أو أن يعمل في نفس المهنة لدى مؤسسة ، ولعل كل عنصر من عناصر الإنتاج يطالب بحد أدنى من العوائد حتى لا ينتقل إلى وظيفة أخرى .

والفرق بين ما يحصل عليه المنتج في نشاطه وبين هذا الحد الأدنى اللازم لبقاءه في هذا النشاط هو الذي يطلق عليه الربيع الاقتصادي ، فإذا كان الشخص يعمل في الصناعة بأجر سنوي قدره ٥٠٠ جنيه ، بينما تعرض عليه الصناعة بـ ٤٠٠ جنيه للانتقال إليها ، فإن هذا الفرق بين أجر الصناعة أ أو أجر الصناعة ب يسمى بالربيع الاقتصادي وقدرة ١٠٠ جنيه ، كما أن هذا الأجر الذي تعرضه الصناعة ب والذي لا بد أن تدفعه الصناعة أ حتى يستمر في البقاء بها يسمى بثمن التحول أو أجر التحول كان هذا العامل غير مطلوب في أي صناعة أخرى فإن أجر التحول بالنسبة له يصبح صفراً ويكون كل أجره ربيعاً اقتصادياً .

ربيع الموهبة :

ومن مفهومنا السابق عن الربيع الاقتصادي وثمن التحول ، فإنه قد جرى الاقتصادى على إطلاق اصطلاح ربيع الموهبة على عناصر الإنتاج النادرة والتي لا استخدام آخر لها . فالفنان أو المؤلف أو الموسيقي والذي يكون مطلوب من الجماهير لموهبته النادرة يحصل على ربيع الموهبة . وذلك أن هذه المواهب ليس لها استخدام آخر ولا يغير الثمن من عرضها .

شبة الربيع :

يطلق شبة الربيع على العائد الذي يعتبر ربيعاً في الفترة القصيرة وثنماً تحويلياً في الفترة الطويلة ، فمثلاً قد نجد أن المنظم في حالة المنافسة يحصل على الربح العادى في الفترة الطويلة . ولذا يسمى الفرق بين الربح غير العادى والربح العادى يشبة الربيع .

تذكر أن

- كما في تحديد أسعار الانتجة الزراعية ، تستخدم كذلك نظريتي العرض والطلب في تحديد أسعار عناصر الإنتاج (الموارد الزراعية) .

- تبين دالة الطلب لإحدى الوحدات الإنتاجية لمورد من الموارد مختلف الكميات التي تستخدمها تلك الوحدة من المورد عند مستويات سعرية مختلفة للمورد ، وذلك بغرض ثبات الكميات الأخرى التي تستخدمها هذه الوحدات الإنتاجية من العناصر الأخرى على حالها .

- قيمة الناتج الحدى للمورد = سعر المورد هذا هو مبدأ تسعير الموارد في ظل سوق تسعير المنافسة الكاملة .

- المبدأ الذى يحكم الكيفية فى تسعير وتشغيل عدد من الموارد الإنتاجية هو :

$$\frac{\text{الناتج الحدى الفيزيقي للمورد أ}}{\text{سعر المورد أ}} = \frac{\text{الناتج الحدى الفيزيقي للمورد ب}}{\text{سعر المورد ب}}$$

$$= \frac{\text{الناتج الحدى الفيزيقي للمورد (ن)}}{\text{سعر المورد (ن)}}$$

- يبين منحنى طلب البائع المحتكر لمورد من الموارد - فى ظل المنافسة الكاملة - مختلف الكميات التى يشتريها المحتكر عند المستويات السعرية المختلفة للمورد موضع الاعتبار بفرض ثبات الكميات التى يشتريها المحتكر من الموارد الإنتاجية الأخرى على حالها .

- معظمة المحتكر لأرباحه من مورد ما (أ) تتطلب استخدام الكمية من ذلك المورد التى يتحقق معها :

أ - ضرب (الناتج الحدى الفيزيقي للمورد أ × (ناتج العائد الحدى) = سعر المورد .

$$\text{ب - } \frac{\text{الناتج الحدى الفيزيقي للمورد أ}}{\text{سعر المورد أ}} = \frac{\text{ناتج العائد الحدى}}{\text{سعر المورد أ}}$$

- المستحكر هو ذلك المشتري الذى يستحكر شراء السلعة أو الخدمة أما المحتكر فهو ذلك البائع الذى يحتكر بيع السلعة / أو الخدمة .

- تعتبر دراسة نظرية التوزيع امتداداً لدراسة نظرية القيمة أو السعر .

- يضم نطاق نظرية التوزيع تحديد أسعار خدمات عناصر الإنتاج ، مما يعنى تحديد حجم ونصيب كل عنصر فى حجم الدخل القومى .

- يجب التفريق بين مصطلحي " قيمة الناتج الحدى " الذى يعبر عن حاصل ضرب كمية الناتج الحدى الفيزيقي فى سعر السلعة المنتجة ، و " الايراد الحدى للناتج " والذى يعبر عن الفرق بين الايراد الكلى السابق والتالى عند زيادة عنصر الإنتاج لوحدة واحدة .

- يستطيع المنتج أن يحقق التوازن إذا ما استخدم عناصر الإنتاج بكيفية يتعادل فيها الايراد الحدى لعنصر الإنتاج مع سعر أو التكلفة الحدية لهذا العنصر .

أسئلة على الباب السادس

- ١- بين الكيفية التي يستخدم فيها المنتج موارده الإنتاجية بكفاءة مثلى وبمعضمة أرباحه ؟
- ٢- ما هو مفهوم الربح الاقتصادي ، وما أهميته في الحياة الاقتصادية ؟
- ٣- اشرح الكيفية التي يتم بها تسعير وتشغيل مورد انتاجي واحد في كل من سوقى الاحتكار والاستحكار ، واهم الفروق بينهما ؟
- ٤- اشرح كيفية تسعير وتشغيل اكثر من مورد انتاجي واحد لمحتكر مرة ومستحكر مرة أخرى ؟
- ٥- ما هو الفرق بين تسعير المنتجات النهائية وتسعير الموارد الإنتاجية في سوق المنافسة الكاملة ؟
- ٦- ما هو الفرق بين تسعير الانتجة النهائية وتسعير الموارد الإنتاجية في ظل سوق الاحتكار ؟
- ٧- اشرح كيف يشتق الربح الاقتصادي ؟
- ٨- ما المقصود بالسوق الاحتكارية لمورد انتاجي ما ؟
- ٩- ما هي الظروف المهيئة لظهور الاحتكار ؟
- ١٠- ما هي الظروف المهيئة لظهور الاستحكار ؟
- ١١- ما هي أهم الفروق بين تسعير وتشغيل مورد انتاجي في ظل كل من سوق يسودة الاحتكار وآخر يسودة الاستحكار ؟
- ١٢- بين كيف يمكن مكافحة الاستحكار ؟

الباب السابع

المخاطرة واللايقين فى الإنتاج الزراعى

المخاطرة واللايقين حالات من عدم المعرفة بالمستقبل تواجه كل أنشطة الإنتاج الزراعى بدرجات متفاوتة . وعلى الرغم من وجود تفرقة بين المخاطرة واللايقين فى الدراسات المتوفرة غير أن الشائع هو استعمالها ليحلا محل بعضهما فى التعبير عن حالات عدم التأكد فى الظروف المستقبلية . ويمكن تعريف كل من المخاطرة واللايقين كما يلى :

المخاطرة :

هى درجة من عدم المعرفة بالأمر المستقبلية مع وجود بيانات وإحصائيات يمكن الرجوع إليها لتحديد احتمالات حدوث الحدث . ومن أهم الأمثلة التى تتضمن مخاطرة فى مجال الإنتاج الزراعى :

١- احتمالات سقوط الأمطار التى تهم المزارع فى منطقة ما تصنف على أنها مخاطرة ، وذلك لوجود بيانات إحصائية عن معادلات السقوط الماضية من خلال محطات الأرصاد الجوية لعدد من السنوات وتعطى المزارع معلومات عن احتمالات سقوط الأمطار على تلك المناطق . وعادة يمكن القول أن الظروف الجوية والمناخية التى يتم تسجيلها من خلال محطات الأرصاد تعد من ضمن ظروف المخاطرة فى الإنتاج الزراعى .

٢- احتمالات نفوق الحيوانات بالمزرعة توصف بأنها مخاطرة ، وذلك لأنه غالباً تكون بسجلات المزرعة بيانات إحصائية عن معدلات النفوق بين حيوانات المزرعة أو من خلال البيانات الإحصائية بالمزارع المشابهة التى يمكن من خلالها التعرف على نسبة النفوق بين الحيوانات.

٣- استهلاك آلات ومعدات المزرعة يعتبر أيضاً نوعاً من المخاطرة وذلك لأن الآلات المستخدمة فى العمل الانتاجى - أو حتى بدون استخدام- يحدث لها استهلاك يمكن أن يتم حسابها وأن يوضع ذلك فى الاعتبار حتى يمكن إجراء تجديد لها .

ويجب ملاحظة أن المخاطرة يمكن تقديرها وقياس احتمال حدوثها ومن ثم يمكن إدخالها كجزء من التكاليف الثابتة ، أو يمكن خصمها من الإيرادات المتوقعة . وبالتالي لا يؤثر مثل هذا النوع من المخاطر على الخطة الموضوعية للإنتاج .

اللايقين :

هي درجة من عدم المعرفة بالمستقبل ولا توجد في العادة بيانات وإحصائيات يمكن استخدامها في تحديد الاحتمالات للحدث المستقبلي للحدث، ومن أهم الأمثلة التي تتضمن لا يقين في الإنتاج الزراعي :

(١) الإصابة بالآفات والأمراض لمحصول معين في منطقة ما ، حيث أن الإصابة بالأمراض لا تتبع نموذج معين ولا يتم الاحتفاظ بسجلات وإحصاءات تمكن من تقدير الاحتمالات المستقبلية .

(٢) نسبة كسر البيض أثناء النقل والتسويق من أمثلة اللايقين حيث أنها بالمثل لا تتبع نظام معين ولا يمكن توقعها حيث أن البيانات المتوفرة لا تكفي لتقدير الاحتمالات .

وبالرغم من الاختلاف الواضح في التعريفين إلا أنه من الشائع استخدامهما لتعني نفس الشيء فيما يخص حالات عدم المعرفة بالمستقبل في الإنتاج الزراعي .

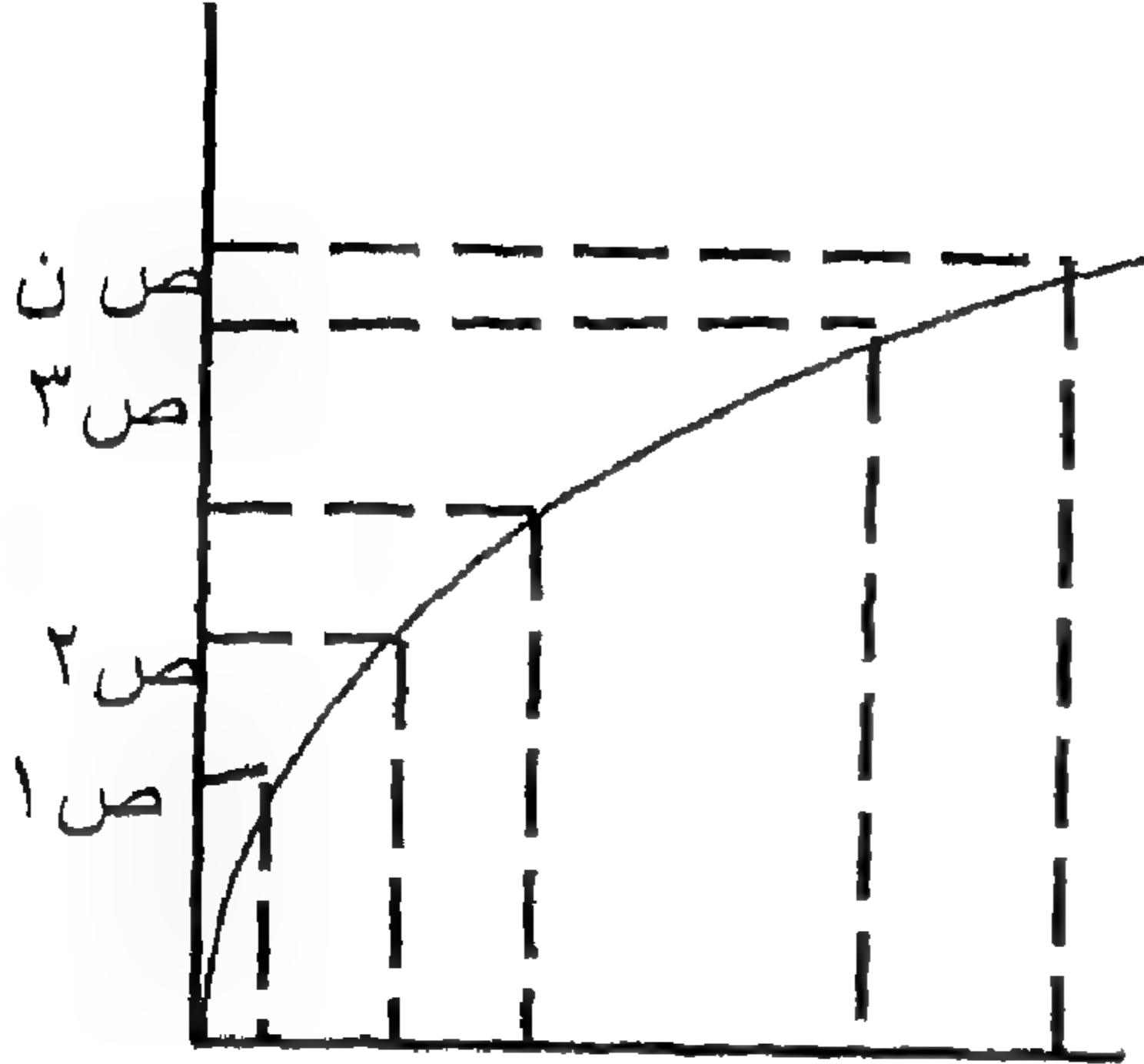
مصادر المخاطرة واللايقين في الإنتاج الزراعي :

يواجه الإنتاج الزراعي تحت كل الأنظمة درجات متفاوتة من المخاطرة واللايقين ومن أهم أسباب المخاطرة واللايقين في الإنتاج الزراعي :

١ - المخاطرة بسبب الإنتاج :

تحت ظروف المعرفة التامة والافتراض بوجود معرفة بالمستقبل نجد أن العلاقة بين الإنتاج ومدخلات الإنتاج معروفة معرفة كاملة من خلال ما يعرف بدالة الإنتاج والتي تحدد أكبر كمية من الإنتاج يمكن الوصول إليها من استخدام حزمة محدودة من عناصر الإنتاج . ولكل مستوى من عناصر الإنتاج يوجد حجم متوقع ومعروف من الناتج في مختلف الانتجة الزراعية كما هو موضح في الشكل رقم (٤٨) . حيث يبين الشكل (٤٨ أ) أن لكل مستوى أو كمية من السماد

الإنتاج الاجمالي



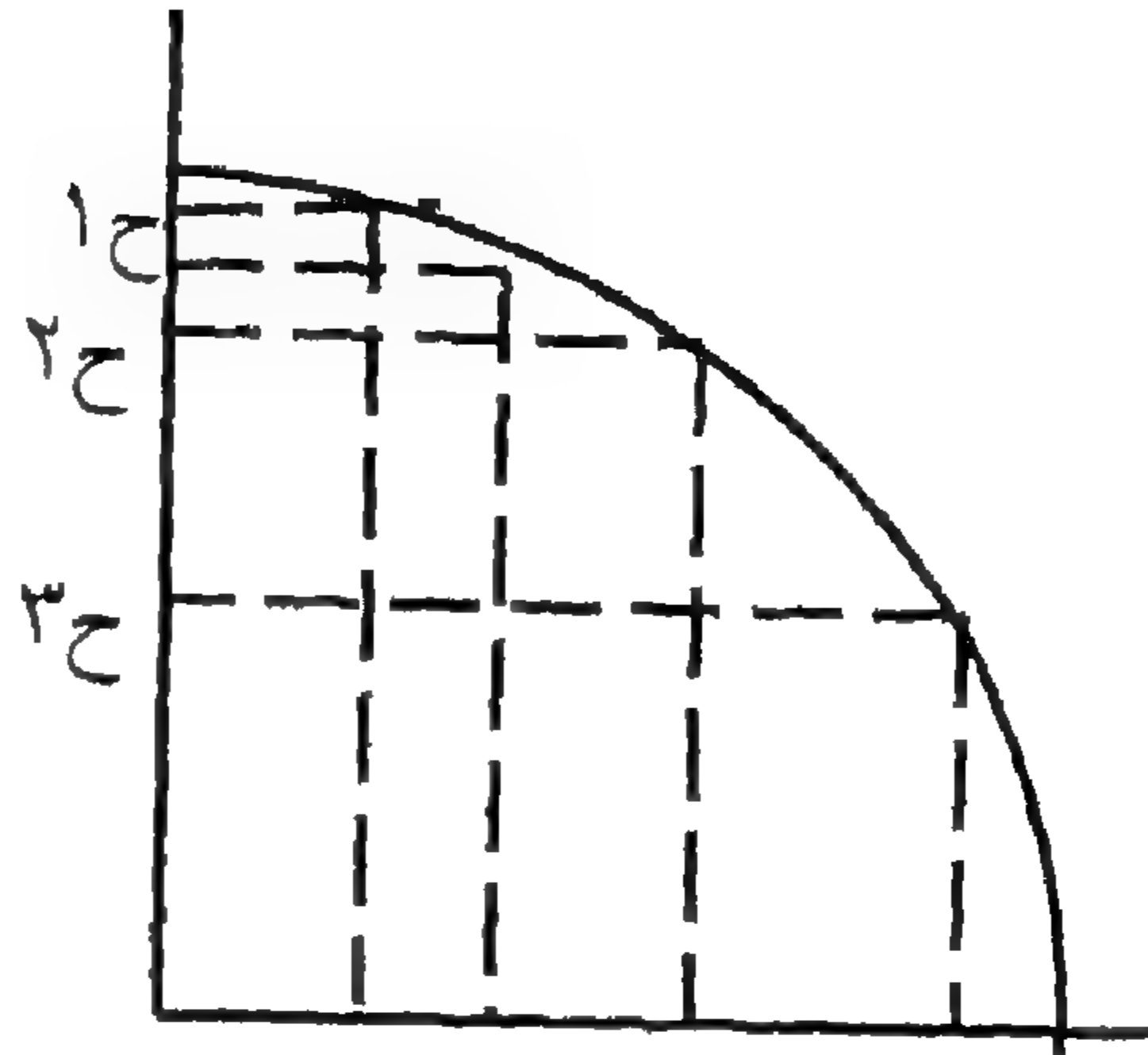
١ ٢ ٣ ٤

ع

وحدات المدخلات (سماد)

أ

الإنتاج الحديدية



١ ٢ ٣ ٤

ع

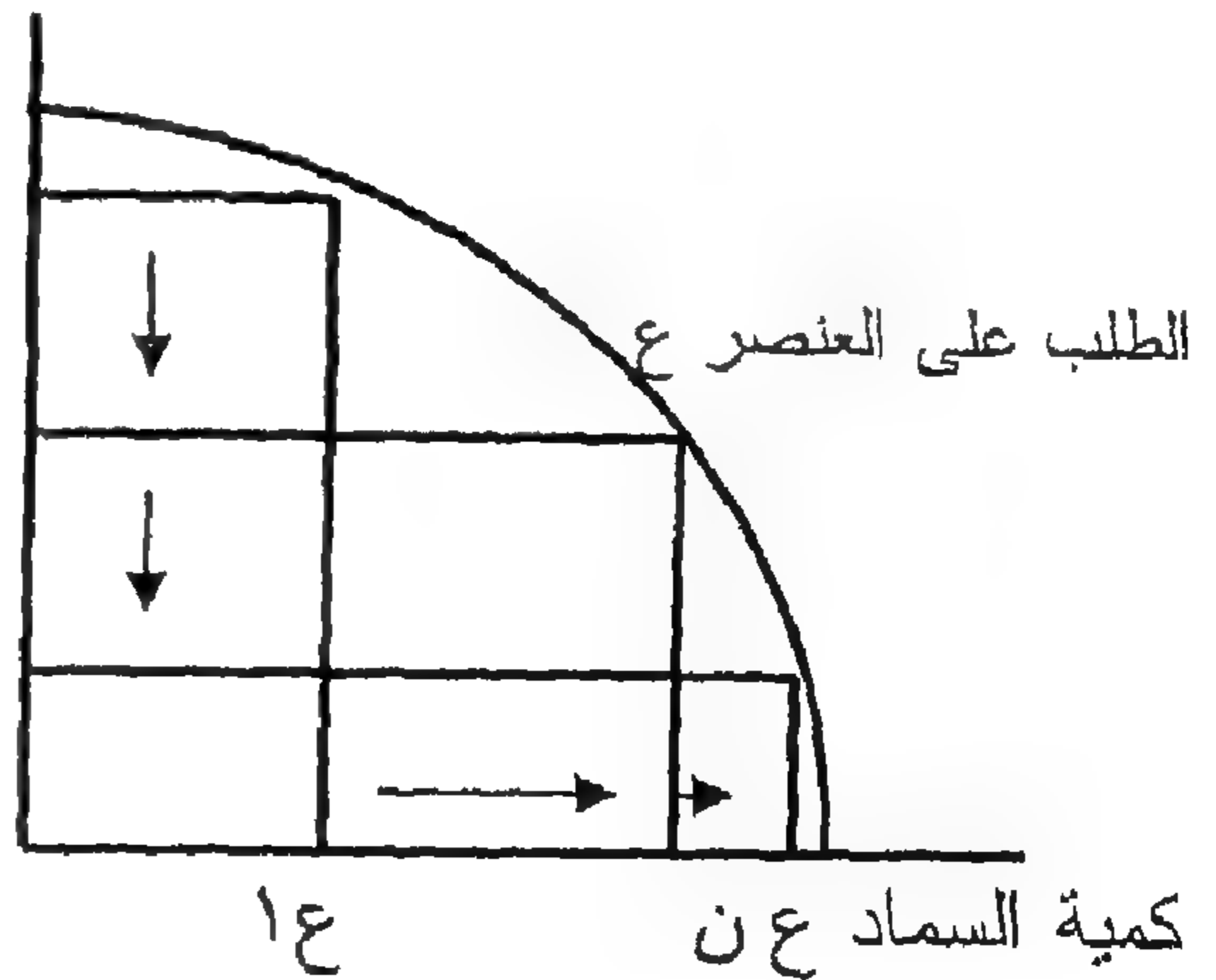
وحدات (سماد)

ب

قيمة الإنتاجية الحديدية
الاسعار (السماد) سعر العنصر

$$\text{سعر} \left(\frac{\Delta \text{ ص } ١}{١٤ \Delta} \right)$$

$$\text{سعر} \left(\frac{\Delta \text{ ص } ٢}{٤٨ \Delta} \right)$$



١ ٢ ٣ ٤

كمية السماد ع

ج

شكل رقم (٤٨) : الإنتاج الاجمالي والإنتاجية الحديدية ومنحنى الطلب
على العنصر الانتاجي (ع)

المستخدم كمية مقابلة من الإنتاج ، فعند معدل الاستخدام (١ع) نتوقع الحصول على (ص١) وحدة من الإنتاج وعند مستوى أعلى من الاستخدام (٢ع) يمكن الحصول على معدل أعلى من الإنتاج (ص٢) وهكذا ، إلى أن نصل إلى مستوى الاستخدام (ع٣) حيث نتحصل على (ص٣) من كمية الإنتاج الاجمالي . وكما هو معروف في المرحلة الثانية من الإنتاج تتناقص الإنتاجية الحدية [وهي المشتقة الأولى لدالة الإنتاج بالنسبة للمتغير ع {كمية السماد} أى إنها $\Delta \text{ ص} \div \Delta \text{ ع}$] شكل رقم (٤٨ ب) .

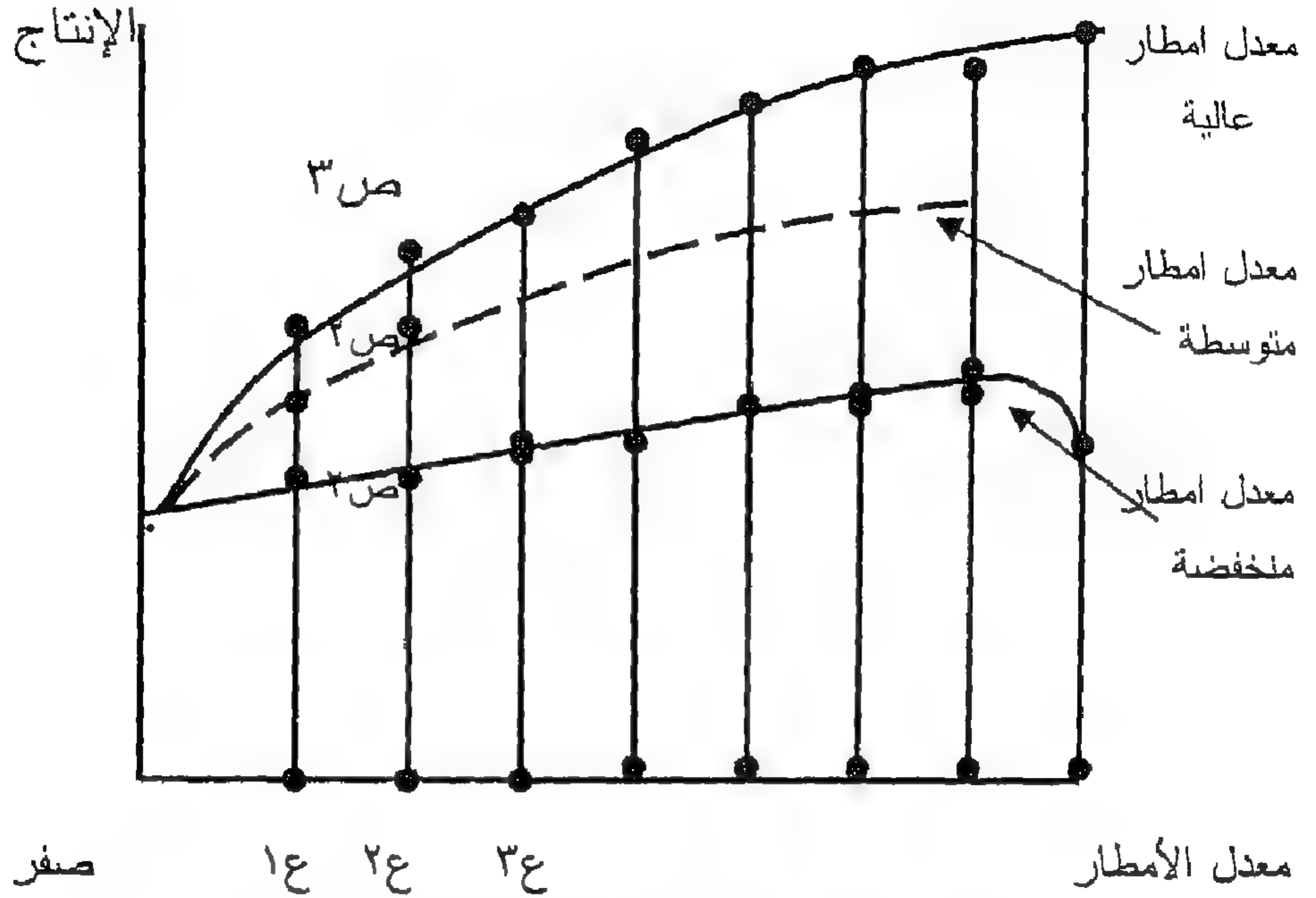
فمثلاً عند المستوى من الاستخدام (١ع) تكون الإنتاجية الحدية (ح١) وبزيادة السماد المستخدم إلى (٢ع) تنخفض الإنتاجية الحدية إلى (ح٢) (ح١ > ح٢) وهكذا فإن الإنتاجية الحدية سوف تنخفض إلى (ح٣) عند مستوى الاستخدام من السماد (ع٣) ، ويبين الشكل رقم (٤٨ جـ) أيضاً أن منحنى الطلب على السماد والذي يمثل منحنى قيمة الإنتاجية الحدية (الإنتاجية الحدية للعنصر \times سعر الإنتاج) بأن الكمية المستخدمة تقل كلما ارتفع سعر العنصر (والذي يساوى قيمة الإنتاج) وتزيد بانخفاض الأسعار بما يتمشى مع قانون الطلب (مع ثبات العوامل المؤثرة الأخرى) .

غير أنه في الواقع يمكن تقسيم دالة الإنتاج وبالتحديد عناصر الإنتاج إلى نوعين :

١- عناصر الإنتاج التي يمكن التحكم فيها وتحت سيطرة المزارع ولا تحتوي على أى مخاطرة ، ومن أمثلة تلك المدخلات المساحة المزروعة وكمية البذور وكمية مياه الري والأسمدة وغيرها . حيث أن المزارع يستطيع أن يتحكم في مثل تلك المدخلات .

٢- عناصر الإنتاج أو مدخلات لا يمكن التحكم فيها وتحديدتها من قبل المزارع ومن أمثلة ذلك ، الظروف الجوية [كمية الأمطار والرياح ودرجات الحرارة وغيرها] وكذلك الأصول الوراثية فى المحاصيل والحيوانات المنتجة للألبان واللحوم وغيرها . وهى عوامل تحكمها عناصر خارجة عن إرادة المزارع وسيطرته . ينتج عن ذلك أن هناك دالة إنتاج متعددة تحت ظروف المخاطرة واللايقين نظراً للمجموعة الثانية من مدخلات الإنتاج فإن الإنتاج المتوقع متعدد بتعدد التوقعات

التي تحكم المجموعة التي تخرج عن سيطرة المزارع وهى المصدر الأول للمخاطرة واللايقين فى الإنتاج الزراعى كما هو موضح بالشكل رقم (٤٩) الذى يبين علاقة دالة الإنتاج لمعدلات مختلفة من الأمطار .



شكل رقم (٤٩) تأثير معدلات الأمطار على إنتاجية المحاصيل

والذى نلاحظه من الشكل رقم (٤٩) ما يلى :
باستخدام نفس معدلات العنصر الانتاجى (السماد) يمكن الحصول على مستويات مختلفة من الإنتاج وفقاً لاختلاف معدلات الأمطار ، فمثلاً يرتفع معدل الإنتاج من (ص ١) إلى (ص ٢) و (ص ٣) بزيادة معدلات الأمطار لنفس المستوى (٢ع) من السماد المستخدم فى العملية الإنتاجية .

وهذا ما يفسر التذبذبات فى كميات الإنتاج المحققة فى المناطق التى تعتمد على الزراعات المطرية { التى لا تقع تحت تحكم المزارع } .

٢ - مخاطرة بسبب الأسعار :

للأسعار أهمية بالغة فى الزراعة فهى التى تحدد الدخل المتوقع للمزارع مع كمية الإنتاج . وعند التخطيط للزراعة يعرف المزارع نوع واحد من

الأسعار وهى أسعار مدخلات الإنتاج من أسمدة وبذور وغيرها ولكنه لا يعرف الأسعار المتوقعة للإنتاج الذى يحصل عليه فى فترات مستقبلية تختلف من عدة أشهر فى المحاصيل الحقلية إلى عدة سنوات فى أشجار الفاكهة والإنتاج الحيوانى. وبعد عدم المعرفة المستقبلية بالأسعار يعد مصدر من مصادر المخاطرة واللايقين التى تسبب تذبذب الدخل المزرعى وتؤثر فى خطط وكفاء الإنتاج الزراعى .

وتتأثر الأسعار بعدة عوامل منها حجم الإنتاج المتحقق بواسطة المزارع والمزارعون الآخرين ، مستوى الطلب على السلعة والذى يمكن أن يتغير تبعاً لتغير أذواق المستهلكين ، وأسعار السلع البديلة والسلع المكملة وغيرها من العوامل المتغيرة والتى يصعب السيطرة عليها .

٣- مخاطرة بسبب التقنية المستخدمة فى العملية الإنتاجية :

تؤثر التقنية وتغيراتها فى مقدرة المزارع على المنافسة حيث أن المزارع يقوم بالاستثمار فى آلات محددة مثل الجرارات والحصادات وأنظمة الري، وبعد الشراء لا يمكن تغييرها فى الوقت القصير وترتبط هذه الآلات بزمان إنتاجي محدد . بينما يواجه المزارع باستمرار إمكانيات وجود تقنيات متطورة توفر الطاقة أو تؤدي أعلى بكفاءة عالية أو بتكلفة أقل وهو لا يستطيع أن يحصل عليها مما يؤثر سلباً على تكاليف الإنتاج ومقدرته على المنافسة فى أسواق السلع بالنسبة للمزارع التى تستخدم تلك التقنيات المتطورة .

فالمخاطرة بسبب تغيرات التقنية تواجه المزارع وخاصة فى الدول التى توجد فيها منافسة عالية بسبب أسعار وتكاليف إنتاج السلع الزراعية .

تأثير المخاطرة واللايقين على الإنتاج الزراعى :

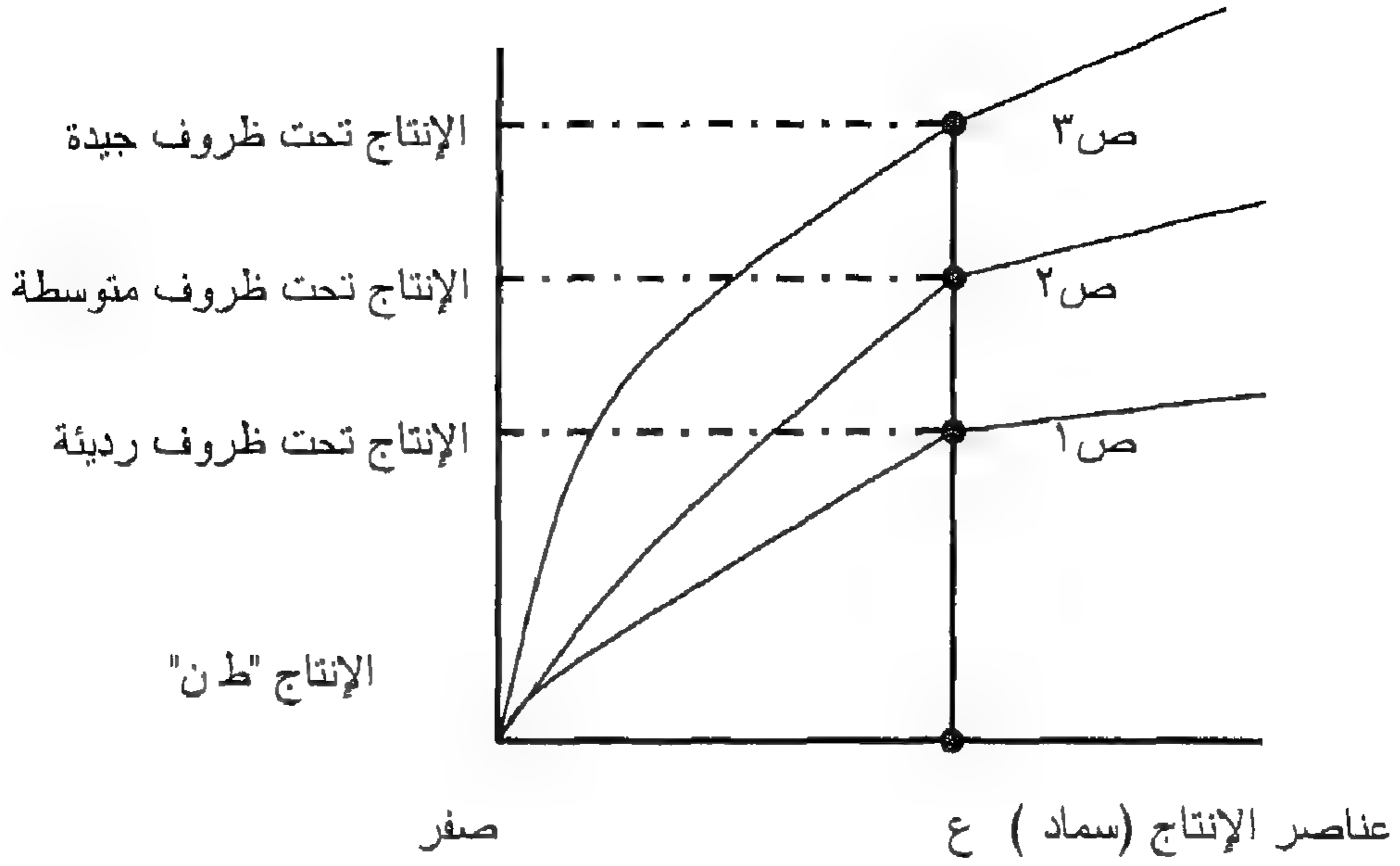
للمخاطرة واللايقين تأثيرات على أداء قطاع الزراعة بصفة عامة وعلى الإنتاج الزراعى بصفة خاصة . ويمكن تلخيص تأثير المخاطرة واللايقين على الإنتاج الزراعى فى النقاط التالية :

(١) التأثير على استخدام عناصر الإنتاج :

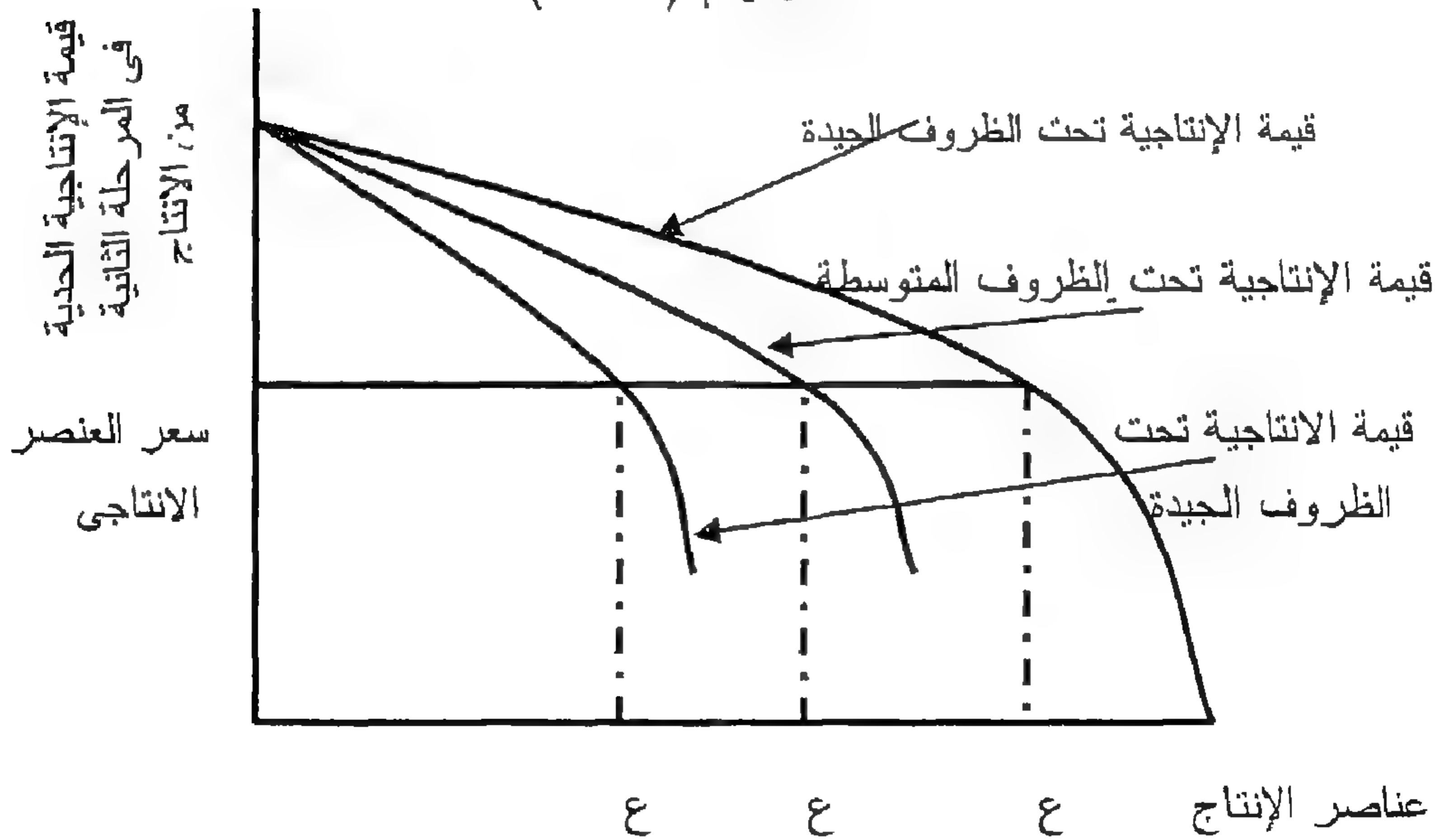
فى حالات المعرفة التامة وعدم وجود المخاطرة واللايقين يمكن للمزارع أن يستخدم عناصر الإنتاج الاستخدام الأمثل الذى يعظم العائد منها وفق الأسس الاقتصادية والتي تعنى بإضافة العناصر الإنتاجية إلى أن تتساوى قيمة الإنتاجية الحدية مع سعر أو تكلفة العنصر فى المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج . ويمكن اشتقاق دالة منحنى قيمة الإنتاجية الحدية من منحنى دالة الإنتاج كما شرحنا مسبقاً فى الشكل السابق رقم (٤٨ أ) .

وكما عرفنا فى حالات المخاطرة واللايقين يوجد أكثر من دالة إنتاج تقترن بظروف وعوامل معينة لا يمكن التحكم فيها (شكل رقم ٥٠ أ) ووفقاً لذلك يواجه المزارع عدد كبير من منحنيات قيمة الإنتاجية الحدية كما هو موضح فى الشكل التالى رقم (٥٠) ، وبافتراض المعرفة بسعر أو تكلفة عنصر الإنتاج فيمكن أن يتساوى هذا السعر مع منحنيات متعددة من قيمة الإنتاجية الحدية ليعطى معدلات متعددة من كميات مدخلات الإنتاج التى يمكن للمزارع أن يستخدمها . وبالتالي سيكون أمام المزارع عدة مستويات من مدخلات الإنتاج عند نفس المستوى السعري تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالإنتاج ، كما هو موضح بالشكل رقم (٥٠ ب) .

وبناءً على ما سبق يوضح الشكل رقم (٥٠ أ) أن الظروف المحيطة بعملية الإنتاج تؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى الإنتاج المحقق باستخدام مجموعة الموارد الإنتاجية ، فمثلاً يمكن الحصول على إنتاج منخفض (ص ١) أو إنتاج متوسط (ص ٢) أو إنتاج عالى (ص ٣) باستخدام المستوى (ع) من عنصر الإنتاج (السماد) . أى يعنى وجود عدة مستويات من الإنتاج للمستوى نفسه من عناصر الإنتاج (عدة دوال إنتاجية) . وبالتالي وجود عدة منحنيات لقيمة الإنتاجية الحدية [سعر الإنتاج \times الإنتاجية الحدية للعنصر] وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٥٠ ب) . وهو ما يمثل وجود أكثر من بديل لمنحنى الطلب على الأسمدة والمشتق من دوال الإنتاج الممكنة . يترتب على ذلك أنه لنفس مستوى الأسعار ، يمكن توقع كميات مختلفة من الأسمدة التى يتم طلبها واستخدامها فى عملية الإنتاج مثل (١ع ، ٢ع ، ٣ع) وذلك باختلاف الظروف المحيطة بالإنتاج ، كما هو موضح فى الشكل رقم (٥٠) .



شكل رقم (١٥٠)



شكل رقم (٥٠ ب) : الإنتاج المتوقع ومنحنيات قيمة الإنتاجية الحدية تحت ظروف جيدة ومتوسطة ورديئة

وفى هذا الوضع اختلاف عن الحالة الثابتة لدالة الإنتاج والتي لا تتأثر بالظروف المحيطة ولا تدخل المخاطرة واللايقين من ضمن مكوناتها .

وبمعرفة أن اغلب المزارعين هم من متجنبى المخاطرة فمن المتوقع أن يضيف المزارع كمية من مدخلات الإنتاج أقل من الكمية المثلى وبذلك يكون الإنتاج المحقق أقل من الإنتاج الذى توجد إمكانية فنية لتحقيقه حيث يضيف المزارع المعدل (١ع) بدلاً من (٢ع) أو (٣ع) كما هو موضح فى الشكل رقم (٥٠ ب). ويمكن ملاحظة ذلك عملياً فى عزوف المزارعين على إضافة الأسمدة فى الزراعات المطرية والإنتاجية المتدنية التى يمكن تحقيقها تحت تلك الظروف وكذلك الاستثمارات الزراعية دون المعدلات المثلى فى العديد من الأنشطة الزراعية .

٢ - التأثير على الدخل المزرعى :

كما سبق بيانه فإن المخاطرة واللايقين تؤدي إلى قصور فى استخدام عناصر الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى الحصول على معدلات متدنية من الإنتاج ، وبافتراض أن الدخل الاجمالى هو حاصل ضرب الكمية فى السعر ، فإن الدخل المحقق سيكون أقل من الممكن تحقيقه فى غياب عنصرى المخاطرة واللايقين اذا ما افترضنا طبيعة المزارع الذى يتجنب المخاطرة ويتفاعل سلبياً مع مؤثراتها .

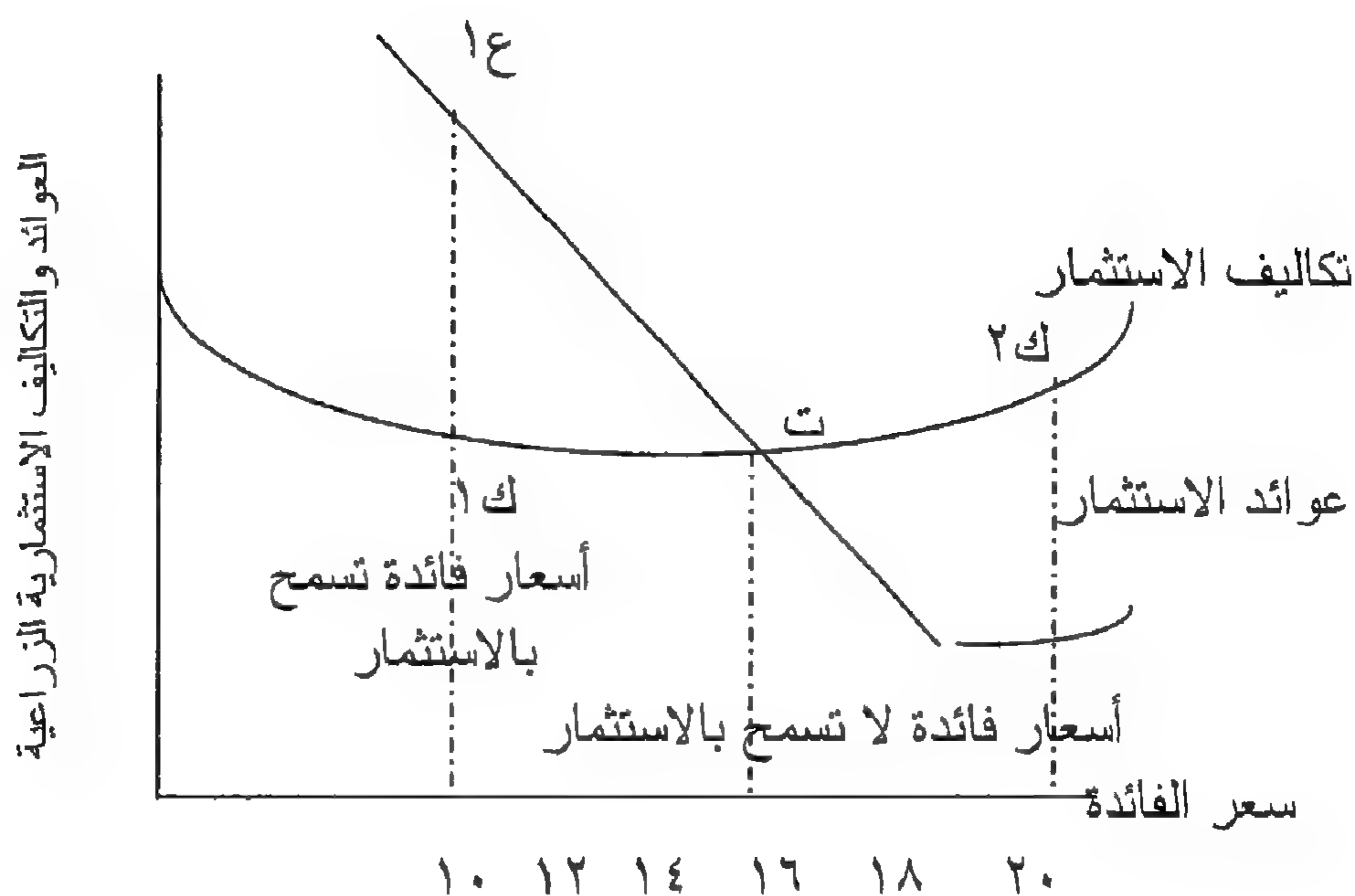
٣ - التأثير على الاستثمارات الزراعية :

الاستثمارات المزرعية تتأثر سلبياً بعنصرى المخاطرة واللايقين وذلك من خلال الآتى :

- أ - توقعات إنتاج منخفضة وعوائد منخفضة لهذه الاستثمارات .
- ب - قيام المزارع باحتساب تكلفة مرتفعة لهذه الاستثمارات للوقاية من المخاطرة واللايقين ، مثل ذلك احتساب أسعار فائدة مرتفعة تجعل من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات منخفضة وتؤدي إلى انخفاض القرار بعدم الاستثمار فى العديد من الاحتياجات المزرعية بسبب هذه الأسباب كما هو مبين بالشكل رقم (٥١)

ويلاحظ من خلال الشكل بأنه عند مستوى سعر الفائدة ١٠% مثلاً يكون العائد الاستثمارى (١ع) والتكاليف الاستثمارية (ك١) حيث أن $١ع < ك١$

(أى العوائد اكبر من التكاليف) فسيكون هناك حافزاً كبيراً للاستثمار فى عدد من المشاريع . ويشاهد من خلال الشكل بأنه عند سعر الفائدة ١٦% مثلاً تتساوى العوائد والتكاليف وهى المنطقة التى ينعدم بعدها أى حافز للاستثمار لأن التكاليف ستفوق العوائد . أما عند المستوى ٢٠% مثلاً يكون العائد الاستثمار ٢ع والتكاليف الاستثمارية ك٢ ، وحيث أن $١٦ < ٢٠$ فلا يمكن أن يكون سعر الفائدة مشجعاً على اقتراض الأموال والاستثمار فى المشاريع وهذا يعكس العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة والحوافز على استثمار الأموال فى إقامة المشاريع من وجهة نظر المستثمر .



شكل رقم (٥١) تأثير الفائدة على جدوى الاستثمارات الزراعية

مواجهة الآثار السلبية للمخاطرة واللايقين :

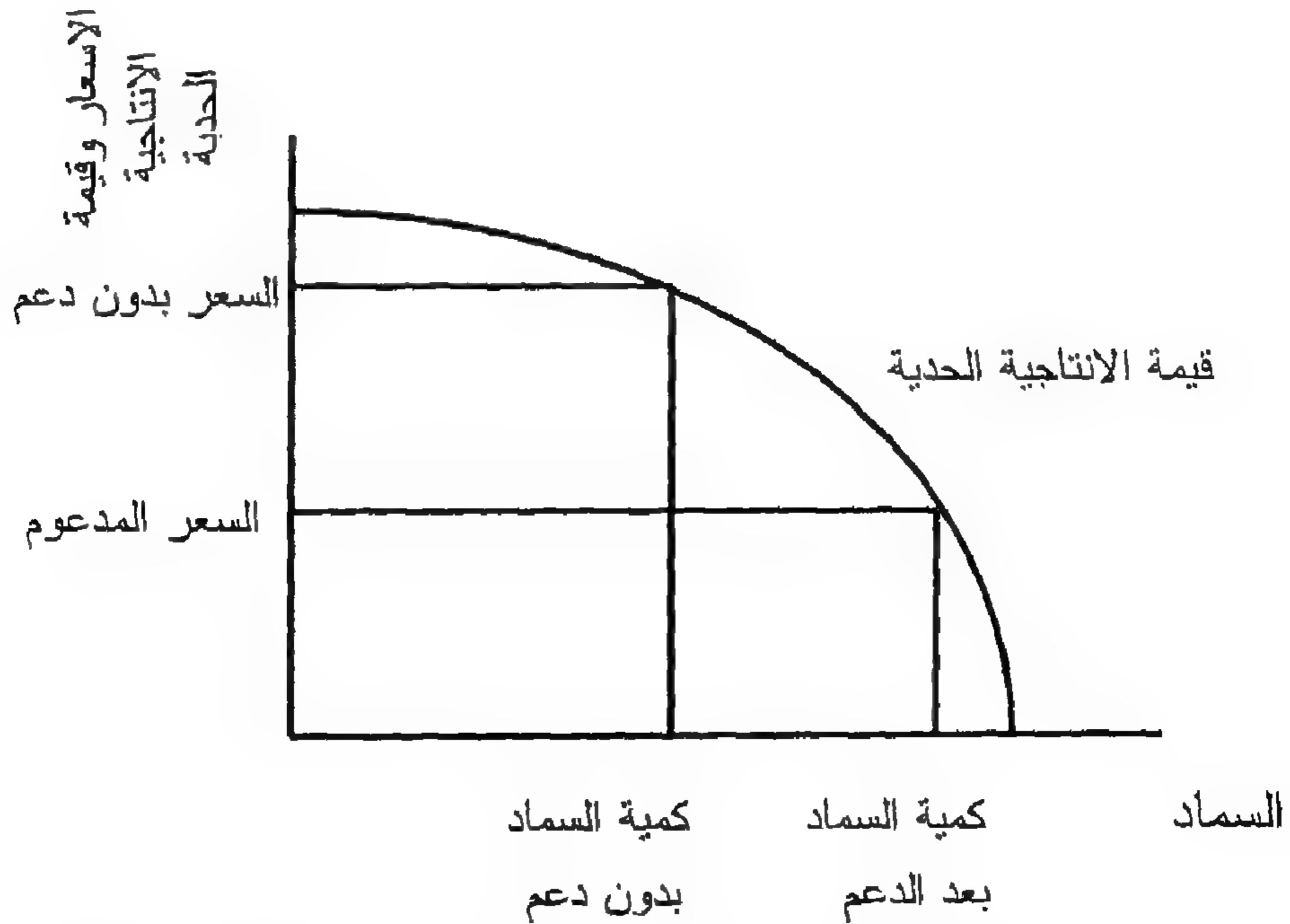
سبق التوضيح بأن للمخاطرة واللايقين نتائج سلبية على الإنتاج الزراعي وكفاءة أداء الموارد الزراعية بصفة عامة . ولتلافى الآثار السلبية للمخاطرة واللايقين ، توجد عدد من السياسات المباشرة وغير مباشرة التى تهدف إلى إدخال المخاطرة واللايقين فى قرارات الإنتاج ومواجهة آثارها السلبية ونتعرض لها بشئ من الاختصار فى هذا الجزء .

أولاً : السياسات المباشرة لمجابهة المخاطرة واللايقين :

من المشكلات الرئيسية للمخاطرة واللايقين فى الإنتاج الزراعى عزوف المزارع عن استخدام الكميات المثلى من عناصر الإنتاج لزيادة الإنتاج إلى المعدلات المثلى من الناحية الفنية . ولحل هذا المشكلة تتبع بعض الدول بعض السياسات المباشرة ومن أمثلتها :

(١) دعم عناصر الإنتاج :

يقصد بدعم عناصر الإنتاج هو توفيرها للمزارع بأقل من سعرها أو تكلفتها الحقيقية وتعد سياسة دعم الأسمدة والمبيدات والآلات والبذور المحسنة من السياسات التى تؤدى إلى زيادة استعمالها . وكما هو موضح فى الشكل رقم (٥٢) سيقوم المزارع بعد الدعم باستخدام كمية أكبر من العنصر الانتاجى بالمقارنة بالكمية التى سوف يستخدمها بدون توفير الدعم . وهذا من شأنه دفع المزارع إلى زيادة الكميات التى يستخدمها المزارع فى اتجاه استخدامات المعدلات المثلى وذلك بافتراض أن أغلب المزارعين من منتجى المخاطرة ويميلون إلى استخدام كميات أقل من المعدلات المثلى نتيجة لوجود المخاطرة واللايقين .

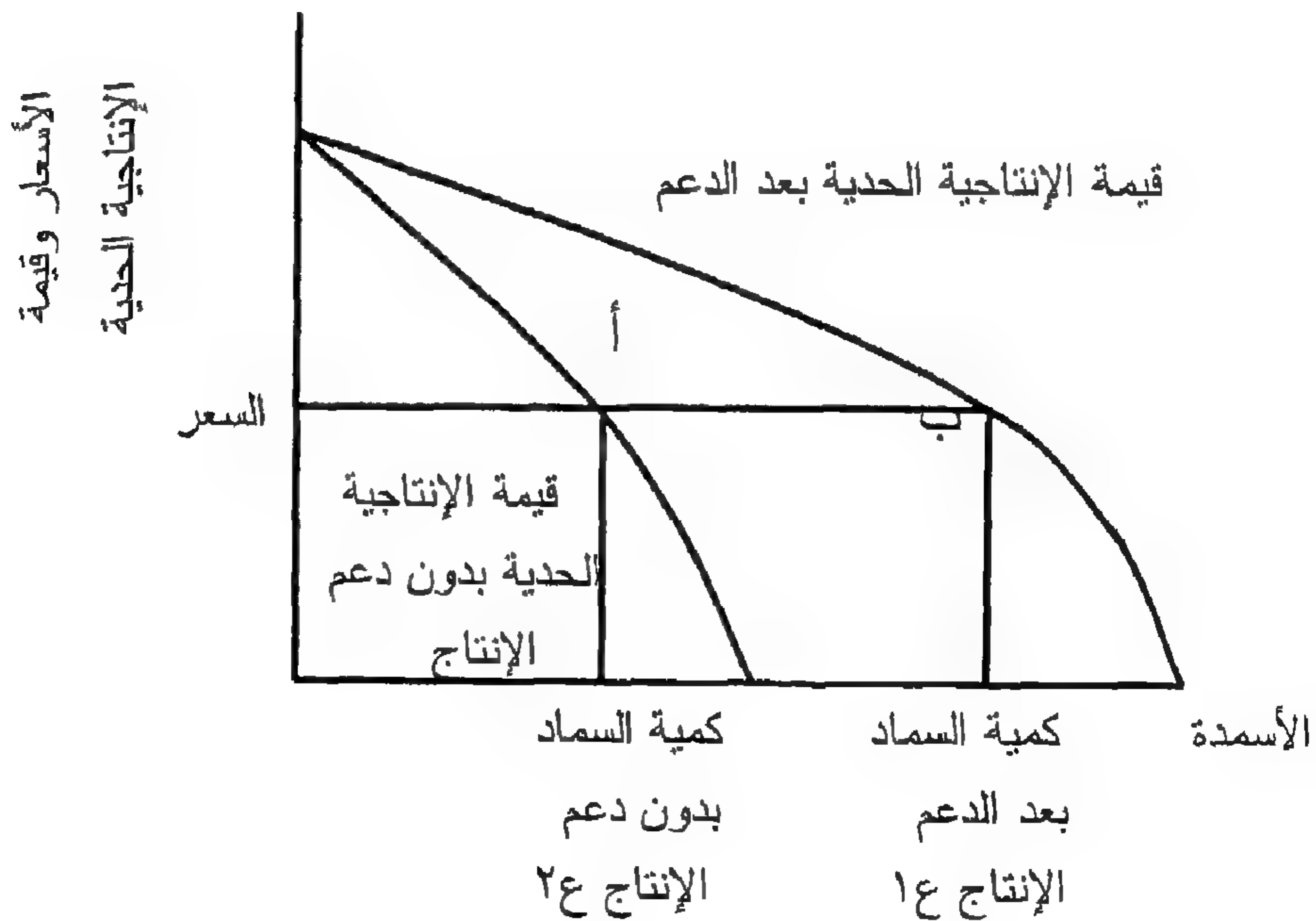


شكل رقم (٥٢) تأثير دعم أسعار الأسمدة على زيادة استخدام الأسمدة فى الزراعة

وحيث أن كمية السماد المستخدمة تؤثر تأثيراً مباشراً على كمية الإنتاج المحققة [من خلال دالة الإنتاج]، وما أن الدعم للعناصر الإنتاجية سوف يؤدي إلى زيادة الكمية المستخدمة منها . فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المتوقع . هذا التحليل هو ما يستند عليه المنادون بضرورة دعم عناصر الإنتاج التي يستخدمها المزارع حتى يتم تحفيزه لاستخدام الكميات المثلى منه والوصول بالإنتاج الزراعي إلى إمكانياته القصوى .

(٢) دعم الإنتاج الزراعي :

يقصد بدعم الإنتاج الزراعي هو شراء الإنتاج من المزارع بأعلى من سعره الحقيقي . الوجه الثاني لدعم عناصر الإنتاج هو سياسة دعم الإنتاج الزراعي والذي له نفس التأثير حيث أنه يؤثر في زيادة قيمة الإنتاجية الحدية وبالتالي يقوم المزارع باستخدام كميات أعلى من مدخلات الإنتاج والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنتاج . أي أن هذه السياسة تساعد في دفع المزارع إلى إضافة الكميات المثلى من المدخلات لمجابهة المخاطرة واللايقين كما هو موضح بالشكل رقم (٥٣) .



شكل رقم (٥٣) : تأثير دعم أسعار الإنتاج (للأسعار) على كمية السماد المستخدم في الإنتاج

وبلاحظ من الشكل أن قيمة الإنتاجية الحديدية بدون دعم [الإنتاجية الحديدية \times سعر الإنتاج بدون دعم] تتقاطع مع السعر للعنصر الانتاجي عند النقطة (أ) التي تعطى الكمية (١٤) من السماد [وهي اقل من الكمية المرغوبة من الناحية الفنية والاقتصادية] ، وعن طريق دعم الإنتاج النهائي يصبح منحني الطلب الجديد على الأسمدة ، والذي يعبر عنه قيمة الإنتاجية الحديدية بعد الدعم [الإنتاجية الحديدية \times سعر الإنتاج المدعوم] ، يتقاطع مع سعر السماد عند النقطة (ب) والتي تتوافق مع كمية السماد (١٤) وهي أعلى من الكمية السابقة وقد تكون اقرب إلى الكمية المثلى المرغوبة .

وبذلك يتضح أنه يمكن تحقيق هدف تحفيز المزارعين على إضافة الكميات المطلوبة من عنصر الإنتاج (فنياً واقتصادياً) عن طريق برامج دعم المنتج النهائي عند مستوى المزرعة . وقد تفضل هذه السياسة على سياسة دعم عناصر الإنتاج لسهولة إدارتها وتأثيرها المباشر على كمية الإنتاج المحققة .

(٣) التأمين الزراعي على المحاصيل :

فلسفة التأمين الزراعي هو تجميع اكبر عدد من المزارعين وتحميل المخاطرة جماعياً لمجابهة أي كوارث طبيعية أو بيئية أو اقتصادية ويمكن التأمين تحت ظروف المخاطرة على العديد من المحاصيل حيث يقوم المزارع بدفع قسط تأمين معروف ليضمن مستويات محددة من الدخل تحت كل الظروف. وتعتبر هذه السياسة من السياسات المباشرة لتخفيف آثار المخاطرة واللايقين السلبية على الإنتاج الزراعي .

ثانياً : السياسات غير المباشرة لمجابهة المخاطرة واللايقين :

هناك بعض السياسات غير المباشرة والتي تهدف إلى تخفيف المخاطرة واللايقين في الإنتاج الزراعي منها على سبيل المثال ما يلي :

(١) تحسين خدمات الإرشاد الزراعي :

يوفر المرشد الزراعي خدمات ينتج عنها تحسين أداء وحدة الإنتاج الزراعي وذلك عن طريق توفير المعلومات عن طريقة الوقاية أو التغذية أو التسميد وغيرها من المعلومات التي تزيد من كفاءة الأداء بالمزرعة لمختلف الموارد وبالتالي يزيد الدخل المزرعي كما أن زيادة المعلومات تساعد على زيادة

كفاءة التنبؤات فيما يتعلق بالإنتاج والأسعار وغيرها مما يساعد على مجابهة المخاطرة واللايقين . وبذلك تكون سياسات دعم الإرشاد الزراعي هي سياسات غير مباشرة لمساندة المزارع على تخطي الآثار السلبية للمخاطرة واللايقين .

(٢) دعم البحوث الزراعية :

سياسات دعم البحوث الزراعية تمكن المزارع من الحصول على الحلول العلمية للمشكلات التي تواجهها والتي تعتبر مصدر للمخاطرة واللايقين لديه وبالتالي تساعد على زيادة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة تحت ظروف المخاطرة واللايقين مما يؤدي إلى زيادة دخله .

وعامة يمكن القول أن زيادة فاعلية قطاعي البحث العلمي الزراعي والإرشاد الزراعي تمكن من الحصول على المعلومات وزيادة كفاءة التنبؤات بالتغيرات المستقبلية مما يؤدي إلى اتخاذ القرار المناسب الذي ينعكس على دخل المزارع وعلى قدرته على مجابهة الآثار السلبية للمخاطرة واللايقين .

(٣) تنويع الإنتاج لمقاومة المخاطرة واللايقين :

يلجأ المزارع إلى تنويع الإنتاج بتوزيع موارده على عدد أكبر من المشاريع الإنتاجية وذلك بغرض مقاومة المخاطرة واللايقين ويمكن التنويع بزيادة عدد المحاصيل بالمزرعة. وذلك من منطلق أن الأسعار لا تكون منخفضة في كل المحاصيل والإصابة بالآفات والظواهر الطبيعية لا تؤثر في كل المحاصيل بالمزرعة ، وبالتالي يتمكن المزارع من الحصول على حد أدنى من الدخل تحت كل الظروف المتوقعة .

ويكون من مهمة الإدارة المزرعية اختيار المحاصيل ذات الطبيعة المكملة أو المدعمة وإيقاف المحاصيل ذات الطبيعة التنافسية . وعلى العموم يؤدي التنويع إلى الحصول على نتيجتين مهمتين بالنسبة للمزارع هما حد مضمون من الدخل ومستوى منخفض من التباين في الدخل المحقق .

ويجب التنويه إلى أنه يوجد حد طبيعي للتوسع في التنويع لمقاومة التباين في الدخل المزرعي المتوقع حيث إضافة عدد أكبر من المحاصيل يؤدي إلى نقص الكفاءة في تحقيق هدف تخفيض التباين في الدخل .

(٤) المرونة فى طرق تنظيم الإدارة والإنتاج لمقابلة المخاطرة واللايقين :

المرونة فى مقابلة المخاطرة واللايقين يقصد بها هنا هى عدم الارتباط بنوع محدد وثابت لطريقة الإنتاج لفترة زمنية طويلة ، ويتطلب ذلك وجود مرونة فى الخطط الإنتاجية تمكن المزارع من التغير فى نمط وطبيعة الإنتاج لمقابلة التغيرات المتوقعة فى الظروف المسببة للمخاطرة واللايقين . وفيما يلى اهم مصادر المرونة المطلوبة لتوفير الظروف التى تساعد على استقرار الإنتاج وبالتالي الدخل المزرعى .

أ - المرونة الزمنية : من خلال المرونة الزمنية يمكن للمزارع أن يؤجل تسويق الإنتاج فى حالات زيادة العرض على الطلب ويسوق الإنتاج فى الأوقات التى يقل فيها العرض على الطلب . ويبرمج الإنتاج والحصاد بما يوافق التوقعات والظروف التى تقابل المزارع .

ب - المرونة فى مدخلات الإنتاج : ويتمثل ذلك فى إمكانية المزارع فى الاحتفاظ بحجم من المدخلات مثل الأعلاف وغيرها وذلك لمقابلة ظروف الجفاف وندرة الأمطار بما يمكنه من مجابهة الظروف غير المواتية للإنتاج .

ج - المرونة فى التكاليف : تتأثر المرونة تبعاً لنوع التكاليف الإنتاجية فمن المعروف أن نسبة التكاليف الثابتة فى الزراعة تمثل نسبة كبيرة من اجمالى التكاليف المزرعية ، الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع معدلات المخاطرة فى الإنتاج الزراعى والتى يصعب أمامها اتخاذ قرارات تتسم بالمرونة على الأخص إذا ما تطلب الأمر السرعة . حيث أن أى احتمال لوقوع خطأ ما سوف يؤدى إلى عدم إمكانية استعادة نسبة كبيرة من رأس المال الثابت والذى يمثل بطبيعته معظم رأس المال المستثمر فى الإنتاج الزراعى . بعكس الحال تزداد المرونة فى اتخاذ القرارات عند نقص الاستثمارات ونقص التكاليف الثابتة ، وزيادة نسبة التكاليف المتغيرة المتمثلة فى الأسمدة والأعلاف والبذور والعمالة وما إلى ذلك . وعلى ذلك يتطلب الأمر التحكم فى طبيعة الاستثمارات والتكاليف بأنواعها والقدرة على سهولة تغير نمط استغلالها طبقاً للتغيرات التى يمكن أن تطرأ على الإنتاج والأسعار .

د - المرونة فى الانتجة : وهذا تعنى قدرة المزارع على الاستثمار فى الموارد الزراعية التى يمكن تحويلها من إنتاج إلى آخر وفق توقعات الظروف المستقبلية. ومن المعروف أن انتجة أشجار الفاكهة والمحاصيل المعمرة أقل مرونة ولا يمكن بسهولة تغييرها بالمقارنة بمحاصيل الخضر والأعلاف والحبوب وهى ذات مرونة عالية فى التغير حسب الظروف . وتكون المرونة عالية فى مجالات الإنتاج الحيوانى ببناء الحظائر التى يمكن تغييرها مثلاً من تسمين الماشية إلى تسمين الأغنام أو من تربية دواجن البيض إلى دواجن اللحم وغيرها وهذه المرونة مطلوبة لمواجهة التغيرات المحتملة فى الإنتاج وفى الأسعار والدخل .

(٥) الإنتاج بعقود مسبقة بمجابهة المخاطرة واللايقين :

يمكن للمزارع أن يتلافى درجة كبيرة من المخاطرة فى الأسعار بعقود مسبقة للمحاصيل التى ينوى بيعها فى المستقبل حيث أن السعر سيكون معروفاً لدية عند مرحلة التخطيط للإنتاج . ومن أمثلة ذلك تزويد المصانع بالبقوليات والألبان وتوفير اللحوم للمجازر والأسواق الكبيرة غير أن مصدر المخاطرة سيظل قائماً إذا ما أمكن للمزارع أن يتعاقد على الإنتاج دون القدرة على التعاقد على مدخلات الإنتاج اللازمة حيث أنه يكون قد أمن الإنتاج ولكن لا يمكنه السيطرة على تكلفة الإنتاج فى هذه الحالة .

تذكر أن

- مصادر المخاطرة واللايقين فى الإنتاج الزراعى :
 - المخاطرة بسبب الإنتاج .
 - المخاطرة بسبب الأسعار .
 - المخاطرة بسبب التقنية المستخدمة فى العملية الإنتاجية .
- تأثير المخاطرة واللايقين على الإنتاج المزرعى :
 - التأثير على استخدام عناصر الإنتاج .
 - التأثير على الدخل المزرعى .
 - التأثير على الاستثمارات الزراعية .
- السياسات المباشرة لمجابهة المخاطرة واللايقين :
 - دعم عناصر الإنتاج .
 - دعم الإنتاج الزراعى .
 - التأمين الزراعى على المحاصيل
- السياسات غير المباشرة لمجابهة المخاطرة واللايقين :
 - تحسين خدمات الارشاد الزراعى .
 - دعم البحوث الزراعية .
 - تنويع الإنتاج الزراعى .
 - المرونة فى طرق تنظيم الإدارة والإنتاج .

أسئلة على الباب السابع

- ١- ما الفرق بين المخاطرة واللايقين ؟
- ٢- " يولجة الإنتاج الزراعى درجات من المخاطرة واللايقين "
 - أ - وضح أهم أسباب المخاطرة واللايقين فى الإنتاج الزراعى (مع الاستعانة بالرسم) ؟
 - ب - تأثير المخاطرة واللايقين على الإنتاج الزراعى (موضحاً إجابتك بالرسم) ؟
- ٣- اشرح باختصار السياسات المباشرة لمجابهة المخاطرة واللايقين (مع الرسم) ؟
- ٤- اشرح باختصار السياسات الغير مباشرة لمجابهة المخاطرة واللايقين (مع الرسم) ؟
- ٥- ضع علامة \sqrt أو \times مع التعليل :
 - أ - من نتائج المخاطرة أن يكون الإنتاج المحقق اقل من الامثل . ()
 - ب - فى حالات المخاطرة واللايقين وعند نفس المستوى من أسعار العنصر الانتاجى يوجد منحنيات طلب مختلفة لنفس العنصر . ()

الباب الثامن

نظرية الإنتاج المعدلة

عند عرضنا لنظرية الإنتاج التقليدية استعملنا إطاراً مبسطاً للتحليل فافتراضنا وجود عملية إنتاجية وطريقة تكنولوجية لتنفيذها وكذلك قسمنا عناصر الإنتاج إلى ثباته ومتغيرة .

وتفترض النظرية التقليدية للإنتاج أن السلعة المنتجة وعناصر الإنتاج تامة التجزؤ ، وعلى ذلك فإن دالتى الإنتاج والتكاليف متصلة . وأيضا تفترض النظرية أن عملية البيع تحدث فى نفس الوقت الذى يحدث فيه الإنتاج .

وعند دراسة عمليات التصنيع المختلفة نجدها معقدة ، ونلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً عن النظرية التقليدية بالنسبة لطبيعة الإنتاج وعناصره ، وللاستفادة من النظرية التقليدية لحل المشاكل الاقتصادية للعمليات الصناعية فإن ذلك يوجب تعديلات متعددة وهامة .

طبيعة العمليات الصناعية :

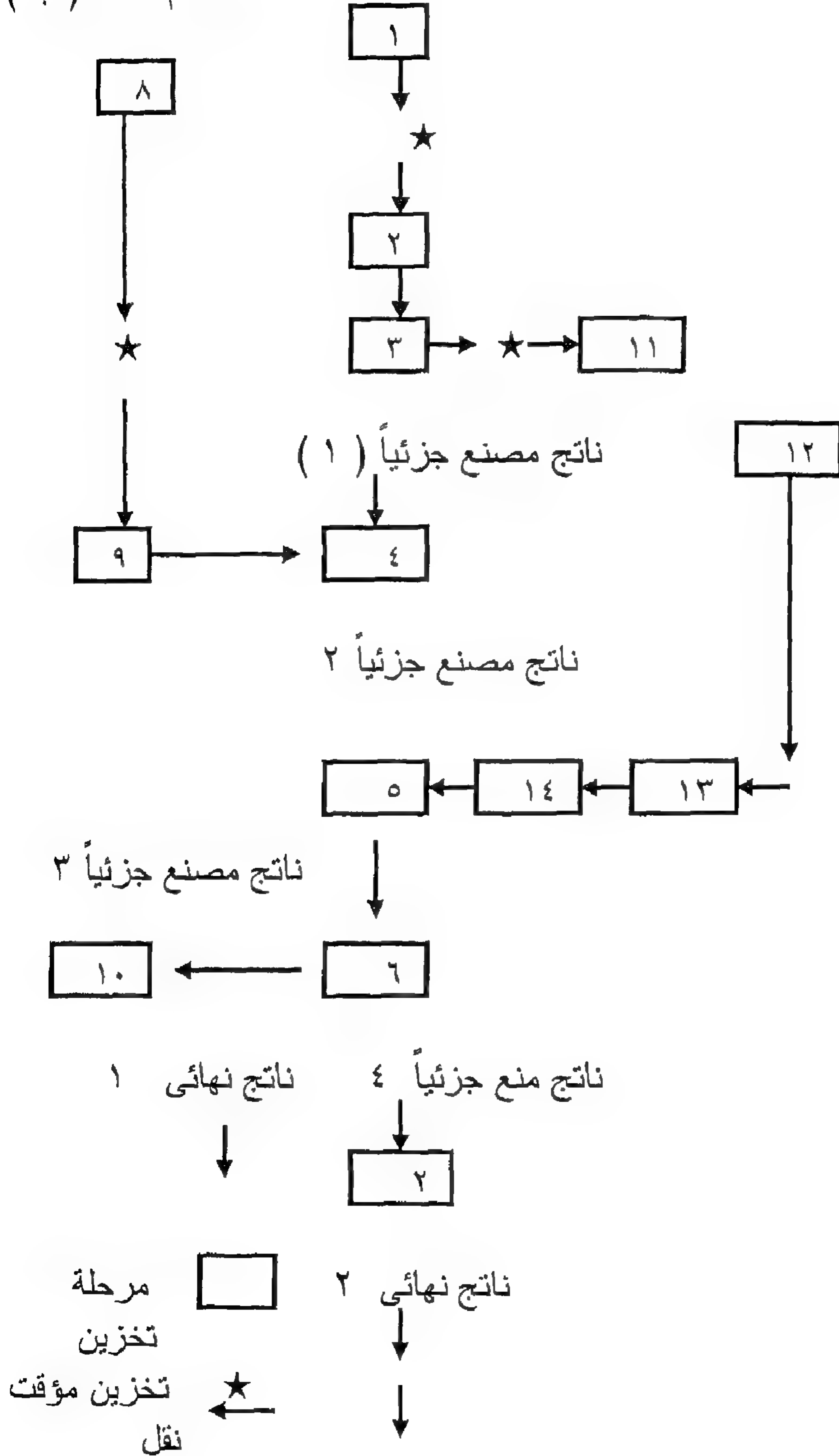
طبيعة العمليات الإنتاجية داخل المصنع يمكن تلخيصها بالشكل رقم (٥٤) ويمثل الشكل مجرى الموارد والمنتجات ، ويبدأ هذا الشكل باستلام المادتين أ ، ب ويمران بخطوات عديدة حتى تصبحان فى النهاية الناتجين ان ٢ . وعملية تحويل هذه المواد تتم فى سلسلة من المراحل الإنتاجية . وهذه المراحل عادة ما تكون من عناصر أو خدمات إنتاجية تتعاون لإتمام مجموعة مترابطة من العمليات والمراحل المختلفة مرتبطة ببعضها لتعطى فى النهاية عملية الإنتاج الممثلة بالشكل رقم (٥٤)

مرحلة تكنولوجية ومراحل اقتصادية :

وتعرف هذه المراحل فى عملية انتاجية معينة يخضع للمنطق والسهولة فى التحليل ، والمرحلة التكنولوجية تشمل مجموعة العناصر الإنتاجية المستعملة والمتعاونة فى أداء مهمة معينة . وعلى مرحلة معينة ما هو إلا عنصر انتاجى

استلام المادة (أ)

استلام المادة (ب)



للمرحلة التالية لها . وإذا حدث أن مرحلة تكنولوجية تؤثر في التكاليف للمرحلة السابقة لها يمكن جمع هذه المراحل التكنولوجية في مرحلة واحدة اقتصادية .

وبالرجوع إلى الشكل رقم (٥٤) نجد أن مجرى المواد يبدأ باستلام المادة (أ) في المرحلة (١) وبعد تخزين مؤقت يحول إلى المرحلة (٢) والتي عندها يستبعد التالف ، والتالفة يحول بعد تخزين مؤقتاً إلى المرحلة (١١) للتخلص منه والجزء المتبقى من المادة (أ) ينتج من المرحلة (٣) كنتاج مصنع جزئياً ليدخل إلى المرحلة (٤) والمادة (ب) تستلم في الحلة (٨) وتمر على المرحلة (٩) وتستعمل مع الناتج المصنع جزئياً ففي المرحلة (٤) . وعمليات تحويلية مختلفة تحدث في المراحل الأخيرة كما في الشكل وينتج في النهاية النواتج (١) ، (٢) .

والخواص الهامة للعمليات الصناعية يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - روابط النقل :

تكون روابط النقل في المصنع جزءاً أساسياً في نقل المواد الخام والمواد المصنعة جزئياً والمنتجة من مرحلة إلى أخرى وفي بعض الأحيان تقوم عملية النقل بجزء مكمل لعمل المرحلة وأحياناً يمكن اعتبارها مرحلة قائمة بذاتها .

٢ - عمليات التخزين :

يكون التخزين أحياناً مؤقتاً لضمان كمية مستمرة من المواد والمنتجات خلال المراحل المختلفة وذلك يؤدي إلى تكامل العمليات الصناعية ، والتخزين لمدد طويلة جائز الحدوث في بداية أو نهاية مجرى المواد . فتخزين المواد الخام خاصة المستعملة في فترات متقطعة يساعد على استمرار العملية الصناعية . وفي حالة المواد الخام التي يتم إنتاجها بالموسمية ، يساعد التخزين على زيادة طول موسم التصنيع وعلى ذلك فيمكن تصنيع المواد الخام لموسم معين بمصانع لها قدرة إنتاجية مخفضة بتكاليف أقل وتخزين الناتج النهائي يعنى أن الإنتاج وبيعه لا يحدث في نفس الوقت وأخذ ذلك في الاعتبار يؤدي إلى تعديل هام في نظرية الإنتاج التقليدية .

٣ - العلاقة بين الإنتاج وعناصره :

فى الحياة العملية نجد أن معدلات كل من الإنتاج وعناصره ، تختلف عن فرض نظرية الإنتاج التقليدية فتفترض النظرية بأن هذه المعدلات متصلة ويمكن تغييرها بسرعة وفى بعض الأحيان نجد أن عوامل تكنولوجية تحدد معدل الإنتاج .

وفى هذه الحالة تغيير هذا المعدل يعتبر مستحيلاً ومثال هذه العمليات بستره اللبن حيث طبيعة العملية والقوانين تحدد معدل الإنتاج أو على الأكثر عدد قليل من المعدات .

وإذا بحثنا بالشكل رقم (٥٥) يتبين لنا أن الإنتاج وعناصره تختلف لكل مرحلة ، وبناء على ذلك نجد أن تحليل العلاقة بين الإنتاج وعناصره أكثر فائدة على مستوى المرحلة منه عند مستوى الوحدة الصناعية عامة .

٤ - معدل التغيير فى عناصر الإنتاج :

كثيراً من العمليات الصناعية تستعمل عناصر إنتاج ذات قدرة إنتاجية عالية وغير قابلة للتجزؤ ، وفى مرحلة استلام الموارد الخام قد يستعمل المصنع آلات تفريغ هذه المواد الخام ونقلها إلى عمليات تخزين والتصنيع مباشرة وهذه الآلات عادة ما تكون ذات حجم كبير ويمكن شرائها فى أحجام متعددة وعلى ذلك فالتغيير المستمر فى شرائها مستحيلاً والعلاقة بين الكمية المنتجة وهذا العنصر تصبح مثلة فى درجات غير مستمرة كما هو مبين بالجزء الأعلى من الشكل (٥٥) فعندما تستعمل عنصر الإنتاج عند المستوى ع ١ (فى هذه الحالة وحدة العنصر (الآلة مثلاً ومسائقها) يصبح الإنتاج (١٥) وهذا يعبر عن القدرة الإنتاجية لهذه الآلة . وباستعمال آلتين يصبح الإنتاج الممكن تحقيقه هو (٢١٥) وفى كل خطوة من استعمال العنصر نج الاستعمال الكامل للقدرة الإنتاجية يحدث عند نقطة التقاء الخطوط الأفقية بالخط المرسوم من نقطة الأصل وتمثل المساحة المظللة فوق الخط كمية القدرة الإنتاجية الغير مستعملة .

والعلاقة غير المتصلة بين الإنتاج وعنصر الإنتاج ، تنتج أيضاً علاقة غير متصلة بين التكاليف والإنتاج ، فإذا أخذنا نفس المثال فى الجزء العلوى من الشكل رقم (٥٥) نجد أن التكاليف الكلية تزيد أيضاً بدرجة متشابهة وفى خلال درجة واحدة نلاحظ أن عنصر الإنتاج غير مستغل إلى قدرته الإنتاجية فى حين أن التكاليف (ثمن العنصر) المنصرفة تتناسب مع استعمال العنصر حتى قدرته

الإنتاجية ، ويمكن تمثيل منحنيات متوسط التكاليف فى هذه الحالة ممثلة بمجموعة من الأقواس المائلة إلى أسفل وإلى اليمين وكل قوس ينتهى عند النهاية الصغرى لمتوسط تكاليف الأقواس الأخرى .

والنهاية الصغرى لمتوسط التكاليف تمثل استعمال عنصر الإنتاج إلى قدرته الإنتاجية .

٥ - إمكانية استبدال عنصر الإنتاج :

تفترض نظرية الإنتاج التقليدية بأن هناك علاقة استبدالية تكنولوجية بين عناصر الإنتاج وتصبح هذه النقطة واضحة عند حصر عناصر الإنتاج لعملية صناعية ، فهذه العناصر عادة ما تكون عمل ، آلات ، مبانى ، مواد خام ، كهربيا .. وخلافة ، فالطاقة الميكانيكية للآلات لا يمكن استبدالها فى المصانع الحديثة كذلك لا يمكن استبدال المواد الخام بعناصر إنتاج أخرى خاصة إذا دخلت المواد الخام فى الناتج النهائى بنسبة معينة ثابتة . وعلى ذلك فاحتمالات الإحلال تنحصر فى العلاقة بين العمل والآلات . ولكن فى المدى القصير يعتبر المصنع مجموعة من المباني والآلات وهذه عناصر إنتاج ثابتة . وعلى ذلك فهناك استحالة لإحلال عنصر العمل مكانها والتغيير فى هذه الآلات يحدد أو يكل مصنعاً جديداً وهذا ما يحتاج إلى عدة اعتبارات فى المدى الطويل .

٦ - عناصر الإنتاج شبه المتغيرة :

تقسم نظرية الإنتاج عناصر الإنتاج إلى ثابتة ومتغيرة وتعديل هذه النظرية فى هذا الشأن يأخذ فى الاعتبار نوعاً آخر من عناصر الإنتاج وهو ما يسمى بعناصر الإنتاج الشبه متغيرة . وهذه العناصر مستقلة عن حجم الإنتاج عند استعمالها ولكن يسهل التخلص منها عند عدم الحاجة لها وعلى سبيل المثال فبعض المصانع تستعمل بعض العمال لتحسين الترابط بين الأقسام فى فترات غير عادية من الإنتاج أما عندما يهبط مستوى الإنتاج فيستغنى عنهم .

الطرق المختلفة لتغيير كمية الإنتاج فى المدى القصير :

هناك ثلاث طرق لتغيير كمية إنتاج المنشأة فى المدى القصير :

(١) تغيير توليفات وكمية عناصر الإنتاج المتغيرة .

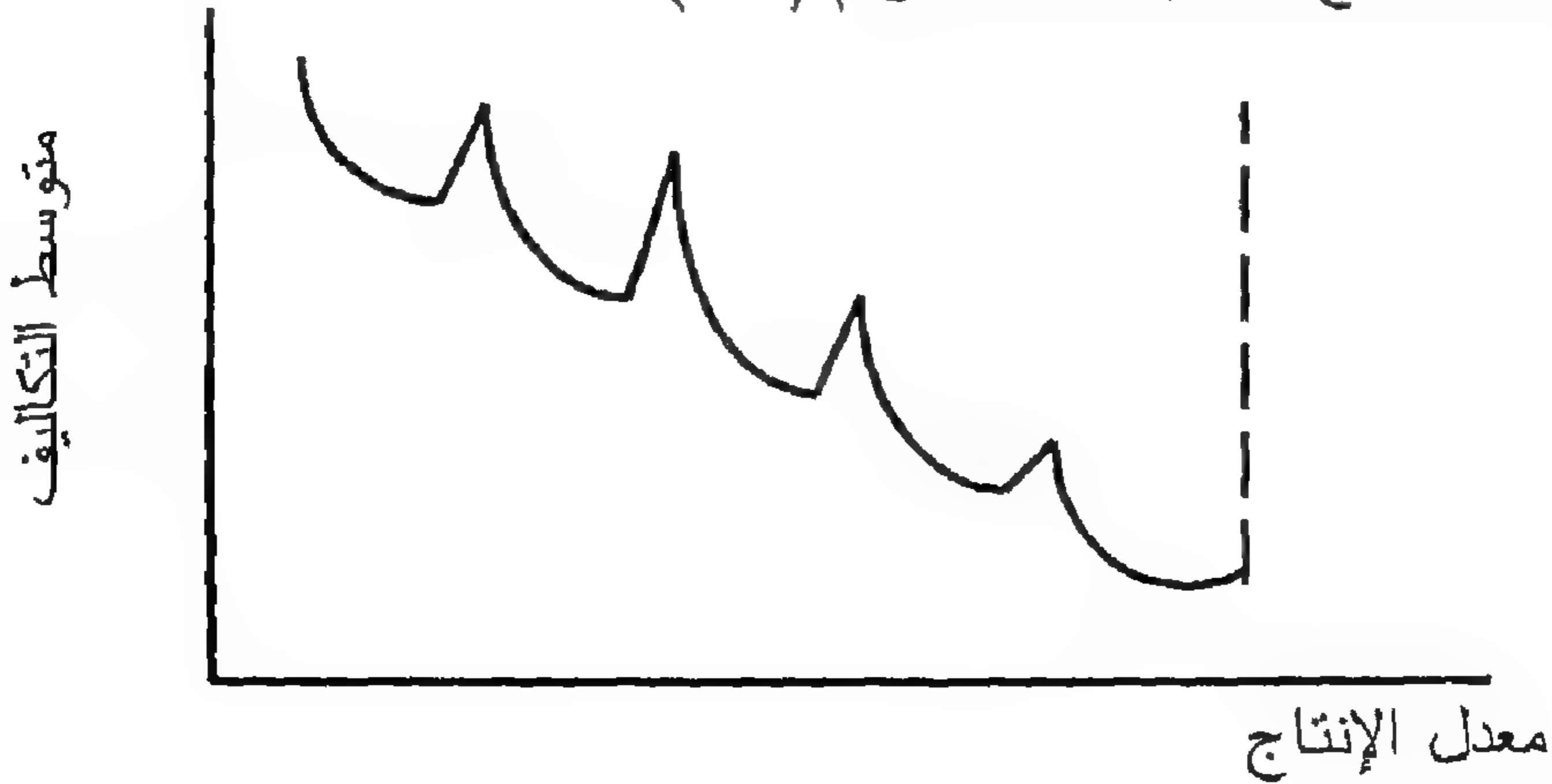
(٢) تعدد الخطوط المتماثلة للإنتاج .

(٣) تغيير مدة التشغيل .

وقد تستعمل المنشأة إحدى هذه الطرق أو بعضها لتغيير حجم الإنتاج ويعتمد ذلك على طبيعة العملية الإنتاجية ، وسنشرح فيما يلي العلاقة بين هذه الطرق المختلفة وشكل منحنى التكاليف .

(١) تغيير حجم الإنتاج وتغيير معدل الإنتاج :

لقد سبق أن ذكرنا أن زيادة إنتاج المؤسسة في المدى القصير كما وصفته النظرية التقليدية يأتي عن طريق زيادة كمية العناصر المتغيرة مع عدم تغيير عناصر الإنتاج الثابتة . كما ذكرنا سابقاً أن معدلات الإنتاج التي يمكن أن تستخدمها المؤسسة محدودة أو قليلة وكذلك تغير هذه المعدلات يؤدي إلى استعمال بعض معدلات المصنع . وهذه المعدلات غير قابلة للتجزؤ ، وعلى ذلك نجد أن هناك فرقاً جوهرياً بين استعمال هذه المعدلات في العمليات الصناعية وفي النظرية التقليدية . فمنحنى متوسط التكاليف يصبح غير متصل ولو أنه ينحدر إلى أسفل وإلى اليمين كما في النظرية التقليدية . ونلاحظ أيضاً أن منحنى متوسط التكاليف عند ما يصل إلى نهايته الصغرى يزداد فجأة عند القدرة الإنتاجية للمصنع والمبين بالشكل رقم (٥٥) .



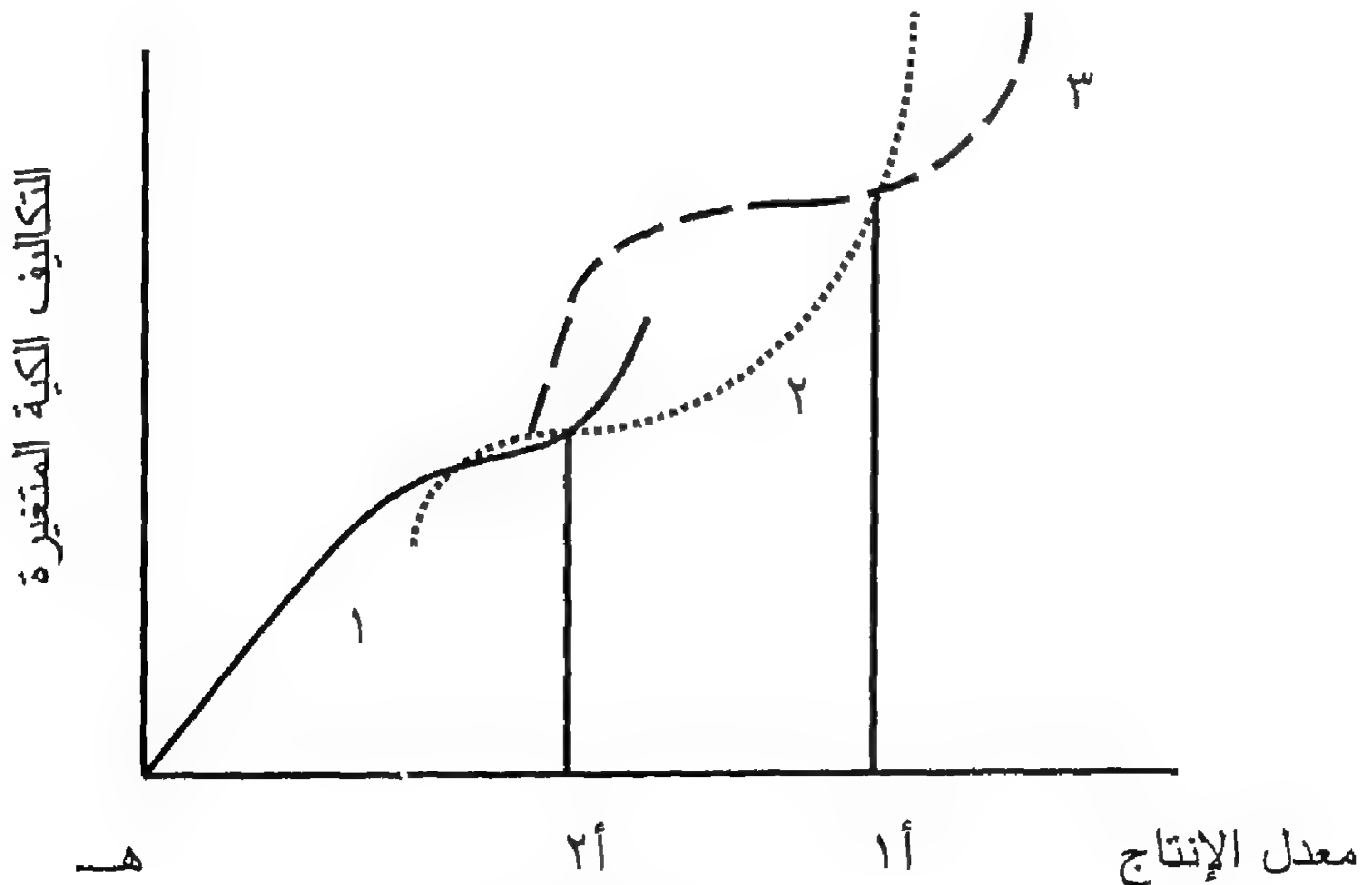
شكل رقم (٥٥)

(٢) تغيير حجم الإنتاج بتعدد خطوات الإنتاج :

تصمم المصانع عادة على أساس عدد من خطوط الإنتاج المتماثلة . وفي هذه الحالة يمكن تغيير حجم الإنتاج بتغيير عدد الخطوط المستعملة . والعلاقة

بين التكاليف الكلية وكمية الإنتاج مبينة بالشكل رقم (٥٦) . وفي حالة استعمال خط واحد من خطوط الإنتاج يصبح منحنى التكاليف الكلية ممثلاً بالمنحنى (١) وفي حالة استعمال خطين من خطوط الإنتاج يصبح منحنى التكاليف الكلية ممثلاً بالمنحنى (٢) كما هو موضح بنفس الشكل .

والتغيرات في حجم الإنتاج بأقل التكاليف يشتمل على استعمال الخط الأول لإنتاج الكميات في المدى (هـ أ) والخطين الأول والثاني لإنتاج الكميات في المدى (هـ أ ١ ، هـ أ ٢) وهكذا وفي هذه الحالة تغيير الكميات المنتجة يمكن تحقيقه أما بإجهاد العنصر الثابت باستعمال خط واحد ، أو باستعمال عدد معين من خطوط الإنتاج ، أو كلاهما . ونلاحظ من الشكل أن منحنى التكاليف الكلية غير متصل عند النقطة التي يبدأ عندها استعمال خط من خطوط الإنتاج ، وكلما زاد عدد هذه الخطوط كلما أدى إلى تحول دالة التكاليف الكلية إلى دالة تكاليف خطية .



شكل رقم (٥٦)

(٣) تغيير حجم الإنتاج بتغيير مدة التشغيل :

يمكن تغيير كمية الإنتاج بتغيير عدد ساعات التشغيل مع استعمال معدل معين للإنتاج في التشغيل ، وفي هذه الحالة نجد أن عناصر الإنتاج الثابتة

استعملت بين هذه الساعات بدرجة واحدة . وعلى ذلك فإن التكاليف الحدية ثابتة . وهذه حقيقة حتى في حالة وجود دالة تكاليف غير خطية بالنسبة لمعدل الإنتاج في الساعة كما رأينا سابقاً . ودالة التكاليف الكلية الخطية التي حصل عليها بعض الباحثين في دراستهم للعمليات الصناعية ما هي الا نتيجة لتغيير كمية إنتاج المصنع بتغير عدد ساعات التشغيل واستعمال معدل إنتاج ثابت في الساعة والخطأ في التمييز بين تغير كمية الإنتاج بتغيير معدل الإنتاج في الساعة، أو تغير عدد ساعات التشغيل يؤدي إلى الخلط والتناقض في تفسير شكل أو طبيعة منحنى التكاليف . وأمثلة الدراسات التي تعكس تأثير تغيير إنتاج المصنع عن طريق تغير عدد ساعات التشغيل - الدراسة التي قام بها بولسون Paulson على عمليات حلج القطن في ولاية تكساس بأمريكا - ومنحنيات المستخرجة تبين العلاقة بين التكاليف الكلية لحلج القطن وعدد بالات القطن المنتجة ولأسباب تكنولوجيا تستعمل محالج القطن معدل إنتاج ثابت في الساعة وتغير عدد ساعات التشغيل في الموسم على حسب ما هو مطلوب لحلج إنتاج القطن في الموسم . ولذلك فالتغير في الكمية المحلوجة والتكاليف الكلية ينتج عن تغيير عدد ساعات التشغيل في الموسم ، وحيث أن حجم الكمية المحلوجة وتكاليفها دالتين خطيتين لمدة التشغيل فإن التكاليف وحجم الكمية المحلوجة ما هو إلا دالة خطية لبعضهما .

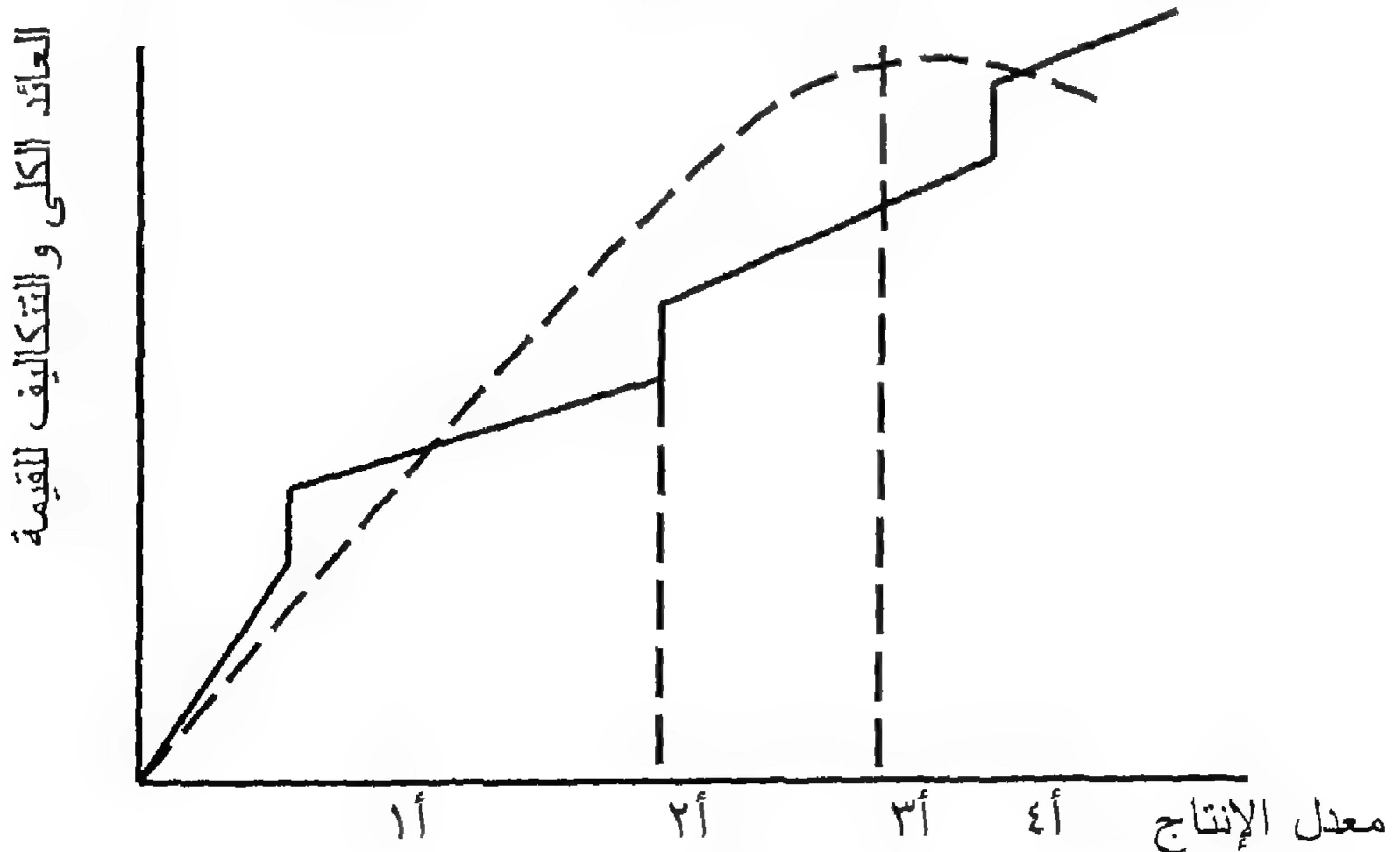
ولقد تبين " فرجون " الأهمية المعطاة للتمييز بين معدل الإنتاج ومدة التشغيل عند دراسته لاستهلاك الوقود والتكاليف في عملية النقل الجوي ولقد استعمل فرجون Fergson تقديرات هندسية لتحديد العلاقة بين عناصر الإنتاج المختلفة وكمية الإنتاج . وقد قدر فرجون دالة التكاليف لهذه العملية وكمية الإنتاج المتحصلة في هذه الحالة قسمت بوحدات (قدم - وزن) وهذه شبيهة بوحدات إنتاج المصنع التي حددت بمعدل الإنتاج في الساعة مضروبة في عدد ساعات التشغيل، وكذلك استعمل فرجون الكثافة والمسافة والوزن الكلي ومساحة الجناح كمتغيرات مستقلة تؤثر على التكاليف . وعند مساحة جناح معينة تصبح التكاليف الكلية دالة للكثافة والوزن الكلي والمسافة ، وإذا كانت عملية النقل تحدث في كثافة متوسطة معينة تصبح التكاليف دالة للعاملين (الوزن ، والوقت) ، ولقد لاحظ فرجون بعد استخراج دالة التكاليف الحدية بالنسبة لكل من عنصرى الوقت والوزن إنما خطية بالنسبة لعنصر الوقت وغير خطية بالنسبة للوزن وطبيعى أن هذا يمكن تفسيره كما سبق فزيادة الوزن ما هي الا زيادة في إجهاز العنصر

الثابت وهذا يؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ، أما زيادة عدد ساعات الطيران والنقل عند وزن معين لا يؤدي إلى زيادة إجهاد العنصر الثابت وبالتالي لا يؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة .

العائد والتكاليف في نظرية الإنتاج المعدلة :

لقد بينا في عرض نظرية الإنتاج التقليدية أن معظمة أرباح المؤسسة ، يحدث عند إنتاج الكميات التي تحقق أعظم فرق موجب بين العائد الكلي والتكاليف الكلية أو بمعنى آخر يتساوى العائد الحدى والتكاليف الحدية ، وهناك تعديلان هامين لتطبيق هذه القاعدة للعمليات الصناعية . أولهما أن منحنى التكاليف غير متصل وثانيهما هو إضافة محور مدة التشغيل .

الشكل رقم (٥٧) يمثل منحنى تكاليف غير متصل عند الكميات (أ١ ، أ٢ ، أ٣) ومنحنى عائد كل متصل وغير خطي ، وبالنظر لهذه المنحنيات نجد أن ميل منحنى التكاليف والعائد متساويان عند الكمية (أ٢) . وعلى ذلك فعند هذه الكمية يتساوى العائد الحدى والتكاليف الحدية ، وهذه الكمية تحقق أرباحا أقل من الكمية (أ٣) وهذا عكس نظرية الإنتاج التقليدية . فالكمية التي تمعظم ربح المؤسسة لا يتساوى عندها العائد الحدى والتكاليف الحدية . وهذا يعنى أن إيجاد الكمية التي تمعظم أرباح المؤسسة لا يمكن تحديده بالكميات الحدية . ويتطلب اختبار جميع الفروق بين العائد الكلي والتكاليف الكلية .



شكل رقم (٥٧)

والشكل رقم (٥٧) يمثل شكلاً وثلاث محاور ، فالمحور الراسي يمثل التكاليف الكلية (ت ك) والمحوران الأفقيان يمثلان معدل الإنتاج (أ) ومدة التشغيل (ت) وفي هذا الرسم نجد أن التكاليف الكلية ممثلة بمنحنى غير خطية بالنسبة لمعدل الإنتاج ومنحنيات خطية بالنسبة لمدة التشغيل وفي مدة معينة ت ٢ نجد المنحنى (ت ١ ت ٢) الذى يمثل منحنى التكاليف الغير خطى وهو مرفوع على قاعدة تمثل التكاليف الثابتة للإنتاج ، وإذا تغير الإنتاج عن طريق تغير مدة التشغيل مع استعمال معدل إنتاج معين نجد أن التكاليف ممثلة بمنحنى خطى مثل (أ ١ أ ٢) وفي نفس الشكل نجد أن منحنيات التكاليف بالنسبة لساعات التشغيل ممثلة بخطوط كمستقيمة ولطكن إذا زادت الأجور نتيجة زيادة مدة التشغيل الإضافى تصبح هذه المنحنيات غير مستمرة عند نقطة انتهاء ساعات العمل العادية ولكنها تظل خطية .

تذكر أن

- الخواص الهامة للعمليات الصناعية :

- روابط النقل
- عمليات التخزين .
- العلاقة بين الإنتاج وعنصره .
- معدل التغير فى عناصر الإنتاج .
- إمكانية استبدال عنصر الإنتاج .
- عناصر الإنتاج الشبه متغيرة .

- الطرق المختلفة لتغير كمية الإنتاج فى المدى القصير :

- تغيير توليفات وكمية عناصر الإنتاج المتغيرة .
- يقدر الخطوط المتماثلة للإنتاج .
- تغيير مدة التشغيل .

أسئلة على الباب الثامن

- ١- وضح ما يلى بإيجاز :
أ - روابط النقل .
ب- عمليات التخزين .
- ٢- وضح العلاقة بين الإنتاج وعنصرة وفقاً لنظرية الإنتاج المعدلة .
- ٣- اشرح مدى إمكانية استبدال عناصر الإنتاج فى نظرية الإنتاج المعدلة .
- ٤- ما المقصود بعناصر الإنتاج والنسبة متغيرة .
- ٥- اشرح أهم الطرق المختلفة لتغيير كمية الإنتاج فى المدى القصير .

الباب التاسع

نظرية الوحدة الإنتاجية ذات المنتجات المتعددة

ناقشنا سابقاً نظرية الوحدة الإنتاجية وافترضنا إنها تنتج ناتجاً نهائياً واحداً . وفى هذا الباب سنتناول بالدراسة الوحدة الإنتاجية التى يشمل نشاطها الانتاجى أكثر من ناتج نهائى واحد. وتتحصر المشكلة الاقتصادية فى إيجاد التوليفات المثالي من المنتجات التى يمكن إنتاجها بقدر معين من الموارد أو الاستخدام الأمثل للموارد فى إنتاج توليفة معينة من المنتجات والوحدات الإنتاجية ذات المنتجات المتعددة قد يشمل نشاطها توليفات أفقية أو توليفات رأسية من المنتجات . فالتوليفات الأفقية للإنتاج تعنى إنتاج الوحدة الإنتاجية لأكثر من سلعة ولا تستخدم هذه السلع فى إنتاج سلع أخرى من التى تنتجها الوحدة الإنتاجية ، مثال ذلك المزارع الذى ينتج الذرة والبرسيم والشعير ليبيعهما فى السوق . فإذا استخدم المزارع هذه المنتجات فى تغذية الحيوان لإنتاج اللبن فيطلق على مثل هذا الوضع التوليفات الرأسية ، وفى هذه الحالة تدخل هذه المنتجات كعناصر إنتاج فى دالة إنتاج اللبن .

توليفة المنتجات الأفقية داخل الوحدة الإنتاجية :

أولاً : استخدام عنصر انتاجى واحد فى إنتاج سلعتين :

فى هذا الجزء نعرض أبسط مشاكل التوليفات الأفقية وهى إنتاج سلعتين باستخدام عنصر متغير واحد . وكما ذكرنا سابقاً فإن المشكلة الاقتصادية تنحصر فى تحديد أرباح التوليفات من السلعتين ك١ ، ك٢ ، ودالتى الإنتاج لكل من هاتين السلعتين هما :

$$ك١ = د (١ع : ٢ع ، ٣ع ، ع ن)$$

$$ك٢ = د (١ع : ٢ع ، ٣ع ، ع ن)$$

أى ان كمية ك١ ، ك٢ تتوقف على كمية ١ع المستخدمة مع ثبات مستوى عناصر الإنتاج الأخرى ٢ع ، ع ن . ومثال لهذه المشكلة هو تحديد الكمية المثلى من الإنتاج لمحصولين باستخدام كمية السماد (١ع) مع ثبات مستوى عناصر الإنتاج الأخرى مثل العمل والأرض وخلافها .

ويتطلب إيجاد الحل لهذه المشكلة بيانات عن كميات ك١ ، ك٢ التي يمكن إنتاجها بكمية معينة من ع١ كذلك أسعار المنتجات ك١ ، ك٢ لتحديد العائد الكلي للمزرعة . وسنفرض أن سعري كل من ك١ ، ك٢ ثابتين (سوق منافسة كاملة) هما س١ ، س٢ على التوالي .

ويمكن استخدام البيانات الافتراضية الواردة بالجدول رقم (١٠) لتوضيح إيجاد الحل لهذه المشكلة :

جدول رقم (٩) : تحديد التوليفة الممثلة للربح باستخدام كمية معينة من مورد انتاجي واحد

العلاقات الإنتاجية عند استخدام ع١ = ٧٠٠ وحدة						
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
ك١	ك٢	Δ ك١	Δ ك٢	س١ × ك١	س٢ × ك٢	العائد الكلي
صفر	٧٨	١٠	٢-	صفر	٧٨٠	٧٨٠
١٠	٧٦	١٠	٤-	٧٠	٧٦٠	٨٣٠
٢٠	٧٢	١٠	٥-	١٤٠	٧٢٠	٨٦٠
٣٠	٦٧	١٠	٧-	٢١٠	٦٧٠	٨٨٠
٤٠	٦٠	١٠	١٢-	٢٨٠	٦٠٠	٨٨٠
٥٠	٤٠	١٠	٢٠-	٣٥٠	٤٠٠	٨٣٠
٦٠	٢٨	١٠	٢٨-	٤٢٠	٢٨٠	٧٠٠
٧٠	صفر			٤٩٠	صفر	٤٨٠

ملحوظة :

س١ = ٧ جنيهاً ، س٢ = ١٠ جنيهاً

يبين العمود (٢) كمية ك٢ التي يمكن إنتاجها بزيادة الكمية المنتجة من ك١ باستخدام كمية قدرها ٧٠٠ وحدة من ع١ ، ونلاحظ أن ك١ يتناقص بزيادة كمية ك٢ كذلك تتناقص كمية ك١ ، بزيادة كمية ك٢ . مثل هذه العلاقة تمثل علاقة تنافسية بين ك١ ، ك٢ في استخدام المورد ع١ .

ما هي ارباح التوليفات من ك ١ ، ك ٢ والإجابة على هذا السؤال تعتمد على العلاقة بين سعرى ك ١ ، ك ٢ والبيانات الواردة بالعمودين (٥) ، (٦) قد حسبت باستخدام س ١ = ٧ جنيهات ، س ٢ = ١٠ جنيهات .

وبفحص بيانات العائد الكلى الواردة بالعمود (٧) يتضح أن القيمة العظمى للعائد الكلى = ٨٨٠ جنيهه وتتحقق بإنتاج توليفتين من ك ١ ، ك ٢ ، ويتضح أيضا أن إحدى التوليفتين يمكن إنتاجه . ولكن بفحص البيانات بالجدول يتضح أن العائد الكلى يتزايد عند ما كانت ك ١ بين صفر ، ٣٠ وحدة فى حين أنه يتناقص عند كميات من ك ١ أعلى من ٤٠ . وبناء على ذلك نجد أن القيمة العظمى للعائد تقع ما بين ٣٠ ، ٤٠ وحدة من ك ١ ، حيث أن ك ١ = ٣٠ ، ك ٢ = ٤٠ مع الكميات المنتجة من ك يحققان نفس كمية العائد = ٨٨٠ جنيهه .

ويمكن استخدام قاعدة عامة لإيجاد ارباح التوليفات من ك ١ ، ك ٢ بدلاً من حساب العائد لكل توليفة من ك ١ ، ك ٢ .

فقد ذكرنا سابقاً أن ارباح استخدام للعنصر فى إنتاج سلعة معينة هو استخدام الكمية منه التى تحقق :

$$ق ن ح ١ = س$$

أو

$$١ = \frac{ق ن ح ٢}{س} = \frac{ق ن ح ١}{س}$$

حيث :

ق ن ح ١ = قيمة الناتج الحدى للعنصر ع فى إنتاج ك ١ = سعر الوحدة من ع ١

هذا بإفتراض أن سعر العنصر ع ١ لا يتغير بتغير كمية الإنتاج وبالنسبة
للناتج الثانى ك ٢ فإن الاستخدام الامثل للعنصر ع ١ هو الذى يحقق :

$$ق ن ح ٢ = س$$

$$أو$$
$$ق ن ح ٢$$
$$١ = \frac{ق ن ح ٢}{س}$$

وهذا يعنى :

$$١ = \frac{ق ن ح ٢}{س} = \frac{ق ن ح ١}{س}$$

أو

$$(١) \quad \frac{ق ن ح ٢}{س} = \frac{ق ن ح ١}{س}$$

و حيث أن :

س ثابت فبضرب المعادلة (١) بهذه الكمية

$$(٢) \quad ق ن ح ١ = ق ن ح ٢$$

والمعادلة (٢) تبين أن عنصر الإنتاج ع ١ يجب أن ينتج نفس قيمة الناتج
الحدى فى إنتاج كل من ك ١ ، ك ٢ . وتكتب المعادل (٢) فى الصورة :

$$(٣) \quad أ ح ١ \times س ١ = أ ح ٢ \times س ٢$$

حيث أن :

أ ح ١ = الإنتاج الحدى للعنصر ع ١ فى إنتاج ك ١ ، أ ح ٢ = الإنتاج الحدى للعنصر ع ١ فى إنتاج ك ٢ .

وبتعريف الإنتاج الحدى بأنه $\frac{\Delta ك}{\Delta ع}$ فإن المعادلة (٣) يمكن كتابتها :

على الصورة :

$$(٤) \quad \frac{\Delta ك ١}{\Delta ع ١} \times س ١ = \frac{\Delta ك ٢}{\Delta ع ٢} \times س ٢$$

وبافتراض أن $\Delta ع ١$ ثابتة وضرب طرفى المعادلة (٤) فى $\Delta ع ١$:

$$(٥) \quad \Delta ك ١ \cdot س ١ = \Delta ك ٢ \cdot س ٢$$

وهذه المعادلة تبين أن كمية الزيادة فى ك ١ مضروبة فى سعر ك ١ يجب أن تساوى الخسارة الناتجة عن نقصان ك ١ . وبقسمة المعادلة (٥) على س ١ . $\Delta ك ٢$ تصبح :

$$(٦) \quad \frac{\Delta ك ١}{\Delta ك ٢} = \frac{س ٢}{س ١}$$

ويجب مراعاة أوجه النشابة بين هذه المعادلة وبين ما توصلنا إليه من نتائج عند مناقشة السلوك المثالى للوحدة الإنتاجية . وتبين المعادلة (٦) أن حصول الوحدة الإنتاجية على أعظم قيمة للعائد من ك ١ و ك ٢ يتطلب مساواة المعدل الحدى للاستبدال بين ك ١ و ك ٢ بالنسبة العكسية لسعريهما . وبتطبيق هذه القاعدة للبيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) نجد أن :

$$\frac{10}{7} = \frac{10}{\Delta \text{ ك } 2}$$

حيث : $\Delta \text{ ك } 1 = 10$ ، $\text{س } 1 = 7$ جنيهاً ، $\text{س } 2 = 10$ جنيهاً وبحل هذه المعادلة نجد أن $\text{ك } 2 = 7$. وعند فحص البيانات بالجدول العمود (٤) يتبين أن قيمة $\Delta \text{ ك } 2 = 7$ تتوفر في توليفتين من $\text{ك } 1$ ، $\text{ك } 2$ وهما ($\text{ك } 1 = 30$ ، $\text{ك } 2 = 67$) ، ($\text{ك } 1 = 40$ ، $\text{ك } 2 = 60$) وهو نفس الحل المتحصل عليه بفحص بيانات الجدول المذكور سابقاً . كما أنه يمكن استخدام هذه القاعدة لإيجاد التوليفة المثلى من $\text{ك } 1$ ، $\text{ك } 2$ عند استخدام ١١٠٠ وحدة من ع ١ .

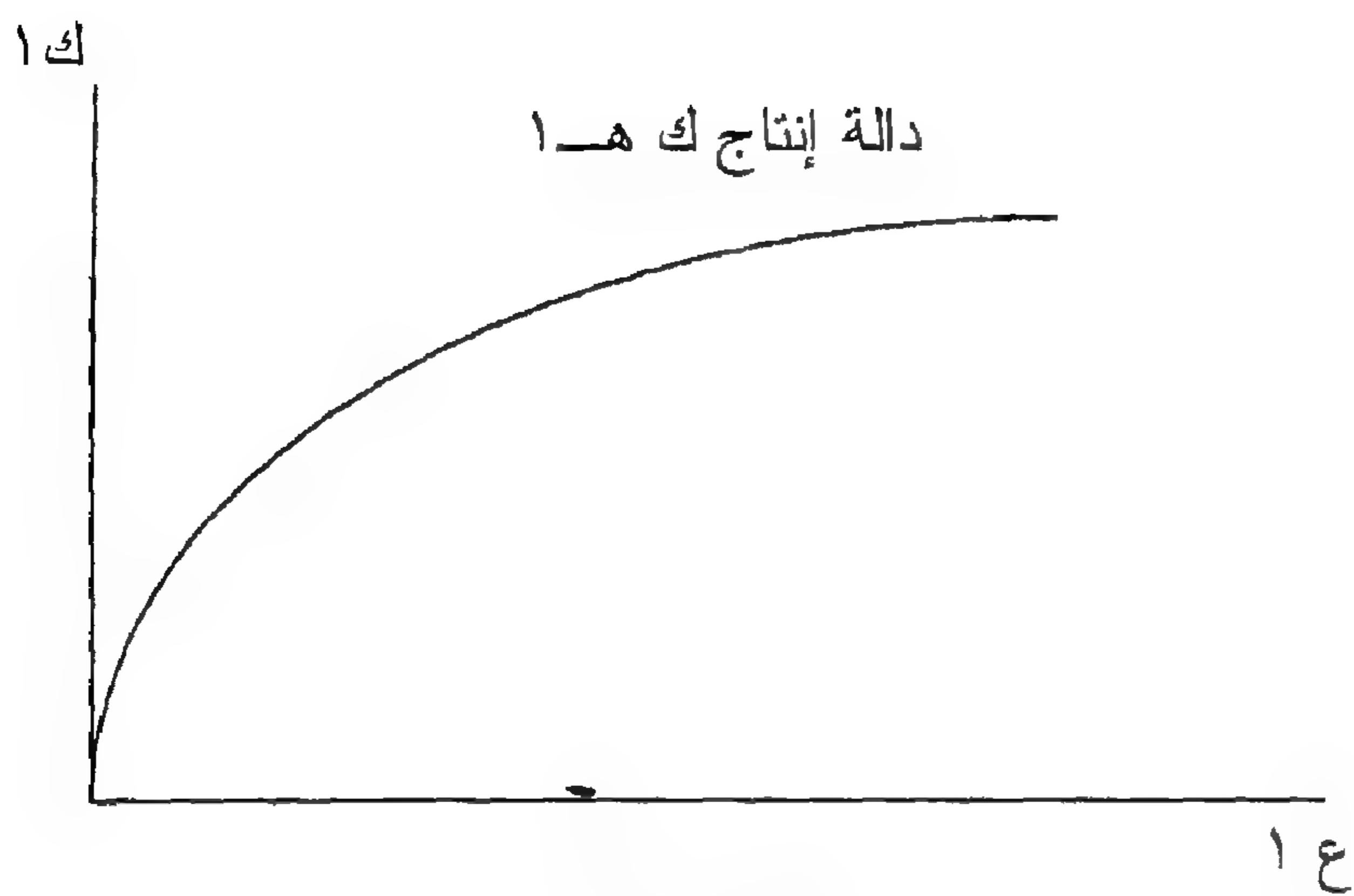
ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن الحل الذي توصلنا إليه يتوقف على النسبة السعرية المفترضة وهي $10 \div 7$ ، فإذا ارتفع سعر $\text{ك } 1$ بالنسبة لسعر $\text{ك } 2$ فإن الوحدة الإنتاجية توجه جزء أكبر من مواردها للسلعة $\text{ك } 1$ وينخفض إنتاجها عن $\text{ك } 2$.

ولبيان كيفية الوصول إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) يجب توافر تقدير لدالتي إنتاج $\text{ك } 1$ ، $\text{ك } 2$. وجدول رقم (١٠) يبين هاتين الدالتين كما أن الشكلين (٥٨) ، (٥٩) يبينان منحنيات الإنتاج .

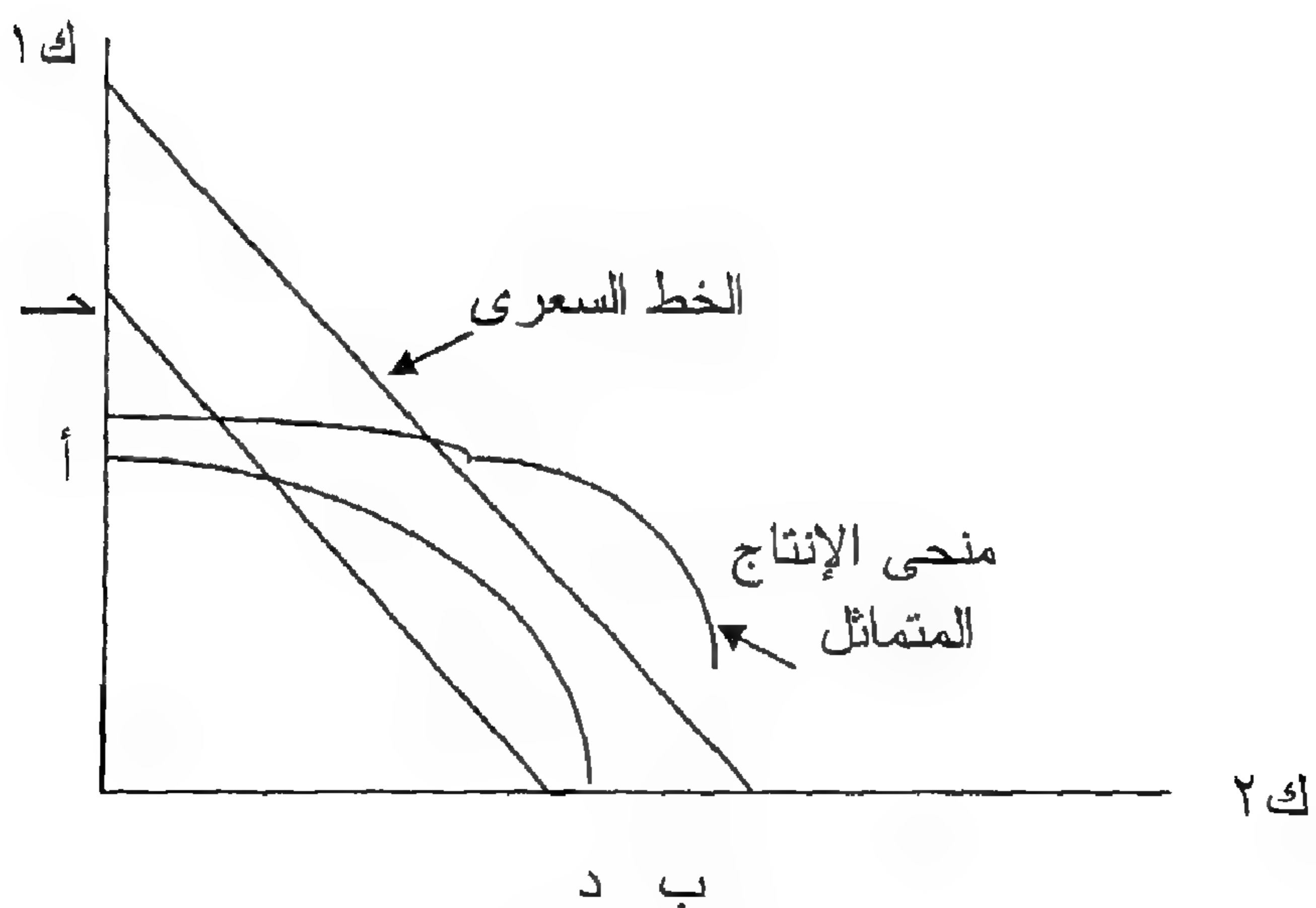
جدول رقم (١٠) : دوال إنتاج $\text{ك } 1$ ، أو $\text{ك } 2$

كمية العنصر ع ١ المستخدم في إنتاج $\text{ك } 1$ أو $\text{ك } 2$											
١١٠٠	١٠٠٠	٩٠٠	٨٠٠	٧٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	صفر
٧٣	٧٥	٧٥	٧٣	٧٠	٦٦	٦١	٥٤	٣٦	٣٤	٢٠	صفر
											$\text{ك } 1 =$
											د(ع ١)
٧١	٨٢	٨٣	٨١	٧٨	٧٢	٦٤	٥٤	٤٠	٢٦	١١	صفر
											$\text{ك } 2 =$
											د(ع ١)

تستخرج توليفات $\text{ك } 1$ ، $\text{ك } 2$ التي يمكن إنتاجها بقدر معين من العنصر الانتاجي ع ١ من الجدول رقم (١٠) وعلى سبيل المثال إذا كانت كمية ع ١ = ٧٠٠ وحدة فإن الاحتمالات التالية يمكن استخراجها من الجدول :



شكل رقم (٥٨)



شكل رقم (٥٩)

٧٠٠ وحدة مستخدمة فى إنتاج ك ١ ، صفر مستخدمة فى إنتاج ك ٢
لإنتاج ٧٠ من ك ١ وصفر من ك ٢ .
٦٠٠ وحدة مستخدمة فى إنتاج ك ١ ، و ١٠٠ مستخدمة فى إنتاج ك ٢
لإنتاج ٦٦ من ك ١ و ١١ من ك ٢ .
٥٠٠ وحدة مستخدمة فى إنتاج ك ١ ، و ٢٠٠ مستخدمة فى إنتاج ك ٢
لإنتاج ٦١ من ك ١ و ٢٦ من ك ٢ .
٤٠٠ وحدة مستخدمة فى إنتاج ك ١ ، و ٣٠٠ مستخدمة فى إنتاج ك ٢
لإنتاج ٥٤ من ك ١ و ٤٠ من ك ٢ .
صفر مستخدمة فى إنتاج ك ١ ، و ٧٠٠ مستخدمة فى إنتاج ك ٢ لإنتاج
صفر من ك ١ و ٧٨ من ك ٢ .

وبتوصيل هذه النقط ينتج المنحنى أ ب المبين بالشكل رقم (٦٠) وهذا
المنحنى يسمى منحنى الإمكانات الإنتاجية أو يسمى منحنى التحويل وهو يمثل
جميع التوليفات من السلعتين ك ١ ، ك ٢ التى يمكن إنتاجها بقدر معين من
العنصر الانتاجى ١٤ . ويسمى هذا المنحنى أحيانا منحنى الفرص لتمثيلة
للفرص المختلفة لإنتاج ك ١ ، ك ٢ والبيانات الواردة فى العمودين ١ ، ٢
بالجدول رقم (١٠) ممثلة بالمنحنى أ ب فى الشكل رقم (٦٠)

وتستخدم هذه المنحنيات مع خطوط العائد المتماثلة لتحديد اربح التوليفات
من ك ١ ، ك ٢ .

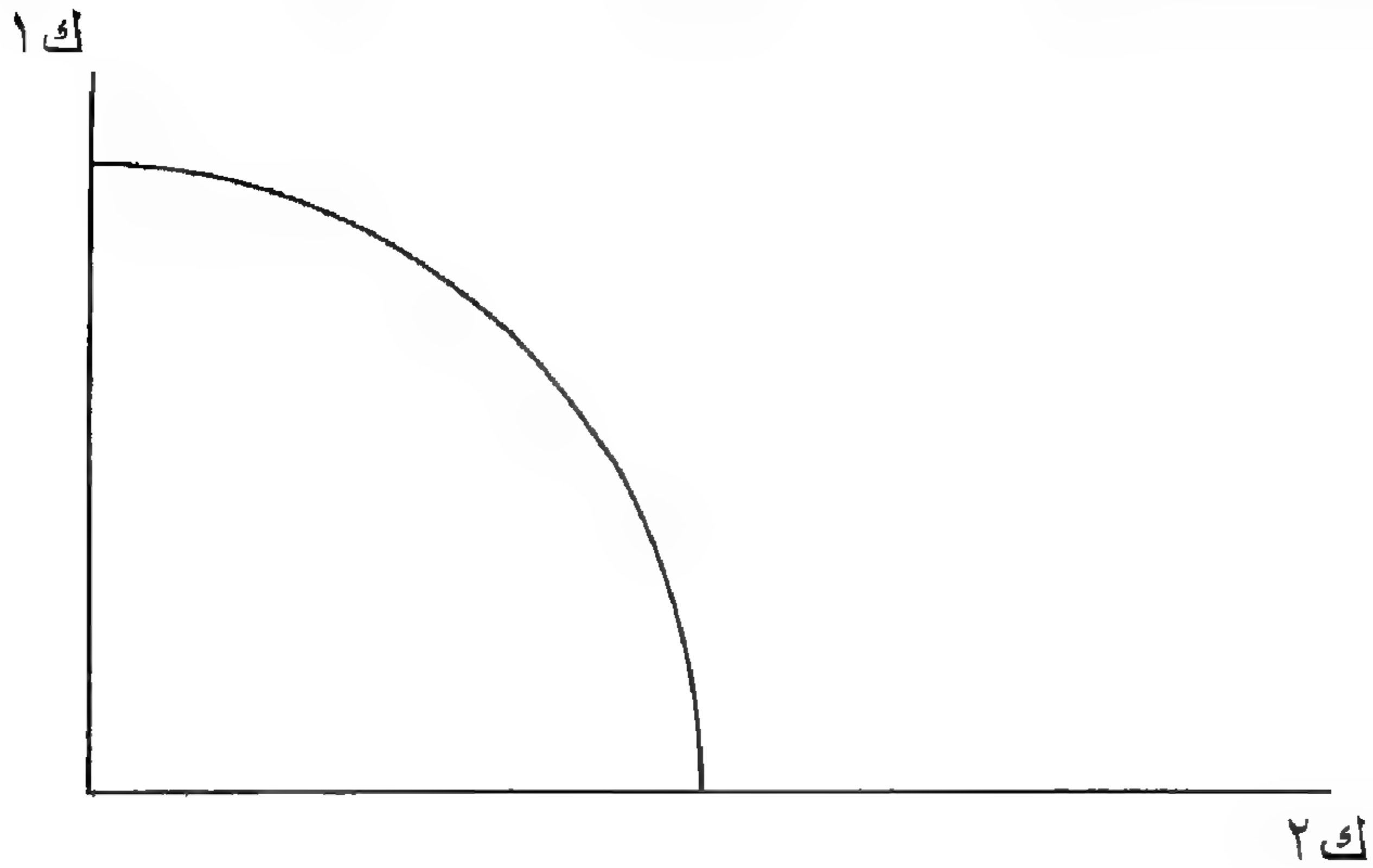
ويمثل خط العائد المتماثل جميع التوليفات من سلعتين التى تحقق قدراً
معيناً من العائد . وللتوضيح أفترض أن س ١ = ٧ ، س ٢ = ١٠ جنيهاً .
وعلى ذلك نجد أن بعض توليفات ك ١ ، ك ٢ التى تحقق هذا القدر من العائد
هى :

[١٠٠ من ك ١ و صفر من ك ٢] ، [صفر من ك ١ و ٧٠ من ك ٢]

[٥٠ من ك ١ و ٣٥ من ك ٢] ، [٤٠ من ك ١ و ٤٢ من ك ٢]

وهذا الخط ممثل بالمنحنى ج د فى الشكل رقم (٦٠) ، ومن الشكل
يتضح أن هذا الخط لا يمثل أعلى كمية من العائد . وتمثل الكمية القصوى من

العائد بالخط ٨٨٠ جنيه وتتحدد التوليفة المثلى (كميات ك١ ، ك٢ المثلى) عند نقطة تماس منحنى الإمكانيات الإنتاجية وخط العائد المتماثل .



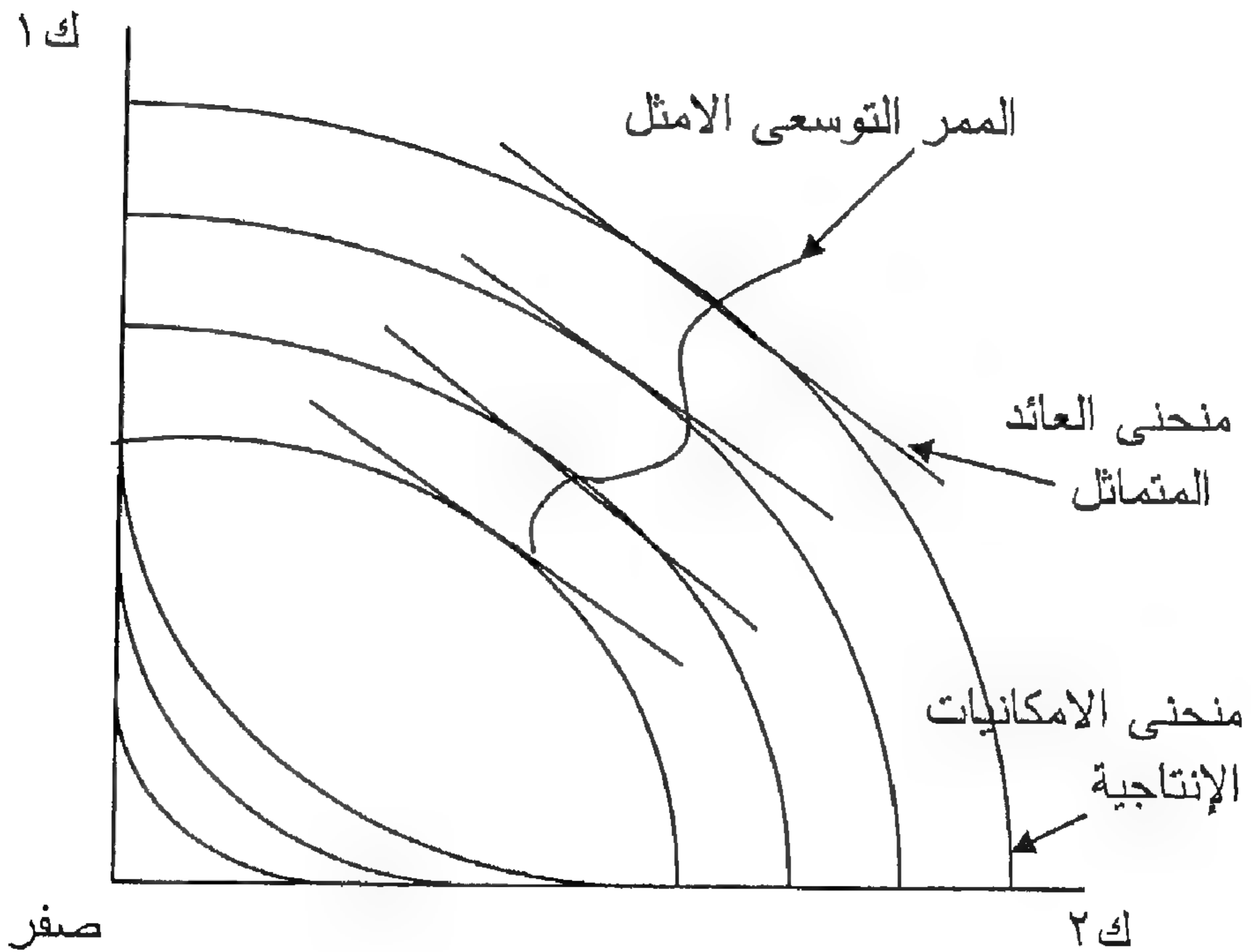
شكل رقم (٦٠)

لقد تبين مما سبق كيفية تحديد الكمية المثلى من الناتجين ك١ ، ك٢ التى يمكن إنتاجها من كمية معينة من عنصر الإنتاج ع١ ، والسؤال الثانى : ما هى الكمية المثلى من عنصر الإنتاج التى يجب استخدامها فى إنتاج ك١ ، ك٢ ؟ والشكل رقم (٦١) يبين عدة منحنيات للإمكانيات الإنتاجية لمستويات مختلفة من ع١ كذلك يبين عدد من خطوط العائد المتماثلة ، والخط الموصل لنقط تماس منحنيات الإمكانيات الإنتاجية وخطوط العائد المتماثل يمثل الممر التوسعى الأمثل للتوليفات للوحدة الإنتاجية . والممر التوسعى الأمثل للتوليفات فى هذه الحالة هو التقاء جميع التوليفات من ك١ ، ك٢ التى تحقق أعظم كمية من العائد عند مستويات مختلفة من عنصر الإنتاج ع١ ، كما يبين أن خطوط العائد المتماثلة خطوط متوازية وذلك لافتراض ثبات سعرى ك١ ، ك٢ .

ويتبين من الشكل رقم (٦١) أنه بالتحرك على الممر التوسعى الأمثل إلى أعلى يزداد العائد الكلى كذلك تزداد التكاليف الكلية ، والقاعدة المستخدمة فى تحديد المستوى الأمثل للعنصر ع١ المستخدم فى إنتاج ك١ ، ك٢ هو التوسع فى الإنتاج ما دام العائد يغطى التكاليف . هذا معنى القاعدة المذكورة سابقاً وهى :

$$1 = \frac{\text{ق ن ح } 1}{\text{س}} = \frac{\text{ق ن ح } 2}{\text{س}}$$

فإذا كانت قيمة الناتج الحدى للعنصر ١ ع فى إنتاج ك ١ أعلى من سعر ١ ع وقيمة الناتج الحدى لهذا العنصر فى إنتاج ك ٢ اقل من سعر ١ ع حولت الوحدة الإنتاجية جزء اكبر من العنصر ١ ع لإنتاج ك ١ . فالتوسع فى إنتاج ك ١ ، ك ٢ ومنطقة كمية عنصر الإنتاج المحدودة بين ك ١ ، ك ٢ يستمران حتى تتساوى التكلفة الحدية للمورد (وفى هذه الحالة تساوى السعر) ، وقيمة الناتج الحدى لـ ١ ع فى إنتاج كل من ك ١ ، ك ٢ .



شكل رقم (٦١)

ثانياً : استخدام أكثر من عنصر انتاجى واحد فى إنتاج سلعتين :
فى الجزء السابق ناقشنا حالة مبسطة اشتملت على سلعتين وعنصر انتاجى واحد يمكن منطقتيه بين هاتين السلعتين . سنتناول أولاً دراسة الوحدة

الإنتاجية التى تنتج سلعتين وتستخدم أكثر من عنصر انتاجى وذلك بافتراض أن هذه العناصر يمكن منطقتها بين هاتين السلعتين وتتميز العملية الإنتاجية بتناقص الغلة حيث أن هناك عناصر إنتاج أخرى ثابتة .

فدالتى الإنتاج للسلعتين ك١ ، ك٢ هما :

$$ك١ = د (١ع ، ٢ع ، ... عو | عو + ١ ، ، ع١)$$

$$ك٢ = د (١ع ، ٢ع ، ... عو | عو + ١ ، ، ع١)$$

والمشكلة الاقتصادية فى هذه الحالة هى تحديد منطقة هذه العناصر بين الناتجين ك١ ، ك٢ للحصول على اربح توليفة من هذين الناتجين . ويتضمن الحل فى هذه الحالة استخدام نفس القاعدة السابقة إلا أنه لا يمكن استخدام الرسم البيانى فى الحل حيث أن الحل يتضمن أكثر من محورين .

والقاعدة التى سبق ذكرها هى :

$$١ = \frac{ق ن ح ١١}{س ١} = \frac{ق ن ح ١٢}{س ١}$$

حيث ق ن ح ١١ هو قيمة الإنتاج الحدى للعنصر ١ع فى إنتاج السلعة ك١ ، ق ن ح ١٢ هو قيمة الإنتاج الحدى للعنصر ١ع فى إنتاج السلعة ك٢ ، س ١ = سعر الوحدة من ١ع ، وهذه القاعدة تحدد أرباح توليفة من الناتجين ك١ ، ك٢ وفى حالة استخدام عنصر آخر ٢ع فذلك يتطلب :

$$١ = \frac{ق ن ح ٢١}{س ٢} = \frac{ق ن ح ٢٢}{س ٢}$$

وتعمم القاعدة السابقة عند استخدام (و) من عناصر الإنتاج كالاتى :

$$\dots\dots\dots \frac{\text{ق ن ح } ٣١}{\text{س } ٣} = \frac{\text{ق ن ح } ٢١}{\text{س } ٢} = \frac{\text{ق ن ح } ١١}{\text{س } ١}$$

$$1 = \frac{\text{ق ن ح } ١٠}{\text{س } ١} =$$

فإن كذلك :

$$\dots\dots\dots \frac{\text{ق ن ح } ٣٢}{\text{س } ٣} = \frac{\text{ق ن ح } ٢٢}{\text{س } ٢} = \frac{\text{ق ن ح } ١٢}{\text{س } ١}$$

$$1 = \frac{\text{ق ن ح } ٢٠}{\text{س } ١} =$$

وهذه المعادلة يمكن اختصارها كالاتى :

$1 = \frac{\text{ق ن ح } i٢}{\text{س } i١} = \frac{\text{ق ن ح } i١}{\text{س } i١}$

حيث (i) تمثل عنصر الإنتاج من ١ حتى و .

والمعنى الاقتصادى لهذه المعادلة هو أن عناصر الإنتاج المتغيرة يجب أن تمنطق بين السلعتين ك١ ، ك٢ ، حتى تساوى قيمة الناتج الحدى لكل عنصر من إنتاج سلعة معينة مع سعر الوحدة من العنصر . وهذه القاعدة يمكن استخدامها بافتراض أن جميع عناصر الإنتاج المتغيرة يمكن منطقتها بين إنتاج السلعتين . وفى بعض الأحيان توجد عناصر إنتاج لا يمكن منطقتها بين السلع المنتجة . ويمكن تقسيم عناصر الإنتاج حسب قابليتها للمنطقة إلى ثلاث أقسام :

- ١- عناصر إنتاج متغيرة يمكن منطقتها بين المنتجات .
- ٢- عناصر إنتاج ثابتة ولكن يمكن منطقتها بين المنتجات .
- ٣- عناصر إنتاج ثابتة لا يمكن منطقتها بين المنتجات .

فيمكن اعتبار السماد ع١ ، والعمال ع٢ ، عناصر إنتاج متغيرة وممنطقة في الإنتاج المزرعى بين البرسيم والذرة ، كما أن الجرارات ع٣ ، والأرض ع٤ ، والإدارة ع٥ عناصر إنتاج ثابتة ولكن يمكن استخدامها في إنتاج البرسيم أو الذرة أو كلاهما . أما عناصر الإنتاج الثابتة المتخصصة مثل آلات زراعة الذرة ع٦ ، وآلات جمع الذرة ع٧ ، ومعدات حش البرسيم ع٨ فلا يمكن منطقتها بين البرسيم والذرة .

ويمكن كتابة دالة إنتاج كل من الذرة والبرسيم كالآتى :

$$ك١ (الذرة) = د (ع١ ، ع٢ | ع٣ ، ع٤ ، ع٥ | ع٦ ، ع٧)$$

$$ك٢ (البرسيم) = د (ع١ ، ع٢ | ع٣ ، ع٤ ، ع٥ | ع٨)$$

ولقد تناولنا كيفية توزيع عناصر الإنتاج المتغيرة بين المنتجات فيما سبق . أما عن القاعدة التى تستخدم فى منطقة عناصر الإنتاج الثابتة القابلة للمنطقة فذلك يتطلب مساواة قيمة الناتج الحدى لكل منهما فى إنتاج البرسيم والذرة أى أن :

$$ق ن ح الأرض (الذرة) = ق ن ح الأرض (البرسيم)$$

وهذه القاعدة ما هى إلا تطبيق لقاعدة التكاليف البديلة .

ففى المثال موضع الاعتبار يتحمل محصول الذرة ما تساويه هذه العناصر لو استخدمت فى إنتاج البرسيم بالعكس يتحمل محصول البرسيم ما تساويه هذه العناصر لو استخدمت فى إنتاج الذرة .

اما القسم الثالث من العناصر وهو العناصر الثابتة الغير ممنطقة بين المنتجات فلا يمكن استخدام قاعدة التكاليف البديلة لتحديد استخدامها الامثل وعلى ذلك فلن نتناول دراستها .

ثالثاً : استخدام أكثر من عنصر انتاجى فى أكثر من سلعتين :
تستعمل نفس القاعدة المستخدمة فى تحديد التوليفة المثلى من المنتجات كذلك المستوى الامثل من عناصر الإنتاج والتي ذكرت سابقاً فى الحالات البسيطة وللإيضاح يفترض أن الوحدة الإنتاجية تنتج ثلاثة سلع ك ١ ، ك ٢ ، ك ٣ ولها دوال إنتاج كالاتى :

$$ك١ = د(١ع، ..ع و | ع هـ + ١ ، ، ع هـ | ع هـ + ١ ، ..ع ٥)$$

$$ك٢ = د(١ع، ..ع و | ع هـ + ١ ، ، ع هـ | ع هـ + ١ ، ..ع ٥)$$

$$ك٣ = د(١ع، ..ع و | ع هـ + ١ ، ، ع هـ | ع هـ + ١ ، ..ع هـ)$$

حيث (١ع، ..ع و) عناصر إنتاج متغيرة و (ع و + ١ ، ..ع هـ —) عناصر إنتاج ثابتة ممنطقة و (ع هـ + ١ ، ..ع هـ) عناصر ثابتة غير ممنطقة .

ويجب أن تستخدم الوحدة الإنتاجية عناصر الإنتاج المتغيرة عند إنتاجها للتوليفة المثلى عند ما تتحقق المعادلة التالية :

$$\frac{ق ن ح١١}{س١} = \frac{ق ن ح٢٢}{س٢} = \frac{ق ن ح٣٣}{س٣}$$

ولتحقيق الكفاءة القصوى فى استخدام عناصر الإنتاج المتغيرة وإنتاج التوليفة المثلى من المنتجات يجب أن تتحقق المعادلة التالية :

$$1 = \frac{\text{ق ن ح } i^3}{\text{س } i} = \frac{\text{ق ن ح } i^2}{\text{س } i} = \frac{\text{ق ن ح } i^1}{\text{س } i}$$

اما عناصر الإنتاج الثابتة للمنطقة فيجب استخدام قاعدة التكاليف البديلة في منطقتها بين المنتجات ، فيجب أن تتساوى قيمة الناتج الحدى لكل منها فى إنتاج السلع المختلفة كالآتى :

$$\text{ق ن ح } i^1 = \text{ق ن ح } i^2 = \text{ق ن ح } i^3$$

ويمكن استخدام القاعدة السابقة فى حالة إنتاج "م" من المنتجات واستخدام "ن" من عناصر الإنتاج فتعمم المعادلات السابقة لعناصر الإنتاج المتغيرة كالآتى :

$$1 = \frac{\text{ق ن ح م ن}}{\text{س ن}} = \dots\dots\dots = \frac{\text{ق ن ح } i^2}{\text{س } i} = \frac{\text{ق ن ح } i^1}{\text{س } i}$$

ونستخدم عناصر الإنتاج الثابتة للمنطقة وفقاً للمعادلة :

$$\text{ق ن ح } i^1 = \text{ق ن ح } i^2 = \dots\dots\dots = \text{ق ن ح م ن}$$

توليفات المنتجات الرأسية داخل الوحدة الإنتاجية :

يجب أن يلاحظ أن حل المشكلة الاقتصادية فى حالة التوليفات الرأسية يتشابه إلى درجة كبيرة مع طريقة الحل المستخدمة فى التوليفات الأفقية التى سبق دراستها . وفى الجزء السابق تبين أن التوليفة الأفقية من العناصر الأكثر ربحاً هى التى تحقق أعلى قيمة من العائد فى حالة استخدام كمية معينة من العناصر وهذا الشرط يتحقق كما تبين سابقاً عندما :

$$\frac{\text{س}^2}{\text{س}^1} = \frac{\Delta \text{ك}^1}{\Delta \text{ك}^2} \quad \text{أو} \quad 1 = \frac{\text{ق ن ح}^2}{\text{س}} = \frac{\text{ق ن ح}^1}{\text{س}}$$

هذا في حالة إنتاج الوحدة الإنتاجية لنتاجين ك^١ ، ك^٢ واستخدامها لعنصر انتاجي متغير ع^١ .

ويعنى ذلك تساوى ميل منحنى الإمكانيات الإنتاجية (منحنى التحويل) وميل خط العائد المتمثل أى تساوى المعدل الحدى للاستبدال بين ك^١ ، ك^٢ والنسبة العكسية لسعري ك^١ ، ك^٢ .

في حالة التوليفات الرأسية لا تباع المنتجات ك^١ ، ك^٢ فى السوق بل تباع داخليا فى الوحدة الإنتاجية لإنتاج سلعة ثالثة ك^٣ . وهدف الوحدة الإنتاجية إنتاج التوليفة المثالية من ك^١ ، ك^٢ باستخدام كمية معينة من العنصر الإنتاجي المتغير ع^١ ، التى تحقق اكبر كمية من إنتاج السلعة الثانوية ك^٣ . وذلك بدوره ينتج أعظم كمية من العائد الكلى عند بيع الناتج الثانوى .

ولقد بينا فيما سبق أنه فى حالة التوليفات الأفقية فإن الاستخدام الأمثل لعنصر الإنتاج كذلك التوليفة المثالية من المنتجات تتحقق عند :

$$\frac{\text{أ ح}^1 \times \text{س}^1}{\text{س}} = \frac{\text{أ ح}^2 \times \text{س}^2}{\text{س}}$$

وهذه المعادلة يمكن كتابتها كالتالى :

$$1 = \frac{\text{ق ن ح}^2}{\text{س}} = \frac{\text{ق ن ح}^1}{\text{س}}$$

وعند استخدام ك١ ، ك٢ فى إنتاج ك٣ فإن سعرى ك١ ، ك٢ يستبدلان بقيمتى ناتجها الحدى فى إنتاج ك٣ وهما ق ن ح ٣١ و ق ن ح ٣٢ على التوالى وتصبح المعادلة السابقة :

$$1 = \frac{\text{أ ح ١} \times \text{ق ن ح ٣١}}{\text{س}} = \frac{\text{أ ح ٢} \times \text{ق ن ح ٣٢}}{\text{س}}$$

أو

$$1 = \frac{\text{أ ح ١} \times \text{أ ح ٣١} \times \text{س ٣}}{\text{س}} = \frac{\text{أ ح ٢} \times \text{أ ح ٣٢} \times \text{س ٣}}{\text{س}}$$

حيث أن : أ ح ٣١ و أ ح ٣٢ هما الإنتاجان الحديان لك١ ، ك٢ فى إنتاج ك٣ على التوالى . ولكن هذه المعادلة لا تمنع استخدام ١ ع مباشرة فى إنتاج ك٣ ، ولذا وجب تحويل المعادلة السابقة لتشمل هذا الاحتمال كالتالى :

فى حالة عنصر إنتاج واحد وإنتاج سلعتان تدخلان فى إنتاج سلعة أخرى .

$$\frac{\text{أ ح ١} \times \text{أ ح ٣١} \times \text{س ٣}}{\text{س}} = \frac{\text{أ ح ٢} \times \text{أ ح ٣٢} \times \text{س ٣}}{\text{س}}$$

$$1 = \frac{\text{أ ح ٣} \times \text{س ٣}}{\text{س}}$$

حيث أ ح ٣ هو الإنتاج الحدى للعنصر فى إنتاج ك٣ ،

أما فى حالة استعمال الوحدة الإنتاجية لأكثر من عنصر إنتاجى متغير وعناصر إنتاج ثابتة بمنطقة فتستخدم المعادلة السابقة لعناصر الإنتاج المتغيرة بعد إضافة محاور جديدة إليها ، كذلك تستخدم قاعدة التكاليف البديلة فى حالة عناصر الإنتاج الثابتة المنطقة كالتالى :

عناصر إنتاج متغيرة :

$$\frac{أ ح ١ \times أ ح ٣١ \times س ٣}{أ ح ١ \times أ ح ٣٢ \times س ٣} = \frac{أ ح ١ \times أ ح ٣١ \times س ٣}{أ ح ١ \times أ ح ٣٢ \times س ٣}$$

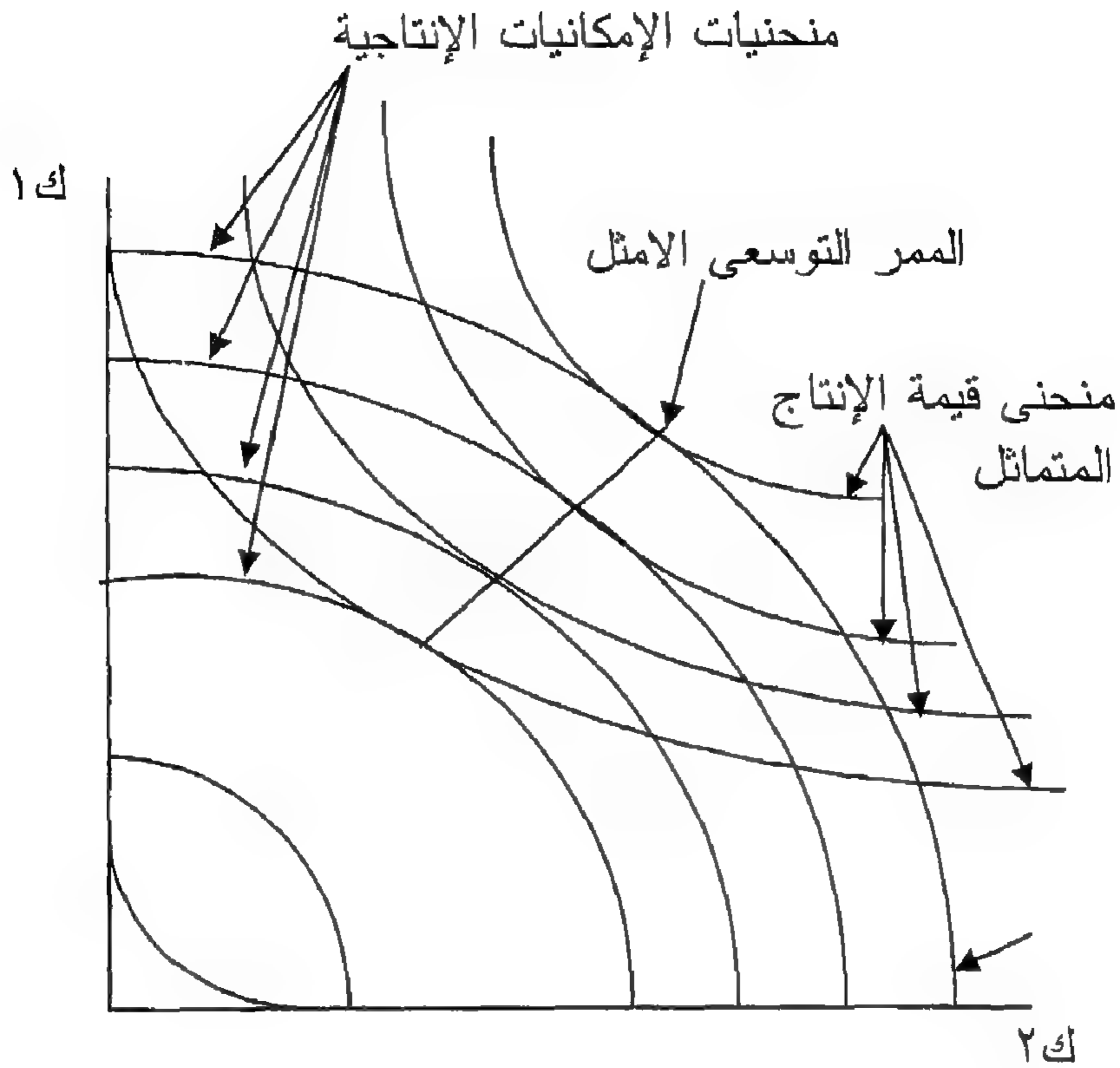
$$١ = \frac{أ ح ١ \times أ ح ٣١ \times س ٣}{أ ح ١ \times أ ح ٣٢ \times س ٣} =$$

عناصر إنتاج ثابتة منطقة :

$$أ ح ١ \times أ ح ٣١ \times س ٣ = أ ح ١ \times أ ح ٣٢ \times س ٣ + أ ح ١ \times أ ح ٣٣ \times س ٣$$

والشكل رقم (٦٢) يبين كيفية تحديد التوليفة الرأسية المثلى . فمنحنيات الإمكانيات الإنتاجية للناجين ك ١ ، ك ٢ يمكن استخراجها كما تبين سابقاً فى حالة التوليفات الأفقية . كما تمثل المنحنيات المتقطعة منحنيات قيمة الإنتاج المتماثلة ومنحنى قيمة الإنتاج المتماثل هو التقاء جميع التوليفات من الناجين ك ١ ، ك ٢ التى تحقق قدر معين من قيمة الناتج الثالث ك ٣ .

وتتحدد القيمة العظمى للعائد الناتج من بيع ك ٣ عند استخدام كمية معينة من العنصر الإنتاجى ع عند تماس منحنى الإمكانيات الإنتاجية ومنحنى قيمة الإنتاج المتماثل . وعند نقطة التماس يتساوى كل من ميل منحنى الإمكانيات الإنتاجية وميل منحنى قيمة الإنتاج المتماثل .



شكل رقم (٦٢)

ويبين الجدول التوليفات الرأسية لوحدة إنتاجية تستخدم كمية معينة من العنصر ١ لإنتاج سلعتين ك ١ ، ك ٢ المستخدمتان في إنتاج سلعة ثالثة ك ٣ والعمودان (١) و (٢) بالجدول يبينان الكميات التي يمكن إنتاجها باستخدام كميات معينة من العنصر الإنتاجي . وهذه الكميات تمثل بدورها نقاط مختلفة على منحنى الإمكانيات الإنتاجية . ويمثل العمود (٥) ميل منحنى الإمكانيات الإنتاجية عند التوليفات المختلفة من ك ١ ، ك ٢ . أما العمودان (٦) و (٧) فيبينان كميات ك ١ ، ك ٢ المستخدمة في إنتاج ٣٠٠٠ وحدة من ك ٣ . أما العمودان (١١) و (١٢) فيبينان كميات ك ١ ، ك ٢ المستخدمة في إنتاج ٥٠٠٠ وحدة من ك ٣ . ويتبين بمقارنة البيانات بالأعمدة (٥) ، (١٠) ، (١٥) أن ميل كل من منحنيات الإمكانيات الإنتاجية والإنتاج المتماثل يتساويان عند التوليفة من { ك ١ ، ك ٢ } وعلى ذلك فالتوليفة الثالثة هي إحدى التوليفتين السابقتين لإنتاج ٥٠٠٠ وحدة من ك ٣ ، وكمية ك ٣ هي الكمية المثلى التي تحقق أكبر قدر من العائد .

توليفة المنتجات بين الوحدات الإنتاجية أو المناطق :

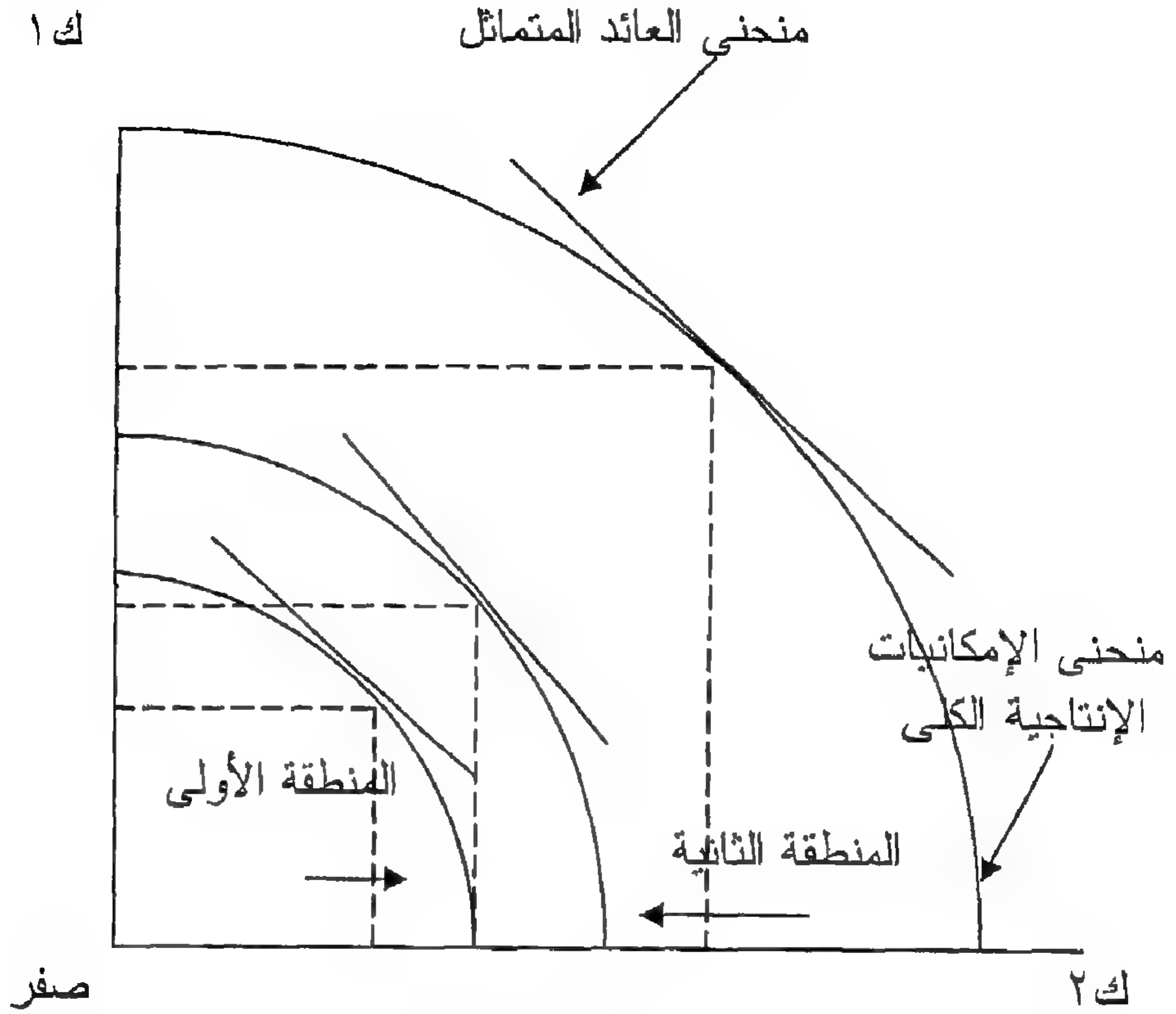
تتحصّر المشكلة الاقتصادية في تحديد أحسن التوليفات من ناتجين لمنطقتين لكل منهما ظروف خاصة في الإنتاج وكميات معينة من عناصر الإنتاج ويمكن تطبيق حل هذه المشكلة لمشكلة تحديد التوليفات المثلى من ناتجين لوحدين انتاجيتين .

ويتضمن حل هذه المشكلة معرفة دوال الإنتاج للناتجين ك١ ، ك٢ في منحنيات الإمكانيات الإنتاجية لكل منطقة . ونظرياً يمكن استخدام منحنيات الإمكانيات الإنتاجية لتحديد مستوى الإنتاج الأمثل عن كل من ك١ ، ك٢ في المنطقتين .

ولزيادة الإيضاح سنفترض المثال المبين بالجدول . ويبين العمودان (١) ، (٢) بالجدول منحنى الإمكانيات الإنتاجية للمنطقة الأولى كذلك يبين العمودان (٤) ، (٥) منحنى الإمكانيات الإنتاجية للمنطقة الثانية . وإذا افترض أن في كل منطقة نفس الكمية من عناصر الإنتاج يتضح أن المنطقة الثانية لها كفاءة أعلى في تحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات . وهذا يمكن الرجاءة إلى الاختلاف في خصوبة الأرض والظروف الجوية وغيرها من العوامل .

ويبين الشكل رقم (٦٣) هذين المنحنيين لكل من المنطقتين كذلك منحنى الإمكانيات الإنتاجية الكلية . وإذا كان الهدف العام هو الحصول على الكمية العظمى للعائد الكلى لكل من المنطقتين استوجب ذلك معرفة سعري ك١ ، ك٢ . وإذا افترض أن أسعار المنتجات في كل منطقة يساوى أسعار هذه المنتجات في المنطقة الأخرى فإن النسبة السعرية تصبح واحدة في المنطقتين .

وبافتراض أن $س١ = ١٤$ جنيهاً و $س٢ = ١٣$ جنيهاً فإن التوليفة المثلى المعظمة للعائد في المنطقة الأولى هي (ك١ = ٧٥ ، ك٢ = ٦٠) ، (ك١ = ٨٥ ، ك٢ = ٩٠) في المنطقة الثانية . وهذا يعنى أنه لمعظمة العائد الكلى في المنطقتين فإن الإنتاج الكلى للسلعة ك١ = ١٦٠ ، وك٢ = ١٥٠ كما هو مبين بالجدول رقم (١١) .



شكل رقم (٦٣)

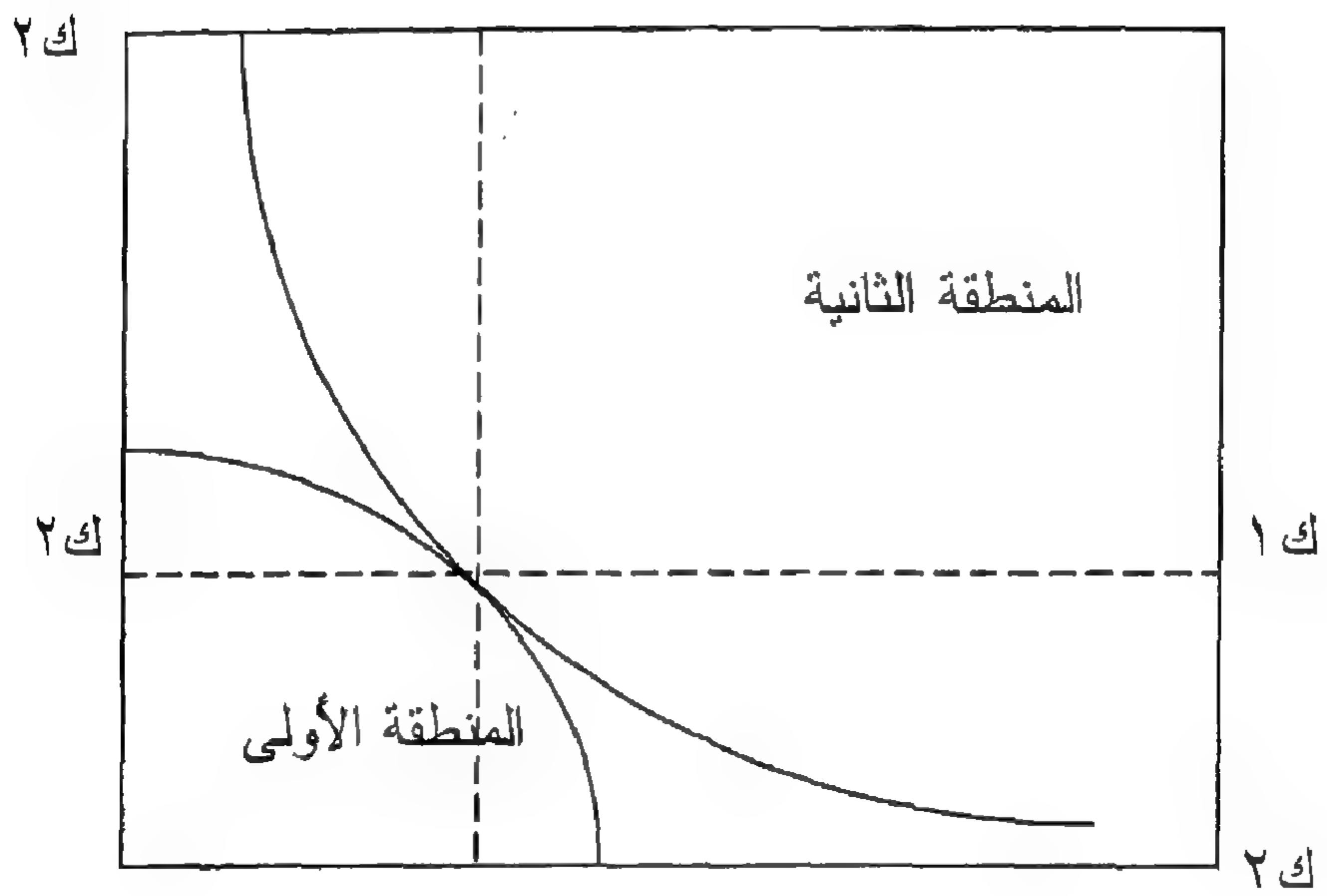
ويمكن إيجاد هذا الحل باستخدام الرسم البياني الموضح بالشكل رقم ()
فالتوليفة الممعةمة للعائد فى كل منطقة هى التى تتحدد عند نقطة تماس منحنىات
الإمكانىات الإنتاجية والعائد المتماثل .

مما سبق قد تبين طريقة تحديد التوليفة المثلى من ك١ ، ك٢ لكل من
المنطقتين بإفترض نسبة سعرية معينة . وفى حالة عدم معرفة النسبة السعرية
يصبح الهدف هو إنتاج الكمية العظمى من ك١ ، ك٢ من الموارد المتاحة فى
المنطقتين .

جدول رقم (١١) : منحنيات الإمكانيات الإنتاجية لمنطقتين
وتحديد الكمية المثلى من ك ١ ، ك ٢

المنطقة الثانية			المنطقة الأولى		
العائد الكلى س ١ = ١٤ ، س ٢ = ١٣	ك ٢	ك ١	العائد الكلى س ١ = ١٤ ، س ٢ = ١٣	ك ٢	ك ١
١٨٣٠	صفر	١٣٠	١٥٩٦	صفر	١١٤
١٩٣٦	١٠	١٢٩	١٦٧٠	١٠	١١٠
٢٠٣٨	٢٠	١٢٧	١٧٣٠	٢٠	١٠٥
٢١٢٦	٣٠	١٢٤	١٧٧٩	٣٠	٩٩
٢٢٠٠	٤٠	١١٠	١٨٠٨	٤٠	٩٢
٢٢٦٠	٥٠	١١٥	١٨٢٦	٥٠	٨٤
٢٣٠٦	٦٠	١٠٩	١٨٣٠	٦٠	٧٥
٢٣٣٨	٧٠	١٠٢	١٨٢٠	٧٠	٧٥
٢٣٥٨	٨٠	٩٤	١٨٩٦	٨٠	٥٤
٢٣٦٥	٩٠	٨٥	١٧٤٤	٩٠	٤١
٢٣٥٠	١٠٠	٧٥	١٦٣٦	١٠٠	٢٢
٢٣٢٦	١١٠	٦٤	١٤٣٠	١١٠	صفر
٢٢٨٨	١٢٠	٥٢			
٢٢٣٦	١٣٠	٣٩			
٢١٤٢	١٤٠	٢٣			
١٩٥٠	١٥٠	صفر			

والشكل رقم (٦٤) يبين منحنيات الإمكانيات الإنتاجية فى المنطقتين .
ويتبين أن أعظم كمية من الإنتاج من كل من ك ١ ، ك ٢ للمنطقتين تتحدد عند
نقطة تماس منحنيات الإمكانيات الإنتاجية للمنطقتين أى عند تساوى كل من
المعدل الحدى للاستبدال بين ك ١ ، ك ٢ فى المنطقة الأولى والمعدل الحدى
للاستبدال بين ك ١ ، ك ٢ فى المنطقة الثانية .



شكل رقم (٦٤)

تذكر أن

- اربح التوليفات من سلعتين تتوقف على سعريهما والكميات المنتجة منهما وبالتالي العائد الحدى لكل منهما .
- يميل خط العائد المتمثل جميع التوليفات من سلعتين التى تحقق قدراً معيناً من العائد .
- الممر التوسعى الامثل للتوليفات الإنتاجية للمنشأة الاقتصادية يمثل مختلف التوليفات من السلعتين أو أكثر التى تحقق أعظم كمية من العائد عن مستويات مختلفة من عنصر انتاجى معين .
- اربح توليفة لعدة عناصر إنتاج تستخدم فى إنتاج سلعتين ك ١ ن ك ٢ تتحقق عن طريق القاعدة :
قيمة الناتج الحدى للعنصر ١ من إنتاج السلعة ١

سعر السلعة ١
قيمة الناتج الحدى للعنصر الناتج من إنتاج السلعة ١

=
سعر السلعة ١
- يجب توزيع استخدام عناصر الإنتاج المتغيرة بين السلعتين أ ، ب حتى تتساوى قيمة الناتج الحدى لكل عنصر من إنتاج سلعة معينة مع سعر الوحدة من العنصر .
- تتحقق التوليفة المثلى من المنتجات الراسية داخل الوحدة الإنتاجية عند تساوى ميل منحنى الإمكانات الإنتاجية (منحنى التحويل) مع ميل خط العائد المتمثل .

أسئلة على الباب التاسع

- ١- بين التوليفة المثلى لاستخدام عنصر انتاجى واحد فى إنتاج سلعتين مختلفتين .
- ٢- ما هى التوليفة المربحة (الأكثر ربحاً) فى حالة استخدام عنصر انتاجى فى إنتاج سلعتين مختلفتين ؟
- ٣- كيف تشتق منحنى الامكانات الإنتاجية لسلعتين مختلفتين باستخدام عنصر انتاجى واحد ؟
- ٤- كيف يتحدد الممر التوسعى الامثل لإنتاج سلعتين انتاجيتين مختلفتين باستخدام عنصر انتاجى واحد ؟
- ٥- كيف يتحدد الممر التوسعى الامثل لإنتاج سلعتين مختلفتين باستخدام عنصرين انتاجيين ؟
- ٦- كيف تتحدد التوليفة الاقتصادية المثلى لاستخدام عنصرين انتاجيته فى إنتاج سلعتين مختلفتين ؟
- ٧- ما هى القاعدة الاقتصادية التى تحكم اقتصاديات استخدام أكثر من عنصر انتاجى فى إنتاج أكثر من سلعتين اثنتين ؟

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- ١- اسماعيل محمد هاشم (دكتور) ، مبادئ الاقتصاد . دار الجامعات المصرية .
- ٢- جي هولتين ولسون ، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة ط. كامل سليمان ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٧ .
- ٣- عبد المنعم راضي ، مبادئ الاقتصاد ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .
- ٤- عثمان الخولي ، واحد جويلي (دكاترة) ، القواعد الاقتصادية الزراعية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .
- ٥- ألفريد ستوينر ، دوجلاس حيچ (ترجمة صلاح الدين الصيرفي) ، مذكرات في التحليل الاقتصادي ، الإسكندرية ، ١٩٥٩ .
- ٦- مايل أو جمامة ، الاقتصاد : النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور)_ ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٨ .
- ٧- محمود صادق العضيبي ، اقتصاد الإنتاج ، مذكرات محاضرات لطلبة قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ن جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

- 1- Cohen, Kalman J. , and Richard Cyert, The Methodology of Model Building, In the Reory of the Firm , Resource Allocation in a Market Economy, Englewood Clifts, prentice-Hall, 1965 .
- 2- Dahi, Dale C. , and Jerome Hammod, Market and Price Analysis , New York , McGraw-Hill, 1975 .
- 3- Donald N., Estimating Agricultural production Function for some Farm Families in Western Nijeria, Developing Economies , 1977 .
- 4- John Doll, Production Economics , Theory with Applications, New York , 1978 .
- 5- Koch , James, On A Critique of Positive Economics, American Journal of Economics and Business, 1972 .

مطابق الشرطة



مطابق الشرطة للكتاب والكتاب والكتاب

شارع المرور - الدراسة للكتاب ٢٥٩٠٣٥٣٥ - ٢٥٩٠٣٠٣٥ لاكن ٢٥٩٢٧٦٥٥



Bibliotheca Alexandrina



0665665